DÖRDÜNCÜ BÖLÜM

إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله

تأليف: إبراهيم بن حسن الكوراني

بسم الله الرمن الرحيم [1b]

الحمد لله الذي نصب في الآفاق والأنفس على وحدانيته برهانا سليلا[1] ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ﴾[2] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[3] ندب أولي الألباب إلى النظر في مصنوعاته فأحاطوا بما شاء من علمه إجمالا وتفصيلا وتحيروا في كبرياء ذاته وتاهوا فلم يهتدوا إليه سبيلا؛ من ليس كمثله شيء كيف يجد مَنْ مِثْلُه أشياءُ إليه دليلا وأنى لمحدودٍ أن يحيط بمن هو بكل شيء محيط إنه كان مستحيلا.

أحمده على أن هدانا إلى توحيده إيمانا بما نزل على عبده من الفرقان تنزيلا، وأشكره على أن أولانا من لطائف نعمه وطرائف كرمه عطاء جزيلا، وأشهد أن لا إله إلا الله الذي بيده ملكوت كل شيء، إنه كان على كل شيء وكيلا.

وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي إلى مفاتيح الجنة التي ذللت قطوفها تذليلا، فيا من بعثه ليتمم[4] مكارم الأخلاق[5] فجمع له ما ذهب في سائر

---

1 في هامش M: في القاموس: ''سليل مسلول وسل انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق''، انتهى.

2 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨.

3 اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٢٢.

4 في L : لتميم.

5 في هامش M وA: قال صلى الله عليه وسلم: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، متفق عليه. عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الأنبياء شماليلا[6]، وأنزل إليه الكتاب مصدقا بين يديه[7] من الكتاب توراة وإنجيلا، وأسرى به إلى السماوات العلى إلى المستوى وأخدمه جبريلا، ﴿ثُمَّ دَنَى فَتَدَلَّى، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[8] فأهله لما شاء تأهيلا.

صل عليه صلاة يغدودق[9] من سحائبها وابل[10] كل كمال يفيده مع الأنفاس رفعة وتفضيلا، وسلم عليه تسليما يفيض من ظلال سكائبه نائل كل إفضال يزيده مع الآنات تعظيما، وتبجيلا[11]، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا للإهتداء نجوما ولأراضي القلوب أهاليلا[12]، ولغليل الأكباد العطشى [2a] والأفئدة الظمأى بفيض[13] العلوم سلاسيلا[14]، ما دامت مفاتيح الجنة[15] شهادة أن[16] لا إله إلا الله وعينها سلسبيلا، وما هل هلال[17] وتهلل سحاب وانهل وبل وهلل مهلل تهليلا.

أما بعد فهذا أيها الذكي المتوقد[18] هو القول السديد المعرب عما يتعلق بكلمة

---

6 في هامش M: في القاموس: ''ذهبوا شماليل فرقا''.

7 في L : مصدقا لما بين يديه.

8 اقتباس من سورة النجم، الآية: ٨–٩.

9 في هامش M: في القاموس: ''اغدق المطر واغدودق كثر قطر''.

10 في هامش M: مطر شديد.

11 في هامش M وA: قال صلى الله عليه وسلم: إن الله أعطى موسى الكلام وأعطاني الرؤية وأفضلني بالمقام المحمود والحوض المورود. أخرجه ابن عساكر عن جابر.

12 في هامش M: في القاموس: ''الهلال لرفق من المطر جمعه أهلة وأهاليل وفي القاموس ماء زلال كغراب سريع المر في الحلق بارد عذب صاف سهل سلس وماء سكوب منسكب أو مسكوب والنائل العطا''.

13 في A : يفيض.

14 في هامش M: السلاسيل جمع سلسال كخلخال الماء العذب والبارد على ما في القاموس.

15 في هامش M: سيجيء في الحديث الأول في الخاتمة إن شاء الله.

16 ''أن'' ساقطة من L وA.

17 في هامش M: في القاموس: ''هل الهلال ظهر وتهلل الوجه والسحاب تلألأ وهل المطر اشتد انصبابه وهلل قال لا إله إلا الله''، انتهى. وفي A : هلاهيل.

18 في هامش M: الذكاء سرعة ذكى كرضى وسعى وكرم فهو ذكي والوقاد ككسان الطرف الماضي كالمتوقد

التوحيد مما معظمه الكلام في الإعراب عن الوجوه التي ذكروها في الإعراب وما يتوقف عليه التحقيق من المبادي على وجه البسط والإستيعاب ولهذا ترجمناه[19] أولا بِ

«رفع الاشتباه عن قواعد إعراب لا إله إلا الله»

وثانيا بِ

«إنباه الأنباه[20] على تحقيق إعراب لا إله إلا الله»

ينور بشوارق تحقيقاته ما أوردوها في تلك الوجوه من غياهب[21] الشبهات ويكشف ببوارق تدقيقاته ما ذكروا[22] فيها من حوالك[23] المعضلات[24] فإنه كما اختلفت في معرفة الله القدوس الواسع سبحانه آراء أولي الألباب كذلك اختلفت في إعراب كلمة التوحيد أقوال الأصحاب صناعة الإعراب فكما أن أولئك منهم من انحرف إلى التنزيه ومنهم من انحرف إلى التشبيه ومنهم من جمع جمعا مشروعا، كذلك هؤلاء منهم من مال إلى حاصل المعنى من غير رعاية أصول الصناعة، ومنهم من مال إلى ظاهر الصناعة من غير التفات إلى المعنى، ومنهم من جمع جمعا مسموعا، ذلك بأن تحقيق المقام وتوضيح المرام موقوف على تفصيل أصول مجملات وتقرير أمّهات قواعد مهمات منها ينتظم برهان كشف معضلات فإن

والظرف الكناية ظرف الكرم، كذا في القاموس.

19 في L وA: ترجمته.

20 في هامش M: الأول مصدر، والثاني جمع تنبيه بمعنى شريف.

21 في هامش M: الغيهب الظلمة.

22 في A : ذكروها.

23 في هامش M: والحلكة بالضم والحلك محركة شدة السواد حلك كعرج فهو حالك، كذا في القاموس.

24 في هامش M: المعضلات: الشدائد.

من تكلم في هذه المسألة وكان قد أخل بها انحرف عن جهة المقصد وما [2b] حل بها فتراه يقع في إشكال يرى أنه مغلق دونه أبواب الجواب أو يتفصى[25] عنه بما يقضي العجب العجاب حتى من هو في صناعة النحو لا ينكر مقامه أو هو فيها إمام كالعلامة الزمخشري[26] وأبي حيان[27] ومن قيل فيه إنه أنحى من سيبويه[28] ألا هو ابن هشام[29] إذا جاء إلى المطلوب فإما أن ينحرف إلى ما لا يساعده المعنى ولا الصناعة في البيان أو يستشكل ما جوابه ينتظم من أصول قد تضمنها تصانيفهم وتصانيف غيرهم من أئمة اللسان، فكأنه لم يكن تلك الأصول في حين من دهرهم شيئا مذكورا، ولا في بطون تصنيفاتهم[30] أمرا مسطورا، ذلك لتعلموا أن الله الذي ﴿لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلأَرْضِ وَلاَ فِي السَّماَءِ﴾[31] ﴿لاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِه إِلَّا بِماَ شآءَ﴾[32] ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[33] {وكل ميسر

---

25 في A : يتقضى.

26 هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري، (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ١١٤٤/٥٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢.

27 هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني، الأندلسي (أثير الدين، أبو حيان) أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث، مقرئ، مؤرخ، مات سنة ١٣٤/٧٤٥. راجع: معجم المؤلفين، ١٣٠/١٢.

28 هو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (أبو بشر). أديب، نحوي، مات سنة ٧٩٦/١٨٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/٨.

29 هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام (جمال الدين، أبو محمد). نحوي، مات سنة ١٣٦٠/٧٦١. راحع: معجم المؤلفين، ١٦٣/٦.

30 في L : في صحايف تصنيفاتهم.

31 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٥.

32 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

33 اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

لما خلق له}[34] ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا﴾[35] {وما يمسك فلا مرسل له}[36].

ولما كان الأمر كما ذكر حاولت أن أحرر هذه المسألة بتوفيق الله تحريرا شافيا وأفصلها تفصيلا بتحقيق مباديها ومقاصدها وافيا، وأقرر أمهات تلك الأصول في مباحث على سبيل التفصيل، وأحررها على وجه يرتاح إليه روح سيبويه وتقر به عين الخليل[37] إذا نظر فيها تلقاها بالقبول كل منصف حاذق عليم ويرغب فيها ولا يرغب عنها ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾[38].

ثم بعدها يقع الشروع في مبحث الكلام على إعراب كلمة التوحيد مؤسسا على ما مهدت في القواعد المقررة على طرز جديد ونمط سديد والنظر فيه من الذكي المنصف على ذلك شهيد ويدرج فيه ما نقل [3a] عن ناظر الجيش[39] في شرح التسهيل مما يتعلق في هذه المسألة من الأقاويل ويشرح كلامه شرحا يميز به القشر من اللباب ويتجلى فيه جلية الحق التي كانت من وراء حجاب؛ فإنه تكلم

---

34 راجع: سنن ابن ماجه، ٣٥/١، رقم: ٩١.

35 اقتباس من سورة فاطر، الآية: ٢.

36 راجع: الموطأ، ٢٦٩/٢، رقم: ٦٥٥.

37 هو الخليل بن أحمد الفراهيد. هو صاحب العربية والعروض كان آية في الذكاء في استخراج مسائل النحو وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب وعمل أول كتاب في المعاجم المعروف بِ''العين''. مات سنة ١٧٥. راجع: معجم المؤلفين، ١١٢/٤.

38 اقتباس من سورة البقر، الآية: ١٣٠.

39 هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوي، بياني، مات سنة ١٣١٧/٧٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢١/١٢.

في تلك الأقوال التي جمعها بالجرح والتعديل، فجرح مما جرح ما عليه يعول ورجح ما على فساده يدل الدليل.

ثم يدرج فيه ما يتعلق بالإعراب من رسالة الأستاذ المحقق الهمهام[40] والعلامة المدقق القمقام[41] مولانا جلال الدين محمد الدواني[42] أحله الله دار الخلد التي قطوفها دواني، فإنه عمل في هذه المسألة رسالة هي كما وصفها في خطبتها مباحث موردة على وجه فيه إشارة إلى المنقول والمعقول وإلى ما عليه أرباب المكاشفة في الأصول، غير أنه عدل فيها عن المشهور لأمر إذا تأملته لا يكون موجبا للعدول، واختار ما إذا راجعت الأصول وراعيتها قد لا تتلقاه بالقبول وسيكشف جلية الحال إذا انتهى الأمر إلى الكلام على ذلك المقال إن شاء الله الكبير المتعال.

ثم يعقب هذا المبحث إن شاء الله بمباحث أخرى مما ذكرها العلامة الدواني ونبه عليها ومما لم يلم بها ولم يعرج عليها.

ثم نختم الكتاب بما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل كلمة التوحيد عسى

---

40 في هامش M: في القاموس: ''الهمام كغراب الملك العظيم الهمة أو السيد الشجاع السخي خاص بالرجال كالهمام ثم قال والهمهم بالكسر الأسد كالهمهام والهمهوم بالضم''.

41 في هامش M: والقمقام ويضم السيد والأمر العظيم والبحر.

42 هو محمد بن اسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقي، مفسر، مشارك في علوم. مات سنة ٩٢٨/١٥٢٢. راجع: معجم المؤلفين، ٤٧/٩.

أن يعود بركاتها على الكتاب وصاحبه ومن بلغ بفضل الله ورحمته إنه حميد مجيد.

ثم نذيل[43] الأحاديث بذكر سند تلقين الذكر المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم تبركا بذكر رجال السند الذين هم كلمات الله التامات المستنزل بذكرهم الرحمة من الله الرحمن الرحيم منزل البركات وعلى الله الذي بيده ملكوت كل شيء الإعتماد أن يهديني [3b] سبيل الرشاد ويسلك بي مسلك السداد إنه ولي كل توفيق وإمداد. آمين.

---

43 في L: ثم يذيل.

المبحث الأول

في أن نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبته إلى شيء، هل هو ممكن أم لا؟

السيد -قدس سره- ذكر في حاشيته على المطول نقلا عن صاحب المفتاح في مباحث القصر: "أن أنفس الذوات يمتنع نفيها وإنما ينفي صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر"[44]، انتهى.

واختلفوا في المراد بالذوات فمنهم من زعم أن المراد بالذوات الأجسام وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعيات ومنهم من قال: إن المراد بالذوات حقائق الأشياء، لأنها عند المعتزلة[45] ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي إليها وإنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات؛ وجعل الحوالة راجعة إلى علم الكلام وعلى كل منهما كلام[46].

والتحقيق ما ذكره السيد -قدس سره- في حاشية المطول حيث قال: "ولا

---

[44] راجع: مفتاح العلوم، ص: ٢٩٠.

[45] المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري. راجع: التعريفات، ٢٨٢/١.

[46] في هامش M: قال -قدس سره- في حاشية المطول: منهم من زعم أنه نقل عن السكاكي أن المراد بالذوات

يبعد أن يقال كما أن الذات يطلق بمعنى الحقيقة فيتناول الجواهر والأعراض ويطلق بمعنى القائم بذاته فلا يتناول الأعراض كذلك يطلق على المستقل بالمفهومية، أي: المفهوم الملحوظ بالذات وهذا معنى ما قالوا: الذات ما يصح أن يعلم ويخبر عنه وحينئذ تطلق الصفة على ما لا يستقل بالمفهومية، أي: ما يكون الة لملاحظة مفهوم آخر ولا خفاء في أن الحكم بالنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى النسب الحكمية التي هي صفات بهذا المعنى فإنك إذا تصورت مثلا زيدا أو الإنسان أو السواد ولم تتصور شيئا آخر معه[1] أصلا لم يتأت[2] [4a] منك نفي ولا إثبات وإن تصورت معه مفهوم الوجود أو القيام أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضا وإن لاحظتها فإما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث إنها نسبة الوجود أو القيام[3] إلى أحدهما فلا يمكنك أيضا إثباتها ولا نفيها. نعم يمكن أن تجعلها محكوما عليها أو بها فتقول نسبة الوجود إلى زيد واقعة أو تقول

هي الأجسام. فإنها لا تنتفي بل تتبدل عوارضها في غير الكون والفساد وصورها النوعية فيها. وأما أنه ينتفي جسم من البين بمعنى أنه ينعدم مطلقا فمحال بل يصير الجسم بتبديل الصورة الجسمية أو النوعية جسما اخر وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعات حيث بين فيها أن أجزاء العالم لا تحتمل الزيادة لامتناع التداخل ولا للنقصان لامتناع الخلل. قال ويرد عليه بعد كون ذلك البيان مربعا خروج القصر الواقع في الأعراض عن هذا التحقيق. فلذلك اختار بعضهم أن المراد بالذوات حقائق الأشياء. وهي متقررة في أنفسها ليست مجعولة بجعل جاعل عند المعتزلة، فلا يمكن توجه النفي إليها. إنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات وتحقيق ذلك موسهل إلى علم الكلام. قال –قدس سره– ويرد عليه أيضا أن ما ذهبوا إليه من تعزز ذوات الأشياء حقائقها في أنفسها من غير أن يتعلق بها جعل جاعل يقتضي استحالة توجه النفي والإثبات إليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع أو مثبتة. فإنه أيضا محال لاشتماله على تحصيل الحاصل وإثبات الثابت لا بمعنى الحكم بثبوتها أو انتفائها. فإن الأول لا شك في إمكانه وصدقه. وأما الثاني فيكون كاذبا لكنه ممكن وإلا لم يعتقدوه مخالفوهم والكلام هنا في المعنى الثاني دون الأول.

1 في A : ولم تتصور معه شيئا آخر.

2 في L : ولم يتصور معه شيئا أصلا يتأت.

3 ’’أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضا وإن لاحظتها فأما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث أنها نسبة الوجود أو القيام» ساقطة من A.

هذه النسبة نسبة الوجود إلى زيد وإما إن تجعلها آلة لملاحظة الطرفين وتلاحظها من حيث إنها آلة بينهما فحينئذ يمكنك نفيها وإثباتها؛ فظهر أن الحكم بالنفي والإثبات يمتنع ورودهما على الذوات، بل لا يتواردان إلا على الصفات التي هي النسب الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها وآلة لتعرف أحوالها[4].

ثم قال –قدس سره– «ومما[5] ذكرناه يتم وجه تحقيقه في القصر ويكون الحوالة راجعة إلى العلوم التي يعلم بها المحل الذي يتوارد عليه النفي والإثبات بحسب الحقيقة،»[6] انتهى.

وحاصله أن النفي لكونه لا يرد بحسب الحقيقة إلا على النسب[7] الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها[8] لا يمكن أن يتوجه إلى نفس مدخوله الذي لم يتصور معه نسبة بينه وبين غيره لأن النسبة لا تتحقق إلا بالمنتسبين فإذا انتفى أحدهما انتفت النسبة ومتى انتفت النسبة انتفى مورد النفي الذي إليه يتوجه بحسب الحقيقة فلم يتأت حينئذ نفي كما لم يتأت إثبات.

قال –قدس سره– في حاشية الشرح القديم[9] للتجريد: «السلب رفع النسبة

---

4 راجع: شرح مطول، ص: ٢٣١.

5 في A : بما.

6 راجع: شرح مطول، ص: ٢٣٢.

7 في A : النسبة.

8 في L وA: بين طرفيْها.

9 في هامش M: هو الشرح المسمى بسديد العقائد في شرح تجريد القواعد لشمس الدين محمد بن أبي القاسم ابن أحمد الأصفهاني. وفي الطبقات الصغرى للتاج السبكي محمد ابن أبي القاسم عبد الرحمن ابن أحمد ابن محمد الأصفهاني. شيخنا شمس الدين أبو الثنا ولد بإصفهان سنة ٦٧٤ وقدم القاهرة ودرس بالعربية بعد أن درس بدمشق في الرواحيه. وكان بأرعا في ...؟ انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وصنف شرح مختصر ابن الحاجب وشرح المطالع للأرموي وتجريد النصر الطوسي وشرح قصيدة الشاوي في العروض وصنف ناظر العين في المنطق وشرح مقدمة ابن الحاجب وشرح البديع لأبي علي وطوالع البيضاوي ومنهاجه

الإيجابية المتصورة بين بين فحيث لا يتصور نسبة لم يتصور هناك إيجاب ولا سلب ولا يكون ذلك ارتفاعا للنقيضين وإنما ارتفاع النقيضين أن يكون [4b] هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها» انتهى.

وقال الرضي[10] ما نصه: «وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد –كما ذكرنا– يعني كالتنوين في «زيد قائم» وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والإستفهام وحرف الشرط»[11]، انتهى. فعد حرف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة.

فظهر أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها إلى نسبة شيء ما إليه إن لم يكن مذكورا يقدر ألبتة؛ وإن ورد على الحكم به كان متوجها إلى نسبة شيئ ما كذلك إن لم يكن مذكورا يقدر قطعا؛ وتبين أن «لا» التبرئة في نحو: «لا مالَ ولا أهلَ» يمتنع أن يتوجه إلى نفس مال وأهل من غير أن يقدر له خبر أصلا وأن الحق؛ في معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه، أي: إذا علم هو أنهم يلتزمون حذفه لا أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا.

فما اعترض به الإمام فخر الدين الرازي[12] –رحمه الله– في تفسير الكبير على النحويين في تقديرهم الخبر لِ»لا» التبرئة في «لا إله إلا الله» بقوله: «وأي حامل

وعمل تفسيرا. قال الصفدي رأيت يكتب تفسيره من خاطره من غير مراجعة، مات في ذي القعدة سنة ٧٤٩ بالطاعون العام، انتهى.

10 محمد بن الحسن الإستراباذي، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، مات سنة ١٢٨٧/٦٧٦. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٣/٩.

11 راجع: شرح الرضي على الكافية، ٢٦٠/٤.

12 محمد بن عمر أحمد بن الحسين أبو عبدالله فخر الدين الرازى أصله من طبرستان ومولده فى الري ويقال له ابن خطيب الري، مات سنة ١٢٠٩/٦٠٦. راجع: موسوعة الأعلام، ٢٢٠/١.

يحملكم على التزام هذا الإضمار، بل نقول حمل الكلام على الظاهر أولى من ذلك الإضمار الذي ذكرتم لأنا لو التزمنا ذلك كان معناه لا إله في الوجود إلا الله، فكان هذا نفيا لوجود الإله الثاني؛ ولو أجرينا الكلام على ظاهره كان هذا نفيا لماهية الإله الثاني. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في إثبات التوحيد من نفي الوجود؛ فثبت أن الإجراء على ظاهره أولى وأقوى»[13]، انتهى.

فجوابه أن الحامل لهم على التزام الإضمار ما ثبت [5a] عندهم بدلالة استقراء اللغة أن «لا» لا بد له من اسم وخبر لما ثبت عندهم أن «لا» من الحروف التي تحتاج إلى الجملة، والجملة لا بد لها من طرفين. فإذا كانا مذكورين فقد تم ما يحتاج إليه «لا»، وإن ذكر أحدهما دون الآخر فلا بد من تقديره ليتحقق معنى «لا»، فإن معنى الحرف لا يتعقل إلا بتعقل متعلقه. وإذا كان متعلقه أمرين: كحرف النفي فلا يتعقل إلا بهما. فإن لم يكن أحدهما مذكورا لا بد من تقديره، ويبين ذلك[14] ما مر من أن النفي رفع للنسبة التي لا تتحقق إلا بالمنتسبين، فإذا ورد على أحدهما لابد من تقدير الاخر إن لم يكن مذكورا ليتحقق النسبة التي إليها يتجه النفي.

ثم قال الإمام: «فإن قيل نفي الماهية غير معقول فإنك إذا قلت السواد ليس بسواد كنت قد حكمت بأن السواد انقلب إلى نقيضه وصيْرورة الشيء[15] عين نقيضه غير معقول. أما إذا قلت السواد غير موجود كان كلاما معقولا فلهذا السبب أضمرنا فيه الإضمار.» الجواب: قولكم نفي الماهية غير معقول قلنا: هذا باطل.

---

13 راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٤–١٠٥.

14 في L وA: وسر ذلك.

15 ''الشيء'' ساقطة من A.

فإنك إذا قلت السواد ليس بموجود فقد نقيت الوجود لكن الوجود من حيث هو وجود ماهية فإذا نفيت الماهية المطلقة فقد نفيت الماهية المسماة بالوجود وإذا كان كذلك[16] صار نفي الماهية أمرا معقولا وإذا عقل ذلك فلم لا يجوز إجراء هذه الكلمة على ظاهرها؟ فإن قلت: إنا إذا قلنا السواد ليس بموجود. فإنك ما نفيت الماهية وما نفيت الوجود أيضا وإنما نفيت موصوفية الماهية بالوجود. فنقول: موصوفية الماهية بالوجود هل هي أمر [5b] مغاير للماهية والوجود أم لا؟ فإن كانت مغايرة لها كان لذلك المغاير ماهية فكان قولنا السواد ليس بموجود نفيا لتلك الماهية المسماة بالموصوفية وحينئذ يعود الكلام المذكور وأما إن قلنا إن موصوفية الماهية بالوجود ليست أمرا مغايرا للماهية وللوجود امتنع توجيه النفي إليها وإذا امتنع ذلك بقي النفي متوجها إما إلى الماهية وإما إلى الوجود وحينئذ يحصل غرضنا من أن الماهية يمكن نفيها وإذا كان الأمر كذلك صح أن قولنا لا إله إلا هو حق وصدق من غير حاجة إلى إضمار»[17]، انتهى كلام الإمام بطوله.

وكأن الأستاذ المحقق جلا الدين محمد بن أسعد الدواني الصديقي[18] –رحمه الله– من هنا أخذ ما ذكره –رحمه الله– في الثالث من مباحث رسالته المتعلقة بكلمة التوحيد من أنه قد يقال جليلُ النظر يحكم بأن نفي الماهية نفسها بدون اعتبار الوجود واتصافها به كنفي السواد نفسه لا نفي وجوده عنه بعيد فكما أن جعل الشيء باعتبار الوجود إذ لا معنى لجعل الشيء وتصييره نفسه فكذلك نفيه ورفعه

---

16 في L : وإن كان كذلك.

17 راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٥.

18 هو محمد بن أسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقي، مفسر، مشارك في علوم، مات سنة ١٥٢٢/٩٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ٤٧/٩.

أيضا باعتبار رفع الوجود عنه ولا يبعد أن يقال إن علة حذف الخبر على تقدير كونه وجودا هو هذا وأما دقيق النظر فقد يحكم بخلاف ذلك، لأن نفي الماهية باعتبار الوجود ينتهي بالآخرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها وذلك لأن اتصافها بالوجود لا يكون باعتبار اتصاف ذلك الاتصاف بالوجود إلى ما لا يتناهى فلا بد من الإنتهاء إلى اتصاف منتف بنفسه لا باعتبار اتصافه بالوجود دفعا للتسلسل فتدبر»، انتهى.

وكل من الكلامين منحرف عن سمت غرض النحوي، لأن من قال من النحويين بوجوب تقدير الخبر لِـ«لا» التبرئة [6a] في نحو «لا إله إلا الله» لم يرد أن نفي الماهية التي هي اسم «لا» التبرئة إنما كان غير معقول لأنه نفي لنفس الماهية ونفي نفس الماهية محال مطلقا حتى يرد أن نفي الماهية باعتبار الوجود واتصافها به ينتهي بالأخيرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها دفعا للتسلسل.

وإنما المراد أن نفي الماهية التي هي مدخول «لا» في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبة إليها غير متصور لما عرفت من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتداء النفي أمرين منفيا ومنفيا عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالطرفين فانتهاء نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم «لا» بالأخيرة إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصاف الملحوظ بين اسم «لا» وخبرها لايستلزم صحة نفيه في نفسه ابتداء من غير اعتبار نسبة الوجود إليه كما أن جعل الماهية في نفسها وإيجادها في حد ذاتها إنما هو بإحداث الوجود فيها.

وهو وإن كان ينتهي بالأخيرة إلى جعل ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصاف الملحوظ بين الماهية ووجودها لايستلزم ذلك صحة جعل الماهية في نفسها ابتداء

من غير اعتبار إحداث الوجود فيها وذلك لأن جعلها في نفسها ابتداء إن لم يكن بمعنى إحداث الوجود فيها، فهو جعلها إياها وجعلها إياها محال غير معقول أصلا إذ لامغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون أحدهما[19] مجعولة تلك الأخرى كما صرح به السيد –قدس سره– في شرحه للمواقف حيث قال: والصواب أن يقال معنى قولهم [6b] الماهيات ليست مجعولة، إنها في حد أنفسها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر، فإنك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك جعل إذ لامغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون إحداهما مجعولة تلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا، بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة بالوجود، لا بمعنى أنه يجعل اتصافها موجودا متحققا في الخارج فإن الصباغ مثلا إذا صبغ ثوبا فإنه لا يجعل الثوب ثوبا ولا الصبغ صبغا، بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج وليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا وجوداتها أيضا في أنفسها مجعولة، بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة. قال: ''وهذا المعنى مما لا ينبغي أن ينازع فيه ولا منافاة بين نفي المجعولية عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه أولا وبين إثباتها لها بما بينا آنفا فالقول بنفي المجعولية مطلقا وبإثباتها مطلقا كلاهما صحيح إذا حملا على ما صورناه''[20]، انتهى.

والتحقيق أن ماهيات الممكنات كلها بحسب ثبوتها في علم الله الذاتي الأزلي أزلية غير مجعولة فيه قطعا، لأن كل مجعول لا بد وأن يكون معلوما للجاعل قبل

---

[19] في L وA : إحداهما.

[20] راجع: حواشي الشرواني والعبادي، ٣٦/١.

الجعل، وكل معلوم فلا بد له من نوع ثبوت في علم العالم به، لأن العلم نسبة بين المعلوم وبين العالم به؛ ولايتحقق النسبة إلا بالمنتسبين المتمايزين بوجه ما بالضرورة ولا تمايز إلا بأن يكون لكل منهما نوع ثبوت وإلا لزم أن يكون المعدوم المطلق أي ما صدق عليه. هذا [7a] المفهوم على تقدير اتصافه به المستلزم، لأن "لا" يكون له وجود بوجه ما في علم ما المساوي للمجهول المطلق معلوما بوجه ما واللازم باطل لاشتماله على اجتماع النقيضين فكذا الملزوم فلكل معلوم نوع ثبوت في علم الله الذاتي الأزلي. وهذا الثبوت للمعلومات أزلي غير مجعول إذ لو كان مجعولا لزم أن تكون ثابتة قبل إثباتها لما تبين من توقف جعلها على العلم بها وتوقف العلم بها على تحقق نوع وجود لها لامتناع تعلق العلم بما لا ثبوت له بوجه ما وكلما لزم ثبوتها قبل جعلها ثابتة لزم من جعلها في العلم إثبات الثابت وتحصيل الحاصل وهو محال.

وإذا امتنع كون الماهيات مجعولة باعتبار ثبوتها العلمي الأزلي فإنما مجعوليتها باعتبار وجودها الخارجي أو الذهني الكوني؛ فإن كلا من هذين الوجودين حادث للماهيات الثابتة في علم الله أزلا، وكل حادث فهو مفتقر إلى محدث هو الجاعل فيكون كلا منهما مجعولا بالضرورة وقد تبين أن كلا منهما مسبوق بالثبوت العلمي الأزلي، والماهية بسبب ثبوتها قابلة لأن يفاض عليها الوجود الخارجي ثم الذهني وكلما كان كذلك لم يكن شيء من قسمي الجعل[21] أعني جعل الشيء في حدذاته وجعل الشيء شيئا المعبر عن الأول بالجعل البسيط وعن الثاني بالمركب مستغنيا عن سبق قابل مطلقا؛ أما الثاني فظاهر. وأما الأول فلكون الجعل متوسطا بين أمرين؛ هما الماهية الثابتة في العلم الأزلي، ووجودها المفاض عليها المجعول

---

[21] في L : في قسم الجعل.

الحادث؛ فظهر أن الجعل مطلقا لا يتصور إلا متوسطا بين أمرين، وأولهما الماهية الثابتة ووجودها، وكلما كان كذلك [7b] كان الجعل ابتداء متعلقا بوجود الماهية من حيث إفاضته عليها وتعيينه على الوجه الذي يقتضيه تلك الماهية فيما سبق به علم الحكيم العليم القدير لا بنفس الماهية مجردة عن اعتبار وجودها ولا بوجودها مجردا عن اعتبار إفاضته عليها.

ومن هنا يتضح معنى قول السيد –قدس سره– في شرح المواقف: ''وليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا وجوداتها أيضا في أنفسها مجعولة، بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة''[22] انتهى.

وبما تقرر يظهر أن في كلام الأستاد المحقق جلال الدين محمد الدواني – روح الله روحه – في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد وهو قوله: إن الجعل متعلق ابتداء بنفس الماهية[23] لا بكونها هي ولا بكونها موجودة ثم العقل ينتزع منه كونها هي وكونها موجودة كما هو مذهب الإشراقيين[24]. وتحقيق ذلك أنه فرق بين جعل الشيء شيئا وبين جعل الشيء والماهية ليست مجعولة إياها، بل مجعولة في حد ذاتها بمعنى أن نفسها تابع للجاعل وإن صح أن يقال أيضا وجودها تابع له كما أن عند من يجعل أثر الفاعل وهو الاتصاف بالوجود يصح أن يقال جعلها الفاعل متصفا بالاتصاف بالوجود أو متصفا بالاتصاف بذلك الاتصاف فكما أن الأثر الأولى عنده هو الاتصاف لا بمعنى أنه جعله شيئا، بل جعله في نفسه

---

22 راجع: كتاب المواقف، ٣٠١/١.

23 في A : إن الجعل ابتداء متعلق بنفس الماهية.

24 الإشراقيون: الحكماء الإشراقيون هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقا للسنة ورئيسهم أفلاطون. راجع: التعريفات، ١٢٣/١.

والاتصافات الأخر مترتبة عليه؛ كذلك الأثر الأولى عندهم هو الماهية لا بمعنى جعلها إياها أو غيرها، بل جعلها في نفسها وصحة انتزاع الاتصاف مطلقا يترتب عليه. [8a] وقولهم: العقل يحكم بأنه جعلها موجودا لا يدل على أنه ليس الماهية بنفسها أثر الفاعل كما أن العقل يحكم بأنه جعلها متصفة بالوجود أو متصفة بذلك الاتصاف، ولا يدل ذلك على أن الاتصاف ليس أثرا له. وقولهم: العقل يحكم بأنه لم يجعل إياها إنما يدل على نفي الجعل الثاني، أعني جعلها إياها لا على نفي جعلها في نفسها والفرق بين الجعلين مما لا ينبغي أن يخفي على ذي بصيرة. وإن شئت زيادة توضيح للمرام فاستمع لما يتلى عليك من الكلام؛ وهو أن التأثير قد يكون اختراعيا، أعني بإفاضة الأثر على قابل كالصور والأعراض على المادة القابلة لها ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني خارجيا وبالعكس وهذا التأثير بخصوصه يستدعي مجعولا ومجعولا إليها وقد يكون إبداعيا، أعني: إيجاد الأيس عن الليس المطلق ولا يقتضي مجعولا ومجعولا إليه، بل هو جعل البسيط مقدس عن شوائب التكثير مستغن عن سبق قابل متعلق بذات الشيء فقط وهذا هو التأثير الحقيقي في الشيء؛ والأول هو بالحقيقة تأثير في بعض أوصافه، أعني: كونه شيئا آخر، هو الموجود أو غيره فأثره بالذات هو ذلك الاتصاف. ولما كان المتعارف هو التأثير الأول وكان في تصور هذا التأثير نوع غموض لم يفهمه كثيرون وقصروا التأثير على المعنى الثاني ولم يعلموا أن ما يفيد الفاعل[25] شيئا يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيده شيئا» انتهى. بحثا من وجوه:

أما أولا فلأن حقائق الأشياء وماهياتها هي تعييناتها في علم الله تعالى أزلا إذ

---

[25] في L : ما يفيده الفاعل.

ليس وراء الله مرمى يتعين فيه متعين فإنه الأول الذي ليس قبله شيء إذ كان تعالى ولم يكن شيء غيره [8b] وقد تبين فيما سبق أن الماهيات في ثبوتها العلمي الأزلي غير مجعولة بالضرورة، وأن مجعوليتها إنما هي اعتبار[26] الوجود الخارجي أو الذهني وكلما كان كذلك كان التأثير الإبداعي الذي هو جعل الشيء وإيجاده في حدذاته مسبوقا بقابل ومجعول إليه؛ وهو الماهية الثابتة في العلم الأزلي ضرورة تقدم ثبوتها في العلم الأزلي على وجوديها الخارجي والذهني الكوني لقدمه وحدوثهما فلم يكن الإبداعي مقدسا عن شوائب التكثير مستغنيا عن سبق قابل مطلقا كما زعمه. فليس متعلقا بذات الشيء فقط وإن كان وجود الوجود في الماهية هو عين وجود الماهية بخلاف وجود سائر الأعراض في موضوعاتها فإن وجودها في موضوعاتها هو وجودها في أنفسها لا عين وجود موضوعاتها لتحقق وجود موضوعاتها قبل ذلك كما نقله هو في الحاشية المذكورة عن ابن سينا[27] حيث قال: «قال الشيخ في التعليقات وجود الأعراض في أنفسها وجودها في موضوعاتها سوى أن الغرض الذي هو الوجود كما كان مخالفا لها لحاجاتها إلى الوجود حتى تكون موجودة واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجودا لم يصح أن يقال وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى أن للوجود وجودا كما يكون للبياض وجود، بل بمعنى أن وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه وغيره من الأعراض وجوده في موضوعه هو وجود ذلك»، انتهى. وذلك لأن هذا الفرق بين الجعل البسيط والمركب غير قادح في مقصودنا إذ الغرض أن الجعل مطلقا لا بد له من

---

26 في L وA: باعتبار.

27 هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينوري ويعرف بابن السني (أبو بكر)، محدث، مات سنة ٩٧٥/٣٦٤. راجع: معجم المؤلفين، ٨٠/٢.

أمرين يتوسط بينهما؛ وهما متحققان [9a] في البسيط كالمركب وإن كان وجود الوجود هو عين وجود الماهية.

وأما ثانيا فلأنه قد صرح أن جعل الموجود الذهني موجودا خارجيا من قبيل الجعل الإختراعي. ومن المعلوم المقطوع به أن التأثير الإبداعي كله من قبيل جعل الموجود العلمي موجودا خارجيا لما تبين أن الماهيات الثابتة في علم الله الأزلي ليست مجعولة في ثبوتها العلمي الأزلي وإنما هي مجعولة في وجودها الخارجي والذهني الكوني ولا يجعل الله تعالى في إحدى الوجودين[28] إلا ما كان ثابتا في علمه الأزلي بالضرورة. فظهر أن الجعل البسيط الذي هو الجعل الإبداعي كله جعل للموجود العلمي موجودا خارجيا بإفاضة الوجود الخارجي عليه ليظهر في الأعيان بعد أن لم يكن فيها. وكلما كان كذلك كان البسيط كالمركب في احتياجه إلى سبق قابل وإن كان بينهما الفرق المذكور الذي لايقدح في مقصودنا.

وأما ثالثا فلأن الوجود العلمي الأزلي المعبر عنه بالثبوت الغير المجعول للماهيات كاف في إفادة الفاعل[29] إياها شيئا ضرورة أن الإفادة لا تتوقف إلا على تحقق قابل متعين وكل ماهية لممكن ما ثابتة في علم الله الأزلي فهي متصفة بالقابلية متميزة في علم الله عن غيرها وكل ما كان كذلك فهو قابل متعين.

فقوله: ولما كان المتعارف هو التأثير الأول إلى قوله ولم يعلموا ما يفيده الفاعل شيئا يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيده شيئا إن أراد أنه يجب أن يكون

---

28 في L : في أحد الوجودين.

29 في L: كان كاف في إفادة الفاعل.

له هوية ووجود خارجي مجعول[30] ففيه أنه مستلزم للدور أو التسلسل كما هو ظاهر غني عن البيان وإن أراد أنه يجب أن يكون له هوية وتعين في الجملة علميا أو خارجيا مجعولا أو غير مجعول فهو مسلم وغير مضر، لأن حقائق الأشياء لها ثبوت في علم الله الأزلي أزلا فلها [9b] تعين وقبول ومما يوضح ما تقرر قوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[31]. فإن توجيه قوله «كن» إلى الممكن الثابت في العلم الأزلي المعبر عنه بشيء حين أرادته هو عين تكوينه في أحد الوجودين أي الخارجي والذهني الكوني لاستحالة أن يكون قوله «كن» موجها إليه لتكوينه في العلم أو لجعله إياه لما مر من امتناع الأمرين، فلم يبق في المعقول إلا إبرازه في أحد الوجودين بإفاضة أحدهما على حقيقته التي ليس لها قبل التكوين الإبداعي إلا الثبوت العلمي الأزلي الغير المجعول؛ وكلما كان كذلك كان الثبوت العلمي الأزلي الغير المجعول للشيء كافيا لإفادة الفاعل إياه شيئا وكان الجعل الإبداعي أيضا كالاختراعي متوسطا بين أمرين لا متعلقا ابتداء بنفس الماهية مجردة عن اعتبار إفاضته الوجود عليها، وهو المطلوب وبالله التوفيق.

ثم نقول: وإذا ظهر أن الجعل ولو جعلا بسيطا إنما يتصور بين أمرين فقد ظهر اندفاع ما أورده بعض المحققين على المشائيين[32] في حواشيه على شرح حكمة العين حيث قال: «الحق ما ذهب إليه الرواقيون[33] من أن الأثر نفس الذات

---

30 في L: ولم يعلموا يفيده الفاعل شيئا أن أراد أنه يجب أن يكون له هوية ووجود خارجي مجعول.

31 اقتباس من سورة النحل، الآية: ٤٠.

32 المشائيون: لقبوا بذلك لأنهم كانوا مشائين في ركاب أفلاطون متعلمين منه العلم و الحكمة بطريق المباحثة. راجع: كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، ١/١٢١٠.

33 الرواقيون: هم الذين حضروا مجلسه وجلسوا في الرواق واقتبسوا أنوار الحكمة من عباراته وإشاراته . راجع: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ١/١٤٤.

وما ذكره غيرهم من أن الأثر هو الوجود والاتصاف فيرد عليه أن كون الاتصاف مجعولا لايكون إلا باعتبار أن نفس ماهية الاتصاف أثر للفاعل لاكون الاتصاف اتصافا ولاكون الاتصاف موجودا. وإذا لزم هؤلاء القول بتعلق الجعل بنفس ماهية الاتصاف. فالحق أن لا يهرب عنه أولا. ويقال الجعل يتعلق بنفس ماهية الممكن حتى يكون الأثر في التأثير الخارجي خارجيا»، انتهى.

[10a] ووجه الاندفاع أن معنى كون الاتصاف أثرا للفاعل هو أن الفاعل إذا أحدث الوجود في الماهية، أي: أفاضه عليها ترتب عليه اتصاف الماهية بالوجود. لأن تأثير الفاعل يتعلق ابتداء بنفس مهية الاتصاف من غير اعتبار شيء آخر فإن هذا غير لازم من كلامهم.

فإن معنى قولهم الفاعل لم يجعل الماهية ماهية، بل جعل الماهية موجودة هو أن الفاعل لم يجعل الماهية إياها، بل أحدث الوجود فيها. فاتصفت بالوجود فليس معنى جعلها موجودة إلا جعلها متصفة بالوجود بإحداث الوجود فيها.

ولا خفاء أن ذات الاتصاف حينئذ لم يترتب على الجعل إلا عند توسطه بين أمرين، هما الماهية والوجود بإحداث الثاني لا ابتداء[34].

وتعلق الجعل بذات الاتصاف بهذا المعنى لا يستلزم صحة تعلقه بنفس الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها. فلا يلزمهم القول بتعلق الجعل بنفس ماهية الاتصاف ابتداء مجردا عن توسطه بين أمرين. وكلما كان كذلك لم يتجه قوله «فالحق أن لا يهرب عنه أولا»، إلخ. فاتضح أن الحق أن الجعل لا يتعلق بنفس

---

34 في L وA: بإحداث الثاني في الأول لا ابتداء.

الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها، كما أن الحق أن النفي لا يتسلط على نفس الماهية ابتداء من غير اعتبار نسبة شيء آخر معها. وبالله التوفيق وإليه المنتهى.

المبحث الثاني

في كيفية عمل «لا» النافية للجنس

قد ثبت بدلالة الاستقراء أن "لا" النافية الداخلة على الجملة الاسمية إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص عملت عمل "إن" لكونها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها. هذا مذهب الأخفش[35] والمبرد[36] والأكثرين.

وأما مذهب سيبويه فالمشهور عنه [10b] أن "لا" إن كان اسمها مبنيا مثل: "لا رجل في الدار" فلا تعمل إلا في الاسم خاصة. قالوا لأنه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخلها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا، فيبقى على أصله من الرفع بالابتداء.

وقال ابن هشام في حاشية التسهيل والذي عندي أن سيبويه يرى في "لا رجل" أن كلمة "لا" لا عمل لها أصلا، لا في الاسم ولا في الخبر، لأنها صارت

35 هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن). نحوي، لغوي، عروضي، مات سنة ٢١٥/٨٣٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣١/٤.

36 هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مات سنة ٢٨٦/٨٩٩. راجع: الأعلام للزركلي، ١٤٤/٧.

جزؤ كلمة؛ ولهذا جعل النصب في ''لا رجل ظريفا'' كالرفع في ''يا زيد الفاضل'' لا على محل الاسم بعد ''لا''، إنتهى.

وإذا لم يرد بها ذلك[1] عملت عمل «ليس» عند الحجازيين أو أهملت عند تميم والأولى تسمى النافية للجنس والتبرئة. والثانية تسمى المشبهة بـ»ليس» والحجازية والتميمية.

فالنافية للجنس على سبيل التنصيص الداخلة على المبتدأ والخبر لا تعمل فيهما عمل «إن» إلا إذا كانا نكرتين والأولى متصلة بها؛ فإن كان اسمها مضافا أو مشبها به، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كان معربا منصوبا نحو: «لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ، ولا حسنا فعلهُ مذمومٌ، ولا طالعا جبلا حاضرٌ، ولا خيرا من زيد عندنا» وإن كان مفردا بني على ما ينصب به.

قال ابن هشام في المغني قيل: «لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر»[2]، انتهى.

وفي أوضح المسالك وشرحه قيل علة البناء فيه تضمن معنى «من» الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا، لا من سبيل إلى هند[3]

---

1 في هامش M : أي: نفي الجنس على سبيل التنصيص سواء لم يرد بها نفي الجنس أصلا، بل نفي الوحدة أو أريد بها نفي الجنس لكن لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور فالأول نحو ''لا رجل قائما بل رجلان'' والثاني نحو ''لا رجل قائما''.

2 راجع: مغني اللبيب، ٢٣٨/١.

3 البيت من الطويل وقائله لم يسم. راجع: شرح التصريح ١/ ٢٣٩؛ وأوضح المسالك ٢٨١/١، وتخليص الشّواهد، ص: ٣٩٦، وشرح التّسهيل ٥٤/٢.

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير، واعترض ابن الضائع[4] بأن المتضمن لمعنى «من» إنما هو لأنفسها لا الاسم بعدها وقيل: علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين [11a] ك«خمسة عشر»، هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا «لا فيها رجل ولا امرأة، انتهى.

أقول: وفيما اعترض به ابن الضائع[5]: على ابن عصفور[6] نظر، فإن فائدة «من» الاستغراقية التنصيص على العموم في نحو «ما جائني من رجل»، وتوكيد العموم في نحو «ما جائني من أحد أو من ديار» كما صرح به ابن هشام وغيره.

والعموم سواء كان هو المنصوص عليه أو كان[7] المؤكد هو العموم الجنس الذي هو مدخول «لا» لأفراده من حيث إنه محكوم عليه بنفي الخبر عنه.

ولا خفاء أن العموم وصف للجنس، وكون العموم منصوصا عليه أو مؤكدا وصف للعموم ووصف الوصف وصف، فهو معنى يوجد في مدخول «لا»، لا في «لا» فهو المتضمن له، لا «لا».

وأما ما نسب إلى سيبويه والجماعة إن أرادوا به التركيب الحقيقي ففيه أن المعنى في نحو «لا رجل في الدار» على نفي الحصول في الدار على جنس الرجل

---

4 في M : ابن الصائغ.

5 هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع (أبو الحسن) نحوي، مات سنة ١٢٨١/٦٨٠. راجع: معجم المولفين، ٢٢٤/٧.

6 هو هبة الله بن صدقة بن هبة الله بن ثابت ابن عصفور الإزجي، الصائغ. فاضل بغدادي. تعلم في كبره، وخرج مجاميع، مات سنة ١١١٥/٥٩١. راجع: معجم المولفين، ١٣٩/١٣.

7 ''كان'' ساقطة من A.

الذي هو اسم «لا»، لا على الإثبات الحصول في الدار للمبتدأ الذي هو مجموع «لا رجل»، لكنهم قالوا: «إن مجموع «لا رجل» عنده مبتدأ و»في الدار» خبره، فيلزم أن يكون مجموع «لا رجل» محكوما عليه بـ»في الدار»، فتصير القضية معدولة، لكن المعنى على السلب؛ وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي أنها لعدم انفصالها عن اسمها لاشتراطهم كون اسمها نكرة متصلة بها شبيهه[8] بخمسة مع عشرة في عدم انفصالها عن عشرة فتوجيههم لبناء الاسم له وجه؛ لكن فيه أنه لا يصدق على مجموع «لا رجل» حد المبتدأ على أن الحكم على مجموع «لا» مع الاسم لكونه مبتدأ يشعر بربط الخبر به، مثل ربطه بالمبتدأ المعدول، وعدم التركيب الحقيقي [11b] يقتضي سلب الربط فتنافيا.

ومقتضى كلام ابن هشام في المغني على طبق ما سبق عنه نقله في حاشية التسهيل هو أن لا عند سيبويه مركبة مع اسمها تركيبا حقيقيا مثل تركيب خمسة عشر حيث قال: "والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا، لأن جزؤ الشيء لا يعمل فيه. وأما "لا رجل ظريفا" بالنصب؛ فإنه عند سيبويه مثل "يا زيد الفاضل" بالرفع" انتهى.

وحينئذ فوجه عدم عملها لا في الاسم ولا في الخبر ظاهر كما قال؛ لكن الذي نقله الشمني[9] عن سيبويه حيث قال: «قال سيبويه وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ»خمسة عشر» انتهى.

يدل على أن «لا» عاملة في الاسم عنده حيث أضاف المعمول إلى ضميرها

---

8 في L : شبهه.

9 هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري

أولا وأسند عملت إلى ضميرها. ثانيا وهو دليل على أنها ليست مركبة مع اسمها تركيبا حقيقيا؛ ولم يصر المجموع كلمة واحدة كما يشير إلى ذلك قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسما واحدا ولو كانت مركبة مع اسمها تركيبا حقيقيا لما جاز أن يعمل في الاسم لما قال ابن هشام لكنه صرح بعملها فيه، فلا يكون مركبا معها تركيبا حقيقيا، وعلى هذا فالقول بأن مجموع «لا رجل» مبتدأ مشكل صناعة ومعنى كما مر آنفا؛ اللهم إلا أن يقال معنى قول سيبويه «لا رجل» مرفوع المحل بالابتداء هو أن رجل الواقع بعد «لا» مرفوع المحل بالابتداء، لا أن مجموع «لا رجل» هو المبتدأ ويكون فائدة التعبير ب»لا رجل» حينئذ هي التنبيه على ارتفاع الخبر[10] وإن لم يكن ب»لا» التبرئة بل بكونه خبر المبتدأ، لكن حمله عليه إنما هو من حيث إنه واقع بعد «لا» النافية للجنس، أي أنه مربوط بالمبتدأ بالنفي لا بالإيجاب. ويقرب إلى ذلك ما ذكره المولى الجامي[11] –قدس سره– في شرح قول ابن الحاجب[12]: «وأو [12a] بمعنى «إلى أنْ» أَوْ «إلا أنْ» ما نصه، أي بشرط أن يكون بمعنى «إلى» أو «إلا» الداخلتين على «أنْ» المقدرة بعدها إلا أن[13] «أنْ» داخل في مفهومها أيضا» إنتهى.

وأما خبرها فمعرب مرفوع واجب الذكر إذا لم يعلم إجماعا من تميم وغيرهم،

القسنطيني الأصل، ويعرف بالشمني (تقي الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقية، أصولي متكلم، نحوي، مات سنة ١٤٦٨/٨٧٢. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٩/٢.

10 في L : على أن ارتفاع الخبر.

11 هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، المشهور بالجامي (نور الدين، أبو البركات) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، مات سنة ١٤٩٢/٨٩٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢٢/٥.

12 هو المظفر بن الفضل بن يحيى بن عبد الله العلوي، الحسيني، الموصلي (أبو علي، ابن حاجب الدار) فاضل، مات سنة ١٢٥٨/٥٦٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣٠٠/١٢.

13 في A : لأن أنْ.

لأن من شروط الحذف وجود دليل حالي أو مقالي إذا كان المحذوف أحد ركني الجملة كما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها على ما صرح به ابن هشام في المغني؛ ثم قال: «ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا قول جماعة أن بني تميم لا يثبتون خبر «لا» التبرئة وإنما ذلك عند وجود الدليل. وأما نحو {لا أحد أغير من الله}[14]، وقولك مبتدأ من غير قرينة «لا رجل يفعل كذا» فإثبات الخبر فيه إجماع»[15] إنتهى. قال التقي الشمني: «يعني من التميميين وغيرهم» إنتهى. ومما أثبت فيه الخبر قوله صلى الله عليه وسلم: {لا شيء أغير من الله}[16]، وقوله صلى الله عليه وسلم: {لا أحد أحب إليه المدح من الله، ولا أحد أحب إليه العذر من الله}[17]، وقوله: {لا أحد أصبر على أذىً سمعه من الله}،[18] وقوله: {من كان لا شيء أحب إليه من الله ورسوله}،[19] وقوله: {لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعود من العقل، ولا وحدة أوحش من العجب،[20] ولا مظاهر أوثق من المشاورة}،[21] وقول الشاعر:

وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[22]

---

14 راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٢٨، رقم: ٢٨٠٤.

15 في L : فإثبات فيه إجماع؛ راجع: مغني اللبيب، ٦٠٤/٢.

16 راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٥، رقم: ٢٧٦٢.

17 راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٤، رقم: ٢٧٦٠؛ وسنن الترمذى، الدعوات: ٥٤٢/٥، رقم: ٣٥٣٠.

18 راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٤، رقم: ٢٧٦٠.

19 راجع: المعجم الصغير، ٣٢/٢، رقم: ٧٦٨.

20 في L : لا مال أعود من عقل وحدة أحوش من العجب.

21 راجع: المعجم الكبير، ٦٨/٣، رقم: ٢٦٨٨.

22 البيت من البسيط وهو لحاتم بن عبد الله الطائي، وصدره ''وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً''. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١١٣/٢.

وأما إذا علم فحذفه كثير عند أهل الحجاز وقد يثبتونه؛ وأما بنو تميم وطي فلا يثبتونه بمعنى أنهم يلتزمون حذفه إما على الإطلاق أو إذا كان مرفوعا خاصة.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: «وإذا علم، أي الخبر فحذفه كثير نحو ﴿فَلاَ فَوْتَ﴾[23] ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾[24] ويلتزمه التميميون والطائيون»[25] انتهى. قال في شرح أوضح المسالك: [12b] "هذا نقل ابن مالك[26]؛ ونقل ابن خروف[27] عن بني تميم: «أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه» انتهى.

فإن قلت: القول بالتزام حذف الخبر مطلقا أو مقيدا بكونه مرفوعا مشكل، لأن التزام الحذف لا يكفي فيه مجرد القرينة، بل لا بد مع القرينة من وجود شاغل لحيزه، وهم يقولون «لا مال ولا أهل» مثلا، وظاهر أن المحذوف فيهما وفي أمثالهما لا شاغل لحيزه.

قلت على وجوب تقدير وجوب[28] أن يكون مع القرينة الشاغل للحيز فيما هو واجب الحذف، نختار نقل ابن خروف الذي هو ظاهر كلام سيبويه، ولا إشكال، وذلك لأن كل ما يصح فيه تقدير موجود مطلقا من غير تقييد بظرف، فلا بد أن

---

23 اقتباس من سورة سبأ، الآية: ٥١.

24 اقتباس من سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

25 راجع: أوضح المسالك، ٢٩/٢.

26 هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني (جمال الدين، أبو عبد الله) نحوي، لغوي، مات سنة ١٢٧٤/٦٧٢. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٤/١٠.

27 هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، ابن خروف، أبو الحسن: النحوي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، مات سنة ١٢١٢/٦٠٩. رتجع: الأعلام للزركلي، ٣٣٠/٤.

28 في L وA: قلت على تقدير وجوب.

يوجد ثم ما يكون شاغلا لحيز المحذوف كالاستثناء في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا شفاء إلا شفاؤك}[29] و{لا عيش إلا عيش الآخرة}[30] وأمثالهما، فلم يلتزم حذفه لمجرد القرينة، وكل ما لا يصح فيه تقدير موجود مطلقا، بل مقيد[31] بظرف فهو جائز إظهاره، فانتفاء الشاغل لحيزه غير مضر «ولا مال ولا أهل» من هذا القبيل، فإنه لا يصح فيهما تقدير موجود مطلقا ضرورة أن مالا ما وأهلا ما موجود، فلا بد من تقييده بنحو له أو ثمة أو غير ذلك مما تدل عليه القرينة الحالية أو المقالية، ومن قال بنقل ابن مالك فعليه البيان في ذلك.

وإذا تقرر هذا فاعلم أن ما ذكره العلامة الزمخشري[32] في مفصله من قوله: «وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا إن أراد أنهم لا يذكرونه عُلم أو لم يُعلم. فهو من الجماعة الذين رد عليهم ابن هشام بأن عدم إثباتهم الخبر إنما هو عند الدليل[33] على حذفه لا مطلقا [13a] ومما يوضح الرد عليه ما نسبه في مفصله إلى حاتم[34] من قوله:

وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

---

29 راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

30 راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥، والترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

31 في L وA : مقيدا.

32 هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ١١٤٤/٥٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢.

33 في L : إنما عند الدليل.

34 هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (أبو عدي) فارس، شاعر، جواد، جاهلي كان من أهل نجد، وقدم الشام، مات سنة ٥٧٥ مـ. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٣/٣.

فإن «مصبوح» مما لو حذف لا يعلم، وهذا البيت إن لم يصح نسبته إلى حاتم، فناقل الإجماع على إثباتهم الخبر مثبت وناقل عدم الإثبات ناف، والمثبت مقدم على النافي على ما هو مقرر في محله وإن صح نسبته إليه، فهو دليل على أنهم يذكرون الخبر إذا لم يُعلم كالحجازيين على ما مر عن ابن هشام من أن إثبات الخبر إجماع إذا لم يُعلم، أي من التميميين وغيرهم كما صرح به الشمني، فتأويل الزمخشري البيت في مفصله بقوله وقول حاتم:

وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

يحتمل أمرين: أحدهما أن يُترك فيه طائية إلى اللغة الحجازية، والثاني أن لا يجعل مصبوحا خبرا، ولكن صفة محمولة على محل «لا» مع المنفي»[35] انتهى؛ مما لا داعي إليه ضرورة أنهم ما صرحوا بأنا لا نثبت الخبر لـ»لا» التبرئة في كلامنا أصلا عُلم أو لم يُعلم. وما يوجد في محل الخبر في لغتنا فهو نعت على المحل لا خبر، وإنما هم نطقوا بالتركيب فيما لم يعلم على نحو ما ينطق به الحجازي من ذكر ما يرى خبرا، والمعنى على الخبرية في جميع موارد استعمالاته، فإن معنى البيت مثلا نفي المصبوحية عن جنس الكريم من الولدان، لا نفي الوجود عن جنس الكريم من الولدان[36] الموصوف المصبوحية وإن كان مستلزما له، وكذلك المعنى في نحو قول النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم: {لا أحد أغير من الله}[37] نفي

---

[35] راجع: شرح المفصل، ١/١٠٥.

[36] ‘‘لا نفي الوجود عن جنس الكريم من الولدان‘‘ ساقطة من A.

[37] راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٢٨، رقم: ٢٨٠٤.

الأغيرية من الله[38] عن أحد لا نفي الوجود عن أحد الموصوف بالأغيرية من الله وإن كان مستلزما له[39] وهو ظاهر، وقس عليهما أمثالهما. فظهر أن المعنى على الخبرية في اللغتين فمن استقراء كلامهم؛ ونقل عنهم أنهم لا يثبتونه أصلا إن سمع هذا البيت أو نحوه منهم فحكمه عليهم حينئذ بأنهم [13b] لا يثبتونه أصلا، لا على الحجازيين مع اتحاد المعنى في اللغتين تحكمٌ بحْت[40]. وإن لم يسمع فهذا البيت دليل على نقص[41] استقرائه وحجة على فساد حكمه الكلي؛ ونقله لا ينتهض حجة لتأويل البيت على أنه اعترض في شرح أوضح المسالك على من قال: «إن الفرزدق[42] غلط في قوله «وإذ ما مثلهم بشر» بنصب مثلهم مع تقدمه على الاسم، لأنه تميمي لم يعرف شرط عمل ما عند الحجازيين، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازي فغلط فيها»[43] انتهى بقوله: «وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه» انتهى.

فإن تم هذا، فالبيت مما لا يحتمل الإحتمال الأول أصلا، وإن أراد أنهم لا يذكرونه إذا عُلم فظاهر أنه لا حجة فيه لتأويل البيت بل فيه حجة لعدم تأويله، وإن أراد أنهم يلتزمون حذفه لأن الخبر عندهم لا يكون إلا عاما، والعام يدل عليه

---

38 في L : من الله تعالى.

39 ''وكذلك المعنى في نحو قول النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم: {لا أحد أغير من الله} نفي الأغيرية من الله عن أحد لا نفي الوجود عن أحد الموصوف بالأغيرية من الله وإن كان مستلزما له» ساقطة من A.

40 في A : بحث.

41 في L : على نقل.

42 هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية ابن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم التميمي، المعروف بالفرزدق، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. (أبو فراس) شاعر، من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة والأخبار، كان شريفا في قومه، ولد ١١٠/٧٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٥٢/١٣.

43 راجع: أوضح المسالك، ٢٨٢/١.

النفي فهو محذوف دائما لوجود الدليل، وأما ما يذكر مما يرى[44] أنه خبر خاص[45] ك»مصبوح» في البيت؛ فهو إما خروج إلى اللغة الحجازية أو نعت على المحل، فالإحتمال الأول فيه ما مر من أن الناقل إن سمع هذا البيت فحكمه على أحد[46] القبيلتين بالحذف دون الأخرى مع أن المعنى واحد فيهما تحكم وإن لم يسمع فاستقراؤه ناقص، فالبيت حجة عليه.

وأما الإحتمال الثاني ففيه التزام تقدير ما لا يحتاج إليه المعنى من غير ضرورة، بل تقدير ما يُخرج الكلام عن إفادة المعنى المقصود بمنطوقه لأن المعنى في البيت كما مر على نفي المصبوحية عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصبوحية[47] وإن كان[48] مستلزما له على[49] تقدير التزام حذف الخبر العام يكون التقدير في البيت «لا كريم من الولدان مصبوح»، موجود والمستفاد منه [14a] المعنى الثاني لا الأول، والمقصود هو الأول لا الثاني؛ وهذا الإحتمال هو الظاهر من الشق الأول من شقي تقدير المولى الجامي لكلام ابن الحاجب حيث قال: «ويحذف خبر «لا» هذه حذفا كثيرا إذا كان الخبر عاما ك»الموجود» و»الحاصل» لدلالة النفي عليه، نحو لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله. وبنو تميم لا يثبتونه، أي لا يظهرون الخبر في اللفظ. لأن الحذف عندهم واجب أو[50]

---

44 في L : ما يرى.

45 في L : أنه جزئ خاص.

46 في L : أحديْ.

47 ”عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصبوحية“ ساقطة من A.

48 في L : كانت.

49 في L : وعلى؛ وفي A : عن.

50 في A : و.

المراد أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون معنى قولهم «لا أهل ولا مال» انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل «لا رجل قائم» على الصفة دون الخبر» إنتهى.

وقد عرفت ما فيه من ارتكاب حذف ما لا يحتاج إليه المعنى مع أن الأصل عدم الحذف؛ ومما يوضح ذلك أن ابن الحاجب رد على سيبويه في قوله: «بأن مثل «لا أبا له ولا غلامي له» مضاف بقوله وليس بمضاف لفساد المعنى»[51] انتهى. وقال –قدس سره– في تقديره: «وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى. المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة وهو نفي بثبوت جنس الأب أوالغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر. وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الإضافة:

أما أولا فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلاميه[52]، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر[53] أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان.

وأما ثانيا فلأن المراد نفي بثبوت جنس الأب والغلامين له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين» انتهى.

فجعل ارتكاب الحذف مع عدم احتياج المعنى إليه في الوجه الأول وعدم إفادة المعنى المقصود في الوجه الثاني ردا على سيبويه ومثلهما [14b] موجود في

---

51 راجع: شرح الرضي على الكافية، ١٧٩/٢.

52 في L : على تقدير لا أباه ولا غلاميه.

53 في L : لا يتم بتقدير خبر.

البيت وأمثاله. فإن معنى البيت لا يحتاج إلى تقدير محذوف والمعنى المقصود يفوت بتقدير العام وإن استلزم المقصود هنا دون المثالين.

وأما الشق الثاني ففيه بحث:

أما أولا فلأن "لا" لو كانت بمعنى "انتفى" كان المعنى على ربط السلب لا على سلب الربط لكن التالي باطل، لأن المعنى على كونها حرفا نافيا للخبر المذكور عن الاسم "لا" على ربط الانتفاء بالاسم الموصوف بما يرى خبرا؛ فالمقدم مثله فليست بمعنى "انتفى" لا أصالة ولا نيابة لا عند وجود الدليل على حذف الخبر ولا عند عدمه فلا داعي إلى إخراج الكلمة عن أصلها؛ ودعوى أنهم لا يثبتونه أصلا حتى إذا وجد ما يرى خبرا[54] في مثل «لا رجل قائم» مما لو حذف لم يعلم يجعل نعتا على المحل.

وأما ثانيا فلأنه يلزم أن يكون المستثنى في نحو «لا أحد فيها إلا زيد» واجب النصب، لأن التقدير حينئذ انتفى أحد فيها إلا زيد؛ والمعنى حينئذ على ربط الانتفاء بـ»أحد» فيها لا على نفي ربط الحصول فيها بأحد عنه فيكون الاستثناء في كلام تام موجب فيجب نصبه مع أن المختار هو الرفع والنصب جائز مرجوح وكذلك يلزم أن يكون المستثنى واجب النصب في نحو «لا إله إلا الله» لما مر آنفا مع أن الرفع هو الواجب ويمتنع النصب كما سيجيء بيانه إن شاء الله.

وأما ثالثا فلما أورده عليه[55] تلميذه اللاري[56] –رحمه الله– حيث قال: «فيكون

---

54 في A : خبر.

55 في L : أورد عليه.

56 هو عبد عبد الغفور اللاري، الحنفي، نحوي، مات سنة ١٥٠٦/٩١٢. راجع: معجم المؤلفين، ٢٦٩/٥.

حينئذ «لا» من أسماء الأفعال وزيفه المصنف يعني ابن الحاجب بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة. قال: «ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضا على فساد هذا القول» انتهى. قيل عليه: «ولم يلتفت الشارح[57] إلى تزييفه، لأنه يجوز أن تكون نائبة[58] لـ»انتفى» كنيابة «يا» مكان أدعوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها» انتهى.

وفيه [15a] بحث:

أما أولا فلما عرفت أن لا باقية على حرفيتها حين إثبات الخبر لعدم الدليل وحين حذفه لوجود الدليل، وكلما كان كذلك فهي ليست بمعنى «انتفى» لا أصالة ولا نيابة؛ لأن المعنى كلما مر على سلب الربط لا على ربط السلب.

وأما ثانيا فلأن الاستثناء في نحو «لا أحد فيها إلا زيد» إن كان من ضمير «انتفى» المقدر الذي نابت عنه لا المميز بالنكرة التي بعدها كان المستثنى مفرغا في الإيجاب كما في نحو «قرأتُ إلا يوم كذا» فعلى تقدير استقامة المعنى هنا استقامته في «قرأتُ إلا يوم كذا» كان الواجب فيه رفع المستثنى، لأن المستثنى منه هنا لكونه فاعلا مرفوع لكن المستثنى في نحو هذا المثال مختار البدل جائز النصب جوازا مرجوحا وإن كان من أحد[59] لزم أن يكون المستثنى واجب النصب سواء كان «لا» نائبة عن «انتفى» استتر فيه الضمير أولم يستتر أو بمعنى «انتفى» أصالة استكن فيه الضمير أولا.

---

57 في هامش M : القائل هو عصام الدين إبراهيم ابن محمد بن عرب شاه الإسفراييني.

58 في L : نائبا.

59 في L : من لوم أحد.

أما إذا لم يستكن فيه الضمير فلأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور، وكلما كان كذلك فالمستثنى فيه واجب النصب.

وأما إذا استكن فيه الضمير فلذلك[60] ولكونه مستثنى مما يجب نصبه أعني التمييز، وكلما كان كذلك كان النصب واجبا إما على الاستثناء أو على الإبدال؛ وإن كان من الضمير المستتر في «لا» لكونها بمعنى «انتفى» أصالة لزم أيضا أن يكون المستثنى واجب النصب، لأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور حكما مع أن النصب كما عرفت جائز مرجوح والرفع هو المختار؛ وكذلك يلزم في «لا إله إلا الله» إذا جعل الاستثناء من «إله» كما هو المشهور أو من الضمير المستتر في «لا» التي بمعنى «انتفى» أصالة أن يكون المستثنى [15b] واجب النصب، لأنه أيضا واقع بعد كلام تام موجب، لأن التقدير حينئذ انتفى ”إله إلا الله“ أو انتفى هو ”إلها إلا الله“ وأيا ما كان فالحكم فيه بربط الانتفاء لا بنفي الارتباط؛ وكلما كان كذلك كان كلاما موجبا، والمستثنى منه مذكور حقيقة[61] أو حكما فيكون تاما أيضا؛ فيلزم وجوب نصب المستثنى لكن المستثنى في «لا إله إلا الله» كما أنه يمتنع نصبه سماعا، بل وقياسا أيضا كما سيجيء بيانه في «المبحث السابع» إن شاء الله تعالى؛ كذلك يمتنع نصبه باعتراف هذا القائل حيث قال في قول ابن الحاجب والشارح –قدس سره–: «وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع يحمل ما نصه، أي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع[62]، فإن النصب على الاستثناء ههنا

---

60 في L : فكذلك.

61 في L : حقيقية.

62 في A : الموضع.

كثيرا ما يكون ضعيفا لإيهامه البدل على اللفظ نحو «لا أحد فيها إلا زيدا» و»ما زيدٌ شيئا إلا شيئا». نعم، لا إيهام في «ما جائني من أحد إلا زيدا» وقد يفضى خوفُ الإيهام إلى امتناع النصب؛ ولهذا امتنع في «لا إله إلا الله» لأن إيهام البدل ههنا من اللفظ إيهام الكفر وبينه وبين[63] قصد التصريح بالتوحيد تناف» انتهى.

فتوجيهه لامتناع النصب وإن كان غير وجيه لعدم اطراده في نظائر هذا التركيب نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا شفاء إلا شفاؤك}[64] و{لا عيش إلا عيش الآخرة}[65] لكن الذي صرح به من امتناع النصب في «لا إله إلا الله» صحيح وسيأتيك بيانه في «المبحث السابع» على وجه مطرد في جميع مواده الجزئية إن شاء الله تعالى؛ فبطل القول بما يقتضي أن [16a] يكون منصوبا على سبيل الوجوب وبالله التوفيق في نيل كل مطلوب.

---

[63] ''وبين'' ساقطة من A.

[64] راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

[65] راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ سنن الترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

إلحاق وتذييل في تأييد وتكميل

اعلم أني لما استشكلتُ القول المنسوب إلى سيبويه، أعني قولهم علة البناء في نحو ''لا رجل في الدار'' تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ''خمسةَ عشرَ'' ورأيتُ في[66] قول ابن هشام في المغني وغيره أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا اتبعت[67] داعية الاطلاع على كتاب سيبويه، فبحثتُ عليه بدمشق الشام فلم أظفر به؛ ثم بعد الوصول إلى مصر بحثتُ عليه فظفرتُ به، فلما راجعته رأيتُ أن سيبويه يدل كلامه[68] في نحو عشرة مواضع على أنها عاملة في الاسم ورأيت أن كلامه ليس فيه نص على أن الاسم مركبٌ مع «لا» تركيبا حقيقيا، فأحببتُ نقل كلامه هنا بلفظه إزاحة للأوهام وإراحة للأفهام وإيضاحا للمرام[69] وتحقيقا للمقام فنقول وبالله التوفيق.

قال إمام الفن سيبويه –رحمه الله تعالى وشكر سعيه– ما نصه: «هذا باب النفي بـ»لا» ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إن

---

66 ''في'' ساقطة من L وA.

67 في L وA : انبُعثَ.

68 في A : يدل أن كلامه.

69 في L: وأيضا للمرام.

لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو «خمسة عشر»؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما جرى[1] مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة و»لا» و»ما» تعمل فيه في موضع ابتداء فلما خولف بها[2] عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف ب»خمسة عشر» ف»لا» لا تعمل إلا في نكرة وكما أن «رُب» لا تعمل إلا في نكرة وكما أن «كم» لا تعمل في الخبر وفي الاستفهام [16b] إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد ''لا'' إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما[3] لا تذكر ذلك بعد «رُب» وذلك لأن «رُب» إنما هي للعدد بمنزلة «كَم» فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف «بأَيُّهم» حين خالفت الذي وكما قالوا يا الله[4] حين خالفت ما فيه الألف واللام وسترى أيضا نحو ذلك إن شاء الله تعالى.

فجعلت وما بعدها ك»خمسة عشر» في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: «يا ابنَ أمِ»، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر، وخولف ب»خمسة عشر»، لأنها إنما هي خمسة وعشرة؛ ف»لا» لا تعمل إلا في نكرة من قِبَل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله: «هل من عبد أو جارية»، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة. واعلم أن «لا» و»ما» عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت؛ «هل من رجل فالكلام في موضع اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: «ما من رجل» و»ما من شيء»، والذي يبنى عليه في زمان أو

---

1 في M :جرا.

2 ''بها'' ساقطة من A.

3 في A : فكما.

4 في M : بالله.

مكان ولكنك تضمره وإن شئت أظهرتَه؛ وكذلك «لا رجل» و»لا شيء» إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان. والدليل على أن لا رجل في موضع مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: «لا رجل أفضل منك.» وأخبرنا يونس[5] أن من العرب من يقول: «ما من رجل أفضل منك» كأنه[6] قال «ما رجل أفضل منك وهل رجل خير منك»[7] إلى هنا كلام سيبويه بلفظه –رحمه الله–.

ولا يخفى كونُه صريحا في نحو عشرة مواضعَ بكون «لا» عاملة فيما يليها، وكلما كان كذلك لم يكن مركبا مع «لا» و»إلا» لما عملت [17a] فيه لما قال ابن هشام: «إن جزؤ الشيء لا يعمل فيه وإنما شبههما بـ»خمسة عشر» في عدم انفصال أحدهما عن الآخر فقط كما ذكرناه في الشق الثاني من الاستشكال، أعني قولنا: وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال» إلخ. وذلك أنه قال فجُعلت وما بعدها كـ»خمسة عشر» في اللفظ فصرح بأن التشبيه إنما هو في اللفظ من حيث عدم الانفصال فقط، فأعطى حكمه اللفظي من حذف التنوين دون المعنوي من كون المجموع كلمة واحدة بسبب التركيب الحقيقي، ولهذا قال بعده متصلا به وهي عاملة فيما بعده دفعا لهذا الوهم وتنبيها على أن التشبيه إنما هو في اللفظ لا في المعنى.

---

5 هو يونس بن حبيب بالولاء، المعروف بالنحوي (أبو عبد الرحمن) أديب، نحوي، عالم بالشعر، عارف بطبقات شعراء العرب، من قرية الجبل على دجلة بين بغداد وواسط، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأقيسة يتفرد بها، مات سنة ١٨٢/٧٩٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/٣٤٧.

6 في A : فإنه.

7 راجع: كتاب سيبويه، ٢/٢٧٤–٢٧٦.

ثم وقفت على شرح كتاب سيبويه للسيرافي[8] فرأيتُه نقل عن الزجاج[9] ما هو نص في ذلك حيث قال: «قال أبو إسحاق: وإنما شبهها بـ»خمسة عشر»، يعني سيبويه، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أن خمسة لا تفارق عشرة» انتهى. وهو صريح في أن التشبيه إنما هو في مجرد عدم الانفصال والمفارقة لا أنها مركبة مع «ما» بعدها تركيبا يصير المجموع به كلمة واحدة كـ»خمسة عشر» كما يوضحه قوله، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه» إلخ. فإنه صرح بكونها عاملة فيما بعدها لكنها لما لم تفارقه شبهها بـ"خمسة عشر" في ذلك مع تحقق عملها فيه، وكلما انتفى التركيب الحقيقي انتفى كونها جزؤا من كلمة فانتفى المانع من عملها فيما بعدها؛ فظهر أنّ ظنّ ابن هشام في سيبويه أن "لا" عنده لا تعمل في الاسم أيضا إذا كان مفردا ظن لم يوافق ما قصده سيبويه.

وأما ما نسب إلى سيبويه من أن الاسم المفرد مبني على ما [17b] ينصب به وعلة بنائه تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ"خمسة عشر" إن كان المراد به التركيب الحقيقي فقد ظهر فسادُه معنىً ونقلا، وإن كان المراد به التشبيه الصوري في عدم الانفصال فهو وجهٌ صحيحٌ للبناء في حدذاته ولكن في نسبته إلى سيبويه بحثٌ؛ فإنه قال: "إن "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" إلخ.

---

8 هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، مات سنة ٩٧٩/٣٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ٢٤٢/٣.

9 هو إبراهيم بن السري، بن سهل الزجاج (أبو اسحاق) النحوي، اللغوي، المفسر، مات سنة ٩٢٣/٣١١. راجع: معجم المؤلفين: ٣٣/١.

وهو صريح في أنها عاملة فيما بعدها بالنصب، ولكن بغير تنوين لما ذكره من التشبيه وأورده من النظائر إلا أن يُتكلف ويُحمل كلامه على أن المراد "فتنصبه" أي محلا بغير تنوين لفظا لكونه مبنيا على الفتح، ولا يخفى ما فيه من التكلف فليراجع.

فإن قلت: أليس معنى قوله: "أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء؟.." إلخ. إن المجموع كلمة واحدة فيكون التركيب[10] حقيقيا.

قلت: لا وذلك لأنه شبه «لا رجل» بقولك «هل من رجل» و»ما من رجل» وحكم على «ما من رجل» بأنه في موضع اسم مبتدأ كما حكم على «لا رجل» بأنه في موضع مبتدأ؛ ومن المعلوم أن قائلا لم يقل بأن مجموع «هل من رجل» و»ما من رجل» مبتدأ وإنما المبتدأ هو النكرة المجرورة لفظا ب»من» الزائدة في سياق الاستفهام أو النفي المرفوعة محلا بالابتداء، وإنما المراد والله أعلم أن نحو «لا رجل» يذكر كثيرا من غير ذكر ما هو خبر؛ فربما يوهم ذلك أنه لا حاجة إلى تقدير خبر في المعنى، فأراد أن يبين أن ترك الخبر لفظا لا يدل على عدم الاحتياج [18a] إلى تقديره معنى في أن «لا»[11] مع «ما» عملت فيه ليس تركيبا تاما حتى يكون مستغنيا عن تقدير خبر وذلك لأن «لا» وما عملت فيه في موضع مبتدأ، أي ما عملت فيه «لا» مبتدأ في الأصل نَسَخَتْهُ «لا»، فهو في موضع مبتدأ؛ وكلما كان كذلك فلا بد له من خبر إن لم يذكر لابد من تقديره بإجماع التميميين والحجازيين، ولهذا احتج بلغة أهل الحجاز المظهرين للخبر على أن بني تميم

---

[10] في A : تركيبا.

[11] في A : فإن لا.

التاركين لذكر الخبر لفظا يقدرونه معنى حيث قال: «والدليل على أن «لا رجل» في موضع مبتدأ في لغة تميم».

قول العرب من أهل الحجاز «لا رجل أفضل منك» يعني أن إظهار أهل الحجاز الخبر في مثل التركيب الذي لم يُظهر فيه الخبر بنو تميم دليل على أن الخبر مقدر في لغة تميم مراد معنى، لأن المعنى المراد من التركيب المظهر فيه الخبر والمتروك فيه ذكره واحدٌ في اللغتين، وكلما كان كذلك كان الخبر مقدرا عند تميم ألبتة.

ولما كان الخبر المحذوف أمرا معلوما بحسب القرائن الدالة على أنه من الظروف الزمانية أو المكانية حقيقة أو مجازا، قال سيبويه: «والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته»[12].

ولما كان تمثيل سيبويه للخبر المحذوف عند العلم به إذا شئت إظهاره وقع بقوله: «لا رجل في مكان ولا شيء في زمان»، قال ابن خروف أحد شراح كتاب سيبويه: «عن بني تميم إنهم لا [18b] يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه" انتهى. وقد مر نقله عن شرح أوضح المسالك وبالله التوفيق الهادي لكل سالك والحمد لله رب العالمين.

---

12 راجع: كتاب سيبويه، ٢/٢٧٥.

المبحث الثالث
في معنى الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج ما هو[13] مُدخَل في متعدد مذكور أو مقدر عنه في حكمه[14] بِ»إلا» أو إحدى أخواتها، والمراد بالإخراج الدلالة على الخروج وبالإدخال الدلالة على الدخول؛ فالمعنى أنه الدلالة على خروج ما هو مدلول على دخول في متعدد، إلخ. فهو إعلام من المتكلمين[15] للسامع بأن ما دل المتعدد على دخوله فيه من المذكور بعد «إلا» أو إحدى أخواتها خارج عنه في نيته من حيث إنه محكوم عليه بحكم نفيٍ أو إثباتٍ.

قال في شرح أوضح المسالك عن الشاطبي[16] ومعنى إخراجه أن ذكره بعد «إلا» مبين أنه لم يُرِد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئِمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره، انتهى.

---

13 ''ما هو'' ساقطة من A.

14 ''في حكمه'' ساقطة من A.

15 فيL وA: المتكلم.

16 هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو إسحاق) محدث، فقيه أصولي، لغوي، مفسر، مات سنة ١٣٨٨/٧٩٠. راجع: معجم المؤلفين، ١١٨/١.

وتفصيل ذلك أن المستثنى في نحو ''ما جائني أحد إلا زيدٌ'' مثلا مُدخل في المتعدد المذكور الذي هو ''أحد'' بلا شك بمعنى أنه مدلول على دخوله فيه من حيث هو هو، أي قبل الحكم المعتبر بعد الاستثناء لكونه فردا من أفراده، لكن إدخاله فيه، أي الدلالة على دخوله فيه وفهمِه عنه ليس مرادا للمتكلم؛ لأنه لم [19a] يقصد أن يحكم على ''زيد'' بنفي المجيء عنه كما يحكم على سائر أفراد أحد بذلك بعد استثنائه، فاحتاج إلى لفظ يدل به السامع على مراده من أحد القابل لأن يراد به جميعُ أفراده، وإن يراد به بعضها دون بعض لكونه موضوعا للماهية من حيث هي هي على ما هو التحقيق في وضع أسماء الأجناس، وكانت لفظة ''إلا'' مما وضعها الواضع للدلالة على أن المذكور بعدها مما تناوله متعددٌ مذكورٌ أو مقدر ليس مرادا بالحكم الوارد على ذلك المتعدد، فجاء بـ''إلا'' ذاكرا بعدها زيدا الذي لم يكن مقصودا بالحكم على أحد بنفي المجيء ليخرج بها زيدا قبل الحكم عن أحد لئلا يتناوله بعد الحكم فيفوت غرضه. فإذا تم الكلام واعتبر انعقاد الحكم انصب العامل على القبيلتين انصبابةً واحدةً، فصار ''أحد'' في ضمن الأفراد التي هي ما عدا زيدا منفيا عنه حصةً من المجيء لوقوعه في سياق النفي وصار ''زيد'' مثبتا له حصة من المجيء لوقوعه في سياق إلا المفيد[1] للإثبات فلم يبق أحدٌ بعد الحكم متناولا لما بعد «إلا» كما كان متناولا له قبل الحكم، وذلك لأن التناول إنما هو للماهية من حيث[2] هي هي، لا لحصة من حصصها واحد الواقع في سياق النفي بعد الحكم حصة من أحد من حيث هو هو؛ والتناول للآخر لا للأول كما عرفتَ فلم يبق شاملا لما بعد «إلا» فكما أن

---

1 فيL وA: المفيدة.

2 ''من حيث'' ساقطة من A.

تناوله لما بعد «إلا» قبل الحكم من مقتضي وضعه اللغوي، كذلك عدمُ تناوله له بعد الحكم من مقتضى وضعه اللغوي. فإن الماهية لا بشرط شيء مع القليل قليلٌ ومع الكثير كثير ومع الموجَب موجَبٌ ومع المنفي منفي؛ وقد قلنا إنه موضوع للماهية [19b] من حيث هي هي، أي لا بشرط شيء هذا.

قال صاحب التوضيح[3] في تنقيحه الاستثناء: هو المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام في حكمه بـ»إلا» وأخواتها؛ وقال في توضيحه: «وهذا تعريف تفردتُ به وهو أجود سائر التعاريف، لأن من قال هو إخراج بـ»إلا» وأخواتها إن أراد[4] حقيقة الإخراج فممتنع؛ لأن الإخراج إما أن يكون بعد الحكم فيكون تناقضا والاستثناء واقع في كلام الله تعالى أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لا يكون إلا بعد الدخول والمستثنى غيرُ داخل في حكم صدر الكلام فيمتنع الإخراج من الحكم، وإنما المستثنى داخل في حكم صدر الكلام من حيث التناول، أي من حيث إنه يفهم المستثنى من صدر الكلام وضعا والإخراج ليس من حيث التناول، لأن التناول بعد الاستثناء باقٍ؛ فعلم أن حقيقة الإخراج غيرُ مرادة على أنهم صرحوا بأنه إخراج ما لولاه لدخل. فعلم أن المراد بالإخراج المنع عن الدخول مجازا وهو غير مستعمل في الحدود، فالتعريف الذي ذكرته أولى»[5] انتهى.

أقول: المراد لا هذا ولا ذاك ولا ذلك[6] أي لا أن الإخراج مجاز عن المنع ولا أن الإخراج من التناول من حيث هو هو، ولا أنه من الحكم بل المراد أنه الإخراج

---

3 أي: التفتازاني.

4 ''إن أراد'' ساقطة من A.

5 راجع: شرح التلويح على التوضيح، ٢/٤٤.

6 ''ولا ذلك'' ساقطة من A.

من التناول من حيث الحكم، أي من حيث إن المتعدد الذي يتناول ما بعد «إلا» محكومٌ عليه بحكم ما نفيٍ أو إثباتٍ. قوله: «فلا إخراج لأن التناول باقٍ بعد».

قلنا: إن أردتم أن التناول باقٍ بعد الحكمِ المعتبرِ بعد الاستثناء فهو ممنوع، لأن [20a] التناول إنما هو لماهية المتعدد من حيث هي هي، لا لها من حيث ما؛ تصير معروضة لأمر ما فإن الماهية مع كل عارض[7] مقابلة لها مع ضدها على ما هو مقرر في محله وأحد المتقابلين لا يصدق على الآخر، فإحدى الواقع في سياق النفي المحكوم عليه بنفي المجيء بعد إخراج زيد عنه بـ»إلا» صار معروضا للحكم بالنفي، فلا يشمل ما هو معروض للحكم بالإثبات أعني زيدا فالتناول بعد الحكم وضعا منتفٍ قطعا.

وإن أردتم أن التناول باقٍ قبل اعتبار الحكم فهو مسلم ولا ضير، فإن الواضع ما جعل «إلا» علامةً لانتفاء التناول لما بعدها إلا بعد الحكم، فإنه المحتاج إليه، فعدمُ انتفاء التناول قبل الحكم لا يضرنا بل لا يصح لغة وإلا لما احتيج إلى الاستثناء ولهذا قالوا هو إخراج ما لولاه لدخل، أي الدلالة على خروج ما لولاه لدخل، أي لدل الكلام على دخوله في الحكم.

فالمراد بالإخراج هو الإخراج على حقيقته لا المنع مجازا، وذلك لأن حقيقة الإخراج المراد هنا هي الدلالة على خروج ما كان مدلولا على دخوله كما مر وهو بهذا المعنى لا يتوقف إلا على حقيقة الإدخال بمعنى الدلالة على الدخول وهي متحققة فإن ذكر المستثنى منه المتناول لجميع أفراده التي منها المستثنى إدخال له فيه بالمعنى المذكور فصح الإخراج على حقيقته من غير مانع.

---

7 في L : مع كل ما عارض.

وأما تعريفه بأنه[8] المنع عن دخول، إلخ. فإن أراد به حقيقة المنع فهو ممتنع، لأن حقيقة المنع عن الدخول، أي الدلالة على كونه ممنوعا من الدخول لا يتحقق إلا بعد الإخراج، أي: الدلالة على كونه مخرجا [20b] ضرورة أن ما لا يكون مخرجا، أي مدلولا على خروجه لا يكون ممنوعا، أي: مدلولا على ممنوعيته عن الدخول في الحكم لكن الإخراج الحقيقي عنده ممتنع أما قبل الحكم فلأنه لا إخراجَ حقيقيا وأما بعده فلأنه تناقض؛ فالمنع الحقيقي ممتنعٌ، لأنه موقوف على الممتنع والموقوف على الممتنع ممتنع؛ وإن أراد به الإخراج مجازا إطلاقا للازم على الملزوم، لأن المخرج قبل الحكم لئلا يدخل فيه بعد انعقاده ممنوع دخوله فيه بلا شك كان صحيحا؛ لكن المجاز مما يجب صيانة الحدود عنه فما ظَنه واردا على القوم انقلب عليه، فانظر بعد ذلك إن أجود التعاريف ماذا، وبالله التوفيق في جعل أصنام الشبهات جذاذا[9].

---

8 في L : وأما تقريره بأن.

9 في L: أصنام الشهاب جذذا.

المبحث الرابع
في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس

استدل القائلون به على ذلك بأن النقل من أئمة اللغة أنه كذلك، وهو المعتمد في إثبات مدلولات الألفاظ وبأنه لو لم يكن من النفي إثباتا لا يتم التوحيد بقولنا «لا إله إلا الله» لأن معناه حينئذ نفي الألوهية عن غيره تعالى فقط؛ والتوحيد إنما يتم بإثبات الألوهية له تعالى، ونفيها عمن سواه، واللازم باطل فكذا الملزوم، فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، ومن لم يوافقهم على هذا، قال ليس الاستثناء من النفي إثباتا ولا من الإثبات نفيا لتحقق الواسطة، وهي عدم الحكم فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى مسكوتا عنه غير محكوم عليه بنفي ولا إثبات.

وأجابوا عن الأول بأن كلام أهل العربية أنه من النفي إثبات مجاز تعبيرا [21a] عن اللازم وهو عدم الحكم بالنفي بالملزوم وهو الحكم بالإثبات كما أن العكس مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالثبوت بالحكم بالعدم، وعن الثاني بأن دلالة «لا إله إلا الله» على الإثبات بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي.

أقول: الاستثناء إما مفسر بالإخراج على ما فسره القوم أو بالمنع على ما عرف به صاحب التوضيح كما مر مفصلا وأيا ما كان فهو من النفي إثبات وبالعكس

قطعا، لأن من المقرر أن النفي والإثبات نقيضان فكما لا يجتمعان كذلك لا يرتفعان لعدم الواسطة بين النقيضين. فإذا أخرج[1] شيء من أحدهما أو منع عن الدخول فيه دخل في الآخر بالضرورة وإلا لزم ارتفاع النقيضين، وهو محال؛ فإن ما يصح أن يخبر عنه وإن كان في نفس الأمر يصح أن يحكم عليه بنفي أو إثبات، وأن يسكت عنه[2] فلا يحكم عليه بشيء منهما، ولا يكون ذلك ارتفاع النقيضين. فإن ارتفاع النقيضين على ما مر في «المبحث الأول» عن السيد –قدس سره– أن يكون هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها فحيث لا يتصور نسبة كما في المسكوت عنه لم يتصور هناك إيجابٌ ولا سلبٌ، فلا يكون ارتفاعا النقيضين؛ لكن بعد النطق به والحكم عليه بالخروج عن حكم المستثنى منه أو بكونه ممنوع الدخول في حكم المستثنى منه لم يبق مسكوتا عنه كما هو ظاهر.

وحكم المستثنى منه إما نفي أو إثبات، فإذا أخرج عن النفي كان المعنى أنه ليس منفيا عنه. هذا الأمر الذي نفي عن المستثنى منه إن كان قصر الصفة على الموصوف، نحو «ما قام إلا زيد» و»ما قام إلا زيدا» وليس [21b] منفيا عما نفي عنه المستثنى منه إن كان قصر الموصوف على الصفة نحو ’’ما زيد إلا قائم»، فعلى الأول يلزم أن يكون ثابتا لما[3] نفي عن المستثنى منه وعلى الثانى يلزم أن يكون ثابتا لما نفي عنه المستثنى منه[4] وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال.

وإذا أخرج عن الإثبات كان المعنى أنه ليس مثبتا له ما أثبت للمستثنى منه

---

1 في L: خرج.

2 في L: فإن سكت عنه.

3 في L وA: ثابتا له ما.

4 ’’منه‘‘ ساقطة من A.

نحو «قام القوم إلا زيدا»، فيلزم أن يكون منفيا عنه وإلا لزم ارتفاع النقيضتين وهو محال؛ فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس قطعا؛ أما إذا كان الاستثناء بمعنى الإخراج فظاهر وأما إذا كان بمعنى المنع، فلأن المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام هو الدلالة على كون ذلك البعض الذي يتناوله صدر الكلام ممنوعا دخوله في حكمه.

وكلما كان ذلك البعض مدلولا على كونه ممنوعا دخوله في حكم صدر الكلام كان مدلولا على أنه غير داخل في حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولا على أنه خارج عن حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولا على أنه داخل في نقيضه إذ لا واسطة بينهما بعد النطق بأحدهما، فالدلالة ب»إلا» على ممنوعية دخوله في حكم صدر الكلام هو الدلالة على عدم دخوله فيه المساوي مع خروجه عنه المستلزم لدخوله في نقيضه بعد النطق به لانتفاء الواسطة حينئذ فليس مسكوتا عنه ألبتة، لأن المنع عن الدخول هو معنى[5] الاستثناء الذي هو معنى «إلا» و»إلا» منطوق بها في الكلام بلا شك.

وكل معنى نطق بالدال عليه في كلام لا يكون مسكوتا عنه في ذلك الكلام، فالمنع عن الدخول المدلول عليه ب»إلا» لا يكون مسكوتا عنه، والمنع على ما مر يستلزم الدخول في نقيض [22a] حكم صدر الكلام فهو منطوق به لا مسكوت عنه.

فقد اتضح أن الاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس قطعا؛ نعم، قد يذكر في الكلام حكم صريح هو المقصود بالاستثناء عنه؛ وحكمٌ غير صريح غير مقصود،

---

5 ’’معنى‘‘ ساقطة من A.

فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس من الحكم المقصود ويكون غير المقصود مسكوتا عنه، وهذا لا يضرنا ولا يجديكم نفعا.

وذلك مثل ما إذا قال قائل أَنْفي القيام عن القوم إلا عن زيد[6]، فإنه يدل كلامه على إثبات عدم نفيه القيام عن زيد لا على إثبات القيام له، فإن «إلا» إنما تفيد إخراجَ زيد عن القوم في حكمهم الذي هو نفي المتكلم القيام عنهم وإخراجه عنهم في هذا الحكم يستلزم إدخاله في نقيضه.

ونقيضُه أن لا ينفى المتكلم القيامَ عنه، لا أن يثبت القيام له فهو مسكوت عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه وإنما المنطوق به ثبوتَ عدم نفي المتكلم القيام عنه[7].

وإذا قال أثبت القيامَ للقوم إلا لزيد دل كلامه على نفي إثباته القيامَ لزيد لا على نفي القيام عنه، لأن ما يفيده «إلا» إنما هو إخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو إثبات المتكلم القيام لهم، وإخراجه عنهم في هذا الحكم إنما يستلزم ادخاله في نقيض حكمهم، ونقيض حكمهم هو أن لا يثبت المتكلم القيام لزيد لا أن ينفى القيام عنه، فهو مسكوت عنه في نفي القيام عنه وإثباته له وإنما المنطوق به هو عدم إثبات المتكلم القيام له.

وأما إذا قال «ما قام القوم إلا زيدٌ» فليس معناه معنى أنفي[8] القيام عن القوم إلا عن زيد حتى يكون [22b] المستثنى مسكوتا عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه،

---

6 في L: إلا زيد.

7 ''القيام عنه'' ساقطة من A.

8 في A : نفي.

بل معناه أنتفي القيام عن القوم "إلا" عن زيد، لأن "ما" لنفي القيام عن القوم، ونفي الشيء عن الشيء هو الدلالة على انتفائه عنه؛ فمعنى "ما قام القوم" انتفى القيام عن القوم، فإن الحكم هنا معتبر بين "قام" و"القوم". وثمة بين فعل النفي وضمير المتكلم، والقيام والقوم فضلة؛ فمعناه أدل على انتفاء القيام عن القوم أو أحكم بانتفاء القيام عن القوم إلا عن زيد، والنفي هنا مستفاد من الحرف لامن فعل المتكلم[9]، فمعنى ما ذكرناه، أي انتفى القيام عن القوم إلا عن زيد وإلا مقيد[10] اخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو انتفاء القيام عنهم، فيلزم أن يدخل في نقيضه ونقيض انتفاء القيام ثبوت القيام، فإخراجه عن الانتفاء يستلزم إدخاله في الثبوت، وإدخاله في الثبوت هو عين الإثبات، فالاستثناء من النفي إثباتٌ قطعا من غير شبهة.

وإذا قال «قام القوم إلا زيدا»، كان المعنى ثبت القيام للقوم إلا لزيد لا أثبت القيام للقوم إلا لزيد؛ فإذا أخرجت «إلا زيدا» عن «القوم» في حكمهم الذي هو ثبوت القيام، فقد أدخلته في نقيضه الذي هو انتفاء القيام، والإداخل في الانتفاء هو عين نفيه عنه، فالاستثناء من الإثبات نفي قطعا فلا يكون مسكوتا عنه هذا.

قال العلامة التفتازاني[11] في شرح الشرح: «إنكار دلالة «ما قام إلا زيد» على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بإنكار الضروريات وإجماع أهل العربية أنه من النفي إثباتٌ لا يحتمل التأويل» انتهى.

---

9 في L: من الفعل المتكلم.

10 في A وL: تفيد.

11 هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (سعد الدين) عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه والأصلين والمنطق وغير ذلك، مات سنة ١٣٨٩/٧٩١. راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٨/١٢.

قيل عليه: «لا نسلم أن إنكار دلالة ما ذكر من حيث الوضع إنكار الضروري؛ [23a] وإنما يصح ذلك لو لم يثبتوا دلالة ما ذكر؛ بحسب العرف والإجماع على ما ذكر. إن أريد به ثبوت هذا الكلام منهم فلا خفاء في قبوله التأويل بما ذكرنا، وإن أريد اتفاقهم على ثبوت مفهومه الحقيقي بلا تأويل فممنوع» انتهى.

ولك أن تقول إن المراد أن العقل لا يجوز عادة أن يأول كلامهم المجمع عليه، وإن كانت العبارة قابلة للتأويل في الجملة مع قطع النظر عن العادة؛ لأن مثل هذا، أي الإجماع على إثبات مدلول لفظ مجازا بإطلاق الأخص على الأعم غير معهود منهم حتى إنه لو تسامح بعضهم نبه عليه الآخر ولو واحد في مرة؛ فلما اتفقوا على هذا التعبير من غير تنبيهٍ من واحد منهم على خلافه، دل ذلك على أن ظاهره هو المراد لا غير؛ ولأن تجويز ذلك في مادة ما بمجرد احتمال العبارة يؤدي إلى ارتفاع الوثوق بهم في إثبات مدلولات سائر الألفاظ لاحتمال التأويل فيها كلها أو أكثرها قريبا أو بعيدا، فيلزم أن لا يُثبت اللغةُ رأسا أو أكثرها بالنقل عنهم لكنه قد تقرر أن طريق معرفة اللغة النقل.

ثم بعد ثبوت الإجماع وتسليم أن نحو «ما قام إلا زيد» يدل على الإثبات لا داعي إلى تأويل كلامهم المجمع عليه ودعوى أن تلك الدلالة بحسب العرف العام لا الوضع اللغوي.

فإن قلت: الداعي هو أن القول بكونه من النفي إثباتا وبالعكس لا يصح في كثير من الصور نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا صلاة إلا بطهور}[12] فإن صاحب التوضيح قال: «لو كان نفيا أو إثباتا يلزم كل صلاة بطهور ثابتة وهذا باطل

[12] راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

[23b]، لأن الشرائط الآخر لو كانت مفقودةً والطهور موجود لا يجوز الصلاة'' انتهى ملخصا.

قلت: من الواضح أن القصر في الحديث ليس بحقيقي، بل هو إضافي بالنسبة إلى الحدث[13]، فمعنى {لا صلاة إلا بطهور}[14] أن صحة الصلاة مقصورة على الطهور لا تتعداه إلى الحَدَث[15] إذ لا صلاة إلا باجتماع شرائطها التي منها الطهور لا أن صحتها بالطهور خاصة لا بسائر الشروط؛ ويزيده وضوحا ما ذكره النحاة من أن «لا» التبرئة لا تقع إلا جوابا لسؤال مذكور أو مقدر؛ ف{لا صلاة إلا بطهور}[16] جواب عن سؤال من يقول: «هل من صلاة بلا طهور»؟ بمعنى «هل من صلاة مع عدم طهور»؟ وعدم الطهور مساوٍ للحدث، فكأنه قال «هل من صلاة بحدث»؟ فقال: {لا صلاة إلا بطهور}[17] أي الطهور لا بد له في صحة الصلاة، فيكون شرطا في صحتها؛ فلا صلاة مع الحدث المجامع لعدم الطهور لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط، هذا، وقس عليه أمثاله كقوله صلى الله عليه وسلم: {لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب}[18]، إذ المراد لا صلاة شرعية إلا بفاتحة الكتاب، فإن خطاب الشارع على ما تقرر في محله يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفه صارف وهنا موجود ولا صارف؛ فالتقدير لا صلاة شرعية موجودة إلا بفاتحة الكتاب أي أن وجودها الشرعي مقصور على قرائة فاتحة الكتاب، لا يتعداها إلى

---

13 في L : إلى الحديث.

14 راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

15 في L : إلى الحديث.

16 راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

17 راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

18 راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبواب الصلاة، ٢٥/٢.

عدمها سواء قرأ بغيرها من القران أو لم يقرأ بشيء أصلا كما يوضح ذلك حديث الصحيحين: {لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب}[19].

فلا يرد ما ذكره القاضي أبو بكر الباقلاني[20] [24a] : «من أنه لا يصح النفي لصلاة بدون فاتحة الكتاب مع وجودها حسا فلابد من تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكان مجملا» انتهى.

فإنا إذا قيدنا الصلاة بالشرعية ولا بد فما يوجد في الحس من الصلاة بغير فاتحة الكتاب، إنما هو صورة الصلاة لا الصلاة الشرعية فيصح السلب كليا من غير مانع وإذا صح السلب كليا تعين تقدير الصحة لا الكمال إذا أريد تقدير فعل خاص؛ فإن انتفاء صحتها شرعا هو غير انتفاء وجودها شرعا؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاتَه، {صَل فإنك لم تُصَل}[21] فنفي عنه الصلاة مع وجودها حسا وإذا تعين تقدير الصحة فلا إجمال في الحديث.

ثم لا يخفى أن انتفاء صحة الصلاة الشرعية في نفس الأمر بانتفاء فاتحة الكتاب لا ينافي صحتها شرعا مع انتفاء فاتحة الكتاب[22] لمن أداه اجتهادُه إلى عدم وجوبها في الصلاة، لأن ذلك أيضا شرع مقرر من عند الشارع وله أجر، هذا.

---

19 راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبواب الصلاة، ٢/٢٥، رقم: ٢٤٣.

20 هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر) متكلم على مذهب الأشعري، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، مات سنة ١٠١٣/٤٠٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٠٩/١٠.

21 راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٨٠/٥.

22 ''لا ينافي صحتها شرعا مع انتفاء فاتحة الكتاب'' ساقطة من A.

وكقوله صلى الله عليه وسلم: {لا نكاحَ إلا بولي}[23] أي لا نكاح شرعيا صحيح إلا بولي بمعنى أن صحته مقصورة على الولي لا تتعداه إلى عدمه، لأنها لاتتعداها إلى غيرها من الأركان والشروط فوجود نكاح بلا ولي حسا إنما هو صورة النكاح لاالنكاح الشرعي، فصح السلب الكلي وتعين[24] تقدير الصحة فلا إجمال؛ فاندفع ما أورده القاضي هنا أيضا، وقد انفتح الباب بحمد الله لفهم أمثالها فعليك بقياس أشكالها عليها وحل إشكالها.

فإن قلت: قال صاحب التوضيح: «في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلاَ خَطَأً﴾[25] هو كقوله وما كان له أن يقتل مؤمنا عمدا [24b] لا[26] أنه كان له أن يقتل خطأ، لأنه يوجب إذن الشرع به، ولا يجوز إذنُ الشرع بالقتل الخطأ، لأن جهة الحرمة ثابتةٌ فيه بناء على ترك التروي ولهذا يجب فيه الكفارةُ. قال: «وهذا، دليل تفردتُ به بإيراده، وهو أقوى دليل على هذا المذهب، والشافعية حملوا الاستثناء في قوله إلا خطأ على المنقطع فرارا عن هذا، لكن الأصل هو المتصل»[27] إنتهى.

قلت: لا حجة في ذلك وإن زعم أنه أقوى دليل على ما ذهبوا إليه لأنا لا نفر من كونه متصلا، بل نختار أنه متصل مفرغ كما ذكره البيضاوي[28] حيث قال:

---

23 راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، كتاب النكاح، ٤٠٨/٣، رقم: ١١٠٨.

24 في L : تعيين.

25 اقتباس من سورة النساء، الآية: ٩٢.

26 في التوضيح: إلا أنه.

27 راجع: التوضيح: ٤٣٤/٢.

28 هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الشيرازي، الشافعي، قاض، عالم بالفقه والتفسير والاصلين والعربية والمنطق والحديث، مات سنة ١٢٨٦/٦٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ٩٧/٦.

«ونصبه على الحال أو المفعول له، أي لا يقتله في شيء من الأحوال إلا حال الخطأ أو لا يقتله لعلة إلا للخطأ[29] أو على أنه صفة مصدر محذوف، أي إلا قتلا خطأ»[30] انتهى.

ولا يلزم من ذلك إذن الشرع بالقتل الخطأ، وإن كان الاستثناء من النفي إثباتا؛ وذلك لأن ما يفيد الاستثناء إثباته للمستثنى على ما أشار إليه البيضاوي حيث قال: «وما كان لمؤمن ما صح له وليس من شانه أن يقتل مؤمنا بغير حق إلا خطأ فإنه على عرضته»[31] انتهى. هو صحة صدور القتل وجوازه من المؤمن من حيث هو مؤمن عقلا لا جوازه شرعا، والموجب للإذن هو الثاني لا الأول.

وإنما قلنا من حيث هو مؤمن لما تقرر من أن تعليق الحكم بالمشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق فتعليق نفي القتل بالمؤمن يفيد علية الإيمان، أي ما صح لمؤمن أن يصدر منه قتل مؤمن لإيمانه، فإن إيمانه [25a] مانع له من ذلك.

فإن قلت: صحة صدور القتل بمعنى الجواز العقلي ثابت للمؤمن في جميع أحواله فيكون ينفى عنه في غير حال الخطأ وأية فائدة في إثباته له في حال الخطأ.

قلت: قد تقرر في محله أن كل فعل اختياري له مبادٍ منها القصد المسبوق بالتصديق بفائدة ما له؛ والمؤمن بتحريم قتل المؤمن وبالوعيد الشديد عليه من حيث إنه مؤمن بذلك مصدق بأنه لا فائدة له تصديقا يقينيا.

---

[29] في L : لعلة للخطإ.

[30] راجع: بيضاوي، ٢/٢٣٤.

[31] راجع: بيضاوي، ٢/٢٣٤.

وكلما كان كذلك لا يتأتى منه من تلك الحيثية التصديق اليقيني بفائدة لقتله لامتناع اجتماع المتنافيين، ولكن من حيث استعماله الوهم قد يتوهم فائدة ما من الحظوظ العاجلة فينازع وهمه عقله ويدافعه فقد يغلب حكم عقله على حكم وهمه فيدفعه وقد ينعكس فيصدر منه القتل؛ ومن ثمة كان الخطاب الإلهي موجها إلى أولي الألباب في قوله العلي ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾[32] أي ذوي العقول الخالصة من شوائب الوهم. فإنهم الذين يرجى منهم الإتقاء المدلول عليه بقوله العلي ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[33] وإذا كان صدور القتل بغلبة حكم الوهم على حكم العقل فلا محالة بقدر غلبة الحكم الوهمي يضعف وينقص التصديق اليقيني الإيماني؛ فظهر أنه لا يصح عقلا لمؤمنٍ من حيث هو مؤمن أن يقتل مؤمنا في غير حال الخطأ؛ وأما في حال الخطأ فلا يمتنع صدور القتل منه من حيث إنه مؤمن، فإنه لعدم قصده إلى القتل أو لعدم قصده إلى قتل المؤمن لا يلزم أن يكون له تصديق بفائدة ما له حتى يكون قادحا [25b] في إيمانه، فصدوره منه من حيث إنه مؤمن صحيح من غير نقص في إيمانه؛ فظهر فائدة إثباته له في حال الخطأ وصحة نفي إمكان صدوره منه عقلا في غير حال الخطأ.

فإن قلت: خطاب الشارع يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفه عنه صارفٌ على ما هو مقرر في محله فما الصارف هنا؟

قلت: الصارف استحالتُه عقلا، فإن الإذن الشرعي هو الإباحة والتخيير بين الفعل والترك؛ ولا شك أن فعله أو كف النفس عن فعله لا يكون إلا عن قصدٍ، لأنه

---

32 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

33 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

من المبادي للأفعال الاختيارية كما مر أو[34] القتل الخطأ لا قصدَ فيه مطلقا أو إلى قتل المؤمن فيستحيل حمل الجواز على الشرعي لاستلزامه القصد في حين عدم القصد لأمرٍ واحدٍ، وهو محال، هذا.

وأما قولهم: إن دلالة «لا إله إلا الله» بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي، فيرده[35] أنه لو كان كذلك لما فهم منها التوحيدَ مَن لا معرفةَ له بعرف الشرع من كفار قريش واللازم باطل، فإنه صلى الله عليه وسلم لما دعا قريشا إلى كلمة «لا إله إلا الله» حين كانوا اجتمعوا عند أبي طالب قاموا وقالوا: «﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذاَ لَشَيْءٌ عُجاَبٌ﴾[36] وهذا دليل واضح على أنهم فهموا منها التوحيدَ؛ وذلك لا يكون إلا بقصر الألوهية عليه تعالى؛ وذلك لا يتأتى إلا بإثباتها له ونفيها عما سواه، فعلم أن «إلا» دالة على الإثبات لغة لا شرعا.

فإن قلت: لعلهم إنما فهموا قصر الألوهية منها السبق عليهم بعرف الشرع وبمراده صلى الله عليه وسلم من هذه الكلمة لمكان مخالطتِهم [26a] للمؤمنين.

قلت: لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم يخالط المؤمنين أصلا من الأعراب الذين لم يبلغهم عرفُ الشرع أن[37] يعلمهم صلى الله عليه وسلم معنى الكلمة الذي يراد منها بحسب عرف الشرع، ويعرفهم بمراده حتى يصح إسلامهم ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريده صلى الله عليه وسلم منها.

---

34 في L وA : و.

35 في L : فيرد.

36 سورة ص، الآية: ٥.

37 في L : أن لم.

ولو وقع منه ذلك لنقل إلينا، فإنه من أهم مهمات الدين فإنه مفتاح الإسلام والأساس الذي يبنى عليه سائر العبادات لكنه لم ينقل فلم يكن واقعا فلم يكن واجبا فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع، فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب، والله الموفق لكل مرغوب.

المبحث الخامس

في أن العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع أم لا؟

اختلف النحويون في عوامل التوابع، فقال بعضهم بانسحاب عامل المتبوع إلى التابع في الجميع، وقال آخرون بتقدير العامل للتابع في الجميع، وفصل آخرون[38] وقالوا إن كان التابع هو البدل أو العطف بالحرف فالعامل مقدر وإلا فالانسحاب، وقال بعضهم إن العامل في عطف النسق هو الحرف، وقال بعضهم في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي أي كونها تابعة.

وتفصيله ما ذكره الرضي: «وهو أن في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ثلاثة أقوال».

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل معنوي، وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول؛ أما البدل فالأخفش والزيادي[39] والفارسي[40] [26b] وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول،

---

38 في L : الآخرون.

39 هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي (أبو اسحاق) نحوي، لغوي، راوية، شاعر، قرأ على الأصمعي، مات سنة ٨٦٣/٢٤٩. راجع: معجم المؤلفين، ٣٤/١.

40 هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن ابان الفارسي، الفسوي (أبو علي) نحوي،

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف، يعني ابن الحاجب أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، وقال الفارسي وابن الجني[1]: العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، وقال بعضهم: العامل حرف العطف»[2] انتهى.

قيل: «وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في التابع غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول»[3] انتهى.

والقول بالانسحاب في الجميع هو المختار –وهو مذهب سيبويه– ومقتضى مذهبه أن يكون وحدة العامل لفظيا كان أو معنويا وحدة نوعية حتى يصح أن يتعدد له أفراد فيثبت في ضمن[4] بعضها للمتبوع، وفي ضمن بعض آخر للتابع في نحو «جاء زيد وعمرو» أو يثبت لأحدهما في ضمن بعض، وينفى عن الآخر في بعض آخر في نحو «جاء زيد لا عمرو» و»ما جاء القوم إلا زيد»؛ ومقتضى كون وحدة العامل اللفظي وحدة نوعية إن يكون اسم الجنس الذي من جزئياته المصدر موضوعا للماهية من حيث هي هي أي لا بشرط شيء كما إليه ذهب المحققون،

صرفي، عالم بالعربية والقراءات، ولد ببلدة فسا، وقدم بغداد، مات سنة ٩٨٧/٣٧٧. راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٠/٣.

1 هو عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح). أديب، نحوي، صرفي، لغوي، مشارك في بعض العلوم، مات سنة ١٠٠١/٣٩٢. راجع: معجم المؤلفين، ٢٥١/٦.

2 راجع: شرح الرضي، ٢٨١/٢.

3 راجع: شرح الرضي، ٢٨٢/٢.

4 في L : فيثبت ضمن بعضها.

لا للماهية بقيد وحدةٍ ما، أي الفرد المنتشر كما ذهب إليه آخرون، وذلك لأن عموم الفرد المنتشر عمومٌ على سبيل البدلية لا على سبيل الشمول والاشتراك؛ فلا يتعدد له أفراد لا على سبيل البدل بخلاف [27a] الموضوع للماهية من حيث هي هي؛ فإنه إذا عم عم جميع أفراده على سبيل الشمول والاشتراك، وإذا خص بواحد اختص به، فهو قابل لجميع المتقابلات[5]، فإنه مع الواحد واحد ومع الكثير كثير ومع النفي منفي ومع الإثبات مثبت ومع التقييد مقيد ومع الإطلاق مطلق إلى غير ذلك من العوارض.

فلو كان القائل بالانسحاب قائلا بأن اسم الجنس موضوعٌ للفرد المنتشر لا للماهية من حيث هي هي، لزم من ذلك قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين في نحو قولنا «جاء زيد وعمرو» لأن الواو تدل على اشتراكهما في المجيء، فلو كان المجيىء الذي هو اسم جنس[6] المدلول عليه ضمنا في «جاء» موضوعا للفرد المنتشر كان إذا نسب إلى أحدهما اختص به؛ لأنه لا يتعدد إلا على سبيل البدل، فلا يصح اشتراك الآخر فيه. وقد دل الواو على الاشتراك هذا خلف بخلاف ما إذا كان موضوعا للماهية من حيث هي هي، فإن اشتراكهما حينئذ في مطلق المجيئ[7] فيثبت لأحدهما في ضمن فرد وللآخر في آخر ولا غبار عليه.

فظهر أن وحدة العامل عند القائل بالانسحاب وحدةٌ نوعيةٌ، ومما يشهد لذلك إجماعهم على صحة نحو «جاء الزيدان» و»قام الزيدون» من غير تقدير،

---

5 في A : المقابلات.

6 في A : هو اسم جنس.

7 في L : في مطلق فيثبت.

فلو لم يكن المصدر الدال عليه الفعل[8] دلالةً تضمنيةً موضوعا للماهية من حيث هي هي، لزم المحال المذكور من قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين أو محال مختلفة هذا.

ومن هنا يظهر أن ما ذكره العلامة الزمخشري من وجوب تقدير ناصب [27b] لِ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ في قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[9] حيث قال: إن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر، قال: «وموجب ذلك أن قوله[10] ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، فلو جعلتَ ناصبَه هذا الظاهر لم يصح لأن ﴿كَثْرَتُكُمْ﴾ لم تعجبهم في جميع تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلا خاصا به، انتهى؛ مع كونه قائلا بالانسحاب على ما يدل عليه قوله في المفصل حيث يقول: «وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات يَنْصَب عمل العامل على القبيلتين انصبابةً واحدةً»[11] انتهى. غير واقع في محله؛ فإن العامل على القول بالانسحاب وحدة نوعية كما مر، والواحد بالنوع قابلٌ لأن يكون[12] له أفرادٌ متعددة، وإذا صح أن يكون له أفرادٌ، فهو يتقيد بقيد في ضمن فرد، ويكون مطلقا في ضمن فرد آخر، ولا يلزم من تقييده في ضمن بعض أفراده تقييده في ضمن الجميع؛ فوقوع «إذ» بدلا من «يوم حنين»

---

8 ''عليه'' ساقطة من A.

9 اقتباس من سورة التوبة، الآية: ٢٥.

10 في L : أن قول.

11 راجع: الكشاف، ٢٥٩/٢.

12 في A : لا يكون.

المعطوف على محل «مواطن»[13] المعمولة لـ«نصركم الله» لا يستلزم أن يقع زمان إعجاب الكثرة ظرفا للنصر الواقع في المواطن الكثيرة حتى يلزم كثرتُهم وإعجابها إياهم في تلك المواطن الكثيرة؛ وإنما يستلزم أن يكون ظرفا للنصر الواحد بالنوع العامل في مواطن كثيرة ولا محذور في ذلك؛ لأن العامل لكونه واحدا بالنوع يصح أن يتعدد له أفراد، فكما يصح إذا عمل في مواطن كثيرة [28a] أن يتحقق في ضمن أفراد متغايرة شخصا وزمانا ومكانا، كذلك يصح إذا عمل في «يوم حنين» المتبوع لِـ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ أن يتحقق في ضمن فرد آخر غير الأفراد المتحققة في سائر المواطن شخصا وزمانا ومكانا[14] فلا يلزم من تقييد الفرد الأخير بكونه في زمن إعجاب الكثرة إياهم أن يتقيد سائر الأفراد بذلك الزمن حتى يلزم ما ذكره.

فإن قلت: هو مبني على أن الأصل في العطف أن تقيد[15] المعطوف بما يقيد به المعطوف عليه وبالعكس.

قلت: الأصل إن كان بمعنى القاعدة فقد منعه العلامة التفتازاني حيث قال: «ولا نسلم أن ذلك هو الأصل حتى يفتقر خلافه إلى دليل» انتهى؛ وذلك لأن من المعلوم أنه ليس منقولا من الواضع بل هو مأخوذ من الاستقراء، ولما لم يكن التقييد في بعض المواد ظهر أنه استقراء ناقص، فلا يستلزم تشارك المتعاطفين في القيود كليا كما أشار إليه البيضاوي، فدعوى الكلية في هذا الأصل ثم ارتكاب الحذف فيما لم يكن التشريك دعوى لا دليل عليها؛ وإن كان بمعنى الأولى إن لم

---

13 في هامش M : أما بذاته إن كان اسم زمان كمقتل الحنين أو بتقدير مضاف من جانب المعطوف أي ومواطن يوم حنين أو من جانب المعطوف عليه أي في أيام مواطن.

14 ''ومكانا'' ساقطة من A.

15 في L : أن يقيد.

يمنع مانع كقولهم الأصل في الفاعل أن يلي فعلَه ونحوه، أو بمعنى الكثير كقولهم «الأصلُ في الكلام الحقيقة ونحوه؛ فعلى تقدير التسليم لا يُجديكم نفعا لوجود المانع الدال على أن الاية ليست داخلة تحت الأصل بمعنى الأولى أو الكثير، بل هي[16] من القليل الذي لا يصح فيه الاشتراك في القيود، وبالله التوفيق في كل صدر[17] وورود.

16 في L : هو.

17 في A : صدور.

المبحث السادس
في تقرير قولهم المبدل منه في حكم المنحي

لما دل الاستقراء [28b] على أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، ولذا عرفوه به؛ وأن الأول إنما ذكر لنحو من التوكيد والتوطئة كما صرحوا به أيضا. قالوا إن المبدل منه في حكم المنحي؛ أي المعرض عنه والمبعد والمزال، وإن البدل في حكم تكرير العامل؛ ومعنى كون المبدل منه في حكم المنحي أنه لو حذف وأقيم البدل مقامه بأن ينسب إليه ابتداء ما كان منسوبا إلى متبوعه ابتداء، صح أصل المعنى وإن فات التوكيد المستفاد من ذكره فحيث لم يختل أصل المعنى بحذفه كان في حكم المنحي في أن المعنى لا يختل بعدمه، ومعنى كون البدل في حكم تكرير العامل أن البدل لكونه مقصودا بالنسبة إذا ذكر يعتبر معه النسبة، أي ينسب إليه العامل ثانيا قصدا واستقلالا. ويلزم من ذلك التكرار حكما، لأنه إذا نُسِبَ إليه العامل ثانيا قصدا واستقلالا، فكأنه ذكر العامل مرة أخرى؛ ولما كان مقتضى ذلك صحة احلاله محل الأول، قالوا البدل في نية احلاله مخل الأول وإن البدل لا بد وإن يصلح لاحلاله محل الأول؛ ومن هنا حكموا بامتناع البدلية فيما لا يصلح فيه الإحلال وتعين البيان.

قال ابن هشام في المغنى في الفروق بين البدل والعطف البيان: «السابع أنه أي عطف[1] البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو «يا زيد الحارث» و»يا سعيد كُرْزٌ» بالرفع[2] أو كرزا بالنصب، بخلاف «يا سعيد كرز» بالضم فإنه [29a] بالعكس، ونحو «أنا الضارب الرجل زيدٍ» وفي نحو «زيد أفضل الناسِ الرجالِ والنساء، أو النساءِ والرجالِ» وفي نحو «يا أيها الرجلُ غلامُ زيد» وفي نحو «أي الرجلين زيدٍ وعمروٍ جائك» وفي نحو «جائني كلا أخويْك زيدٍ وعمروٍ»[3] انتهى.

ومن هنا أيضا منع الزمخشري في كشافه: «ابدال[4] ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾[5] على تقدير كون «أن» مصدرية من الهاء في «به» في قوله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه السلام ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾[6] قال لإنك لو أقمت ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾ مقام الهاء، فقلت إلا ما أُمِرْتُ بِ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾ لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته»[7] انتهى.

واعترض عليه ابن هشام في المغني فقال: «ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في «به»، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في حكم الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حسا فلا يمنع»[8] انتهى.

---

1 في L : العطف.

2 في L : بالضم.

3 راجع: مغني اللبيب، ٤٥٨/٢.

4 ''ابدال'' ساقطة من A.

5 اقتباس من سورة نوح، الآية: ٣؛ اقتباس من سورة نحل، الآية: ٣٦.

6 اقتباس من سورة المائدة، الآية: ١١٧.

7 راجع: الكشاف، ٣١٦/٢.

8 راجع: مغني اللبيب، ٣٣/١.

وقال الدماميني في شرحه للمغني في هذا المقام: «وأبعد من هذا في الرد الزامُ الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في المفصل ما هذا نصهُ، «وقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يَعْنوُا إهدار الأول وإطراحه، ألا تراكَ تقول: «زيد رأيت غلامَه رجلا صالحا» فلو ذهبتَ تهدر الأول لم يسد كلامُك»[9] فانظر هذا مع ما وقع له في الكشاف» انتهى.

أقول: [29b] وكل من الاعتراضين غير وارد.

أما اعتراض ابن هشام فلأن مراده في كشافه أنه لو استقام أن يعرب بدلا لصح حذف الضمير وإقامة البدل مقامَه كما هو شأن البدل، فإنه لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، لكن التالي باطل لما ذكره، فالمقدم مثله لا أن العائد مع وجوده وذكره لفظا لا يحصل به الإرتباط لو أبدل منه ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾ بناء على أن المبدل منه في قوة الساقط بالكلية، فإن ذلك هو التوهم الذي قد تصدى لرده في مفصله ونفاه أن يكون مرادا لهم من قولهم إن البدل في حكم تنحية الأول حيث قال لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه، إلخ.

ولا خفاء في أن كلامه في الكشاف صريح في أن المانع من الإبدال هو حذفه بالفعل وإقامة ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾ مقامه لما يلزم من ذلك بقاء الموصول بلا عائد إليه من صلته لا مجرد كونه مبدلا منه، وفي قوة الساقط مع كونه مذكورا بالفعل يرد أن العائد موجود حسا فلا يمنع.

9 راجع: شرح المفصل، ٣/٦٦.

واستوضح من ذلك حال ما ذكره في «الباب الخامس» من أن بعضهم يمنع الإبدال من العائد بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، قال: «وقد مر أن الزمخشري منع في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ﴾ أن يكون بدلا من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكمَ المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكمَ المؤخر، فكان يمتنع «ضرب زيدا غلامه» ويرد ذلك قوله تعالى [30a] ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[10] والإجماع»[11] انتهى.

فإن المنع إنما ينبى على أن شأن المبدل منه صحة الحذف وإقامته البدل مقامه على ما دل عليه الاستقراء؛ فكل ما لا صح حذفه بالفعل وإقامته البدل مقامه لا يصح أن يبدل منه شيء، والعائد كذلك فلا يصح أن يبدل منه شيء[12]؛ لأن العائد بمجرد كونه صحيح الحذف وفي حكم المطروح لا يحصل به الإرتباط ولو كان مذكورا بالفعل، فإن هذا هو التوهم الذي رده الزمخشري في مفصله كما مرّ؛ ومما نسجه على هذا المنوال ما ذكره في قواعده من أن[13] العائد المقدر الحذف الموجود لا معدوم، انتهى.

فإن المقدر الحذف المذكور بالفعل وإن كان موجودا فيحصل به الإرتباط، لكن لو لم يصح حذفه بالفعل لا يصح أن يبدل منه شيء؛ لأن شان المبدل منه صحة الحذف بالفعل كما مر، لكن العائد لا يصح حذفه لما ذكره فلا يصح الإبدال منه.

---

10 اقتباس من سورة البقر، الآية: ١٢٤.

11 راجع: مغني اللبيب، ٢/٥٥٥.

12 ''شيء'' ساقطة من A.

13 ''أن'' ساقطة من A.

وأما اعتراض الدماميني فلأنه يمكن أن يقرر كلامه في المفصل على وجه لا ينافي ما وقع له في كشافه، فلننقل كلامه في هذا الفصل بتمامه يتضح عند الناظر مقتضى سياق كلامه.

فنقول: قال ما هذا نصه: «وهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحوٍ من التوطئة وليُفاد بمجموعهما فضلُ توكيدٍ وتبيينٍ لايكون في الإفراد، ثم أراد تأييد ذلك بكلام سيبويه، فقال: «قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل يعني بها الأمثلةَ التي ذكرَها في الفصل المتقدم على هذا الفصل. وهي قوله وبدل البعض من الكل كقوله [30b] «رأيت قومَك أكثرَهم وثلثَيْهم وصرفت وجوهَها أولَها»، أراد «رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها» ولكنه ثنى الاسم توكيدا، وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم إلى آخر ما نقله الدماميني»[14] هذا إتمام كلامه في هذا الفصل.

ومقتضى سياقه أن قوله و قولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. جواب عن سؤالٍ مقدرٍ يرد على قوله في أول الفصل، وليفاد بمجموعهما فضل توكيدٍ وتبيين... إلخ.

تقدير السؤال أنه قد تقرر فيما بينهم أن الأول من الاسمين في الحكم المنحي والمعرض عنه، وما هو كذلك فهو مهدر لا فائدة فيه كما أن المعرض عنه كذلك، فكيف يقال إنه ذكر ليفاد بمجموعهما فضل توكيد وتبيين... إلخ.

وتقرير الجواب أن قولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. لا يعنون بذلك

---

14 راجع: شرح المفصل، ٦٦/٣.

إهدارَ الأول وإطراحَه بحيث لا يكون لذكره فائدةٌ أصلا، فإنهم قد يذكرون مع الأول ضميرا به يحصل ارتباط الكلام، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسُد كلامك وما ينتفي سداد الكلام بإهداره ليس في حكم المنحي من كل وجه. فلم يعنوا بقولهم «إنه في حكم تنحية الأول» أنه مهدر بالكلية بل ذلك إيذان منهم باستقلاله بنفسه... إلخ. واستقلاله بنفسه يستلزم صحة إحلاله محل الأول.

قال في الفصل الذي يلي هذا الفصل ما نصه: «والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل المجيء، ذلك صريحا في قوله عز وجل ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[15] وقوله ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[16] وهذا من بدل [31a] الاشتمال»[17] انتهى.

فلو لم يصح حذف الأول وإقامة البدل مقامه لَما صح تكرار العامل صريحا؛ فظهر أن العامل داخل عليه في التقدير، وهو قولهم إن البدل في نية إحلاله محل الأول، فحيث يمتنع الإحلال يمتنع الإبدال والزمخشري قائل بهذا. قال في فصل عطف البيان ما نصه: «والذي يفصِله لك من البدل شيئان:

إحدهما قول المَرار:[18]

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[19]

---

15 اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

16 اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

17 راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١٥٨/١.

18 هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الاموية. راجع: الأعلام للزركلي، ١٩٩/٧.

19 البيت من الوافر وهو لمرار الأسدي، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٤٦/٤.

لأن «بِشْرا» لو جعل بدلا «من البكري» والبدل في حكم تكرير العامل لكان «التارك» في التقدير داخلا على «بِشْرٍ».

والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمده الحديث، ووروده[20] الثاني من أجل أن يوضَح أمرُه، والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره»[21] انتهى. فإنه حكم بامتناع الابدال في قول المرار لامتناع الإحلال فلو كان المرار من استقلاله بنفسه... إلخ. مجرد كونه هو العمدة من غير أن يصح حذف الأول وإقامة الثاني مقامه لما كان لحكمه بامتناع البدل وتعين[22] البيان في قول المرار معنىً إذ هذا المعنى، أي كونه هو المعتمد بالحديث، والأول كالبساط لذكره متحققٌ في جميع مواده كما دل عليه كلامه هنا، وفي البدل فلا معنى لحكمه بمنع البدل في بعض دون بعض.

فظهر أن الزمخشري قائل في مفصله بصحة حذف الأول وإقامة البدل مقامه كما جرى عليه في كشافه فلا منافاة، فإن المنفي في المفصل بقوله لا أن يعنوا، إلخ. هو الإهدار بالكلية مع كونه مذكورا في الكلام بالفعل، وهو صحيح فإنهم ما عَنَوا ذلك بقولهم إنه في حكم تنحية [31b] الأول بل ما ذكرناه من صحة حذف الأول وإحلال البدل محله، والمثبت في الكشاف هو صحة حذف الأول وإقامة البدل مقامَه؛ فإنه لما نفي البدليةَ عنه لانتفاء صحة إقامته مقامَ الهاء لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته دل ذلك على أن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول فحيث لا يصلح لذلك كما هنا لا يكون بدلا،

---

20 في L : وورود.

21 راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١/١٦٠.

22 في L : تعيين.

وهو أي ما بني عليه منع البدلية في الاية من القاعدة المذكورة، أي قولهم لابد وأن يصلح البدل لإحلاله محل الأول أيضا صحيحٌ وإن كان منع البدلية في الآية بناء على هذه القاعدة فيه ما سيظهر[23] إن شاء الله تعالى.

والموجب لانتفاء الربط في الكشاف حذفه بالفعل، وفي المفصل في المثال المذكور عدمُ الاعتداد به مع كونه مذكورا بالفعل بناء على أن معنى قولهم إن الأول في حكم[24] المنحي كقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول هو أن الأول مُهدرٌ بالكلية وإن كان مذكورا بالفعل فافترقا، ولعدم المنافاة بينهما اتفقا؛ نعم، يرد عليه أن المبدل منه في مثال المفصل أما الغلام من حيث هو مضاف إلى ضمير «زيدا» و»الغلامُ»[25] من حيث هو هو لا من حيث هو مضاف، فإن كان الأول فيتم شاهدا على ما ادعاه، لكن يرد أنه لا يصح حذفُه وإقامة البدل مقامه عنده لبقاء المبتدأ بلا عائد إليه من خبره الجملة كما لا يصح عنده إبدال ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ من الهاء في «به» لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته؛ وقد دل كلامه هنا وفي الكشاف على صحة حذفه وإقامة البدل مقامه على ما هو المقرر بينهم. إن البدل [32a] لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، وإن كان الثاني فيصح حذفه وإحلال الثاني محله بأن يقال ''زيد رأيت له رجلا صالحا'' فإن الإضافة لامية لام الملك؛ فإذا أبرزت صح الربط والمعنى، لكن لا يقوم شاهدا على ما ادعاه إذ لا يلزم من كون الغلام مهدرا كون الضمير مهدرا، وانتفاء الربط إنما يترتب على الثاني دون الأول، لكن هذا بحث آخر غير ما ذكره الدماميني.

---

23 في L : يظهر.

24 في L :الحكم.

25 في L : إلى ضمير زيدٍ أو الغلام.

فإن حاصل إيراده أن الزمخشري إنما منع الإبدال في كشافه في الآية المذكورة بناء على قولهم إن البدل في حكم تنحية الأول بمعنى أنه يصح حذفه وإقامة البدل مقامه. وقد رد[26] في مفصله على من فسر قولهم هذا بهذا المعنى وبين أن مرادهم بذلك هو الإيذان باستقلاله[27]... إلخ، لا أن يَعْنوا إطراحَه وإقامةَ البدل مقامه وحيث[28] إن ما ذكره في المفصل هو مراد القوم بهذا القول باعترافه، فمنعُه في كشافه بناء على أن معناه صحة حذفه وإقامة البدل مقامه فحيث إنتفى، انتفى الإبدالُ فاسدٌ باعترافه في مفصله، فلا يستطيع إنكاره بعد الإقرار.

وقد عرفت أن الزمخشري قائل بصحة الحذف وإحلال البدل محلَه في مفصله على طبق ما بني عليه كلامه في كشافه فاندفع ما أورده الدماميني.

وأما ما أوردناه فحاصله أن ما استشهد به من المثال على فائدة ذكر المبدل منه مع البدل إما أنه لا يقوم شاهدا عليه أو يقوم ويناقض ما جرى عليه في كشافه من منع إبدال ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ من الهاء في «به» بناء على ما تقرر بينهم من أن [32b] المبدل منه في حكم المنحي، وأن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول المستلزم لصحة حذفه كما دل عليه كلامه في المفصل حسب ما مر تقريرُه.

وهذا لا يندفع بتوافق كلاميْه في الكشاف والمفصل؛ فلو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاشتمال لقام شاهدا من غير تناقضٍ، فإنهم اشترطوا الضمير

---

[26] في L : وقد ورد.

[27] راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١٥٧/١.

[28] في L : مقامه حيث.

فيهما ملفوظا به أو مقدرا. فلو كان الأول مهدرا بالكلية مع كونه مذكورا بالفعل لما كان لاشتراطهم ذلك معنىً.

فإن قلت: نحن نختار الشق الأول من الترديد، أي إن المبدل منه هو الغلام من حيث هو مضاف ولا منافاة؛ لأن اللازم من قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه هو أن المبدل منه من حيث إنه مبدلٌ منه، وفي حكم المنحي يصح حذفه بالفعل وإقامة البدل مقامه في جميع المواد؛ وهذا لا ينافي امتناع حذفه لا من هذه الحيثية بل لأمرٍ عارضٍ كانتفاء الربط في المثال المذكور، فعدم صحة حذفه في المثال المذكور لهذا الأمر العارضي لا يقدح في كلية.

قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه يناقض ما بني عليه كلامه في الكشاف ودل عليه كلامه في المفصل غاية ما في الباب أنه يلزم أن يكون مقصودا وغير مقصود، ولا محذور في ذلك إذا كانا من جهتين مختلفتين، وهنا كذلك فإن كونَه مقصودا إنما هو لربط الكلام وكونه غير مقصود، إنما هو لكونه كالباسط لذكر البدل.

قلت: فقد رجع الأمر إلى أن المبدل منه في حكم المنحي لو لم يمنع مانعٌ. [33a] ولو كان المراد هذا لما منعوا البدلية في الأمثلة المذكورة؛ إذ يصح أن يقال في الجميع إن المبدل منه فيها يصح حذفه بالفعل لو لم يمنع مانعٌ، فإن قول المرار:

أَنَا ابْنُ تَارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

يصح فيه حذف ''البكري'' وإقامه ''بشر'' مقامه لو لا مانع لزوم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى ما ليس معرفا باللام.

فإن قلت: لا خفاء في أن العامل في المثال المذكور هو ''رأيت''، ولا شك أنه كما يعمل في ''غلامه'' يعمل في ''رجلا صالحا'' بخلاف ''التارك'' في البيت، فإنه لا يصح إضافته إلى ''بشر'' لانتفاء تعريفه باللام، فالمانع في المثال عدم ارتباط الكلام مع صحة توجه العامل؛ وفي البيت امتناع توجه العامل إلى البدل، والأول مانعٌ عرضي، والثاني ذاتي فافترقا؛ فلهذا حكموا بمنع الإبدال في الأمثلة المذكورة دون نحو هذا المثال.

قلت: فحينئذ لا وجه لمنعه في كشافه إبدال ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ عن الهاء في ''به'' إذ لا خفاء في أن العامل في الآية هو حرف الجر المفضي بالفعل إلى مجروره، ولا شك في أنه كما يعمل في الاسم الصريح كذلك يعمل في الاسم تأويلا؛ و﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ على تقدير كون ''أن'' فيها مصدريةً في تأويل المصدر[29]، فيصح عمل الباء فيه وليس ك»التارك» في بيت المرار. فإنه كما بينتم يمتنع إضافته إلى «بشر» لانتفاء تعريفه باللام وليس الباء كذلك في الآية فالمانع في البيت عدم صحة توجه العامل إلى البدل؛ وفي الآية عدم ارتباط الكلام مع صحة التوجه، والأول مانع ذاتي، والثاني عَرَضي فافترقا.

فتجويز البيضاوي [33b] إبدالَ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ من الهاء في «به» موافقٌ

---

29 راجع: تفسير الكشاف، ١/٧٢٦-٧٢٧.

للقواعد؛ وإيراده على صاحب الكشاف بقوله وليس من شرط البدل جواز طرح المبدل مطلقا ليلزم[30] منه بقاء الموصول بلا عائد»[31] انتهى مُصاب المَحَزّ.

فإن قلت: لا نسلم أن صاحب المفصل لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الإشتمال لقام شاهدا على ما ادعاه من غير أن يناقض كليةَ قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، فإنهم كما مر قد اشترطوا في بدلي البعض والإشتمال الضمير ملفوظا به أو مقدرا.

فلو صح حذف المبدل منه بالفعل وإقامة البدل مقامه لبقي العائد بلا مرجع، لكن التالي باطل، فالمقدم مثله فينافي صدق قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول كليا.

قلت: لا خفاء في أن الضمير إنما احتيج إليه لسبق ذكر المبدل منه يُربط الثاني بالأول لعدم دلالته على أنه بعضُه أو ملابسُه بغير ضمير. فإذا حذف المبدل منه بالفعل وأقيم البدل مقامه لا يؤتى بالضمير لعدم الإحتياج إليه لعدم مقتضيه بل يؤتى بالظاهر على وجهٍ يكون الكلام مربوطا. والمعنى صحيحا كما دل عليه صَنِيع سيبويه في الأمثلة المذكورة دلالةً واضحةً حيث قال في قوله «رأيتُ قومك أكثرَهم وثلثيهم وصرفتُ وجوهها أولها» أراد «رأيتُ أكثرَ قومَك وثلثي قومَك وصرفتُ وجوهَ أولها» ولكنه ثُني الاسمُ توكيدا[32]، انتهى.

فإنه أقام الظاهر مقام الضمير الرابط بعد حذف المبدل منه لعدم سبق ذكره؛

---

30 في L :فيلزم.

31 راجع: تفسير البيضاوي، ٢/٢٩٣.

32 راجع: الكتاب لسيبويه، ١/١٥٠.

وصرح [34a] بأن مراده ذلك تحقيقا لما دل عليه الاستقراء أن البدل هو المقصود بالنسبة، ثم قال ولكنه ثُني الاسمُ توكيدا، أي ذكره مرتين أولا ظاهرا، وثانيا مضمرا لإفادة التوكيد، فنبه على فائدة جمع البدل مع المبدل منه إزاحةً لما يمكن أن يتوهم من أنه إذا كان مراد المتكلم الأمثلة المذكورة ما ذكرته، فلم عدل من مراده وثنى الاسمَ وكرره.

ثم كلام سيبويه هذا كما أن فيه دلالةً على ما ذكرناه كذلك فيه دلالةٌ على أن المبدل منه في حكم المنحي، وأن البدل في حكم تكرير العامل، وأنه في نية إحلاله محلَ الأول، وأنه لابد أن يصلح لإحلاله محلَ الأول.

فظهر أنه لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاشتمال لقام شاهدا من غير منافاة لكلية قولهم: إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محلَ الأول.

ومن هنا يظهر أن تأنيث الفعل في نحو «فَتَنَتْ هِنْدٌ حُسْنُ بالِها» ليس مانعا من صحة إحلال البدل محلَ الأول، إذ كما أن الضمير في بالها مما اقتضاه سبق ذكر المبدل منه لربط البدل به، كذلك تاء التأنيث في «فتنت» مما اقتضاه تأنيثُ المبدل منه للدلالة على أن الفاعل مؤنث، فكما أنه إذا حُذِفَ المبدل منه لا حاجة إلى الضمير للربط به، كذلك إذا لم يكن الفاعل مؤنثا لا حاجة إلى علامة التأنيث؛ فإن مقتضى كون المبدل منه في حكم المنحي وكون البدل في حكم تنحية الأول وكونِه في نية إحلاله محل الأول، ليس إلا أن يصح حلولُ البدل محلَه في أن يكون منسوبا [34b] إليه[33] ما كان منسوبا إلى الأول ابتداء؛ ولا يقتضي أن يقوم مقامَه في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظ الأول، فإن ذلك غير

---

[33] في A : إليه ابتداء ما كان.

ملتزم، لأن البدل من التوابع والتابع كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وما قالوا كل ثان بإعراب سابقه وبخصوصيات سابقه.

ولا خفاء في أن التأنيث من مقتضيات خصوص لفظ ''هند وحُسْنُ بالها'' ليس بدلا منها ''إلا'' من حيث إنها فاعل لِ''فتنت'' الواحد بالنوع، أي من حيث إنه صالح؛ لأن يسند إلى المذكر وإلى المؤنث، لا من حيث إن تاء التأنيث ملحقة به، فكما يقبل لحوق التاء عند إسناده إلى المؤنث، كذلك يقبل عدم لحوقها عند إسناده إلى المذكر على ما هو مقتضى كونه واحدا بالنوع وكليا. وبالله التوفيق في إيضاح ما كان مشكلا، وجعل ما كان مخفيا جليا.

المبحث السابع
في ناصب المستثنى ورافعه

اختلف في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال استوفاها في شرح أوضح المسالك. منها أنه نفس "إلا" وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد، ومنها أنه[1] الفعل المتقدم بواسطة «إلا» وإليه ذهب السيرافي[2] والفارسي وابن الباذش[3] ومنها أنه الفعل المتقدم بغير واسطة «إلا» وإليه ذهب ابن خروف.

والأصح على ما ذكره ابن هشام في المغني، هو الأول حيث قال انتصاب ما بعد «إلا» في ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[4] ونحوها بها على الأصح»[5] انتهى.

---

1 في A : أن.

2 هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيْرافي، أبو سعيد العلامة، إمام النحو، وصاحب التصانيف، ونحوي بغداد، وكان أبوه مجوسيا فأسلم، مات سنة ٣٦٨/٩٧٨. راجع: نزهة الألباء، ص: ٢٢٧.

3 هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة، مولدا ووفاة، مات سنة ٥٢٨/١١٣٣. راجع: الأعلام للزركلي، ٤/٢٥٥.

4 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

5 راجع: مغني اللبيب، ١/٧٠.

قال الدماميني والشمني: هذا مذهب المبرد والزجاج[6].

قال الشمني: وممن صرح بأنه الأصح [35a] بدر الدين ابن مالك.

ووجهه ما قاله الرضي: «إن «إلا» مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة له، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي أو إن «إلا» نائبة عن «أستثني» كما أن حرف النداء نائب عن أُنادي.

وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط «إلا» لأنه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول»[7] انتهى.

واعترض بأنه يرده صحة «القوم إلا زيدا» إخوتك مع أنه لا فعل ثَمه ولا معناه.

قال الرضي: وللبصريين أن يقولوا إن في إخوتك معنى الفعل إذ كان في إخوة معنى النسب، أي ينتسبون إليك بالأخوة[8].

قال الدماميني: قلت مثل هذا الإعتذار لا يتأتي في مثل قولك «هذه الأعيان إلا هذه الخشبة حجارة» انتهى.

أقول: قد ذكر ابن هشام في المغني في «باب إن المفتوحة المشددة» ما نصه: «وإن كان، أي الخبر جامدا قدر بالكون نحو «بلغني أن هذا زيد» تقديره

---

6 هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، مات سنة ٩٢٣/٣١١. راجع: الأعلام للزركلي، ٤٠/١.

7 راجع: شرح الرضي على الكافية، ٨٠/٢.

8 راجع: شرح الرضي على الكافية، ٨١/٢–٨٢.

بلغني كونه زيدا؛ لأن كل خبر جامد، يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد[9] انتهى.

وعلى هذا فللبصريين أن يقولوا إن المستثنى في كل ما وقع في جملة اسمية عقدُها من اسمين جامدين؛ إنه منصوب بمعنى كائن فيندرج فيه مثال الدماميني وغيره لإطراده.

واعترض الدماميني على توجيه الرضي للقول الأصح بأنه ينتقض بنحو «ما قام أحدا إلا بكر» بالرفع على البدل إذ الاستثناء بها موجود ولا نصب، انتهى.

أقول: الناصب سواء قلنا إنه [35b] «إلا» أو «الفعل» بواسطتها أو «الفعل» وحده حيث لم يكن ناصبا على الإطلاق؛ لأن من المستثنى ما يكون مرفوعا وجوبا أو جوازا راجحا دل ذلك على أن لعمله شرطا متى تحقق تحقق العمل ومتى انتفى انتفى. وأنت إذا استقرأت أقسامَ الاستثناء بأسرها وتتبعتَها عن آخرها وبحثتَ على هذا الشرط بحثا وجدتَ أنه الذي ذكره البصريون وهو مشابهته بالمفعول في مجيئه فضلةً حيث قالوا، لأنه شيء تعلق به الفعلُ معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول» انتهى، يعني فانتصب بالفعل بواسطة «إلا» انتصابَ المفعول فما[10] عمل فيه الفعل إلا بعد مشابهته، وما حصلت المشابهةُ إلا لمجيئه بعد تمام الكلام، أي لمجيئه فضلة، فإن ما تم الكلام بدونه لا يحتاج إليه الكلام في تمامه فيكون فضلة.

قال العلامة الزمخشري في المفصل بعد ما عد أقسامَ الاستثناء ما نصه:

---

9 راجع: مغني اللبيب، ١/٤٠.

10 في L : فيما.

«والمشبه بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة»[11] انتهى.

وهذه أما إن تتحقق معنى وصورة أو معنى لا صورة أو صورة لا معنى مع مانع من الاتباع صناعي أو معنوي أو لا معنى ولا صورة من غير مانع فالنصب على الاستثناء واجب في القسم الأول، والثاني؛ وممتنع في القسم الرابع، وفي الثالث لولا المانع كان القياس جواز الاتباع في ضروبه مطلقا، لكن المانع موجود فصار على ثلاثة أضرب.

الأول: يجب فيه النصب.

والثاني: يجوز فيه النصب جوازا راجحا.

والثالث: يجوز فيه النصب جوازا مرجوحا.

وما أورده [36a] الدماميني نقضا من أمثلة الضرب الثالث من القسم الثالث؛ فلهذا لم يجب النصب فيه بل كان جائزا جوازا مرجوحا.

وتفصيل الكلام في هذا المقام هو أن الكلام الذي يقع فيه الاستثناء إما أن يكون موجَبا أو منفيا. فإن كان موجبا فسواء كان مذكورا بركنيه، نحو «جاء القوم إلا زيدا» و»القوم إخوتك إلا زيدا أو لا» نحو قولك «القوم إلا زيدا» في جواب من قال «من جائك وإخوتي إلا زيدا» في جواب من قال «من القومُ» فالمستثنى فيه واجب النصب؛ لأن المستثنى حينئذ يشبه المفعولَ في مجئيه فضلةً؛ لأن المستثنى بعد الإيجاب ليس بعمدة لا معنىً ولا صورةً، لأن الاستثناء من الإثبات

11 راجع: شرح المفصل في صنعة الإعراب، ١/٤٦٩.

نفيٌ، فالمستثنى في الجواب منفي عنه الفعلُ أو معناه المثبتُ للمستثنى منه، فامتنع اتباعه لما هو ثابت له الفعل فليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظا فيشبه المفعولَ في أنه ليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظا.

فإن كان ذلك الكلامُ الموجب التام مذكورا بركنيه كالمثالين الأولين شابَهَ المفعولَ صورةً ومعنىً. وإن كان غير مذكور بركنيه كالمثالين الأخيرين شابه المفعولَ معنىً؛ لأن الفعل لم يكن ثابتا له في المعنى، لا صورة لعدم كون الكلام مذكورا بركنيه فكأنه لم يجيء بعد تمام الكلام، وما لم يجيء بعد تمام الكلام صورة لم يُشْبِهِ المفعولَ صورةً، لكن مشابهته المعنوية الموجبة لامتناع كونه تابعا كافيةٌ لتحقق كونه فضلة، فهي كافية لوجوب نصبه سواء قلنا إن نصبه بـ»إلا« أو بـ»الفعل« وإن [36b] كان الكلامُ منفيا.

فإما أن يكون الكلامُ تاما، أي مذكورا فيه المستثنى منه أو لا يكون تاما، أي لا يكون المستثنى منه مذكورا فيه. فإن كان غير تام فلا نصب على الاستثناء لا بِـ»إلا« ولا بغيرها لا وجوبا ولا جوازا بل يعرب على حسب العوامل، وهو المسمى بالمفرغ نحو «ما قام إلا زيدٌ و»ما رأيتُ إلا زيدا« و»ما مررتُ إلا بزيدٍ»؛ وذلك لأنه تابعٌ في الحقيقة للمستثنى منه المحذوف، وبدل منه بدلَ البعض من الكل، والتابعُ إنما يُعرَبُ بإعراب متبوعه، ومتبوعُه معربٌ على حسب العوامل لا عمل لِـ»إلا« فيه فكذلك التابع[12] لانتفاء شرط النصب على الاستثناء أي مشابهته بالمفعول.

12 ''والتابعُ إنما يُعرَبُ بإعراب متبوعه ومتبوعُه معربٌ على حسب العوامل لا عمل لإلا فيه. فكذلك التابع'' ساقطة من A.

أما في المثال الأول فلأن المستثنى وإن كان تابعا للمحذوف حقيقة، لكنه فاعلٌ لفظا ومعنى ظاهرا أما لفظا فلعدم ذكر متبوعه لفظا، وأما معنى فلأن الاستثناء من النفي إثبات، فالفعل أو معناه مثبَتٌ له معنى.

وأما في المثالين الأخيرين فلأن الفاعل وإن كان مذكورا لكن المستثنى لكونه مفعولا به لما قبل «إلا» ظاهرا لفظا ومعنى[13] وإن كان تابعا للمفعول به حقيقة لم يكن مفعولا حكما ومشابهةً لا لفظا ولا معنى، وكلما كان كذلك لم يجز النصب على الاستثناء لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط.

فإن[14] كان الكلام تاما فإما أن يكون الكلام مذكورا بركنيه أو لا يكون كذلك؛ فإن لم يكن مذكورا بركنيه فكذلك لانصب على الاستثناء لابالأول ولابغيرها، لاوجوبا ولاجوازا، وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {يومَ لا ظل إلا ظِلهُ}[15] وقوله {لا عيشَ إلا عيشُ [37a] الآخرة}،[16] وقوله {لاشفاءَ إلا شِفاؤُك}[17] وأمثال ذلك، وذلك لانتفاء مشابهتِه بالمفعول معنىً وصورةً.

أما معنى فلأن المستثنى لكونه بدلا من اسم «لا» حملا على محله البعيد الذي هو الرفعُ بالابتداء محكومٌ عليه بالخبر المحذوف الذي هو معنى الفعل فيكون فاعلا وعمدةً معنىً؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ، فيكون المستثنى مثبتا

13 في L : في معنى.

14 في L وA:وإن.

15 راجع: صحيح البخاري، ١٣٣/١، رقم: ٦٦٠.

16 راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

17 راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

له الخبر المحذوف المنفي عن اسم «لا»؛ لأن الخبر المحذوف لكونه واحدا بالنوعِ صالح لأن يُنفى في سياق النفي ويُثبَت في سياق الإثبات.

وأما لفظا فلأن الكلام لكونه لم يذكر بطرفيْه صار المستثنى صورةً كأحدِ رُكْني الكلام ظنه بعضُهم أنه خبر «لا» حقيقة كما سيجيء[18] نقله والكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ وكلما انتفى المشابهة صورة ومعنى انتفى النصب وجوبا وجوازا، فتعين الرفعُ على الاتباع.

وإن كان الكلام مذكورا بركنيه، فإما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو مؤخرا عنه.

فإن كان مقدما وجب نصبه مطلقا متصلا كان أو منقطعا، نحو «ما جائني إلا أخاك أحدٌ» و»ما ذهب إلا حمارا أحدٌ» لأنه مُشابه للمفعول صورة لمجيئه بعد اعتبار تمام الكلام ومُشاركٌ لما يشبه المفعول معنى في[19] امتناع الاتباع لمانع التقديم[20]، فشابه المفعول في امتناع كونه فاعلا لهذا المانع، فصح أن يقال إنه فضلةٌ من هذا الوجه وإن كان الفعل ثابتا له[21].

وإن كان مؤخرا، فإما أن يكون متصلا أو منقطعا، فإن كان منقطعا فإما أن يكون تسليط [37b] العامل على المستثنى منه أو لا يمكن؛ فإن لم يكن وجب نصبه اتفاقا، نحو «ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص» إذ لا يقال زاد النقص ومثله «ما نفع زيدٌ إلا ما ضر» إذ لا يقال نفع الضر، وذلك لشبهه بالمفعول صورة ومشاركتِه

---

18 في L : يجيء.

19 ''في'' ساقطة من L و A.

20 في L : التقدم.

21 ''له'' ساقطة من L.

لما يُشْبِهُه معنى في امتناع كونه فاعلا للفعل المذكور لامتناع التسليط، فهو أحق بأن يقال فيه إنه فضلةٌ من الذي تقدمه؛ لأنه وإن كان بعد النفي المقتضي للإثبات لكن لما امتنع الإثباتُ لمانع خصوص مادة الفعل بخلاف الذي تقدمه، فإنه وإن امتنع فيه الاتباع، لكن الفعل ثابتٌ له معنى صار أحق بكونه فضلة، وصار كالذي يُشْبِه المفعولَ معنى وصورة شبها أقوى من شبه الذي تقدمه.

وإن أمكن تسليطه فكذلك يجب عند الحجازيين نحو «ما ذهب أحدٌ إلا حمارا» لوجود الشبه الصوري ومانع امتناع الاتباع، إذ لا يتصور فيه إلا بدلُ الغلط وهو لا يصدر[22] إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطعُ إنما يصدر بطريق الروية والفطانة.

وأما تميم فيرجحون النصبَ لوجود الشبه الصوري وامتناع الاتباع ظاهرا لكونه من غير جنسه ويجيزون الاتباع جوازا مرجوحا لامكان الاتباع بضربٍ من التأويل.

وإن كان متصلا نحو «ما جاء أحدٌ إلا زيد» و»ما رأيت أحدا إلا زيدا» و»ما مررت بأحد إلا بزيد» جاز النصب؛ لأنه شبيهٌ بالمفعول صورة لمجيئه بعد مُضي الجملة بطرفيه واختير الاتباع.

أما في المرفوع فلكونه [38a] فاعلا في المعنى؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ، وكلما كان كذلك لم يكن شبيها بالمفعول في المعنى، ورعاية المعنى أولى من رعاية الشبه الصوري.

وأما في المنصوب بواسطة أو بلاواسطة، فلكون المذكور بعد «إلا» مفعولا

---

22 في L: يتصور.

حقيقة لما قبلها، وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولا به حقيقة[23] كان النصب به أرجح وأولى من النصب بما يقتضي أن يكون مفعولا مشابهة.

فإن قلت: المنصوب هنا كالمنصوب في المفرغ مفعول به لفظا ومعنى لما قبل «إلا» فلِمَ أَعمَلوا ما قبلَ «إلا» فيه على القطع في المفرغ وعلى الأرجح هنا؟

قلت: لأن المفعول به الذي هو المستثنى منه لما كان مذكورا هنا صار الفعل لاستيفائه مفعولَه، كأنه غيرُ طالب لمفعول فينكسر بذكر مفعوله قبلَ «إلا» من قوة طلبه للمفعول الواقع بعدها ما يجوز إعمالُ غيره فيه ولو مرجوحا بخلاف المفرغ؛ فإن الفعل فيه لعدم ذكر مفعوله لفظا قبل «إلا» في غاية قوة الطلب لما بعد «إلا» متوجه إليه بشَرَاشِره فلم ينكسر من سَوْرَة طلبه ما يجوز إعمال غيره فيه.

فقد اتضح أن المشابهة بالمفعول عليه يدور النصب على الاستثناء بِ»إلا» أو بغيرها وجودا وعدما.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب في الكلام التام غير الموجب عربي جيدٌ وإن كان الاتباع أرجح، وأرادوا بالكلام التام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا، وبغير التام مقابله فنحو ﴿يومَ لا ظل إلا ظله﴾[24] كلامٌ تام بهذا [38b] المعنى، لأن اسم «لا» هو المستثنى منه، وهو مذكور فيقتضي أن يكون النصب فيه جائزا؛ وقد قلتم لا نصبَ على الاستثناء لا وجوبا ولا جوازا.

قلت: من المعلوم أن القوانين النحويةَ كلها مستنبطةٌ من استقراء كلام العرب، فإذا وقع النزاعُ فالمرجعُ السماعُ، ونحن إذا استقرأنا جميعَ أقسام الاستثناء التي

[23] ''لما قبلها وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولا به حقيقة'' ساقطة من A.

[24] راجع: صحيح البخاري، ١٣٣/١، رقم: ٦٦٠.

نقلوها إلينا من سماعهم من العرب الموثوق بعربيتهم وَجَدْناهم قالوا إن النصب في نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[25] عربي جيدٌ وفي «لا إلهَ إلا اللهُ» السماعُ منهم الرفع، ورأينا أن المستثنى منه مذكور فيهما، فاحتاج الأمرُ إلى الفارق المظهِر سر اختلاف السماع في التركيبين مع اشتراكهما في ذكر المستثنى منه.

فبَحَثْنا على هذا فوجدنا أن ما ذكره البصريون من مشابهة المستثنى بالمفعول مطردٌ في جميع المواد جارٍ في جميع الأقسام التي نقلوها إلينا من سماعهم على طبق ما سمِعوه، فإنه حيث يتحقق، يتحقق النصبُ على الاستثناء، وحيث ينتفي، ينتفي على التفصيل الذي سبق.

فظهر لنا من هذا أن ما ذكروه هو الإستنباطُ الصحيحُ والإستقراءُ التام. وظهر أن قولهم إن النصب جائزٌ في الكلام التام غير الموجب إن أرادوا به مطلقا أعم من أن يكون الكلامُ مذكورا بركنيه أولا، فهو لكونه مخالفا للقياس والسماع لا مُعَول عليه؛ وإن أرادوا به ما إذا كان الكلام مذكورا بركنيه بقرينة أنهم ذكروه في مقابلة المفرغ فكونه مذكورا بركنيه يعرف من المقابلة، فإن المفرغ لكونه معربا على حسب العوامل ثلاثةُ أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور؛ كما أن التام [39a] إذا أُتْبِع على المختار ثلاثة أقسام أيضا؛ ففي المرفوع الكلامُ غير مذكور بركنيه في المفرغ فيكون مذكورا في التام، وفي المنصوب والمجرور مذكورٌ بركنيه في المفرغ دون المفعول، ففي التام مذكور بركنيه مع المفعول أيضا؛ فلو أرادوا بالتام ما كان مذكورا بركنيه دخل الأخيران من المفرغ في التام، فاصطلحوا على هذا المعنى للكلام التام ليتميز القسمان.

---

25 اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

ويؤيد ذلك أنهم مثلوا للتام بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[26] وهو مذكور بركنيه، وربما يكون إيراد ابن الحاجب هذا القسم بعد المفرغ في كافيته، ولم يجعله متصلا بالقسم التام تنبيها على أنه ليس من الذي يجوز فيه النصب وإن كان بدلا من مذكور، فهذا القسم يُشَبه المفرغَ المرفوع من حيث إن الكلام غير مذكور بركنيه، ويشبه التامَ من حيث إنه بدل من مذكور، وليس بواحد منهما فناسب ذكره بعدهما؛ فلك أن تسميه الشبيهَ بالمفرغ، ولك أن تسميه الشبيه بالتام.

وأما رافعه في نحو «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ» فهو عند البصريين لكونه بدلَ بعضٍ من كلٍ رافعُ متبوعِه على الإنسحاب على الأصح.

وأما عند الكوفيين فهو لكونه معطوفا على المستثنى منه وإلا حرفُ عطفٍ عندهم رافعُه رافعُ المعطوف عليه.

فإن قلت: البدل الواقع بعد «إلا» في نحو المثال المذكور مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب؛ فإن «قام» منسوبٌ إلى «أحد» نفيا وإلى «زيدٌ» إثباتا، فليس مقصودا بما نسب إلى المتبوع من القيام المنفي بل بنقيضه، فلم يصح إحلالُه [39b] محله فليس في حكم تكرير العامل مع أن البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه، ولابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وأنه في حكم تكرير العامل كما تقرر سابقا وأيضا هو بدل بعض، ولا ضمير معه يربطه بالمبدل منه.

قلت: قد[27] تقدم أن الاستثناء مقدمٌ على الحكم في نية المتكلم، والمستثنى هنا هو البدلُ فالإبدال أيضا مقدم على الحكم، وقد تقدم أيضا أن وحدةَ العامل

---

26 اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

27 ”قد“ ساقطة من L.

في التابع والمتبوع نوعيةٌ؛ فـ«زيدٌ» في المثال المذكور إنما يبدل من «أحد» قبل الحكم عليه بنفي القيام، وكلما كان كذلك لم يكون المنسوب إلى المتبوع هو القيام المنفي بل القيام من حيث هو هو؛ لأن المنسوب إلى متبوعه هو قام الواحد بالنوع الصالح لأن يُنسب إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب، وهذا بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل غير أن حصةَ متبوعِه منه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفيا، وحصة البدل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجبا، فإنه إذا اعتبر الحكم يَنْصَب العاملُ الواحد بالنوع على القبيلتين انصبابةً واحدةً، فيأخذ كلٌ من التابع والمتبوع منه حصتَه اللائقة به من نفي وإيجاب حسبما يقتضيه الوضعُ اللغوي، فالمتمايزان أنما هما الحصتان بعد الحكم، لا العاملُ المنسوبُ إليهما دفعةً واحدةً، والمنصب عليهما انصبابةً واحدةً؛ فظهر أنه لا مخالفةَ بينهما بالإيجاب والسلب، إذ لا سلب قبل الإبدال والاستثناء، وظهر أنه مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونه وأنه يصح إحلالُه محلَ [40a] الأول، لأن تقدير الكلام لكون الإبدال قبل الحكم بالنفي «قام أحد زيد» ولا شك في صحة إحلاله محل الأول، فيقال «قام زيد» وأنه في حكم تكرير العامل؛ لأن العامل لكونه واحدا بالنوع صالح لأن يذكر ثانيا في سياق الإيجاب كما ذكر أولا في سياق النفي، فيقال «ما قام أحد إلا قام زيد» فاندفع الإشكال بحذافيره.

وأما أنه لا ضمير فيه، فجوابه ما أقول إن بدل البعض من الكل على قسمين: بدل الجزء من الكل وبدل الجزئي من الكلي، والمحتاج إلى الضمير للربط هو الأول دون الثاني، وذلك لأن الجزء إذا قيس إلى كله الواقع في التركيب فبالنظر إلى مجرد مفهومه لا يفهم منه أنه جزؤ لهذا الكل لعدم اختصاصه به؛ فإن الألفاظ

المعبر بها عن الأجزاء أعضاء كانت كالرأس واليد أو غير أعضاء كالقليل والكثير والنصف والثلث إلى غير ذلك صالحة لأن تضاف إلى كل ذي أجزاء له هذا الجزء بدلالة الاستقراء؛ وكلما كان كذلك فلا يكون مختصا بواحد منها بخصوصه بالذات، وكلما كان كذلك فلا بد للدلالة على اختصاصه بواحد منها بعينه من رابط خارجي يخصه به ملفوظ نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[28] وقوله تعالى ثُمَّ ﴿تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾[29] وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾[30] وقوله تعالى ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ[31] ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[32] وقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً، نِصْفَهُ﴾[33] أو مقدرٍ نحو قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[34] أي: منه.

وأما [40b] الجزئي فإنه إذا قيس إلى كلية فبالنظر إلى مجرد مفهومه مقيسا إلى كلية يُفْهَمُ اندراجُه تحته، وإنه من أفراده لصدق[35] الكلي عليه وعلى غيره وكونه أخص منه، فهو مربوط به ربطا ذاتيا معنويا، فلا حاجةَ إلى رابطٍ خارجي لفظي ملفوظٍ أو مقدرٍ؛ فإن الرابط الخارجي إنما احتيج إليه في الجزء ونحوه لانتفاء الربط الذاتي المعنوي فيه فحيث وُجد المعنوي في شيء انتفى الاحتياجُ معه إلى

---

28 اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

29 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦؛ كلمة ''ثم'' زائدة، لا توجد في الآية.

30 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

31 ''ثم ﴿تولوا إلا قليلا منهم﴾ وقوله تعالى ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾ وقوله تعالى ﴿فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم﴾'' ساقطة من L و A.

32 اقتباس من سورة المائدة، الآية: ٧١.

33 اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢–٣.

34 اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢.

35 في L : بصدق.

اللفظي بلا خفاء. ونريده[36] وضوحا ما ذكره ابن هشام في المغني من قوله: «إنما لم يحتج[37] بدلُ الكل إلى رابطٍ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفسُ المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك»[38] انتهى. فإنه يدل على أنه لا حاجةَ إلى الرابط اللفظي إذا وجد الربطُ المعنوي، فاعرف ذلك، وبالله التوفيق في تنوير كل حالك.

---

[36] في L : ويزيده.

[37] في L : يحتيج.

[38] راجع: مغني اللبيب، ٢/٥٠٦.

المبحث الثامن
في الكلام على إعراب لا إله إلا الله

اعلم أولا أن القصر في اصطلاح أهل البيان على ما عرفه –السيد قدس سره– في شرحه للمفتاح: «هو جعل أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت إسناديةً أو غيرَها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه إما على الإطلاق أو بالإضافة بطريقٍ معهودةٍ» انتهى.

والأول: أي: الذي بحيث لايتجاوزه على الإطلاق هو القصر الحقيقي نحو ﴿فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾[1] و{لا شفاءَ إلا شفاؤك}[2].

والثاني: أي: الذي بحيث لايتجاوزه بالإضافة هو القصر الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[3] أي: مقصور على الرسالة، لايتعداها إلى التبري عن الهلاك.

وكل منهما منحصر في نوعين: [41a] قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف.

1 اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

2 راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

3 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

ووجه الإنحصار فيهما على ما ذكره –قدس سره– في حاشية المطول هو: «أن القصر إنما يتصور بين شيئين بينهما نسبةٌ، فإما أن يكون قصرا للمنسوب إليه على المنسوب[4] وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة، وإما أن يكون قصرا للمنسوب على المنسوب إليه[5] وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف»[6] انتهى.

والمراد الصفة المعنوية، أي: المعنى القائم بالغير، لا النعتُ النحوي وبينهما عمومٌ من وجهٍ لتصادقهما في مثل «أعجبني هذا العلمُ» وتفارقهما في مثل «العلم حسنٌ ومررت بهذا الرجل» وأما نحو قولك «ما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساجٌ، وما هذا إلا زيدٌ» فمن قصر الموصوف على الصفة؛ لأن المعنى ما زيد الا كائن أخاك وما الباب إلا كائن ساجا وما هذا إلا كائن زيدا لما مر عن ابن هشام: «أن كل خبر جامدٍ يصح نسبتُه إلى المخبر عنه بلفظ الكونِ، تقول هذا زيدٌ وإن شئتَ هذا كائن زيدا، ومعناهما واحدٌ»[7] انتهى.

وبهذا يتضح ما علله به العلامة التفتازاني من قوله: «إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا»[8] انتهى.

وقصر الموصوف على الصفة من الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[9] وقصر الصفة على الموصوف منه نحو «ما شاعرٌ إلا زيدٌ» وقصر الصفة على

---

4 في A : للمنسوب على المنسوب إليه.

5 ''إليه'' ساقطة من A.

6 راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

7 راجع: مغني اللبيب، ١/٤٠.

8 راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

9 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

الموصوف[10] من الحقيقي نحو ﴿لَاكَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾[11] و{لا شافي إلا أنت}[12] وأما قصرُ الموصوف على الصفة منه فقد قالوا لا يكاد يوجد [41b] إلا على طريق الادعاء.

ولقائل أن يقول بل يكاد يوجد على التحقيق لا على طريق الادعاء، كقولك «ما زيد على شيء إلا على ما يُريدُه اللهُ منه.» فإنه لايمكن أن يوجد له صفة ما لايُريدُه الله تعالى منه أبدا، فاليتأمل.

وللقصر طُرُقٌ، منها النفيُ والاستثناء، ووجهُ إفادتهما القصر هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها إلى نسبة شيء ما إليه، وإذا ورد على المحكوم به كان متوجها إلى نسبته إلى شيءٍ ما لما مر تحقيقُه في المبحث الأول؛ ثم ذلك الشيء إما مذكورٌ أو مقدرٌ يتعين بمعونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسبٌ[13] للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أخرج منه بعضُه ب»إلا» فاعتُبر إنعقادُ الحكم، صار ذلك البعضُ المخرَج مثبتا أو مثبتا له، وما عداه منفيا أو منفيا عنه، وهذا هو معنى القصر.

ولما كان المقصور عليه هو الذي يلي «إلا»، والمقصور هو الواقع في سياق النفي، قال النحويون إذا اقترن المبتدأ ب»إلا» وجب تقديمُ الخبر نحو «وما لنا

---

10 ''منه نحو ما شاعرٌ إلا زيدٌ وقصر الصفة على الموصوف'' ساقطة من A.

11 اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

12 راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

13 في A : وقرائن الأحوال ما مر مناسبٌ.

إلا اتباع أحمد» وإذا اقترن الخبر بـ»إلا» وجب تأخيره نحو ﴿وَماَ مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[14].

إذا تمهد ذلك، فاعلم أنه إذا أريد قصر المبتدأ من قسمه الأول، أي: الاسمُ المجردُ عن العوامل اللفظية المخبر عنه على الخبر بالنفي ولاستثناء، فهو من قصر الموصوف على الصفة، فيدخل كلمةُ النفي على المبتدأ و»إلا» على الخبر سواء كان النافي ناسخا أو غير ناسخ، نحو ﴿وَماَ مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[15]، ونحو قوله:

[42a] فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ   عَلىَ أَحَدٍ إِلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعِ[16]

ولما كان النفي معنى نسبيا يقتضي أمرين: منفيا ومنفيا عنه، وكان متوجها إلى النسبةِ المقتضيةِ للمنتسبين لعدم تحققها بدونهما ذهنا وخارجا، وكذلك كان الاستثناء معنىً نسبيا يقتضي أمرين: مُخْرجا ومُخرجا عنه؛ إقتضى ذلك أن يقدر أمرٌ عام، هو المستثنى منه المناسبُ للمستثنى في جنسه وصفته الواحد بالنوع القابل؛ لأن يُنسَب إلى المبتدأ بالنفي في سياق النفي، وبالإيجاب في سياق الإيجاب فيتوجه الاستثناء إلى إخراج ما بعده عنه ليكون منسوبا إلى المبتدأ بالإيجاب بعد اعتبار الحكم؛ ويتوجه النفي إلى نفيه عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده الباقية بعد الاستثناء؛ فإذا اعتبر الحكم صار الوصف الواقع بعد «إلا» مثبتا للمبتدأ، وصار العام المقدر بعد الاستثناء منفيا عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده؛

---

14 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

15 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

16 البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣٢١/٤.

فقد جاء القصر فيقدر في الآية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصف بشيء ﴿إِلَّا رَسُولٌ﴾، أي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصفٌ بصفة إلا بصفة الرسالة، لايتعداها إلى التبري عن الهلاك. وفي البيت:

فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَىَ أَحَدٍ

متصف بشيء من الأشياء إلا مرقع بلؤم[17].

وإذا أريد قصر الخبر على المبتدأ، وهو من قصر الصفة على الموصوف فلابد من تقديم الخبر، وإدخاله في سياق النفي وتأخير المبتدأ وإيلائه حرف الاستثناء، وهو قول النحويين.

وإذا اقترن المبتدأ بـ»إلا« وجب تقديم الخبر، ولابد من تقدير عام مناسب يستثنى منه المبتدأ الواقع بعد «إلا»، وينفى عنه الخبر المتقدم الواقع في [42b] سياق النفي بعد استثناء حصة المبتدأ الواقع بعد «إلا» منه، فإنه لكونه واحدا[18] بالنوع قابل لأن ينسب إليه الخبر المتقدم بالنفي في سياق النفي وبالإيجاب في سياق الإيجاب فنقول هذا النافي إن كان غير «لا» التبرئة فيباشر الخبرَ المتقدم، نحو: «وما لا لنا إلا اتباع أحمد وما شاعر إلا زيدٌ» أي: وما لنا شيء إلا اتباع أحمد وما شاعر أحد إلا زيد؛ فهذا المقدر في المثالين مرفوعٌ:

إما على أنه مبتدأ قدم عليه فيصير الخبر المتقدم الذي كان خبرا للمستثنى في

---

[17] في L : بلوم.

[18] في M : واحد.

الأصل خبرا لهذا المقدر ويصير المبتدأ الأصلي الواقع مستثنى مفرغا الآن بدلا عنه بدلَ بعض عن كل من قسمٍ بدل الجزئي من الكلي، فلا حاجة له إلى ضمير كما مر في آخر «المبحث السابع»،

وإما على أنه في المثال الأول فاعل للظرف لاعتماده على حرف النفي أو فاعل لمتعلقه، فإن قدر اسما فحكمه حكم المثال الثاني، وسيجيء فإن قدر فعلا فالفعل لا محل له من الإعراب كنائبه الظرف.

وفي مثال الثاني فاعل للوصف ساد مسد خبره لتوحوله مبتدأ من قسمه الثاني، أي: الوصف الرافع لمكتفى به عن الخبر بعد تقديمه على أحد الوجهين الجائزين فيه؛ فإن الصفة التي اعتمدت على حرف نفي أو استفهام، إن طابقت مفردا جاز فيها الأمران وهنا قد طابقت مفردا، فيكون المستثنى المفرغ الذي كان مبتدأ في الأصل بدلا عنه أيضا بدلَ بعضٍ عن كلٍ من قسم بدل الجزئي من الكلي، فيتحول فاعلا مكتفى به عن الخبر كما تحول خبره مبتدأ رافعا لما يكتفى به عن الخبر، وإن كان النافي [43a] «لا» التبرئة فقد تُباشر الخبر المتقدم وقد لاَتباشر، وذلك لأن من الخبر ما لايصلح أن يقع مبتدأ، وكل ما كان كذلك لايصلح لاسميةِ «لا»؛ لأن «لا» التبرئة من دواخل المبتدأ والخبر، ولاتنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ فما لا يصلح أن يكون مبتدأ لا يصلح أن يكون اسما.

فنقول هذا الخبر المتقدم إما أن لا يمنع من تحوله مبتدأ بعد التقديم مانع أو يمنعه من ذلك مانع، فإن كان الثاني فإما أن يكون المانع معنويا فقط أو معنويا وصناعيا أيضا:

فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا شفاء إلا شفاؤك}[19]، أي: لا شفاء موجود إلا شفاؤك، لأن أصل التركيب شفاؤك موجود لأن القصر حقيقي لا شفاؤك شفاء وإلا لكان القصر إضافيا.

بيان ذلك أنه لو قدر أن الأصل شفاؤك شفاء، يكون المعنى شفاؤك شفاء كامل حتى يكون الحمل مفيدا على نحو «شعري شعري» أي: المشهورُ بالفصاحة والبلاغة، وإذا كان المعنى على الكمال بشعري بأن لغيره شفاء ناقصا، وليس لغيره شفاء لا ناقصٌ ولا كاملٌ إذ لا شافِيَ إلا الله تعالى كما نص عليه الصلوة والسلام على ذلك في الحديث الآخر: {لا شافي إلا أنتَ}[20] بل لافاعل في الوجود إلا الله تعالى الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل، هذا.

ولا شك إن[21] موجودٌ صالح لأن يتحولَ مبتدأ صناعة لكن لو قيل لا موجود إلا شفاؤك كان المتبادرُ أن تقديرَه لا موجودَ شيءٌ إلا شفاؤك، وهو خلاف المراد بل خلافُ [43b] الواقع؛ إذ المرادُ قصرُ الوجود المنسوب إلى جنس الشفاء على شفائه تعالى.

وهذا المعنى لايؤدي بهذا التركيب إلا إذا كان المقدر لفظَ «شفاء» يكون التقدير لا موجودَ شفاءٌ إلا شفاؤك، ولا قرينة تدل عليه على الخصوص، وحيث لا قرينةَ لا فهمَ للمراد، وحيث لا فهمَ لا صحةَ لدخول «لا» على مثل هذا الخبر؛ فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بنفي الوجود عنه بعد الاستثناء، أعني: جنس

19 راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

20 راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

21 ''ان'' ساقطة من A.

الشفاء، ويجعل بعد تحوله مبتدأ، وتحول الخبر المتقدم خبرا له اسما[22] ل»لا» ويجعل الخبر المقدم مؤخرا عن اسم «لا» محذوفا خبرا ل»لا»، وبه يتم المعنى المراد بلا إيهام، فيكون شفاؤك بدلا من اسم «لا» حملا على محله البعيد الذي هو الرفعُ بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه قبل اعتبار النسخ أو من ضمير موجودٍ الواقع خبرا بدلَ الجزئي من الكلي.

فإن قلت: غاية ما يلزم من مباشرة «لا» الخبر المتقدم أن يذكر خبرُ «لا» للجهل به، ولا ضمير في ذلك لما مر في «المبحث الثاني» أن خبر «لا» يذكر إذا لم يعلم إجماعا فليباشر[23] ويذكر الخبر.

قلت: المعنى المراد حاصل بحذفه خبرا ل»لا»، وإدخال «لا» على جنس الشفاء اسما له، وليس بحاصل بحذف شفاء وإدخال «لا» على موجود بل بذكره معه، وإذا ذُكِرَ فالمعنى مع ذكره مع شفاءِ هو المعنى مع حذفه وذكر شفاءِ من غير زيادةٍ ولا نقصٍ؛ وما هو كذلك لعدم فائدته، لا داعي إلى ذكره وما هو كذلك لايذكر، فلذا لم تباشر الخبر المتقدم مع ذكر الخبر المجهول.

[44a] والثاني: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {يومَ لا ظل إلا ظله}[24] أي: {يوم لا ظل إلا ظله}، لأن أصلَ التركيب يومَ ظله فيه لا يوم ظله ظل وإلا لكان المعنى حينئذ يوم ظله ظل كامل لإفادة الحمل، وهو مشعرٌ بأن لغيره، أي: لغير

---

22 ''اسما'' ساقطة من A.

23 في L : فلتباشر.

24 راجع: صحيح البخاري، ١٣٣/١، رقم: ٦٦٠.

عرشه ظلا ناقصا، وليس كذلك على ما نقل العلقمي[25] عن شيخه عن النووي[26]: «أن المراد يومُ القيامة إذا قام الناسُ لرب العالمين وقربت الشمس من الرؤوس واشتد عليهم حرها وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش»[27] انتهى، لكنه يشكل بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الإمام أحمد[28] في مسنده، والحاكم[29] عن عقبة بن عامر: {كل امرئٍ في ظل صدقته يُقضى بين الناس}[30].

ويمكن أن يُقال المراد لا ظل من شانه أن يأوىَ إليه الناسُ إلا ظله فيخرج ظل الصدقة، لأنه مختص بصاحبها، ليس من شانه أن يأوىَ إليه غيره من الناس.

فإن قلت: إذن يصح أن يقدر الأصل يومَ ظله ظل، أي: ظل كامل لوجود ظل[31] الصدقة المقصورة على صاحبها الناقص بالنسبة إلى ما هو أعم منه.

قلت: المقصودُ تهويلُ ذلك اليوم ترغيبا في الأعمال الموصلة إلى الظل، فالمناسب أن لايشعر العبارة بوجود ظل غيرِ ظل العرش ولو ناقصا، فإن في إشعار

25 هو إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، المصري، الشافعي، عارف بالفقه، والأصول، مات سنة ٩١١/١٥٠٥. راجع: معجم المؤلفين، ٤٥/١.

26 هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن ابن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي (محيي الدين، أبو زكرياء) فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد بنوى من أعمال حوران، مات سنة ٦٧٧/١٢٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٢/١٣.

27 راجع: شرح النووي على مسلم، ١٢١/٧.

28 هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ابن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله ابن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني، المروزي، البغدادي (أبو عبد الله) إمام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الحنبلي، مات سنة ٢٤١/٨٥٥. راجع: معجم المؤلفين، ٩٦/٢.

29 هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم بن الحكم الضبي، الطهماني، النيسابوري، الحاكم، الشافعي، المعروف بابن البيع (أبو عبد الله) محدث، حافظ مؤرخ، ولد بنيسابور، مات سنة ٤٠٥/١٠١٤. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٨/١٠.

30 راجع: مسند أحمد ابن حنبل والمستدرك على الصحيحين، ٤١٦/١.

31 ''ظل'' ساقطة من A.

العبارة بوجود ظل غير ظل عرشه تهوينا لشأن ذلك اليوم في الجملة، وهو منافٍ لغرض التهويلِ الموجبِ للترغيب المقصود، فالمطابق لمقتضى المقام أن يقدر يومَ ظله فيه، لا يومَ ظله ظل.

وظاهر أن فيه لكونه ظرفا غير صالح لأن يتحول [44b] مبتدأ صناعةً، ومع ذلك فإن المتبادر من يوم لافيه إلا ظله يوم لافيه شيء إلا ظله وهو خلاف المراد بل خلاف الواقع؛ فإن المراد قصر الوجود المنسوب إلى جنس الظل في ذلك اليوم على ظله، وهذا المعنى لا يتحصل من هذا التركيب إلا إذا كان المقدر لفظ ظل فيكون التقدير يوم لافيه ظل إلا ظله، وهو لا قرينةَ عليه، وبانتفاء القرينة ينتفى فهمُ المراد الموجب لعدم صحة دخول «لا» على الخبر المتقدم، فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بنفي الوجود عنه في ذلك اليوم، أعني جنس الظل ويجعل اسما لـ»لا» بعد تحوله مبتدأ خبره الخبر المتقدم، ويقدر الخبر المقدم مؤخرا عن اسمها خبرا لها، وبه يتم المعنى المراد.

ثم لايخفى أن «لا» التبرئة لايتقدم خبرها على اسمها ولو ظرفا فلايصح أن يقال في هذا التركيب «يوم لافيه ظل إلا ظله» على أن يكون ظل اسم «لا» قدم عليه الخبر؛ لأنها ملغاة حينئذ، ومتى ألغِيتْ لم تدل على نفي الجنس على سبيل التنصيص، والمطلوب في «لا» التبرئة التنصيصُ، وذلك لأنهم قالوا إن «لا» التبرئة لاتقع إلا جوابا لسؤال مذكورٍ أو مقدرٍ، وهذا السؤال طلب لإيجابٍ جزئيٍ فإن السائل بقوله: هل من ظل غير ظله في ذلك اليوم مثلا؟ طالبٌ للتصديق بالوجود

لظل ما في ذلك اليوم غير ظله[32]، فإن أُجيب بـ«نعم» أفاد الإيجاب الجزئي، وإن قيل له «لا» كان رفعا للإيجاب الجزئي، ورفع الإيجاب الجزئي سلبٌ كلي.

فإذا أراد أن يصرح بجملة النفي فالمطابقُ للسؤال أن يكون «لا» فيها عاملةً عملَ «إن» لأنها التي تدل [45a] على السلب الكلي على سبيل التنصيص بدلالة الاستقراء؛ وأما غيرها فلاتدل إلا دلالةً ظاهرةً لا قاطعةً، فلو ألغيتْ زال التنصيصُ واحتملتْ نفي الوحدة ولو احتمالا مرجوحا فلايكون جوابا قاطعا لتردد السائل؛ ومن هنا يقول ابن هشام في المغني في أواخر فصل نَعَمْ، ما نصه: «أنه لايدخل في الإسلام بقوله «لا إله إلا الله» برفع «إله» لاحتماله لنفي الوحدة»[33] انتهى.

فإن قلت: كيف يحتمل نفي الوحدة مع الاستثناء وهم قالوا الاستثناء مِعْيار العموم؟

قلت: لما احتمل النافي أن يكون لنفي الوحدة احتمل «إلا» أن لايكون للاستثناء، بل يكون بمعنى غير، إذ على تقدير نفي الوحدة لايصح الاستثناء، فكما أن المعتبر في الإيمان هو التصديقُ الجازمُ لا مطلق التصديق الدائر بين الجازم والمظنون، كذلك المعتبر فيما يدل عليه عبارة قاطعة بالسلب الكلي، لا محتملة[34] دائرة بين السلب الكلي ونفي الوحدة، وإن كان الأول، أي: لايمنعه من تحوله مبتدأ مانعٌ بعد التقديم فيعتبر أولا تحوله مبتدأ من أحد قسميه، ثم يعتبر

---

[32] ''في ذلك اليوم مثلا طالبٌ للتصديق بالوجود لظل ما في ذلك اليوم غير ظله'' ساقطة من A.

[33] راجع: مغني اللبيب، ٣٤٧/٢.

[34] في M :محتمله.

النسخ ب»لا» فبعد اعتبار أنه قد تحول مبتدأ إما أن يكون من قسمه الأول أو من قسمه الثاني.

فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة}[35]، أي: لا عيش كاملا موجود إلا عيشُ الآخرة لأن أصل التركيب عيشُ الآخرة عيشٌ، أي: عيش كامل على طريقة «وشعري شعري»، فلما أريد القصر قدم، وهو على معنى الكمال، [45b] لأنه المقصود بالقصر على المبتدأ، فتحول مبتدأ من قسمه الأول وقدر له خبر عام؛ ثم اعتبر النسخُ فصار {لا عيشَ إلا عيش الآخرة}[36]، أي: لا عيش كاملا موجود إلا عيش الآخرة، فيكون القصر قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا تحقيقا، لا ادعاء.

والثاني: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لا شافي إلا أنت}[37]، أي: لا شافي أحدٌ إلا أنت، والأصل أنت شافٍ؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ قدم، فتحول مبتدأ من قسمه الثاني وقدر عام مرفوعا به مكتفىً به الخبر[38]، ثم اعتبر النسخ فصار {لا شافي إلا أنت}[39]، أي: لا شافي أحدٌ إلا أنت، فأنت مستثنى مفرغ مرفوع على أنه فاعل شافي ساد مسد خبره لا غير، فإن الوصف فيه وإن كان مفردا، اعتمد على حرف نفي وطابَقَ مفردا، لكن لايجوز فيه الأمر إذ السابقان في نحو: «ما شاعر إلا زيدٌ» لأن «لا» التبرئة قد نسخت الرفع المصحح لتجويز

---

35 راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

36 راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ والترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

37 راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

38 في L وA : مكتفى به عن الخبر.

39 راجع: صحيح البخاري، ١٣/٧، رقم: ٥٧٤٢.

الأمرين، وهي لاتنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ، فيلزم أن لايتحول الوصف بعد التقديم إلا مبتدأ.

وعليه فيتعين أن يكون الضمير المرفوع المنفصل الواقع بعد «إلا» مرفوعا به محلا على أنه فاعل له مكتفى به عن الخبر، وهو في الحقيقة لكونه مستثنىً مفرغا بدل من أحد المقدر بدلَ بعضٍ من كلٍ من قسم بدل الجزئي من الكلي.

لايقال لو كان «شافي» رافعا للمستثنى لكان مشابها بالمضاف، مثل «لا حسنا فعلُه مذمومٌ» ولو كان كذلك لكان منصوبا منونا؛ لأن اسم «لا» حينئذ يجب نصبُه وتنوينه [46a] عند البصريين، لكن ليس منصوبا منونا، فليس مشابها بالمضاف، فليس رافعا للمستثنى، فليس من ثاني قسمي المبتدأ، وقد قلتم إنه من ثاني قسميه.

لأنا نقول: المشابه بالمضاف على ما مر في «المبحث الثاني» ما اتصل به شيء من تمام معناه، والمستثنى هنا ليس من تمام معنى الوصف، أعني: «شافي»، لأنه الفاعل المكتفى به عن الخبر وما هو كذلك مع الوصف، أعني: «شافي»، لأنه كلام تام لا مفرد فيلزم أن يكون الوصف قبل إسناده إليه قد تم معناه بخلاف مرفوع حسنا في المثال، فإنه من تمام معناه؛ لأنه ليس الفاعل المكتفى به عن الخبر ضرورة أن المقصود نفيُ المذمومية عن الحسن الفعل لا نفي الحسن عن فعله، والمقصود في الحديث نفي الشفا عن كل أحد بعد استثنائه تعالى لا نفي «شفاء» كل أحد عن شيء آخر وهو ظاهر.

وأما أن يقدر موصوف لشافي بعد التقديم ليتحول مبتدأ من قسم الأول، ويقدر له الخبر العام، ثم يقام الوصف مقام الموصوف، ثم يعتبر النسخ فيكون التقدير

لا أحد شافي موجود إلا أنت، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنٍ عنه مع تقوية المعنى المرادِ، فلا وجهَ لارتكابه وذلك، لأن المقصود كما مر نفيُ «الشفاء» عن كل أحدٍ بعد استثنائه تعالى، لا نفي الوجود عن كل أحد موصوف بكونه شافيا بعد استثنائه تعالى وإن كان لازما له.

ولا خفاء أن التقدير إذا كان {لا شافي أحد إلا أنت}[40] دل على المقصود التزاما أوليا بلا واسطة؛ ولو كان التقدير لا أحد شافيا موجود إلا أنت، لم يدل عليه إلا التزاما بوسائط، لأن الكلام إنما يدل أولا على قصر موجود الذي هو الخبر المحذوف [46b] المنسوب إلى جنس أحد الموصوف بشافٍ على الله تعالى، وقصر هذا الخبر لكونه صفة الوجود التي ينتفي الموصوف بانتفائها يستلزم قصر الجنس عليه، ثم قصر الجنس عليه يستلزم قصر صفته التي هي غير الوجود عليه، أي: كونه شافيا، هذا.

وإذ برز إلى الوجود بحمد الله ما برز على هذا الطرز الجديد مما كان باديا أو خافيا فلنشرع فيما هو المقصود، وما توفيقي إلا بالله الذي كان ولم يزل للمهمات كافيا، ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[41] فأعطى كل ذي حق حقه وافيا.

فنقول: وبالله التوفيق أن «لا إلهَ إلا اللهُ» كما يصح أن يكون من باب {لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة}[42]، كذلك يصح أن يكون من باب {لا شافيَ إلا أنت}[43]

---

[40] راجع: المعجم الأوسط، ٦/١٥٠، رقم: ٦٠٥٣.

[41] اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

[42] راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

[43] راجع: المعجم الأوسط، ٦/١٥٠، رقم: ٦٠٥٣.

لأنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: «إله» على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصرا حقيقيا، فإن أصل التركيب «اللهُ إلهٌ»؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ، قدم الخبر فاقترن بـ»لا» وأخر المبتدأ فاقترن بـ»إلا»، لأن المقصور عليه هو الذي يلي «إلا»، والمقصور هو الواقع في سياق النفي.

وقد قال النحويون: إذا اقترن المبتدأ بـ»إلا» وجب تقديم الخبر كما مر، فقبل اعتبار النسخ لابد وأن يتحول مبتدأ من أحد قسميه، لأن «لا» التبرئة على ما سبق من نواسخ المبتدأ والخبر، ولاتنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ فلابد أن يتحول مبتدأ من أحد قسميه قبل اعتبار النسخ وحينئذ فإما أن يتحول مبتدأ من قسمه الأول، أي: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه؛ أو من قسمه الثاني، أي: الوصف المعتمد على نفي أو استفهام الرافع لمكتفى به عن الخبر [47a]. فإن تحول مبتدأ من قسمه الأول بناء على أن «إله» اسم جنس، فيكون من باب {لا عيش إلا عيشُ الآخرة}[44] فيقدر له عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: «إله» اسم «لا»، ويصير خبره العام المقدر خبرها، والتقدير: لا إله موجود أو في الوجود إلا الله، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم «لا» حملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه بعد التقديم، وقبل اعتبار النسخ أو من الضمير العائد إلى اسم «لا» المستتر في الخبر المحذوف، وعلى التقديرين هو بدل بعضٍ من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط كما عرفته في آخر «المبحث السابع».

---

[44] راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

وأما أن الأولى هل هو الإبدال من اسم «لا» باعتبار محله أو هو الإبدال من ضميره المستتر في الخبر المحذوف؟ فسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإنما لم يجز نصبه حملا على لفظ اسم «لا» بناء على أن حركته وإن كانت بنائيةً شبيهةً بالاعرابية لحدوثها بدخول «لا»، وزوالها بزوالها أو حملا على محله القريب الذي هو النصب ب»لا» التبرئة العاملة عمل «إن»، لأن الابدال من لفظ «إله» أو محله القريب المنصوب ب»لا» يوجب إعمال «لا» فيه، سواء قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه على المختار أو قلنا إنه مقدر من جنس الأول، ولا شك أن «لا» النافية للجنس لا تعمل في معرفة ولا في موجب، واسم الله الجليل معرفةٌ موجبة، فتعذر الإبدال من اللفظ والمحل القريب، فلذا أُبْدِلَ على المحل البعيد الذي لا عمل ل»لا» فيه أصلا.

فإن قلت: [47b] الرفع على المحل يلزم منه اعتبار الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، فكما امتنع النصب حملا على اللفظ أو المحل القريب، كذلك يمتنع الرفع حملا على المحل البعيد، بل الرفع أولى بالامتناع، فإن النصب إذا امتنع لمانعٍ مع وجود العامل، فامتناع الرفع لانتفاء العامل أولى.

قلت: اسم الله الجليل بدلٌ من «إله» المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل لأن ينسخ وأن لاينسخ الواجب تحققه قبل اعتبار النسخ لما عرفتَ أن «لا» التبرئة لا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ والبدل لكونه من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهةٍ واحدةٍ لايكون بدلا عن شيء إلا إذا كان ملتبسا باعرابه من جهة واحدة، فاسم الله الجليل لايكون بدلا عن «إله» المرفوع بالابتداء إلا إذا

كان ملتبسا باعرابه من جهة واحدة، أي: من حيث إنه مجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه.

ولا شك أن هذه الحيثية لا تتحقق إلا قبل اعتبار النسخ، فإبدال اسم الله الجليل من «إله» لا يكون إلا قبل اعتبار النسخ.

فنقول: كلما كان اسم الله الجليل بدلا من «إله» المرفوع بالابتداء، كان بدلا عنه من حيث إنه مجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه[45]؛ وكلما كان كذلك كان بدلا منه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان الإبدال قبل اعتبار النسخ كان الإبدال قبل زوال الابتداء، وكلما كان كذلك كان رفع المستثنى على البدلية من اسم «لا» حملا على محله البعيد اعتبارا للابتداء قبل زواله لا بعده، وكلما كان كذلك لم يمتنع الرفع فضلا عن أن يكون أولى بالامتناع.

فإن قلت: الخبر المقدر، أعني: موجود أو [48a] في الوجود منسوب إلى اسم «لا» نفيا وإلى البدل إثباتا فبينهما مخالفةٌ بالإيجاب والسلب، فيلزم أن لايكون البدل مقصودا بما نسب إلى المتبوع من الوجود المنفي بل بنقيضه، وأن لايصح إحلاله محل الأول، وأن لايكون في حكم تكرير العامل مع أن الثابت بالاستقراء هو أن البدل تابعٌ مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، وأنه لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، وأنه في حكم تكرير العامل؛ ولهذا استشكل أبو العباس ثعلب[46] البدلَ في نحو «ما قام أحد إلا زيد» من حيث إن بينهما مخالفةً، فإن البدلَ مثبت

---

[45] "إليه" ساقطة من A.

[46] هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد في بغداد، مات سنة ٢٩١/٩١٤. راجع: الأعلام للزركلي، ١/٢٦٧.

له والمبدل منه منفي عنه، واستشكله غيرُه من حيث إنه ليس مقصودا بما نسب إلى أحد من القيام المنفي، ولهذا ترى ابن هشام بعد ما قال في المغني: «زعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله، يعني: في لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا إله واحد، ولا مستحقا للعبادة إلا إلهٌ واحد و[47] إلا الله بدلٌ من محل اسم «لا»؛ كما في قولك: ما جائني من أحد إلا زيد، قال: ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول»[48] انتهى.

وقال الشمني في حاشيته على المغني: «واستشكل أبو حيان البدل من «إله» فقال: لأنه لايمكن فيه تكرار العامل لو قلتَ لا إله إلا هو لم يجز؛ واختار أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم «لا»؛ قال ولولا تصريحُ النحويين بأنه بدل على الموضع من اسم «لا» لتأولنا كلامَهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم «لا»، أي: من الضمير العائد على اسم «لا»، انتهى.

قلت: قد تقدم أن اسم الله الجليل مرفوعٌ على أنه بدلٌ [48b] من «إله» المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع قبل اعتبار النسخ، وكلما كان بدلا منه قبل اعتبار النسخ كان بدلا منه قبل اعتبار الحكم بالنفي، وكلما كان كذلك لم يكن الخبر المنسوب إلى «إله» المتبوع للاسم الجليل هو موجود المنفي، بل هو موجود الواحد بالنوع القابل لأن يسند إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ وهذا بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل، غير أن[49]

---

47 في L : أو.

48 راجع: مغني اللبيب، ٥٧٣/٢.

49 ’’أن‘‘ ساقطة من A.

حصة متبوعه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفيا، وحصة البدل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجبا، فإنه إذا اعتبر الحكم ينصب العاملُ الواحدُ بالنوع على التابع والمتبوع انصبابةً واحدةً، فيأخذ كل منهما حصةَ اللائقةَ به من نفي وإيجاب حسبما يقتضيه الوضع اللغوي، فالمتمايزان هما الحصتان بعد الحكم لا الخبر المنسوب إليهما دفعةً واحدةً، والمنصب عليهما انصبابةً واحدةً.

فظهر أنه لا مخالفة بينهما بالإيجاب والسلب؛ لأن المخالفة إنما تتحقق بعد الحكم بالنفي والإبدال كالاستثناء قبله، فلا سلب قبل الإبدال والاستثناء، فلا مخالفة بالسلب والإيجاب، وكلما كان كذلك فهو مقصود بما نسب إلى المتبوع ويصح أن يحعل محله، وفي حكم تكرير العامل؛ لأن التقدير قبل الحكم بالنفي إلهٌ موجود الله، ولا شك في صحة كونه مقصودا بما نسب إلى المتبوع وأن يحل محله، فيقال: اللهُ موجودٌ وإن يتكرر فيه عامله، لأن عامله ليس «لا» التبرئة، بل الابتداء، والابتداء لكونه عاملا معنويا إنما يعرف صحة تكراره بأن يوضع التابعُ موضعَ متبوعه [49a] ويسند إليه ابتداء ما كان مسندا إلى متبوعه ابتداء، وهذا لا شك في امكانه وصحته هنا بأن يقال الله موجود فاندفع الإشكالُ بحذافيره، وبالله التوفيق في فتح ما كان مُغلقا وتنويره، هذا.

وأما ما نقله الشمني عن شرح الدماميني بقوله: «وفي الشرح إنما يتم هذا الإشكال، أي: الذي أورده ابنُ هشام بقوله ويشكل على ذلك أن البدل لايصلح هنا لحلوله محل الأول أن لو كان هذا أمرا لابد من اعتباره في البدل، ونحن نراه يتخلف في مثل «فُتِنَتْ هندٌ حُسْنُ بالِها» و»أُكِلَتِ الأَرْغِفَةُ جُزْؤٌ منها»، انتهى؛ ففيه أن الإشكال لا يتم ولو كان هذا أمرا لابد من اعتباره، كما قد صرحوا به على

ما سبق تقريرُه في «المبحث السادس» لما عرفتَ آنفا من أنه يصح حلوله محل الأول، فيقال الله موجود.

قولكم: ونحن نراه يتخلف في مثل «فتنت هند حسن بالها».

قلنا: قد سبق في آخر «المبحث السادس» أن تاء التأنيث في «فتنت» إنما اقتضاها تأنيث «هند» لتكون علامة على تأنيث الفاعل، و»بالها» ليس بدلا منها إلا من حيث إنها فاعل ل»فتنت» الواحد بالنوع، أي: للفعل الماضي من الفتنة الصالح لأن يسند إلى المؤنث فيلحقه تاء التأنيث وإلى المذكر فلا يلحقه.

ومقتضى وجوب صحة احلال البدل محل الأول ليس إلا أن يصح حلوله محله في أن يكون منسوبا إليه ابتداء ما كان منسوبا إلى الأول ابتداء، لا في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظه، فإن ذلك غير ملتزم بل غير جائز، وقِسْ عليه المثال الآخر ونحوهما.

وأما ما اعترض به الشمني على الدماميني من قوله وأقول: «المانع من حلول [49b] البدل في هذين لفظي صناعي، وهو وجوب تاء التأنيث في فعل الأول وامتناعها في فعل البدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لايغتفرون في المتبوع، وفيما نحن فيه المانع معنوي» انتهى؛ ففيه مثل ما في كلام الدماميني، فإن تاء التأنيث في المثالين ليس مانعا من حلول البدل محل الأول، كما أن وقوع أحدهما في سياق النفي والآخر في سياق الإيجاب فيما نحن فيه ليس مانعا لما عرفت أن البدل في المثالين بدلٌ من الأول من حيث إنه مرفوع بالفعل الواحد[50] وحدةً

50 ’’الواحد‘‘ ساقطة من A.

نوعية من حيث هي هي، لا من حيث إن التاء لاحقة به، فإن التاء من العوارض التي اقتضاها لفظُ المتبوع خاصة؛ فإذا أسند إلى البدل ابتداء لايلحق التاء، ولا شك حينئذ في صحة أن يقال «فتن حسن بال هند، وأُكِلَ جزؤ من الأرغفة»؛ وفيما نحن فيه بدل من «إله» المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع قبل اعتبار النسخ، والحكم بالنفي فلا مانع من الحلول لا لفظيا ولا معنويا لصحة أن يقال الله موجود كما مر.

وأما أنهم يغتفرون في التابع ما لايغتفرون في المتبوع فلا يُجْدى نفعا في هذا المقام، فإنهم صرحوا بأن البدل لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، وهذا يقتضي صحة حذف المبدل منه بالفعل واحلال الثاني محله بالفعل كما مر تقريرُه في «المبحث السادس»، فعند الاحلال بالفعل لايبقى كونه تابعا يغتفر ما كان يغتفر حين كونه تابعا فيلزم أن لايصح احلاله محله، ولا تكرير العامل فينتقض كلية صحة الاحلال، وهو عين ما أورد[51] الدماميني على الإشكال، فأين [50a] الجواب عن إيراده؟

وأما ما نقله الشمني عن التفتازاني في معرض الجواب عن إشكال ابن هشام حيث قال وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[52]. فإن قيل: كيف يصح أن البدل هو المقصود بالنسبة والنسبة إلى المبدل منه سلبية؟ قلنا: إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض ب»إلا»، فالبدل هو

---

[51] في L و A: أورده.

[52] اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات، انتهى.

فإيراده في معرض الجواب عن هذا الإشكال عجيب، وصدوره من التفتازاني أعجب، فإن الإشكال إنما جاء من اختلاف النسبتين بالإيجاب والسلب، فإن البدل لا يصح أن يحل محل الأول من حيث إنه في سياق النفي حتى يسند إليه بالنفي ما كان مسندا إليه بالنفي، فلا يكون مقصودا بالنسبة إلى المبدل منه.

فالجواب بأن البدل مقصود بالنفي المعتبر في البدل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات هو عين الاعتراف بأن النسبة إلى البدل إيجابية وإلى المبدل منه سلبية، وهو عين الإشكال، فأين الجواب، أفليس حقيقا بأن يقال فيه؟ ﴿إِنَّ هَذاَ لَشَيْءٌ عُجاَبٌ﴾[53].

وأما ما ذكره ابن هشام بقوله: «وقد يجاب بأنه يدل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود»[54] انتهى؛ ففيه أن المستثنى لكونه بدلا والبدل من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لايكون تابعا لشيء إلا إذا كان معربا باعرابه من جهة واحدة؛ والاسم مع «لا» إن لم يكن له محل من الإعراب فلا [50b] يصح أن يكون المعرب المرفوع بدلا عنه وإن كان له محل من الإعراب، كالرفع بالابتداء ففيه ما في المذهب الذي ينسب إلى سيبويه، وقد مر الكلام عليه في «المبحث

53 اقتباس من سورة ص، الآية: ٥.

54 راجع: مغني اللبيب، ٥٧٣/٢.

الثاني»، وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى[55]؛ ومع ذلك فلا يصدق عليه حد أحد الابدال الأربعة، ولهذا قال الدماميني: «ما هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل» انتهى.

وما ذكره الشمني بقوله وأقول: «هو من بدل الكل من الكل، لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل» انتهى؛ لا معول عليه، فإن بدل الكل من الكل، فسروه بما مدلوله مدلولُ الأول بمعنى أن ما صدقهما واحدٌ، وأن تغاير مفهوماهما فما لايصدق عليه؛ هذا التفسير لايكون من أفراد بدل الكل من الكل، ولا خفاء في أن المفهوم الصادق على ما يصدق عليه اسم الله الجليل هو مفهوم «إله»، لا مفهوم «لا إله»، فلا يصح أن يكون بدلا منه، وقد يكون أشار إلى نحو هذا بقوله «فليتأمل»؛ والله أعلم وبالله التوفيق فيما دق وجل.

وأما اختيار أبي حيان أنه بدلٌ من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم «لا»؛ ففيه أن الإبدال من الضمير المذكور إن كان بعد ربط عامله الذي هو الخبر المحذوف باسم «لا» وصيرورته منفيا، أي: إن كان بدلا منه من حيث إنه معمول لموجود المنسوب إلى اسم «لا» بالنفي، فلا يصح تكرار العامل عند الإبدال عن الضمير أيضا، كما لا يصح تكراره عند الإبدال عن اسم «لا»؛ لأن المنفي من حيث إنه منفي لايمكن أن يكون مثبتا، فلا يصح أن يقع في سياق [51a] الإثبات، فلا يصح تكرارُه وإن كان بدلا منه من حيث إنه مرفوع بالخبر المحذوف الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات حتى إذا جاء الحكم انصب على القبيلتين انصبابةً واحدةً، فانتفى في ضمن أفراد لضمير اسم «لا» لوقوعه في

---

55 ''تعالى'' ساقطة من L.

سياق النفي، وثبت في ضمن فرد للمستثنى الواقع بدلا لوقوعه في سياق الإثبات؛ فمثل هذا جار في العامل في موضع اسم «لا» بالرفع، لأنه الابتداء الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات الصالح لأن ينسخ وإن لاينسخ؛ فإذا اعتُبر الحكمُ والنسخ انصب على القبيلتين انصبابة واحدة، فصار منسوخا في ضمن فرد هو المبدل منه الذي هو اسم «لا» لوجود الناسخ وقبول الاسم وانتفاء المانع ومنفيا عنه الخبر المقدر لوقوعه في سياق النفي، وبقي غير منسوخ في ضمن فرد هو البدل الواقع بعد «إلا»[56] لامتناع توجه الناسخ إليه لمكان المانع الذي هو «إلا» ولانتفاء قابلية الاسم لكونه معرفةً ومثبتا له الخبر المقدر لكونه في سياق الإثبات؛ فلا مرجح للعدول عن قول الأكثرين إلى هذا الاختيار إن كان بالاختيار ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[57].

فإن قلت: قد ظهر وجه صحة الرفع حملا على المحل البعيد ظهورا بذلك التقريب كما ظهر وجه امتناع النصب حملا على لفظ اسم «لا» أو محله القريب، فهل يجوز نصبُه على الاستثناء أم لا؟

قلت: لايجوز نصبه على الاستثناء أيضا لما تقدم أيضا في «المبحث السابع» أن مدار النصب على الاستثناء هو المشابهة بالمفعول وأن هذه المشابهة قد تتحقق صورةً ومعنىً، وقد تنتفي صورةً ومعنىً، وقد [51b] تحقق صورة لامعنى، وقد تتحقق معنى لاصورة؛ وقد عرفتَ أن النصب ممتنعٌ فيما إذا انتفى المشابهةُ بالمفعول[58] صورةً ومعنىً، وما نحن فيه من هذا القبيل.

---

56 في L: بعد لا.

57 اقتباس من سورة القصص، الآية: ٦٨.

58 ''وأن هذه المشابهة قد تتحقق صورةً ومعنًى، وقد تنتفي صورةً ومعنًى، وقد تحقق صورة لا معنى، وقد تتحقق

أما معنى فلأن المستثنى لكونه بدلا من اسم «لا» حملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء محكوم عليه بالخبر المحذوف الذي هو معنى الفعل ومنسوب إليه نسبةً إيجابيةً، لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ، فيكون فاعلا وعمدة معنى، وما هو كذلك لا يكون شبيها بالمفعول معنى.

وأما لفظا فلأن الكلام لكونه لم يذكر بطرفيْه لحذف أحد ركنيْه الذي هو الخبر، صار المستثنى صورة كأحد ركني الكلام حتى ظنه بعضهم أنه جزؤ[59] لا حقيقةً، كما سيجيء نقلُه والكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ فانتفى المشابهة بالمفعول صورةً أيضا، وكلما انتفى المشابهة بالمفعول صورة ومعنى انتفى النصب وجوبا وجوازا، فتعين الرفع على الاتباع إذ لاخافضَ أيضا، وبالله التوفيق في المطالب كلا وبعضا.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب جائز في الكلام التام غير الموجب وإن كان الاتباع أرجح، وفسروا الكلام التام بما يكون المستثنى منه مذكورا فيه، وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى؛ لأن المستثنى منه[60] وهو اسم «لا» مذكور فاندرج تحت هذه القاعدة، وكل ما كان مندرجا تحت هذه القاعدة كان النصب فيه جائزا، فكيف يصح نفي الجواز؟

قلت: قد سبق الجواب عنه في «المبحث السابع»؛ وحاصله أنهم إن أرادوا بالكلام التام، ما كان المستثنى منه مذكورا أعم من أن [52a] يكون مذكورا بركنيه

معنى لا صورة وقد عرفتَ أن النصب ممتنعٌ فيما إذا انتفى المشابهةُ بالمفعول'' ساقطة من A.

59 في L : خبر.

60 ''وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى، لأن المستثنى منه'' ساقطة من A.

أم لا؟ فهو لكونه مخالفا لما دل عليه الاستقراء التام، لا معول عليه لما عرفتَ أن مدار النصب على الاستثناء إنما هو المشابهة بالمفعول، فحيث تحققت تحقق وحيث إنتفت انتفى على ما مر مفصلا ومجملا؛ وقد عرفتَ أن المستثنى في نحو «لا إله إلا الله» لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى، فانتفى النصب على الاستثناء وإن أرادوا به ما كان المستثنى منه مذكورا فيه مع كونه مذكورا بركنيه بقرينة أنهم ذكروه في مقابلة المفرغ، فيكون كل قسم منه في مقابلة قسم من المفرغ، فمرفوعه في مقابلة مرفوع المفرغ، ومنصوبه في مقابلة منصوبه، ومجروره في مقابلة مجروره.

ولا خفاء في أن المرفوع في المفرغ لم يكن مذكورا في كلامٍ مذكورٍ بركنيه؛ فالذي يقابله من التام هو المرفوع الذي ذكر في كلام مذكور بركنيه، وقس عليه المنصوب؛ والمجرور وقد يشير إلى ذلك تمثيلهم بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[61] وهو كلام تام مذكور بركنيه، فهو صحيح وغير مضر؛ لأن نحو «لا إله إلا الله» غير مذكور بركنيه وإن كان المستثنى منه مذكورا؛ والله الموفق في كشف ما كان مستورا.

وإن تحول مبتدأ من قسمه الثاني بناء على أنه بمعنى «مَأْلُوهٌ»، فيكون من باب {لا شافي إلا أنت}[62] فيقدر له مرفوع عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: «إله» اسم «لا»، ويصير مرفوعه المقدر سادا مسد خبرها، والتقدير «لا إله أحد إلا الله»، أي: لا معبود أحد إلا الله، فاسم الله

61 اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

62 راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

الجليل مرفوع على أنه بدل من مرفوع [52b] «إله» الساد مسد خبره بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي؛ فلا حاجة إلى ضمير للربط كما مر مرارا، وإنما صح الرفع بـ»إله»؛ لأن «إله» فعال بمعنى مألوه من أله إلاهة وألوهة وألوهية عبد عبادة على ما في القاموس[63]، فهو إن لم يكن وصفا مرادفا للمعبود، فهو اسم جنس بمعنى المفعول كالكتاب بمعنى المكتوب، وكلما كان كذلك صح الرفع به؛ لأنهم يرفعون بالجوامد الصرفة التي لا تشتبه بالصفة قطعا ك»الأسد» و»الأب»، فرفعهم باسم جنس يشتبه بالصفة لمشاركته إياها في الدلالة على ذاتٍ ومعنىً؛ وإن فارقها في أن الموضوع له في هذا الاسم المشتبه بالصفة على ما حقق في محله هو الذات مع المعنى الخاص من غير رجحان للمعنى على الذات بخلاف الصفة، فإنها موضوعة لذاتٍ مبهمةٍ ومعنى قائم بها على أن ملاك الأمر، هذا المعنى المخصوص فبأي ذات يقوم ذلك المعنى، صح الإطلاق الصفة عليها أولى وأحرى سواء كان رفعهم بالجوامد مبنيا على تأويلهم إياها بالمشتقات، كما قال ابن هشام في أوضح المسالك: «الخبر المفرد الجامد لايتحمل ضميرا إلا أن أول بالمشتق نحو «زيد أسد» إذا أريد به شجاع»[64] انتهى.

قال في شرح أوضح المسالك: «وذلك عند جمهور البصريين»[65] انتهى.

وكما نقل التفتازاني في حاشيته على الكشاف عن ابن مالك: من أنه إذا قلت «هذا أسد» مشيرا إلى السبُع فلا ضمير في الخبر، وإذا قلته مشيرا إلى الرجل

---

63 راجع: القاموس المحيط، ١٢٤٢.

64 راجع: أوضح المسالك، ١/١٩٤.

65 راجع: أوضح المسالك، ١/١٩٤.

الشجاع ففيه ضمير مرفوع به؛ لأنه مُأول بما فيه معنى الفعل نحو مجترء [53a] ولو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: «رأيتُ رجلا أسدا أبوه». قال الشاعر:

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُماَتِهِ سَواَءٌ صَحِيحاَتُ ٱلْعُيُونُ وَعُورُهاَ،
كَأَنَّ لَناَ مِنْهُ بُيُوتاً حَصِينَةً مُسُوحاً أَعاَلِيهاَ وَساَجاَ كُسُورُهاَ[66]

فرفع ''الأعالي'' و''الكسور'' بـ''مسوح'' و''ساج'' لإقامتهما مقام ''سود''.

قال السيرافي[67]: «ذهب بـ»مسوح» إلى «سود» وبـ»ساج» إلى «كثيف»[68] إنتهى؛ أو كان مبنيا على اكتفائهم بمجرد رائحة الفعل من غير تأويل، كما اكتفوا بذلك في تعلق الظروف بالجوامد من غير تأويل في نحو قوله:

أَناَ أَبُو الْمِنْهاَلِ بَعْضَ ٱلْأَحْياَنْ[69]

وقوله:
أَناَ ابْنُ ماَوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[70]

---

66 البيتان من الطويل وهما للأعشى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣٣٣/٣.

67 هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف، مات سنة ٩٧٩/٣٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ٢٤٢/٣.

68 راجع: خزانة الأدب، ١٨/٥.

69 الرجز لأبي المنهال، وعجزه: ''ليس عليَ حَسَبي بضُؤْلانْ''؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٩٣/١٢.

70 الرجز لعبيد بن ماوِيةَ الطائي. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤٠/١٠.

فإن تعلق ''بعض'' و''إذ'' بالاسمين العلمين ليس لتأولهما باسم يشبه الفعل، لأن علميتهما هي المرادة منها، فلو أُولا لخرجا عن العلمية فيفوت المعنى المراد، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد؛ وهو أي الرفع بالجامد بناء على الاكتفاء بمجرد رائحة الفعل محتمل فيما حكاه ابن هشام في المغني من أنهم قالوا ''مررت برجل أبي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله''، فرفعوا الفاعل وأكدوه بالاسماء الجامدة لِما لحظوا فيها المعنى إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن والأب بمعنى الوالد''[71]، انتهى.

والحاصل: أن الرفع بالجامد الصرف إما بتأويل أو غير تأويل غيرُ عزيزٍ في كلامهم، فالرفع بنحو «إله» لكونه بمعنى مألوه وضعا لاتأويلا بطريق الأولى، فصح أن يكون التقدير «لا إله أحد إلا الله» على أن يكون اسم الله الجليل مستثنى [53b] مفرغا مرفوعا[72] باسم «لا» سادا مَسَد خبرِها، وهذا التقدير أولى من التقدير الأول بوجهيه صناعةً ومعنىً؛ أما أنه حسن من الوجه الأول منهما صناعةً فلأمورٍ:

الأول: أنه سالم من كثرة الحذف، فإن المحذوف في هذا الوجه أمرٌ واحدٌ هو أحدٌ، وفي الوجه الأول من الأولين إما أمران إن قدر موجود وهما موجود[73]

---

71 راجع: مغني اللبيب، ٦٧٨/٢.

72 ''مرفوعا'' ساقطة من A.

73 ''وهما موجود'' ساقطة من A.

وضميره[74] المستتر فيه؛ أو ثلاثة، إن قدر في الوجود وهي[75] الجار والمجرور، وفاعل الظرف؛ بل أربعة، لأن الظرف لابد له من عامل يتعلق به.

وقد قال ابن هشام في المغني: "ينبغي تقليلُ الحذف ما أمكن لتقل[76] مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدا قائما» ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين. «حاصل»، إذا كان[77] أو إذا كان قائما، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة»[78] انتهى.

الثاني: أنه سالم مما استشكله في شرح أوضح المسالك حيث قال: «قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل، يعني: الجلالة من اسم «لا»، لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأن «لا» الجنسية لاتعمل في معرفة ولا في موجب، وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي[79] وناظر الجيش السمين وهو مشكل؛ فإن اعتبار محل اسم «لا» على أنه مبتدأ قبل دخول «لا»، قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في «باب إن»، واعتبار محل «لا» مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقديرُ دخول «لا» على الجلالة، انتهى، ولم يذكر له جوابا أصلا.

---

[74] في A : وضميرهما.

[75] "وهي" ساقطة من L.

[76] في A : ليقل.

[77] في L : إذ كان؛ في M وA : إذا.

[78] راجع: مغني اللبيب، ٦١٥/٢.

[79] هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، المعروف بالنحاس (أبو جعفر) نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقيه. مات سنة ٩٥٠/٣٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ٨٢/٢.

وقد عرفت بحمد الله جوابه فيما سبق، ووجه سلامته من هذا الإشكال ظاهرٌ مكشوفٌ.

الثالث: أنه سالم مما توهم أبو حيان وروده على الوجه الأول من[80] أن البدل من «إله» لا يمكن فيه تكرار العامل [54a]، وما أجاب عنه، ولا من نقل كلامه فيما وقفت عليه، وقد مر الجواب عنه ووجه سلامته غير خافٍ.

الرابع: أنه سالم مما يستشكل من أن القياس يقتضي جواز[81] نصب المستثنى، لأن الكلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور مع أنه لم يُسمَع في هذه الكلمة، ولا في نظائرها مثل {لا عيش إلا عيشُ الآخرة}[82]، و{يوم لا ظل إلا ظله}[83]، و{لا شفاء إلا شفاؤك}[84] إلى غير ذلك إلا الرفعُ.

ووجه سلامته أنه إذا كان مستثنى من أحد مقدرا مرفوعا بـ»إله» كان مستثنى مفرغا من مرفوع، فيكون مرفوعا وجوبا سماعا وقياسا من غير إشكال.

وأما إذا كان بدلا من محل اسم «لا» فيحتاج في توجيه وجوب رفعه قياسا كما هو مرفوع وجوبا سماعا إلى ما ذكرناه من أن الكلام التام ما هو مذكور بركنيه مع كون المستثنى منه مذكورا إذ حينئذ يحصل المشابهة الصورية المجوزة لصحة النصب جوازا مرجوحا، وهذا وإن كان يقتضيه كلامهم كما مر غير مرة، لكنه قد يتوقف فيه بادئ الرأي، لأنهم لم يصرحوا به فيما أعلم.

---

80 ’’من‘‘ ساقطة من L.

81 في A : جواب.

82 راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

83 راجع: صحيح البخاري، ١٣٣/١، رقم: ٦٦٠.

84 راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

وأما هذا الوجه فيقبل بادئ الرأي من غير توقف، لأنه مصرح به مجمع عليه.

وأما أنه أحسن منه معنىً، فلأن المعنى المقصور إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه لما مر أنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: «إله» على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصرا حقيقيا؛ فإذا كان التقدير «لا إله أحد إلا الله» كان المقصور حينئذ هو «إله»، والمقصور عليه هو اسم الله الجليل، فالذي يدل عليه الكلامُ حينئذ هو إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عمن سواه، وهو المعنى المقصود.

وأما إذا كان التقدير [54b] «لا إله موجود إلا الله» فالمقصور حينئذ هو موجود المنسوب إلى «إلهٍ» لا «إلهٌ» فالذي يدل عليه الكلام حينئذ هو إثبات الوجود له ونفيه عن كل إلهٍ سواه.

ولا شك أن هذا غير المعنى المقصود وإن كان مستلزما له، ووجه استلزامه أنه إذا دل الكلام على انتفاء وجود كل «إلهٍ» سواه دل على انتفاء الألوهية عن كل موجود سواه؛ إذ لو كان موجود ما سواه متصفا بالألوهية، لم يكن الوجود منتفيا عن كل «إلهٍ» سواه، والمفروض أنه منتفٍ هِفٌّ، فالتقدير الأول أولى سواء قلنا إن المعنى المقصود بالنظر إلى التقدير الأول منطوق صريح أو غير صريح، وبالنظر إلى الثاني مفهوم أو قلنا هو مفهوم فيهما لما عرفته أن انفهامه من الأول بلا واسطة ومن الثاني بواسطة؛ وأما أنه أحسن من الوجه الثاني منهما صناعةً، فللأمر الأول من تلك الأمور؛ وأما أنه أحسن معنى فلما مر في الأول بعينه، وكلما كان هذا الوجه أحسن من وجهي التقدير الأول صناعة ومعنى، كان هو الأولى بالاختيار، وإن كان الأول من الأول هو المشهور في كلامهم كل الاشتهار.

بل أقول: هو[85] أولى بالقبول من جميع الوجوه التي أُبْرِزَتْ في إعراب[86] هذا الاسم الجليل، وإن استضعفه القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما نقله عنه الدماميني[87] في تعليقه على المغني، وهو كلام طويل جمع فيه وجوها أبرزها[88] في إعراب هذا الاسم الجليل، نقله عنه الدماميني وما تكلم عليه، وتبعه غيرُه من شراح المغني في النقل والسكوت عليه، فلننقله بطوله حتى تحيط بأطراف الكلام، ونتكلم عليه بتوفيق الله وتأييده بما يكشف قناع [55a] الريب عن وجه المرام حتى يتضح لدى الناظر ما هو الحق والتحقيق في المقام.

فنقول: قال الدماميني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على إعراب هذه الكلمة الشريفة أورده بجملته وإن كان فيه طول لاشتماله على فوائد[89].

قال أهل العلم: إن الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع، وهو الكثير ولم يأت في القران غيره وقد ينصب.

أما إذا رفع فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة: منها قولان معتبران، وثلاثة لا معول على شيئ؛ منها القولان المعتبران بأن يكون رفعه على البدلية وأن يكون على الخبرية؛ أما القول البدلية فهو المشهور الجاري على ألسنة

---

85 في A : هذا.

86 في L : في الإعراب.

87 هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، القرشي المخزومي، الإسكندري، المالكي، ويعرف بابن الدماميني (بدر الدين) أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروضي فقيه. مشارك في بعض العلوم. ولد بالإسكندرية، مات سنة ١٤٢٤/٨٢٧. راجع: معجم المؤلفين، ١١٥/٩.

88 في L : أبرزوها.

89 راجع: شرح التسهيل، ٢١٤٧/٥.

المعربين، وهو رأي ابن مالك، فإنه قال لما تكلم على حذف خبر «لا» العاملة عمل «إن»، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا»، نحو «لا إله إلا الله»، وهذا الكلام منه يدل على أن رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية، وحينئذ يتعين أن يكون على البدلية، ثم الأقرب أن يكون على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر[90]، وقد قيل إنه بدل من اسم «لا» باعتبار محل الاسم قبل دخول «لا».

وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى؛ لأن الإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد، ولأنه لا داعيةَ إلى الاتباع باعتبار المحل مع إمكان الاتباع باعتبار اللفظ.

أقول: في أولويته نظر:

أما أولا فلأن الأقربية إنما هو في التقدير لا في اللفظ، إذ المحذوف معدوم في اللفظ، والبدل متصل ب»إله» الموجود في اللفظ، مثل اتصاله بالمحذوف [55b] لو ذكر، والموجود في اللفظ أقرب إليه لفظا وحسا وإن كان المحذوف أقرب إليه حكما وتقديرا، والأقربية بحسب اللفظ والحس لو لم يترجح على الأقربية بحسب التقدير لا تكون مرجوحة، بل ذكروا ما يدل على أنها أرجح، وهو أنهم قالوا: إذا تعلق بذي الحدثين حالان وجب أن يلي كل منهما صاحبه، ثم قالوا: في «هذا بسرا أطيب منه رطبا» إن صاحب «بسرا» وإن كان هو الضمير المستتر في «أطيب»، لكن لما كان مستترا أو المستتر كالمعدوم قدم الحال إلى حيث يلي مرجعه الذي هو عبارة عنه؛ وَوَجْهُ دلالته على ما ذكرناه هو أنهم جعلوا الضمير لاستتاره كالمعدوم مع أن اللفظ الذي يستتر فيه موجود في اللفظ، وأجروا الحكم

---

90 ''المقدر'' ساقطة من L.

الذي كان من حقه أن يُجرى على الضمير، وهو إيلاءُ الحال إياه لكونه صاحبها على مرجعه لكونه موجودا في اللفظ حقيقة؛ والضمير فيما نحن فيه مع أنه مستتر محذوف عامله الذي استتر فيه، فهو معدوم في اللفظ حقيقة لا كالمعدوم فيقتضي أن يكون الحكم الذي كان يجرى عليه، وهو الإبدال منه يجرى على مرجعه الذي هو اسم «لا» لكونه موجودا في اللفظ حقيقة بطريق الأولى.

وأما ثانيا فلأن الإبدال من محل اسم «لا»، إنما يعتبر قبل النسخ لما مر تقريره في هذا المبحث في الكلام على التقدير المشهور، أي: «لا إله موجود إلا الله» في جواب ما استشكله جماعةٌ منهم ابن هشام، ولا شك أن رفع الاسم قبل النسخ لفظي لا محلي بمعنى أن رفعه باقٍ في اللفظ حين الإبدال وصيرورته منسوخا بعد الإبدال غير قادح في كونه لفظيا، أي: باقيا في اللفظ قبل النسخ، وهو [56a] ظاهر.

قال ناظر الجيش: ثم البدل إن كان من الضمير المستكن في الخبر، كان البدل فيه نظير البدل في نحو «ما قام أحد إلا زيد» لأن البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وإن كان من اسم «لا»، كان البدل فيه نظير البدل في نحو «لا أحد فيها إلا زيدٌ» لأن البدل في المسئلتين باعتبار المحل.

أقول: قد عرفت ما فيه آنفا.

قال: وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا. أما في «ما قام أحد إلا زيد»

فمن[91] جهتين إحداهما[92] أنه بدل بعض، وليس ثمة ضمير يعود على المبدل منه.

أقول: قد سبق الجواب عنه في آخر «المبحث السابع».

قال: الثانية أن بينهما مخالفةً، فإن البدل موجبٌ والمبدل منه منفي.

أقول: هذا الإشكال لأبي العباس ثعلب على ما ذكره بدر الدين ابن مالك[93] في شرح ألفية والده، ولفظه: «قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجوب ومتبوعه منفي»؟ انتهى. وهذا اعتراض منه على مذهب البصريين، فإنه كوفي، والمستثنى عندهم في نحو «ما قام أحد إلا زيد» معطوف على المستثنى منه و»إلا» حرف عطف عندهم كما مر في «المبحث السابع»، وقد عرفت الجواب عنه أيضا فيه.

قال: وقد أجيب عن الأول بأن «إلا» وما بعدها من تمام الكلام الأول و»إلا» قرينة مفهمة إن الثاني قد كان يتناوله الأول. فمعلوم أنه بعضه، فلا يحتاج فيه إلى رابطة بخلاف «قبضت المال بعضه».

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأن الثاني لا يعلم أنه قد كان يتناوله الأول إلا إذا علم أن الاستثناء متصل ولا يكون متصلا إلا إذا كان المستثنى بحيث لولا الاستثناء لدخل في المستثنى [56b] منه لكونه مما يتناوله وضعا؛ فإذا علم أن الثاني مما يتناوله الأول

---

91 في A : فهو من.

92 في L : أحديهما.

93 من قوله ''على ما ذكره بدرالدين ابن مالك''...إلى قوله ''على مذهب الجمهور من مرجح'' ساقطة من L.

وضعا لولا الاستثناء من خارج لعلمه بوضع لفظ المستثنى منه سابقا علم أن «إلا» فيه الاستثناء الاتصالي، فعلم بأن الاستثناء الاتصالي موقوف على العلم بأن الاستثناء متصل، أي: على العلم بأن الثاني مما يتناوله الأول وضعا لولا الاستثناء فلو كان اتصال الاستثناء وتناول الأول للثاني معلوما بـ»إلا» لزم الدور.

وأما ثانيا فلأن «إلا» لو كانت قرينة مفهمة أن الثاني قد كان يتناوله الأول في جميع المواد، لزم أن يكون كل استثناء متصلا، وفساده غني عن البيان وإن كانت قرينة مفهمة ذلك في بعض دون بعض احتاج الأمر في فهم كون الثاني مما يتناوله الأول في ذلك البعض إلى قرينة أخرى غير «إلا» فلم يكن «إلا» قرينة.

وأما ثالثا فلأن «إلا» لو كانت قرينة مفهمة ودالة على الربط لم يكن البدل محتاجا مع وجودها إلى ضمير في المثال المذكور ونظائره، لكن اللازم باطل، فإن الاحتياج إلى الضمير للربط باق مع وجود «إلا» في نظائر المثال المذكور، نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[94] وقوله تعالى ﴿[95] تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[96] وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[97] وقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ﴾[98] فإذا أوردنا المثال المذكور مع «إلا» موجبا أو منفيا لم يرتبط؛ فإذا أوردنا المثال المذكور مع «إلا» موجبا أو منفيا لم يرتبط[99] «إلا» بالضمير، نحو «قبضت

---

[94] اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

[95] في النسخ ''ثم تولوا'' وهو خطأ، لأن آية البقرة ٢٤٦ليس فيها ''ثم''.

[96] اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

[97] اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

[98] اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢–٣.

[99] ''فإذا أوردنا المثال المذكور مع إلا موجبا أو منفيا لم يرتبط'' ساقطة من A.

المال إلا بعضه» أو «ما قبضت المال إلا بعضه»، فلم يكن «إلا» دالة على الربط وقرينة مفهمة، فالجواب ما أسلفناه في آخر «المبحث السابع».

قال: وعن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي[100] والإيجاب، لا يمنع البدلية، [57a] لأن مذهب البدل يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الضائع: «إذا قلت «ما قام أحد إلا زيد»، ف»إلا زيد» هو البدل، وهو الذي يقع في موضع «أحد» فليس زيد وحده بدلا من أحد، قال: وإنما «إلا زيد» هو الأحد الذي نفيت عنه القيام[101] ف»إلا زيد» بيان الأحد الذي عنيت؛ ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل؛ وقال في موضع آخر: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي تثبت في غير الاستثناء[102]، لكان وجها وهو الحق»، انتهى.

أقول: ما نقله أولا هو جواب السيرافي على ما نقله بدر الدين ابن مالك في شرح ألفية والده حيث قال: «وأجاب السيرافي بأن قال هو بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب البدل فيه أن يجعل البدل كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا، نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب»، انتهى.

---

100 ''في النفي'' ساقطة من A.

101 في A : للقيام.

102 '' الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي تثبت في غير الاستثناء'' ساقطة من A.

وفي كلام كل منهما بحث[103] أما في كلام السيرافي فمن وجوه:

أما أولا فلأنه لو كان مجرد كون البدل معمولا لعامل متبوعه كافيا في صحة الإبدال ولو اختلف نسبة العامل إليهما بالإيجاب والسلب حين اعتبار الإبدال لما كان لاشتراطهم؛ لأن البدل لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول معنى، لكن التالي باطل فالمقدم مثله، وهذا في الحقيقة تسليم لورود الإشكال، وقد عرفت في «المبحث السابع» أن الإشكال مندفع من غير اضطرار إلى هذا.

وأما ثانيا فلأن قوله: «لأن مذهب البدل... إلخ»، لا تقريب [57b] فيه بل هو عين منشأ الإشكال، فإن الإشكال إنما نشأ من أن البدل لابد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، والبدل هنا موجب له، الفعل ومتبوعه منفي عنه؛ الفعل فلا يصلح لاحلاله محل الأول، وإلا لكان منفيا عنه. الفعل أيضا[104] كمتبوعه، لكن الفعل موجب له، فكيف يجعل ما هو دليل على الإشكال دليلا على الجواب عنه مع بقائه؟

وأما ثالثا فلأن قياسه على نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» قياس فاسد لأن الصفة، إما مجموع «لا كريم» إن كان لا حرفا، فإنها حينئذ مع ما بعدها كلمة واحدة أجرى على الإعراب على اخرها كما صرح به السيد –قدس سره– في حاشية الكشاف[105]، ولا خفاء أن المجموع لا مخالفة بينه وبين موصوفه نفيا وإثباتا، غاية الأمران الموصوف أمر وجودي والصفة أمر عدمي، واتصاف

---

[103] في A : وفي كل كلام منهما بحث.

[104] ''أيضا'' ساقطة من A.

[105] ''الكشاف'' ساقطة من A.

الوجودي بالعدمي لا غبار عليه؛ واختلاف البدل ومتبوعه بالنفي والإثبات في نحو «ما قام أحد إلا زيد» ليس بمعنى كون أحدهما أمرا وجوديا والآخر عدميا بل اختلافهما في نسبة العامل إلى أحدهما نفيا وإلى الآخر إيجابا مع كون كل منهما أمرا وجوديا، وهو ظاهر؛ وإما نفس «لا» إن كانت اسما بمعنى «غير» كما نقله التفتازاني في شرحه للكشاف عن السخاوي[106]: «وظاهر أن لا مخالفة حينئذ بين الصفة والموصوف نفيا وإثباتا.

وأما في كلام ابن الضائع فلأن قوله: «إن «إلا زيد»[107] هو البدل...» إلخ، خرق لإجماع البصريين من غير حجة إذ لا قائل فيما أعلم بأن «إلا» مركب مع المستثنى والإعراب للمجموع، وقد عرفت أن الإشكال مندفع عن البصريين من غير حاجة إلى هذا الجواب الخارق لإجماعهم؛

وإن قيل إن المراد أن «إلا» وإن لم يكن مركبا مع «زيد»، لكن المجموع يصح إحلاله محل المتبوع [58a] فهو لا يجدى نفعا في دفع الإشكال؛ لأن غاية ما يلزم من صحة إحلال «إلا زيد» محل «أحد» أن يصير تقدير الكلام «ما قام إلا زيد» فيصير مستثنى مفرغا؛ والإشكال ليس مختصا بنحو «ما قام أحد إلا زيد»، بل وارد على المفرغ أيضا ضرورة أن «إلا» للاستثناء وهو يقتضي أمرين مخرجا ومخرجا عنه، فالمخرج عنه إن لم يكن مذكورا لابد من تقديره، وهو مقدر

---

[106] هو عبد المعطي بن أحمد بن محمد السخاوي، المدني. مفسر، فقيه، مؤرخ، مات سنة ١٥٥٣/٩٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٦/٦.

[107] في A : زيدا.

في المفرغ، والمفرغ في الحقيقة بدل[108] من ذلك المقدر عند البصريين كما أنه معطوف على ذلك المقدر عند الكوفيين.

وبهذا[109] أجابوا عن اعتراض ثعلب بأنه يلزم في نحو «ما قام إلا زيد» أن يلي حرف العطف العامل وليس شيء من أحرف العطف بل[110] يلي العوامل هذا.

ولا خفاء أن الفعل منسوب إلى ذلك المقدر بالنفي وإلى المفرغ بالإيجاب، فجاء الإختلاف بين البدل ومتبوعه بالإيجاب والسلب، و»إلا زيد« لا يقع موضعه إلا في أنه يلي العامل من غير فصل لفظا كما كان يليه المستثنى منه كذلك، لا أنه يصير العامل منسوبا إليه بالنفي كما كان منسوبا إلى متبوعه، كذلك فالإشكال قائم على ساقيه لم يتزلزل بعد[111].

قال: وأما في نحو «لا أحد فيها إلا زيد» فوجه الإشكال فيه أن «زيد» أبدل من «أحد» وأنت لا يمكنك أن تحله محله» انتهى[112].

أقول: قد مضى الجواب عنه في هذا المبحث في الكلام على التقدير المشهور.

قال: وقد أجاب الشلوبين[113] عن ذلك: «بأن هذا الكلام إنما هو على توهم

---

[108] في M :بدلا.

[109] في A : ولهذا.

[110] ''بل'' ساقطة من A.

[111] ''بعد'' ساقطة من A.

[112] ''انتهى'' ساقطة من A.

[113] هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، الأندلسي، الإشبيلي، المعروف بالشلوبيني (أبو علي) نحوي، لغوي، ولد بإشبيلية، مات سنة ٦٤٥/١٢٤٧. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٦/٧.

«ما فيها أحد إلا زيد»، إذ المعنى واحد، وهذا يمكن فيه الحلول بأن تقول «ما فيها إلا زيد»، انتهى؛ وهو كلام حسن، انتهى.

أقول: في حسنه نظر، بل في صحته كلام:

أما أولا فلأن ابن هشام ذكر في المغني: «أن شرط جواز [58b] العطف الذي يسمى العطف على المعنى في القرآن، ويقال له العطف على التوهم في غير القرآن صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير[114]:

بَداَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ماَ مَضَى   وَلاَ ساَبِقٍ شَيْئاً إِذاَ كاَنَ جاَئِياً[115]

وقول الآخر:

ماَ الْحاَزِمُ الشَّهْمِ مِقْداَماً وَلاَ بَطَلٍ   إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّباً[116]

ولم يحسن قول الآخر:

وَماَ كُنْتُ ذاَ نَيْرَبِ فِيهِمُ   وَلاَ مُنْمِشٌ فِيهِمُ [117]مُنْمِلُ[118]

---

[114] هو زهير بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى: ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث بن مازن، وينته نسبه إلى مُضَر بن نِزار بن مَعَد بن عدنان. وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء، مات سنة ٦٣١م. راجع: شرح المعلقات السبع، ص: ١٠٣.

[115] البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣١٢/٨.

[116] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٠٢/١.

[117] في A : ولا منمل.

[118] البيت من المتقارب وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٨١/٦.

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري «ليس» و»ما»[119]، انتهى.

فعلى تقدير إجراء البدل مجرى عطف النسق في الإعراب على التوهم أو المعنى إما أن يكون العامل المتوهم الرافع لـ»أحد» في «ما فيها أحد إلا زيد» هو «ما» النافية بناء على قول ابن عصفور: «إن عملها لايبطل بتقديم خبرها إذا كان ظرفا أو الابتداء بناء[120] على بطلان عملها بتقديم عند الجمهور والظرف لاعتماده على حرف النفي أو متعلقة الاسم أو الفعل؛ فعلى الأول يمتنع اعمال «ما فيها» بعد «إلا» فيمتنع الرفع على توهم الإبدال من «أحد» من اسمه[121] لانتفاء شرط جواز الاتباع على التوهم، لأنهم إنما اشترطوا صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتبوع لجواز الاتباع لئلا يلزم أن يكون التابع معربا بإعراب لايصح أن يكون لمتبوعه، فلا يكون تابعا، وقد فرضناه تابعا هِفٌّ، فإذا لم يصح توجه العامل المتوهم إلى التابع لم يكن التابع معربا بإعراب سابقه من جهة واحدة فلم يصح أن يكون تابعا له، فامتنع الاتباع[122] على التوهم.

وعلى التقادير الآخر: إن اعتبر أعمال الابتداء من حيث إن معموله منفي عنه الخبر وإعمال الظرف [59a] أو متعلقة اسما كان أو فعلا من حيث إن مرفوعه منفي عنه الفعل المقدر أو معناه الذي في الاسم أو الذي في الظرف فكذلك؛ لأن الواقع في سياق النفي من حيث إنه في سياق النفي لايصح أن يقع في سياق

---

[119] في هامش: قال ابن هشام في المغني: ''النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين''، انتهى. راجع: مغني اللبيب، ٤٧٧/٢.

[120] ''بناء'' ساقطة من A.

[121] في L : من ''أحد'' من اسمه.

[122] في A : الامتناع.

الإيجاب، فلا يعمل فيما هو في سياق الإيجاب فانتفى شرط الاتباع على التوهم؛ وإن اعتبر إعمال كل منهما من حيث هو هو، أي: من حيث كون[123] كل واحد منهما واحدا بالنوع قابلا للنفي والإثبات والنسخ وعدمه، فكل منهما بهذا الاعتبار موجود في «لا أحد فيها إلا زيد» لصحة أن يكون «أحد» بدلا من محل اسم «لا»، ومن فاعل الظرف أو فاعل متعلقه مع صحة الإحلال محل متبوعه على التقادير.

أما على الأول فلأن الإبدال من اسم «لا» إنما وقع حملا على محله المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان قبل اعتتبار النسخ صح إعماله فيما بعد «إلا» على ما مر مرارا.

وأما على الأخيرين فكذلك لأن الإبدال من فاعل الظرف أو فاعل متعلقه إنما يعتبر قبل اعتبار النسخ وربطه باسم «لا» بالنفي، وكلما كان كذلك كان قابلا للنفي والإثبات فصح إعماله فيما هو في سياق الإيجاب، وصح الإحلال إذ التقدير قبل النسخ والحكم بالنفي فيها أحد زيد.

ولا شك في صحة أن يقال فيها زيد على الأول والثاني؛ وحصل أو حاصل فيها زيد على الآخر، وإذا صح الإحلال اندفع الإشكال، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال على التوهم لصحة الإحلال.

وأما ثالثا فلأن قوله: إذ المعنى واحد غير مسلم إذ «لا أحد فيها إلا زيد» نص في الاستغراق و»ما فيها أحد إلا زيد» ظاهر في الاستغراق [59b] لا نص فليس

123 ''كون'' ساقطة من A.

المعنى واحدا حتى إن ابن هشام قال: «لايدخل في الإسلام بقوله «لا إله إلا الله» برفع «إله» لاحتماله لنفي الواحدة»[124] انتهى. وقد مضى نقله وتوجيهه.

وأما ثالثا فلأن غاية ما يلزم من الإبدال على التوهم أن يقال: «ما فيها إلا زيد» فيكون مستثنى مفرغا، وقد عرفت أن الإشكال وارد على المفرغ غير مندفع بمثل هذا الإحلال.

قال الدماميني: وعلى قول الشلوبين يكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة أحد إلا الله، وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله[125]، انتهى.

أقول: فيه ما في قول الشلوبين من الشقوق الثلاثة الأخيرة؛ وأما في قول من قال: أو يكون المعنى «ما في الوجود إله إلا الله»، ويمكن الإحلال أيضا، انتهى. فترد الشقوق الأربعة.

قال ناظر الجيش[126]: «وأما القول الخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية، وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة أمور، وهو أنه يلزم من القول بذلك كون خبر «لا» معرفة، ولا لا تعمل في المعارف، وأن الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح أن يكون غير المستثنى

---

124 راجع: مغني اللبيب، ٣٤٧/٢.

125 "وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله" ساقطة من A.

126 هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوي، بياني، ولد بالقاهرة، مات سنة ١٣١٧/٧٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢١/١٢.

منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه، وأن الاسم لا عام والاسم المعظم خاص، والخاص لايكون خبرا عن العام، لا يقال الحيوان إنسان» انتهى.

أقول: لا شك أن حرف النفي الداخل على الجملة، إنما هو لسلب الربط الحاصل بين طرفيها، أي: لقطع النسبة التي هي العلاقة بينهما لما تقرر في «المبحث الأول»: أن النفي والإثبات إنما يتوجهان [60a] إلى النسبة الحكمية والربط في الاسمية بنسبة الخبر إلى المبتدأ في قسمه الأول ونسبة المبتدأ إلى مرفوعه المكتفى به عن الخبر في قسمه الثاني، فحرف النفي الداخل عليها لقطع هذه النسبة وقطعها في القسم الأول بنفي الخبر عن المبتدأ منسوخين أو غير منسوخين أو منسوخا المبتدأ دون الخبر، ف»لا» التبرية الداخلة على القسم الأول من المبتدأ أو خبره لنفي الخبر عن المبتدأ سواء قلنا إنها عاملة فيهما على الإطلاق، أي[127]: سواء كان اسمها معربا أو مبنيا، وهو قول الأخفش والأكثرين؛ أو إنها عاملة فيهما إن لم يكن اسمها مبنيا، وهو قول الجميع من غير خلاف؛ وعلى تقدير أن يكون اسمها مبنيا سواء قلنا إنها عاملة في الاسم فقط، وهو قول سيبويه على المشهور، أو ليست بعاملة في الاسم أيضا، وهو قول سيبويه على رأي ابن هشام، وقد مضى نقل كلامه في «المبحث الثاني».

إذا[128] تمهد هذا فاعلم أن القول بأن اسم الله الجليل مرفوع على أنه خبر، لا قول غير صحيح؛ أما إذا قلنا: إنها عاملة في الاسم والخبر فلأنها لا تعمل «إلا» في نكرة منفية واسم الله الجليل معرفة موجبة؛ وأما على القول بأنها غير عاملة في

---

127 ''أي'' ساقطة من A.

128 في A : وإذا.

الخبر فقط أو فيه وفي الاسم أيضا، فلأن خبرها لا يكون «إلا» منفيا نسخ أو لم ينسخ؛ واسم الله الجليل لوقوعه بعد «إلا» لايصح أن يكون منفيا أصلا فلا يصح أن يكون خبرا.

ثم لابد أن يكون في الكلام تقديرا لما تقرر وتكرر أن النفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، والاستثناء يقتضي مخرجا ومخرجا عنه، فبعد التقدير [60b] إما أن يكون اسم الله الجليل بدلا من اسم ''لا'' على محله البعيد فيكون مبتدأ لا خبرا؛ لأن التابع معرب بإعراب متبوعه ومعمول لعامل متبوعه، ومتبوعه مبتدءا أو بدلا من ضمير موجودا لمقدر أو ضمير في الوجود مقدرا.

ولا خفاء أن الضمير في الأول نائب الفاعل وفي الثاني فاعل الظرف، فهو إما بدل من نائب الفاعل، أو من الفاعل وعلى التقديرين لايكون خبرا أو بدلا من خبر محذوف نفسه لا من ضميره وحينئذ، فإما أن يبقى على علميته من غير تأويل أو يأول، وعلى الأول لا يصح الاستثناء لأن الكلام مفروض فيما إذا كان ''لا'' التبرئة داخلة على القسم الأول من المبتدأ، مثل قوله:

وَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ   عَلىَ أَحَدٍ إِلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعِ[129]

فيكون الكلام مسوقا لقصر الموصوف على الصفة، فالخبر المقدر لابد أن يكون وصفا واسم الله الجليل على تقدير كونه علما من غير تأويل دال على الذات ولا شيء من الدال على الذات من جزئيات الدال على الصفة، فلا يصح أن يكون

---

129 البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣٢١/٤.

بدلا من نفس الخبر بدل الجزئي من الكلي كما صح إبدال «مرقع بلؤم» من نفس الخبر المحذوف فلا يصح أن يكون مستثنى مفرغا، إذ لا شك أن المفرغ متصل والمتصل ما يكون المستثنى بحيث لولا الاستثناء لدخل في المستثنى منه لتأويله إياه وضعا، والعلم مع الوصف ليس كذلك ومع هذا فهو عكس المعنى المقصود، إذ المقصود كما مر وسيعترف به ناظر الجيش قصر الألوهية على الله تعالى وهو قصر الصفة على الموصوف.

وعلى تقدير أن يكون اسم الله الجليل [61a] بدلا من نفس الخبر المحذوف بدل الجزئي من الكلي ينقلب القصر، وأيضا يلزم حمل الجزئي الحقيقي على كليه وهو إن لم يكن باطلا قطعا، ففي صحته خلاف ولا خلاف في صحة هذا التركيب.

ويلزم أيضا كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في جملة خبرية، والنكرة إن لم تكن مخصصة فهي خبر اتفاقا، وإن كانت مخصصة فكذلك عند الجمهور.

وعلى الثاني: فإما أن يأول بالمعبود بحق فيلزم حمل الشيء على نفسه في الإيجاب، لأن المراد بـ»إله» الواقع اسم «لا» هو المعبود بحق على ما صرح به التفتازاني في المطول: «إذ لو كان المراد منه مطلق المعبود على ما هو معناه في أصل اللغة كان ما ذكره التفتازاني واردا وهو أنه يلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فحيث أن يكون «إله» بمعنى المعبود بالحق» انتهى.

وحمل الشيء على نفسه وإن صح فهو لغو من الكلام، لا جدوى له فضلا عن أن يفيد التوحيد فيما نحن فيه؛ أو يأول بنحو واجب الوجود وخالق العالم،

فيكون المعنى لا فرد من أفراد إلا له موصوف بشيء من الأوصاف إلا بوصف وجوب الوجود أو خالقية العالم.

وهذا أبعد التزام أنه قصر إضافي ليصح ويصدق لايفيد التوحيد إذ لا دلالة للكلام الأعلى أن كل ما يوصف بالألوهية فهو مقصور على وصف وجوب الوجود مثلا، لا يتعداها إلى صفة إمكان الوجود مثلا.

وأما أن هذا المقصور على هذا الوصف هل هو واحد أم لا؟ فلا دلالة للكلام عليه أصلا، وعلى فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات [61b] يفوت المعنى المقصود بالقصر لما عرفت من انقلاب القصر، ومع هذا كله لايصح أن يقال فيه إنه خبر لـ"لا" التبرئة أصلا، لأنه موجب وخبر "لا" كما مر منفي.

فإن قلت: قد قال الشمني في قول أبي الطيب:

فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ   عَلىَ أَحَدٍ إِلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعِ[130]

إن «مرقع» خبر لـ»لا» و»بلؤم» متعلقة به» انتهى.

ولا شك أن «مرقع» مستثنى مفرغ من خبر محذوف نفسه لا من ضميره بدل منه بدل بعض من كل من قسم بدل الجزئي من الكلي، فإن الكلام مسوق لقصر الموصوف الذي هو «ثوب مجد» الموصوف بكونه «غير ثوب ابن أحمد» الصفة التي هي المرقعية «باللوم».

---

[130] البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣٢١/٤.

ولا خفاء في أن «مرقع باللؤم» دال على الصفة وهو جزئي من جزئيات الخبر المحذوف، أعني: موصوف بصفة ما فصح أنه استثناء متصل مفرغ من نفس الخبر المحذوف.

ولا شك أنه موجب لكونه بعد «إلا»، وقد حكم الشمني بأنه خبر لـ»لا»، فكذلك الاسم المعظم هنا لو أول على فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات فلم قلتم إنه لايصح أن يقال فيه إنه خبر لـ»لا» التبرئة لكونه موجبا.

قلت: كون خبر «لا» منفيا ليس إلا عملت فيه أم «لا» أمر محقق ثابت مقرر لا مِرية فيه كما مر توضيحه؛ فقول الشمني إن أراد به ظاهره، فالكلام معه كالكلام مع غيره، وإن أراد أنه خبر لاسم «لا» فهو صحيح، ولا ضير لما مر غير مرة أن الإبدال كالاستثناء مقدم على النسخ والحكم.

ولا شك أن الخبر المقدر لـ»لا» قبل النسخ والحكم بالنفي ليس بمنفي ولا منسوخ، بل قابل للنفي والإثبات والنسخ وعدمه فهو حينئذ مرفوع بغير «لا» سواء قلنا إن العامل في الخبر هو الابتداء أو [62a] المبتدأ أو كلاهما، وكذلك المستثنى الواقع بدلا منه؛ لأن التابع معرب بإعراب متبوعه ومعمول لعامله فيكون الخبر المقدر مربوطا بالمبتدأ على هذه القابلية الكلية الصالحة للنفي في سياق النفي والإيجاب في سياق الإيجاب، فإذا اعتبر الحكم بالنفي لا يصير الخبر المقدر منفيا بـ»لا» عن اسمها إلا في ضمن الأوصاف التي هي غير المرقعية باللؤم، لأنه الواقع في سياق النفي.

وأما حصة البدل فلوقوعه بعد «إلا» لايكون منفيا عنه بل مثبتا له، لكن «لا» من حيث إنه اسم «لا» الذي لايربط به خبرها إلا بالنفي لاستحالة ذلك لامتناع

أن يكون المثبت لشيء من حيث هو مثبت له منفيا عن ذلك الشيء، بل من حيث إنه مبتدأ واقع في سياق الإيجاب فيكون محمولا عليه باعتبار محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء لا له باعتبار كونه منسوخا ب»لا» ومحكوما عليه بنفي ما يحمل عليه عنه، فلا يكون خبرا ل»لا» التبرئة بل خبرا لاسمها، وهو كما «لا يضرنا، لا يجد بكم نفعا»، والموفق هو الله الذي بيده ملكوت كل شيء إعطاء ومنعا، هذا.

واعلم أن ابن هشام ممن رد القول بخبرية اسم الله الجليل ل»لا» التبرئة حيث قال في المغني: «قال بعضهم في «لا إله إلا الله» أن اسم الله سبحانه وتعالى خبر «لا» التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة؛ نعم، يصح أن يقال إنه خبر ل»لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه. زعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب، أن تعمل فيما تباعد منها، وهو خبر [62b]؛ كذا قال ابن مالك: ''والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا، لأن جزئ الشيء لا يعمل فيه، وأما ''لا رجل ظريفا`` بالنصب فإنه عند سيبويه مثل ''يا زيد الفاضل`` بالرفع وكذا البحث في ''لا إله إلا هو`` للتعريف والإيجاب أيضا، وفي ''لا إله إلا إله واحد`` للإيجاب، وإذا قيل: لا مستحقا للعبادة إلا إله واحد، لم يتجه الاعتذار المقدم، لأن ''لا`` في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب``[131] انتهى.

قال الشمني نقلا عن الدماميني في الشرح: «كيف تجعل الكلمتان معا مبتدءا مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، إذ هو اسم مجرد عن العوامل

---

[131] راجع: مغني اللبيب، ٥٧٢/٢–٥٧٣.

اللفظية غير الزائدة مسند إليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل، وليس مجموع «لا إله» اسما مجردا ولا صفة معتمدة؛ واعترض عليه الشمني بقوله: وأقول لا نسلم أن مجموع «لا إله» ليس اسما[132] مجردا، بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر» انتهى.

وأقول: لا يخفى أن التركيب في كلام سيبويه إن كان المراد به التركيب الحقيقي مثل تركيب «خمسة عشر» فلا شك أن ما أورده الدماميني مندفع بما ذكره الشمني لصدق تعريف المبتدأ عليه حينئذ ولكن القول بتركيب «لا» مع اسمها بحيث يصير «لا» جزءا من اسمها ويصير المجموع كلمة واحدة مركبة من كلمتين ك»خمسة عشر» مشكل في المعنى جدا، لأن المعنى في نحو «لا رجل يفعل كذا» على نفي الفعل من جنس الرجل لا على إثبات الفعل لـ «لا رجل» وعلى القول بالتركيب الحقيقي؛ وجعل المجموع مبتدءا ثم جعل الخبر عليه يقتضي أن يكون المعنى إثبات الفعل لـ «لا رجل» [63a] لا نفيه عن جنس الرجل فيصير السالبة موجبة معدولة الموضوع.

ولا شك أن الحمل حينئذ إن صح فالمعنى المستفاد منه غير مراد وقد مضى مثله في «المبحث الثاني» ومثل هذا لا ينبغي أن يصدر ممن له أدنى معرفة بالأدب فضلا عن سيبويه إمام الفن ولسان العرب.

ثم إن كان في الكلام استثناء كما في «لا إله إلا الله» زاد إشكالا على إشكال، لأن «لا» حينئذ وإن كانت لا تقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه، لكن

---

132 ''اسما'' ساقطة من A.

«إلا» لابد لها من أمرين مخرجا ومخرجا عنه، فإن كان ما بعدها مستثنى من مجموع «لا إله» فمع أنه لايصح الاستثناء المتصل ضرورة أن اسم الله الجليل فرد لمفهوم «إله» لا لمفهوم «لا إله» يلزم أن يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه وهو باطل؛ لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ثَمَّ حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى، وعلى تقدير أن يكون المستثنى منه هو عين المبتدأ لا يتصور ثَمَّ حكم إلا الحاصل بحمل المستثنى على المستثنى منه فلا يوجد حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى فيه بـ «إلا».

وإن كان مستثنى من ضمير خبر مقدر لمجموع «لا إله» فظاهر أنه حينئذ ليس بخبر، ومع ذلك يكون معنى الكلام إثبات الوجود لمجموع «لا إله» ونفيه عنه تعالى، لأن الاستثناء من الإثبات نفي، وهو عكس معنى التوحيد.

وإن كان التركيب في كلام سيبويه لم يرد به التركيب الحقيقي، بل ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي: أنها لعدم انفصالها عن اسمها شبيهة بخمسة مع عشر في عدم انفصالها عن عشر، فالمعنى حينئذ وإن [63b] كان على السلب لا على العدول لعدم تركيب ''لا'' مع الاسم، لكن القول بأن مجموع ''لا إله'' مرفوع المحل بأنه مبتدأ مشكل صناعة ومعنى.

أما صناعة: فلما ذكره الدماميني من أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، فإن ''لا'' إذا لم يكن جزءا من الاسم كخمسة في خمسة عشر لا يصدق على المجموع إنه اسم مجرد... إلخ، كما يصدق على خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر، بل إنما يصدق عليه اسم وحرف، فلا يندفع بما ذكره الشمني.

وأما معنى: فلما مرّ في ''المبحث الثاني'' من أن عدم تركيب ''لا'' مع الاسم

تركيبا حقيقيا يقتضي أن يكون المعنى على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى[133] على الإيجاب وبينهما تناف.

ثم الاستثناء إن كان من «إله» يلزم ما مرّ من كون المستثنى خبرا عن المستثنى منه، وإن كان من ضمير موجود فالحكم بموجود على المبتدأ الذي هو مجموع «لا إله» لإشعاره بالإيجاب المعدول يشعر بأن الاستثناء من الإثبات وعدم تركيب «لا» مع الاسم تركيبا حقيقيا لاقتضائه أن يكون المعنى على السلب يقتضي أن يكون الاستثناء من النفي وبينهما تناف مع أن الاسم الجليل لا يكون حينئذ خبرا كما مرّ.

وقد تقدم في ''المبحث الثاني'' أن سيبويه قائل بعمل ''لا'' التبرئة في الاسم على ما يدل قوله وإنما ترك التنوين في معمولها، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ''خمسة عشر''، انتهى.

وكلما كان كذلك لا يكون التركيب حقيقيا كما يشير إليه قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسما واحدا وإلا لما جاز أن تعمل [64a] فيه لما ذكره ابن هشام من أن جزء الشيء لا يعمل فيه فإن كان سيبويه مع هذا قد قال بأن ''لا'' مع الاسم المفرد مرفوع المحل بالابتداء، وأراد من ذلك ظاهره فهو كما تبين مشكل صناعة ومعنى.

وإن أراد أن الاسم الواقع بعد ''لا'' مرفوع المحل بالابتداء كما مرّ في ''المبحث الثاني'' فهو صحيح من غير إشكال، لكن لا يتأتى حينئذ ما ذكره ابن

133 ''على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى'' ساقطة من A.

هشام من أنه يصح أن يقال: إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر لـ"لا" مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، لأن سيبويه على هذا ليس قائلا به كما أن الأخفش والأكثر كذلك؛ ثم هو في حدذاته لايظهر له وجه صحيح حتى يكون قولا موجها لابن هشام، وبالله التوفيق العليم العلام.

قال ناظر الجيش: والجواب عن هذه الأمور:

أما الأول فهو أنك قد عرفت أن مذهب سيبويه أن حال تركيب الاسم المعظم مع "لا" لا عمل لها في الخبر وأن الاسم حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول "لا"؛ وقد علل ذلك بأن شبهها[134] بـ«إنّ» ضعيف حين ركبت صارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضا، لكن أبقوا عملها في أقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه مع التجرد، وإذا كان كذلك لم يثبت عمل «لا» في المعرفة.

وأما الثاني فلا نسلم أن اسم «لا» هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبرا كان الاستثناء [64b] مفرغا، والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكورا.

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى، ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا، ولا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم"؛ إن "قائم" خبر عن "زيد"، ولا شك أن "زيد" الفاعل في قولهم "ما قام إلا زيد" مع أنه مستثنى

---

[134] في A : تشبيهها.

من مقدر في المعنى، والتقدير ''ما قام أحد إلا زيد''؛ فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر، إذ جعله خبرا منظورا[135] فيه إلى جانب اللفظ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالث فهو أن يقال قولك إن الخاص لا يكون خبرا عن العام مُسَلم، لكن في «لا إله إلا الله» لم يخبر بخاص عن عام، لأن العموم منفي، والكلام إنما سيق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام.

أقول: في كل من الأجوبة الثلاثة بحث:

أما في الأول فلأن خبر «لا» التبرئة على ما عرفت لا يكون إلا منفيا نسخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعا بعد «إلا» لا يصح أن يكون منفيا أصلا فلا يصح أن يكون خبرا وإن لم يعمل فيه «لا» بل وإن لم يعمل فيه وفي الاسم أيضا –فعدم عمل «لا» في الخبر وكونه مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول «لا»– لا يستلزم صحة كونه خبر «لا» على مذهب سيبويه.

ثم إن هذا التركيب صحيح بالاتفاق، وقد مر أن «لا» عند الأخفش والأكثر عاملة في الاسم والخبر سواء كان اسمها مبنيا أو معربا، فلو كان اسم الله الجليل خبرا ل»لا» لكان «لا» عاملة فيه عند الأخفش [65a] والأكثر لا محالة، لكنها لايصح أن تكون عاملة عندهم، فلا يصح أن يكون اسم الله الجليل خبرا ل»لا» عندهم؛ فلو كان الاسم الجليل خبرا لزم أن لايصح هذا التركيب إلا عند سيبويه مع أنه صحيح عند الجميع، فلابد من اختياره على مذهب الجمهور من مرجح ولا

---

135 في M : منظور.

مرجح بل لا مصحح، لأن الاستثناء إما من اسم «لا» أو مفرغ؛ وأيا ما كان فغير مستقيم كما مر وسيأتي.

وأما في الثاني فلأن القائل الذي ذكر في تضعيف القول بالخبرية الأمور الثلاثة، إنما بنى كلامه على أن يكون الاسمُ الجليل مستثنى من اسم «لا»؛ فعلى تقدير تسليمه لا شك في لزوم ما ذكره، وفي بطلان اللازم كما بينه وبيناه أيضا، وعلى تقدير منعه والذهاب إلى أن الاستثناء مفرغ، فالخبر في الحقيقة ذلك المحذوف لفظا ومعنى.

وأما المستثنى فإنما هو بدل عن الخبر لا من حيث إنه خبر «لا» التبرئة ومربوط باسمها بالنفي حتى يرد أن البدل من الخبر خبر أيضا، بل من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ، والحكم بالنفي فلا يكون خبرا لـ»لا» وبعد النسخ والحكم لا يكون منفيا، فلا يصح أن يكون خبرا لـ»لا»، لا على مذهب سيبويه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين.

أما على مذهب الأخفش والأكثر فظاهر، وأما على مذهب سيبويه فلما قدمنا أن «لا» التبرئة الداخلة على القسم الأول من المبتدأ وخبره هي لنفي الخبر عن المبتدأ عملت فيهما معا أو لم تعمل في شيء منهما أو في الأول دون الآخر؛ وبالجملة خبرها لا يكون إلا منفيا نُسخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعا في سياق الإيجاب لا يكون منفيا [65b] أصلا، فلا يصح أن يكون خبرا لـ"لا"، لا لفظا ولا معنى قطعا.

نعم، يصح أن يقال إنه خبر لاسم "لا"، وبينهما فرق وقد بيناه في بيت أبي الطيب.

فقوله: لا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم" أن "قائم" خبر عن "زيد"، لا دليل فيه على أن الاسم المعظم هنا خبرٌ لـ"لا" التبرئة ولو لفظا، لأن "قائم" ليس خبرا لـ"زيد" من حيث إنه اسم "ما" الحجازية التي خبرها يحمل على اسمها بالنفي، ولا من حيث إنه المبتدأ الداخل عليه "ما" التميمية النافية للخبر عن المبتدأ، بل من حيث إنه مبتدأ غير منسوخ بـ"ما" الحجازية ولا منفيا عنه خبره بـ"ما" التميمية، أي من حيث إنه مبتدأ قبل الحكم عليه بالنفي سواء كان النافي ناسخا أو لا.

فهو بدل من خبر المبتدأ الذي لم ينسخ القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات فلهذا وجب فيه الرفع، وصح أن يذكر في سياق الإيجاب وإن كان المبدل منه بعد الحكم يصير منسوخا ومنفيا.

ومن هنا يقول ابن الحاجب: "وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع مثل "ما جائني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيد شيئا إلا شيء؛ لأن "من" أي الاستغراقية لا تزاد بعد الإثبات، و"ما" و"لا" لا تقدران عاملتين بعد الإثبات، لأنهما إنما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا" بخلاف "ليس زيد إلا شيئا"، لأنها عملت للفعلية "لا" للنفي، فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز "ليس زيد إلا قائما"، وامتنع "ما زيد إلا قائما"[136] انتهى.

فغاية ما يلزم من اتفاقهم على أن «قائم» خبر لـ«زيد» هو أن يقال: إن الاسم الجليل خبر عن «إله» حملا على محله البعيد الذي هو [66a] الرفع بالابتدائية

---

[136] راجع: شرح الرضي على الكافية، ١٠٧/٢.

الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات، وهذا لا يُجدِيه نفعا لأنه حينئذ خبر المبتدأ لا خبر «لا» التبرئة مع أن قياسه على «ما زيد إلا قائم» غير صحيح، لأنه من قبيل «ما قائم إلا زيد» لا من قبيل «ما زيد إلا قائم» لما عرفت أنه من قصر الخبر على المبتدأ والخبر هو «إله» والمبتدأ هو اسم «الله» الجليل، فلا يصح استثناؤه من نفس الخبر المحذوف مثل استثناء «قائم»، بل إنما هو مستثنى إما من اسم «إله» أو من ضمير خبره على تقدير أن يتحول الخبر المقدم، أعني: «إله» مبتدأ من قسمه الأول أو هو مستثنى مفرغ من «أحد» المقدر المرفوع[137] بـ«إله» على تقدير أن يتحول مبتدأ من قسمه الثاني، وقد تقدم الكلام على كل من التقديرين.

فظهر أن التفريع على ما مهده بقوله: «فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر» غيرُ صحيح؛ وعلى فرض صحته لا يضر ذلك القائل كما لا يجدي هذا[138] نفعا.

وأما في الثالث فلأنه لا شك في أن «لا إله إلا الله» منه[139] نفي وإثبات، وهما حكمان، وكل حكم لابد له من طرفين، فعلى تقدير أن يكون المستثنى مفرغا ويكون الاستثناء من نفس الخبر المحذوف، لا عن ضميره يكون طرفا النفي، هما اسم «لا» بعد النسخ، والخبرُ المحذوف وطرفا الإثبات، هما اسم «لا» من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ، والمستثنى من الخبر المحذوف، أعني: الاسم الجليل؛ فالمبتدأ هو «إله» والخبر هو الاسم الجليل فإذا حمل على «إله» بالإثبات لزم

---

137 ''المرفوع'' ساقطة من A.

138 كررت كلمة ''هذا'' في M.

139 في L وA: فيه.

الإخبار عن العام بالخاص لا محالة، فقوله: لكن في [66b] "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام، إن أراد أنه لم يخبر بخاص عن عام في طرفي النفي فهو صحيح وغير مضر، إذ الكلام ليس في طرفي النفي، بل في طرفي الإثبات اللذين هما اسم "لا"، والاسم الجليل؛ وإن أراد في طرفي الإثبات فهو خلاف ما يلزم تقديره[140] لما عرفت من لزوم حمل الاسم الجليل على «إله» حملا إيجابيا على تقدير كونه خبرا لـ«إله» مثل خبرية «قائم» لـ«زيد» في «ما زيد إلا قائم»، وهو إخبار عن العام بالخاص، وهو قد سلم بطلانه سواء كان صحيحا أو باطلا، فقد لزمه ما سلم بطلانه، فـ ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ، كَلاَّ لاَ وَزَرَ﴾[141].

فقوله: لأن العموم منفي.

قلنا: ما المراد بهذا العموم المنفي.

فإن قال: هو عموم «إله».

قلنا: عماذا نفي؟

فإن قال: إنه منفي عن الخبر المحذوف.

قلنا: غير صحيح لما عرفت أن النفي الداخل على المبتدأ من قسمه الأول وخبره، إنما هو لنفي الخبر عن الاسم «لا» لنفي الاسم عن الخبر.

وإن قال: عن الاسم الجليل، فبطلانه أظهر من أن يخفى وليس في التركيب

---

[140] في L : من تقديره.

[141] اقتباس من سورة القيامة، الآية: ١٠–١١.

شيء آخر، يصح أن ينفى عنه عمومُ «إله» على تقدير أن يكون الاسم الجليل خبرا ومستثنى مفرغا من نفس الخبر المحذوف.

نعم، إذا قدرنا الاسم الجليل مستثنى مفرغا عن «أحد» المقدر المرفوع بـ»إله» الذي هو اسم «لا» الساد مسد خبره، صح أن ينفى عنه «إله» بعد استثناء الاسم الجليل منه، وقد قدمناه وهو لا يقول به، فإن هذا القول عنده من الأقوال الثلاثة التي قال فيها في أول كلامه: لا معول على شيء منها، وسينقله ويرده، وإنما الراجح عنده القول بأنه خبر، مثل خبرية «قائم» في «ما زيد إلا قائم» [67a]، وهو كما ترى مع أن الكلام على هذا التقدير يكون من قصر الموصوف على الصفة لما مرّ.

وقوله: والكلام إنما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام يشعر بخلاف ذلك، وهو مع كونه خارجا عن القاعدة النحوية والبيانية كلام غير منتظم شديد الاضطراب، والله أعلم بالصواب، ﴿يَمْحُو اللهُ ماَ يَشآءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ ٱلْكِتاَبِ﴾[142].

قال ناظر الجيش: وأما الأقوال الثلاثة التي لا عمل عليها فأحدها أن «إلا» ليست أداة استثناء وإنما هي بمعنى غير، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم «لا» باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير: «لا إله غير الله في الوجود».

أقول: هذا القول إنما يتم عند من يقول: إن «إلا» يجوز أن يكون بمعنى

142 اقتباس من سورة الرعد، الآية: ٣٩.

«غير» فيما لم[143] يتعذر الاستثناء فيه، كما يجوز أن يكون بمعنى «غير» فيما يتعذر فيه الاستثناء، وعند من يشترط لكونه بمعنى «غير» صحة الاستثناء؛ وأما عند من يشترط له تعذر الاستثناء في فصيح الكلام كابن الحاجب فلا، لعدم تعذر الاستثناء فيما نحن فيه، وهو من أفصح الكلام.

قال: ولا شك بأن القول بأن «إلا» في هذا[144] التركيب بمعنى «غير» ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية.

أقول: قد عرفت آنفا ما في هذا الإطلاق.

قال: وإنما يمنعه من جهة المعنى، وذلك أن المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الإلهيّة عن غير الله تعالى؛ وإثبات الإلهية له تعالى.

أقول: هذا كلام حق، فإن التركيب من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: «إله» على الموصوف الذي هو المبتدأ، [67b] أعني: الاسم الجليل كما مرّ مفصلا.

قال: ولا يفيده التركيب حينئذ.

أقول: لأن حاصله نفي الوجود عن كل إله يوصف بمغايرة الله تعالى، ولا يلزم من ذلك وجود "إله" لا يغايره تعالى لما قال الشيخ ابن حجر المكي[145] في مِنَحه

---

[143] في A : لا.

[144] "هذا" ساقطة من A.

[145] هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، الأنصاري الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ١٥٦٦/٩٧٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٥٢/٢.

المكية نقلا عن الراغب[146]: «أن النفي بـ»غير» لا مفهوم له حيث قال: صريح كلام الراغب أنه لا مفهوم للنفي بـ»غير»، وعبارة «غير» تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات نحو «مررت برجل غير قائم» وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ﴾[147]، وقال: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[148]، انتهى المقصود منه»، انتهى.

قال: فإن قيل يستفاد ذلك بالمفهوم.

أقول: إما بناء على منع كليته أن النفي بـ»غير» لا مفهومَ له؛ أو على أن وجوده تعالى مسلم الثبوت، وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه، فإذا نفي الوجود عن كل إله يوصف بمغايرته تعالى، وهو تعالى موجود يلزم قصر الوجود المنسوب إلى جنس «إله» عليه، ولزم من هذا قصر الألوهية عليه تعالى، وهو المقصود.

قال: قلنا أين دلالة المنطوق من دلالة المفهوم؟

أقول: هذا مبني على أن ما يدل عليه نحو: «لا عالم إلا زيد» من إثبات العلم لـ»زيد» منطوق كنفي العلم عن غير زيد، وهو ما ذكره المحقق الجلال المحلي[149]

---

[146] هو الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (أبو القاسم). أديب، لغوي، حكيم، مفسر، مات سنة ٥٠٢/١١٠٨. راجع: معجم المؤلفين، ٥٩/٤.

[147] اقتباس من سورة القصص، الآية: ٥٠.

[148] اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ١٨.

[149] هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي: أصولي، مفسر، مات سنة ٨٦٤/١٤٥٩. راجع: الأعلام للزركلي، ٣٣٣/٥.

في شرح جمع الجوامع بقوله: «قيل إنه منطوق، أي: صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان»[150] انتهى.

قال الكمال ابن أبي شريف[151] في حاشيته: «وممن صرح بأنه منطوق أبو الحسين ابن القطان والشيخ أبو إسحاق الشيرازي[152] في الملخص، ورجحه القرافي[153] في قواعده [68a]، والبرماوي[154] شيخ الشارح، أي: الجلال المحلي في شرح ألفيته قال: «بدليل أنه لو قال «ما له علي إلا دينار» كان ذلك إقرارا بالدينار، ولو كان بالمفهوم لم يؤخذ به لعدم اعتبار المفهوم في الأقارير»[155] انتهى.

قال الكمال: «وهو الذي يثلَج له الصدر، إذ كيف يقال في «لا إله إلا الله»، إن دلالتها على إثبات الألوهية بالمفهوم»[156] انتهى.

والذي جرى عليه التاج السبكي[157] في جمع الجوامع أن ما يدل عليه نحو

---

150 راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، 1/329.

151 هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي ابن مسعود بن رضوان، المري، القدسي، الشافعي، المعروف بابن أبي شريف (كمال الدين، أبو المعالي) فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، ولد بالقدس، مات سنة ٩٠٦/١٥٠٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٠/١١.

152 هو أحمد بن إسحاق الشيرازي، عالم بأصول الفقه، مات سنة ١٤٥٩/٨٦٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٦١/١.

153 هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصهناجي الأصل، البهنسي، المشهور بالقرافي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى. ولد بمصر، مات سنة ١٢٨٥/٦٨٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٥٨/١.

154 هو محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم بن فارس بن محمد بن رحمة ابن إبراهيم النعيمي، العسقلاني الأصل، البرماوي، ثم القاهري، الشافعي (شمس الدين، أبو عبد الله) محدث، فقيه، أصولي، فرضي، نحوي، ناظم، مات سنة ١٤٢٨/٨٣١. راجع: معجم المؤلفين، ١٣٢/١٠.

155 راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٣٢٩/١.

156 راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٣٢٩/١.

157 هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري، الشافعي، السبكي (أبو نصر، تارج الدين) فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، ناثر، ولد بالقاهرة، مات سنة ١٣٧٠/٧٧١. راجع:

«لا عالم إلا زيد» من إثبات العلم لـ»زيد» مفهوم، قال الكمال: وهو المشهور في الأصول[158]، انتهى.

أقول: لما كان المنطوق على الطريقة التي سلكها ابن الحاجب على قسمين: صريح وغير صريح؛ فالصريح ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمنا، حقيقة أو مجازا، وغير الصريح: ما دل عليه اللفظ التزاما لزم القائل بأن الإثبات بعد النفي في نحو: «لا عالم إلا زيد» منطوق صريح أن يقول إن «إلا» دالة على الإثبات مطابقة أو تضمنا، لكن الثابت بالإستقراء هو أن «إلا» للاستثناء المفسر بالإخراج المذكور وهو ليس عين الإثبات، ولا مشتملا عليه، فلا يكون الإثبات مدلولا مطابقيا لها ولا تضمنيا؛ فلا يكون منطوقا صريحا، بل الإخراج المذكور في نحو «لا عالم إلا زيد» ملزوم للإثبات، فيكون الإثبات منطوقا غير صريح، لكنه ظاهر قريب إلى المنطوق الصريح لسرعة تبادره إلى الأذهان، فهو كالمنطوق الصريح، فإن أرادوا هذا فلا غبار.

اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر قولهم الاستثناء من النفي إثبات إذا لوحظ مع تفسيره بالإخراج لزم من المجموع أن الإثبات مدلول «إلا» تضمنا [68b]، فتكون موضوعة للإخراج والإثبات، لكنهم اكتفوا في تعريف الاستثناء بالإخراج لاستلزامه الإثبات استلزاما قريبا واضحا مع قيام قرينة ظاهر قولهم: الاستثناء من النفي إثبات،

وبالجملة يلزمهم أن يلتزموا أن في التعريف تسامحا اعتمادا على وضوح القرينة

معجم المؤلفين، ٢٢٥/٦.

158 راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٣٢٩/١.

واشتهار أن الاستثناء من النفي إثبات فيتم حينئذ أنه منطوق صريح؛ لكن دلالته على المقصود بمنطوقه الصريح إنما يتم إذا كان التقدير ''لا إله أحد إلا الله''، وأما على التقدير المشهور، أي: ''لا إله موجود إلا الله'' فلا.

وأما ما اختاره ناظر الجيش من أن الاسم الجليل خبر ك''قائم'' في ''ما زيد إلا قائم'' فغير صحيح أو غير مفيد للمعنى المقصود أصلا فضلا أن يفيده منطوقا صريحا أو غير صريح.

قال: ثم هذا المفهوم إن كان مفهوم لقب فلا عبرة به، إذ لم يقل به إلا الدقاق، وإن كان مفهوم صفة فقد عرف في أصول الفقه أنه غير مجمع على ثبوته، فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة.

أقول: قال التاج السبكي في جمع الجوامع: المفاهيم، أي: المخالفة إلا اللقب حجة لغة، وقيل: شرعا، وقيل: معنى، واحتج باللقب الدقاق والصيرفي من الشافعية، وابن خُوَيْزِمَنْدادٍ[159] من المالكية وبعض الحنابلة، وأنكر أبو حنيفة[160] الكل مطلقا وقوم في الخبر، والشيخ الإمام، يعني: والده التقي السبكي[161] في غير الشرع، وإمام الحرمين صفة لا يناسب الحكم، وقوم العدد دون غيره»[162] انتهى.

---

[159] هو محمد بن أحمد عبد الله بن خويز المالكي، العراقي. فقيه، أصولي، مات سنة ٣٩٠/١٠٠٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٨٠/٨.

[160] هو النعمان بن ثابت الكوفي، التيمي بالولاء (أبو حنيفة) فقيه، مجتهد، إمام الحنفية. أصله من أبناء فارس، وولد ونشأ بالكوفة، مات سنة ٧٦٧/١٥٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٠٤/١٣.

[161] هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري، الخزرجي السبكي، الشافعي، (تقي الدين، أبو الحسن) عالم مشارك في الفقه والتفسير والأصلين والمنطق والقراءات والحديث والخلاف والأدب والنحو واللغة والحكمة، ولد بسبك، مات سنة ١٣٥٥/٧٥٦. راجع: معجم المؤلفين، ١٢٧/٧.

[162] راجع: شرح العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٣٣٠/١-٣٣٩.

قال ناظر الجيش: الثاني ينسب إلى الزمخشري أن «لا إله» في موضع الخبر و»إلا الله» [69a] في موضع المبتدأ، وقد قرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال، ولا يخفى ضعف هذا القول[163] فإنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع «لا» وهي لايبنى معها إلا المبتدأ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوزوه كما سيأتي.

أقول: قال ابن هشام في المغني: «ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسألة[164] اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، زعم فيه أن الأصل «الله إلهٌ»، والمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر على القاعدة ثم قُدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، وركبت «لا» مع الخبر فيقال له: فما تقول في نحو «لا طالعا جبلا إلا زيدٌ» لِم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع؛ لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزئين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المختصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾«[165] انتهى.

ولا يخفى أنه لو كان محصول كلام الزمخشري ما ذكره من غير زيادة عليه لأمكن توجيهه بحيث لا يَرِدُ عليه شيء مما أوردوه، إذ لا كلام في صحة قوله: إن الأصل «الله إلهٌ» والمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة، ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ لما عرفت من أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ، وأن المقصور عليه هو الذي

---

163 ''القول'' ساقطة من A.

164 ''المسألة'' ساقطة من A.

165 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٩٦.؛ راجع: مغني اللبيب، ٥٧٣/٢.

يلي «إلا»، والمقصور هو الواقع في سياق النفي، ولهذا قال النحويون: إذا اقترن المبتدأ بـ»إلا» وجب تقديم الخبر كما مرّ، فإلى هنا لا كلام فيه، وإنما الكلام في قوله: وركبت [69b] «لا» مع الخبر، والأمر فيه سهل، لإمكان أن يقال: إن المراد وركبت «لا» مع «ما» كان خبرا، أي: قبل التقديم، لكن بعد التقديم قد تحول مبتدأ من قسمه الأول فقدر له الخبر فيتحول المستثنى بدلا من محل اسم «لا»، فيكون مبتدأ أيضا، لكن للخبر المحذوف، لا لهذا الخبر المتقدم المتحول مبتدأ قبل النسخ؛ وكلامه في المفصل يدل على هذا، حيث قال: خبر «لا» التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز، ثم قال: وارتفاعه بالحرف أيضا، لأن «لا» محذو بها حذوَ «إن» من حيث إنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها، ثم قال: ويحذفه الحجازيون كثيرا، فيقولون: «لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار» ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله»[166] انتهى.

ولا شك أن «في الوجود» خبر، فيكون «إله» قد تحول بعد التقديم مبتدأ لهذا الخبر ليصح[167] وقوعه اسما لـ»لا»، فإذا أعرب الاسم الجليل بأنه بدلٌ من محل «إله» المرفوع بالابتداء كان مبتدءا أيضا، لكن لهذا الخبر المحذوف، لا للخبر الأصلي المتقدم المتحول مبتدءا، ولا غبار عليه إذ لا يلزم التركيب مع الخبر من حيث[168] إنه خبر، ولا النقض بـ»لا طالعا جبلا إلا زيد»، إذ لم يبق بعد التقديم على كونه خبر المبتدأ حتى يرد «لم انتصب خبر المبتدأ»، بل تحول مبتدأ بعد

---

[166] راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ٥٢/١.

[167] في L : فيصح.

[168] ''حيث'' ساقطة من L.

التقديم فقدر له خبر، فانتصب بـ»لا» لكونه شبيها بالمضاف، لكنهم نقلوا عنه أن كلمة الشهادة عنده كلام تام لا حذف فيه كما دل عليه كلام ناظر الجيش، هذا. وصرح به في شرح أوضح المسالك حيث قال: [70a] قال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو «لا إله إلا الله»، أي: لنا أو في الوجود أو نحو ذلك.

قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام ولا حذف، وأن الأصل «الله إلهٌ» إلى آخر ما نقله، والتناقض الذي بين كلامه هذا وبين ما ذكر في المفصل وإن دفع بأن ما ذكره في المفصل جرى على المشهور، والذي ذكره هنا اختيار له خلافا للجمهور كما يدل عليه قوله: هكذا قالوا والصواب... إلخ، لكن الذي ذكره في رسالته لا دليل على صحته، وأما على فساده فالدليل منتظم.

أما أولا فلأن الثابت بالاستقراء وبنقله ونقل غيره أن «لا» من دواخل المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا المبتدأ، فلابد أن يتحول بعد التقديم مبتدأ من أحد قسميه ليصح وقوعه اسما لـ»لا»؛ وإذا تحول مبتدأ اقتضى خبرا، لا محالة إن كان من قسمه الأول أو ما يكتفى به عن الخبر إن كان من قسمه الثاني، وحيث لم يكن مذكورا فلا بد من تقديره، فلم يستقم قوله: إن الكلام تام لا حذف فيه، ولا أن لا ركبت مع الخبر، أي: من حيث هو خبر.

وأما ثانيا فلأن «إلا» للاستثناء، وهو معنى يقتضي أمرين مخرجا ومخرجا عنه، والمخرج هو الواقع بعدها؛ والمخرج عنه لا يصح أن يكون «إله» على تقدير كونه خبرا لما بعد «إلا» إذ لا بد أن يكون بين المستثنى منه وأمر آخر غير المستثنى

حكم يخرج المستثنى بـ»إلا» عنه في حكمه، لأن الاستثناء هو إخراج ما كان مدخلا في متعدد عنه في حكمه؛ فلو كان المستثنى [70b] منه خبرا للمستثنى لزم أن لا يكون في الكلام حكم «إلا» المنعقد بين المستثنى منه والمستثنى، وهو باطل وليس مذكورا في الكلام ما يصح أن يكون مخرجا عنه، فلابد من تقديره، فلا يكون الكلام تاما من غير حذف.

وأما ثالثا فلأن «لا» للنفي، وهو معنى يقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه لما مر مرارا، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمرا واحدا؛ فإن اعتبر منفيا احتاج الكلام إلى تقدير منفي عنه وإن اعتبر منفيا عنه احتاج إلى تقدير منفي؛ وأيا ما كان فحيث لم يكن مذكورا، لا بد من تقديره فلا يكون الكلام تاما من غير حذف.

وأما ما نقله في شرح أوضح المسالك عن ابن هشام أنه بعد نقله مقالة الزمخشري قال: قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المعرف خبرا، انتهى فمما لا طائل تحته:

أما الأول فلأن دعوى الحذف قد قامت عليها الشهود، فلا سلامة منها ألبتة.

وأما الثاني فلما عرفت من صحة الإحلال من غير إشكال، ولا إخلال.

وأما الثالث فلأنه لا يلزم من انتفاء كونه بدلا من محل اسم «لا» كما يقوله الجمهور، وكونه مبتدأ قدم عليه الخبر من غير حذف في الكلام، كما يقول به الزمخشري أن يكون خبرا عن «إله» حتى يلزم الإخبار عن العام بالخاص، وعن

النكرة بالمعرفة لجواز أن يكون بدلا عن مرفوع «إله» المكتفى به عن الخبر، بل هو الأوجه كما عرفت، فصدور مثل تلك المقالة من العلامة [71a] الزمخشري إن كان عجيبا فترجيحه من ابن هشام مع رده عليه في المغني أعجب وأغرب.

قيل: جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تتقدير الخبر، وكتب فيها رسالة؛ ومحصول ما ذكره: «أن أصل التركيب «الله إلهٌ، فدخل «لا» و»إلا» للحصر، فالمسند إليه هو «الله» والمسند هو «إله»، وهذا مما يتحير في تعقله الأذكياء ويتعجبون من كلامه، وأنا أُوضحه بكلام وجيز، وهو أنه لو بدل كلمة «لا» و»إلا» بكلمة «إنما إله الله» لكان كلاما تاما، وإنما هو النفي والإثبات فكلمة «لا» هو النفي وكلمة «إلا» هو الإثبات؛ فعلم أن قول النحاة بالتقدير لداع لفظي، وهو أن لفظة «لا» تطلب خبرا ولا يحتاج إليه المعنى» انتهى.

أقول: بل قول النحاة بالتقدير لداعٍ معنوي، وذلك لأن النفي الذي هو مدلول «لا» لا يعقل إلا بمنفي ومنفي عنه كما مر غير مرة؛ والمذكور من الأمرين ليس إلا أحدهما، فلو لم يقدر الآخر لم يعقل معنى «لا»، وكلما لم يعقل معنى «لا» فلا نفي وحيث «لا» نفي فلا إثبات، لأن الإثبات مفاد الاستثناء، وهو إخراج عن متعدد في حكمه، وحيث لا حكم بالنفي على متعدد لانتفاء طرفي النسبة بانتفاء أحد طرفيه لا إخراج عنه في حكمه وحيث لا إخراج لا إثبات، فلو لم يقدر خبر «لا» أو ما يكتفى به عن الخبر لا دلالة للكلام لا على نفي ولا على إثبات، وكلما كان كذلك كان القول بتقديره لداعٍ معنوي، فقول النحويين بالتقدير لداعٍ معنوي وهو المطلوب، فإيضاحه لهذا المطلوب زاد به عجبا على عجب، ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر [71b]، فسبحان علام الغيوب له الأمر.

وأما ما أورده ناظر الجيش من قوله: لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوزوه كما سيأتي فغير واردٍ؛ لأن لزوم انتفاء جواز النصب في الاسم الجليل إنما يقدح فيما ذكره، لو كان النصب في هذا التركيب مسموعا كما أن الرفع مسموع لكن التالي باطل لما سيحكيه ناظر الجيش من أن السماع الرفع[169] فمن جوز النصب إنما جوزه بالقياس، وحيث إن استنباط الزمخشري مؤيد بالسماع دون استنباط هؤلاء فلو لم يحتج بقوله عليهم لا يحتج بقولهم عليه، بل نقول: إن القول بجواز النصب قياس فاسد كما مر، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قال ناظر الجيش: والقول الثالث إن الاسم المعظم مرفوع بِ»إله»، لأنه كما يرتفع الاسم بالصفة في قولك: «أقائم الزيدان» فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر؛ وقد قرر ذلك بأن «إله» بمعنى «مألوه» من «أَلِهَ»، أي: عبد، فيكون الاسم المعظم مرفوعا على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر كما في نحو قولنا «ما مضروب العمران»، وضعف هذا القول غير خفي، لأن «إلها» ليس بوصف ولا يستحق عملا، ثم لو كان «إله» عاملا الرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه، لأنه يطول إذ ذاك.

أقول: بل ضعف ما ذكره غير خفي:

أما أولا فلأن انتفاء كونه صفة لا يستلزم انتفاء جواز عمله لما مر من أنهم أعملوا في الرفع والنصب ما لا يكون صفة ولا مشبها بها من الجوامد الصرفة بتأويل أو بغير تأويل حتى إن رفع ضمير المبتدأ بالخبر الجامد المؤول بالمشتق، نحو

---

169 ''الرفع'' ساقطة من A.

[72a]: «زيد أسد» إذا أريد به شجاع قياس عند البصريين كما مرّ، فالرفع بـ»إله» لكونه فِعالا بمعنى مفعول وضعا لا تأويلا لأجل العمل أولى وأقيس، فيصح أن يكون رافعا لضمير المبتدأ في أصل التركيب الذي هو «الله إله»، أي: الله معبود هو، فإذا قدم ليقصر على المبتدأ صح أن يكون رافعا لظاهر يكون البدل الواقع بعد «إلا» بدلا منه بدل الجزئي من الكلي، فيكون التقدير: «لا إله أحد إلا الله» كما يصح أن تقول: «لا معبود أحد إلا الله».

وأما ثانيا فلأن إعرابه وتنوينه إنما يلزم لو كان المرفوع به من تتمة معناه نحو: «لا حسنا فعله مذموم»، لأن المشابه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه على ما مرّ[170] فما لا يكون كذلك لا يكون مطولا، وظاهر أن المرفوع بـ»إله» هنا ليس من تمام معناه، لأن المقصود نفي الألوهية عن كل أحد إلا عنه تعالى، لا نفي ألوهية كل أحد عن شيء آخر؛ فأحد المقدر المعروف بـ»إله» المبدل منه للاسم الجليل منفي عنه «إله»، وكلما كان منفيا عنه «إله» لم يكن من تمام معنى «إله» المنفي، لأن المنفي عنه لا يكون من تمام معنى المنفي؛ لأنهما طرفا النسبة التي يتوجه عليها النفي، وأحد الطرفين لا يكون من تمام معنى الآخر، وإلا لما صح أن يُنسب أحدهما إلى الآخر نسبة تامة خبرية، لكن التالي باطل، وكلما لم يكن من تمام معنى «إله» المنفي لم يكن «إله» مطولا ومشابها بالمضاف، وكلما لم يكن كذلك لم يلزم إعرابه ولا تنوينه، وقد مر مثل هذا في {لا شافيَ إلا أنت}[171].

170 ''على ما مر'' ساقطة من A.

171 راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

قال: وقد أجاب بعض الفضلاء عن هذا بأن بعض النحاة يُجيز حذف التنوين من مثل ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى ﴿فَلاَ غَالِبَ [72b] لَكُمُ الْيَوْمَ﴾[172] و﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ﴾[173].

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأن فيما ذكره تسليما لأن «إلها» هنا إذا كان عاملا الرفع فيما يليه كان مشابها بالمضاف، وقد عرفت أنه توهم ساقط.

وأما ثانيا فلأن الحصر المستفاد من تقديم الظرف من قوله: وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾، إلى آخره ليس على وجهه؛ لأن الظروف في مثل ذلك ليست متعلقة باسم «لا» اتفاقا حتى لا يكون له وجه «إلا» ما ذكره، بل إنما ذهب إلى ذلك البغداديون؛ وأما البصريون فالظروف في مثل ذلك عندهم متعلقة بمحذوف لا باسم «لا»، ولذلك رد ابن هشام في «الباب الخامس» من المغني على جماعة في تعليقهم الظروف: «من قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[174] ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ﴾[175] ومن قوله صلى الله عليه وسلم: {لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت}[176] باسم «لا» بقوله: وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم «لا» حينئذ مطول، فيجب نصبه وتنوينه؛ وإنما التعلق في ذلك بمحذوف «إلا» عند البغداديين وقد مضى»[177] انتهى.

---

[172] اقتباس من سورة الأنفال، الآية: ٤٨.

[173] اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٥.

[174] اقتباس من سورة هود، الآية: ٤٣.

[175] اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٢.

[176] راجع: البخاري، باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢، ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

[177] راجع: مغني اللبيب، ٥٤٢/٢.

وأشار به إلى ما ذكره في «الباب الثاني»: «وهو أنه لما نقل عن أبي علي أنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ آيةً ... لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ[178]

إن «آية» وهي مصدر: أَوَيْتُ لَهُ إذا رَحِمْتَهُ ورَفَقْتَ له، إنما انتصابه باسم «لا»، أي: ولا كفران لله رحمةً مني لنفسي»[179] انتهى.

قال معترضا عليه: «ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا «لا طالعا جبلا» أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب»[180] انتهى[181].

اللهم إلا أن يريد أنه على تقدير تعلق الظرف باسم «لا» على قول ذلك البعض [73a] يحمل قوله تعالى: ﴿فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾[182] إلخ، لا على قول البصريين، فإن النصب والتنوين عندهم واجب لا جائز كما عند ذلك البعض فيستقيم حينئذ.

قال ناظر الجيش: وفي هذا الجواب نظر، لأن الذي يُجيز حذف التنوين في «لا إله إلا الله» فذلك يُجيز إثباته أيضا، ولا يُعلم أن أحدا أجاز التنوين في «لا إله إلا الله».

---

[178] البيت من الطويل وهو لابن الدمينة، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٥٨٩/٦.؛ راجع: شرح التسهيل، ص: ١٤١٦.

[179] راجع: مغني اللبيب، ٣٩٤/٢.

[180] راجع: مغني اللبيب، ٣٩٤/٢.

[181] "انتهى" ساقطة من A.

[182] اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

أقول: وفي نظره نظر، فإن حاصل جواب بعض الفضلاء المبني على تسليم كون الاسم مطولا، هو أن ترك التنوين فيه مع كونه مطولا واردٌ على ما أجازه بعض النحويين من ترك تنوين المطول، فعلى قول ذلك البعض من النحويين للمتكلم أن يتكلم ابتداء بأي وجه يختاره[183] وتركه بناء على أن كلا منهما جائز في العربية، لكن إذا نطق متكلم بأحد الوجهين في كلامٍ ما صار ذلك الوجه لازما لذلك الكلام، فإذا رواه أحد عنه فليس له أن ينطق به بالوجه الآخر على أنه كلام ذلك المتكلم الذي سمعه منه[184]، لأنه خلاف ما سمعه وإن كان جائزا له النطق به لصحته في العربية، لا على أنه كلام ذلك المتكلم؛ ومن المعلوم أن «لا إله إلا الله» قد روي إلينا بالتواتر غير منون، فدل ذلك على أنهم ما سمعوها إلا[185] غير منون فرَوَوْها[186] كما سمعوها من غير تغيير وإن كان تنوينها أيضا جائزا بناء على كون الاسم مطولا وكون المطول جائزا ترك تنوينه.

فقوله: ولا يعلم أن أحدا أجاز التنوين في «لا إله إلا الله» إن أراد أنه لا يعلم أن أحدا أجازه قياسا، فهو إنكار لما اعترف به الآن فإنه القائل إن الذي يجيز حذف التنوين، فذلك يجيز إثباته أيضا، والعلم بهذا هو العلم بمن يجيز التنوين فيه قياسا، فكيف يقال: ولا يعلم أن أحدا أجاز التنوين؟ إلخ. [73b] وإن أراد أنه لا يعلم أن أحدا أجازه سماعا بمعنى أنه لا يعلم أن أحدا أجاز تنوينه بناء على أنه سمعه منونا

---

183 في L وA: يختاره من التنوين.

184 ''منه'' ساقطة من A.

185 في A : لا.

186 في A : فردوها.

ممن يوثق بالسماع منه فهو مسلم وغير مضر، إذ لا يلزم من جواز وجهين في نوع ما من أنواع الكلام إن يُسمع كلاهما في كل فرد من أفراد ذلك النوع.

قال: هذا آخر الكلام على توجيه الرفع، وأما النصب فقد ذكروا له توجيهين: أحدهما أن يكون على الاستثناء[187] من الضمير المستكن في الخبر المقدر.

أقول: هذا القول ظاهر الفساد، لأن المستثنى منه إذا كان الضمير المستكن في الخبر المقدر يكون مقدرا أيضا، والكلام غير موجب، وكلما كان المستثنى منه غير مذكور ويكون الكلام غير موجب كان الاستثناء مفرغا، وكلما كان مفرغا كان معربا بحسب العوامل، والعامل هنا هو الخبر المحذوف، وهو رَافِعٌ لَيْسَ إِلاَّ سواء قدر موجود أو في الوجود غير أن المرفوع به على الأول نائب الفاعل، وعلى الثاني فاعل، وكلما كان العامل رافعا ليس إلا كان المستثنى مرفوعا ليس إلا، وكلما كان كذلك كان القول بنصبه فاسدا ظاهر الفساد، فالقول بأن الاسم الجليل منصوب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر فاسدٌ ظاهر الفساد، وهو المطلوب.

قال: الثاني أن يكون «إلا الله» صفة لاسم «لا»، أما كونه صفةً وهو لا يكون إلا إن كان بمعنى غير، وقد عرفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على ثبوت الإلهية لله تعالى، والمقصود الأعظم هو إثبات الألوهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره تعالى، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه، أعني: كون الاسم صفة لاسم «لا».

---

[187] في L : الاستثنائية.

أقول: في هذا التوجيه زيادة ضعف على ما نقله الجرجاني[188] عن بعضهم [74a]؛ فإنهما يشتركان في أنهما لايدلان على المقصود إلا بالمفهوم، وقد مر وجه دلالته وينفرد هذا منه بأن النصب غير مسموع في التركيب، فلا داعي إلى العدول عن المسموع الدال على المعنى المقصود بمنطوقه[189] إلى ما لم يسمع، وهو لا يدل على المقصود إلا بمفهومه، هذا على القول بأن الإثبات بعد النفي في الاستثناء منطوق؛ وأما على القول بأنه مفهوم فنقول لا داعي إلى العدول عما يدل على المقصود بمفهومه بواسطة واحدة إلى ما لم يسمع، وهو لايدل على المقصود بمفهومه إلا بواسطتين[190].

قال: وأما التوجيه الأول فقالوا فيه مرجوح، وكان حقه أن يكون راجحا، لأن الكلام غير موجب، والمقتضي لعدم أرجحية البدل هنا أن الترجيح في نحو: «ما قام القوم إلا زيدا» إنما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاركة[191] في تركيب استويا نحو: «ما ضربت أحدا إلا زيدا» فمِن ثم قالوا: وإذا لم يحصل مشاركة[192] في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى.

أقول: بالمشاركة[193] في الاتباع أن يكونا متشاركين في كون إعراب كل منهما لفظيا، وهنا ليس كذلك، لأن الضمير المستتر في الخبر المحذوف مرفوعٌ محلا

---

[188] هو عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري، الشافعي (أبو بكر) نحوي، بياني، متكلم، فقيه، مفسر، مات سنة ٤٧١/١٠٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٠/٥.

[189] في A : ومنطوقه.

[190] في A : بواسطة.

[191] في L وA : المشاكلة.

[192] في L وA: مشاكلة.

[193] في L وA: بالمشاكلة.

والبدل مرفوع لفظا، فلا نسلم أن انتفائها يستلزم أولوية النصب في الاستثناء، لأن رفع المستثنى في نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[194] أرجح مع أن رفع المستثنى منه محلي ورفع المستثنى لفظي وإن أراد أن المشاركة[195] في الاتباع لا تحصل إلا أن يكون المستثنى منه مرفوعا مع كونه مذكورا مع المستثنى مثل: «ما قام القوم إلا زيد» وهنا ليس كذلك، لأن المستثنى منه وإن كان مرفوعا لكنه غير مذكور [74b] فلذا كان النصب أرجح فيلزم أن يكون النصب في المفرغ في[196] نحو «ما قام إلا زيدٌ» أرجح، لأن المستثنى منه غير مذكور مع أن الرفع واجب، والنصب ممتنع؛ وإن أراد غير ذلك فلا بد من بيانه حتى يُنظر في صحته وفساده.

قال: قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع.

أقول: قد عرفت أن النصب لايصح قياسا فضلا عن أن يكون مترجحا.

قال: ونقل عن الأُبدي[197] أنك إذا قلت: «لا رجل في الدار إلا عمرا» كان نصب «عمرا» على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل.

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأن ما ذكره مخالف لما تقرر من القاعدة أن الاتباع فيما هو في كلام

---

[194] اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

[195] في L وA: المشاكلة.

[196] ''في'' ساقطة في A.

[197] هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبذي، شهاب الدين، نحوي من أهل الأندلس، وهو من أهل أبذة (Ubeda) بقرب جيان، مات سنة ١٤٥٦/٨٦٠. راجع: الأعلام للزركلي، ٢٢٩/١؛ وفي هامش M : أُبدة كقبرة بلد بالأندلس، قاموس.

غير موجب، والمستثنى منه مذكور هو الأرجح، وهذه القاعدة مُشَيدةُ الأركان بما استنبطه البصريون من أن النصب على الاستثناء إنما هو لشبهه بالمفعول، وقد عرفت أن المشابهة بالمفعول إن تحققتْ صورةً ومعنىً فالنصب واجبٌ أو صورةً لا معنىً فالنصب جائز مرجوح، وإن انتفتْ صورةً ومعنى فالرفع واجب أو معنى لا صورةً فالرفع جائزٌ أرجحُ على ما فصلناه سابقا، والمستثنى في مثل «لا رجل في الدار إلا عمرا» شبيه بالمفعول صورةً لا معنى، فالرفع راجح[198] والنصب مرجوح، فدَعْوَى خلاف هذا من غير دليل غير مسموعة.

وأما ثانيا فلأن أحسنية النصب على الاستثناء في: «لا رجل في الدار إلا عمرا» على فرض تسليمه لا يستلزم جواز النصب في «لا إله إلا الله» فضلا عن أرجحيته، وذلك لأن المستثنى في «لا إله إلا الله» لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى كما مرّ بيانه بخلاف المستثنى في [75a] المثال المذكور، فإن الكلام لكونه مذكورا بركنيْه شابه المستثنى فيه المفعول صورة فقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

قال: هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر أن النصب لايجوز، بل ولا البدل؛ وتقرير ذلك أن يقال: إن «إلا» في الكلام التام الموجب نحو «قام القوم إلا زيدا» متمحضة للاستثناء، فهي تُخرج ما بعدها مما قبلها، وذلك أن هذا الكلام إنما قُصد به الإخبار عن القوم بالقيام، ثم إن زيدا أحد منهم ولم يكن يشاركهم فيما أسند إليهم فوجب إخراجه، وكذا حكم «إلا» في الكلام التام غير الموجب

---

[198] في A : أرجح.

نحو: «ما قام القوم إلا زيدا»[199]؛ ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع أنها للاستثناء أيضا، لأن المذكور بعد «إلا» لابد أن يكون مخرجا من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاما لم يحتج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل «إلا» ليصح إخراج «زيد» منه، لكن إنما أحوج إلى هذا التقدير تصحيح المعنى فيتعين من هذا أن المعنى الذي[200] قلت إنه المقصود في الكلام الذي ليس بتام، إنما هو ثبوت الحكم المنفي قبل «إلا» لما بعدها وإن الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد «إلا» في نحو «ما قام إلا زيد»[201] معمول العامل الذي قبله، ولا شك أن المقصود من هذا التركيب الشريف أمران وهما: نفي الألوهية عن كل شيء وإثباتها لله تعالى كما تقدم.

وإذا كانت «إلا» مسوقةً لمحض استثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا أو أبدلنا، وذلك أنه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل «إلا» تاما بتقدير خبر محذوف، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد «إلا» في الكلام الموجب وبالإثبات [75b] عليه في غير الموجب مجمعا عليه إذ لا يقول بذلك إلا مَنْ مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفيٌ ومن النفي إثباتٌ ومن ليس مذهبه ذلك يقول: إن ما بعد «إلا» مسكوتٌ عنه فكيف يكون قول «لا إله إلا الله» توحيدا؟؛ فتعين أن تكون «إلا» في هذا التركيب مسوقةً لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام ولايكون غير تام إلا بأن لا يقدر قبل «إلا» خبرٌ محذوف وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر

---

[199] في L : زيدٌ.

[200] ''الذي'' ساقطة من A.

[201] في A : ما قام زيدا.

وهذا هو الذي تركن إليه النفسُ، وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر.

أقول: انتهى كلام ناظر الجيش بطوله، وفيه بحث:

أما أولا فلأنه إن أراد أن «إلا» موضوعة لغة لمحض الإثبات لا للاستثناء في الكلام غير التام غير الموجب[202] فلا يقتضي مخرجا ومخرجا عنه، فلا يقدر قبل «إلا» عن محذوف[203]. ففيه أن هذا مما لم يثبت لغة وعلى فرض ثبوته لا يجدى نفعا فيما قصده من كون الإثبات بعد النفي مجمعا عليه إلا إن سلم هؤلاء أن هذا الثابت لغة[204] مجرى على ظاهره من غير تأويل وأنى له هذا على أن «إلا» إن لم تقتضِ أمرين فالنفي يقتضي أمرين لا محالة، وحيث إن المذكور أحدهما، فالمقدر قبل «إلا» إما الخبر أو المرفوع المكتفى به عن الخبر وأيا ما كان فلا يتم مدعاه من الإجماع وكون ما بعد «إلا» خبرا وإن أراد أن «إلا» مع دلالتها على الاستثناء تدل على الإثبات بعد النفي لغة لكن المقصود[205] في الكلام غير التام غير الموجب هو الإثبات وفي غيره الاستثناء ففيه أن هذا هو محل [76a] النزاع فإن من لا يقول بأصل دلالة «إلا» على الإثبات كيف يقول بأنها في مثل هذا الكلام مسوقة لقصد الإثبات؟ فإن دعوى كونها مسوقة لقصد الإثبات فرعٌ عما ثبت بالإجماع من أن الاستثناء من النفي إثباتٌ وهم قد أوّلوا ذلك لوجود[206]

---

202 في A : غير الموجب غير التام.

203 في L: عن خبر محذوف.

204 ''لغة'' ساقطة من A.

205 في A : المقام.

206 في L : بوجود.

الواسطة في زعمهم بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات وهي عدم الحكم فدعوى أن «إلا» في الكلام غير التام غير الموجب مسوقة لقصد إثبات ما نُفي قبلها لما بعدها لا يُجديه نفعا فيما قصده من كون دلالة «إلا» على ثبوت ما نفي قبلها لما بعدها مجمعا عليها حينئذ؛ وهم لو قالوا بأصل دلالة «إلا» على الإثبات بعد النفي لكفى وحصل المقصود من دلالة «إلا» مع كونها للاستثناء على ثبوت ما نُفي قبلها لما بعدها بالإجماع من غير حاجة إلى دعوى أن «إلا» في الكلام غير التام غير الموجب مسوق لقصد الإثبات لا للاستثناء.

وأما ثانيا فلأنه قال أولا: إن المذكور بعد «إلا» لابد أن يكون مخرجا من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاما لم يحتج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل «إلا» ليصح إخراج زيد منه. ثم قال في آخر كلامه[207]: فتعين أن يكون «إلا» في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها[208] لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام بأن لايقدر قبل «إلا» خبر محذوف وبينهما تناقض؛ والحق ما ذكره أولا فما ذكره آخرا باطلٌ فبطل ما بناه عليه من قوله: وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر.

فانظر أيها الناظر الندس[209] هل هذا الذي ذكره هو الذي تركن إليه النفس؟ وقد تقدم بطلان كون الاسم الجليل في هذا [76b] التركيب هو الخبر.

فإن قلت: لعله أراد أن المستثنى منه وإن كان مقدرا، لكنه إنما يقدر لصحة

---

[207] في L : كلام.

[208] في A : ما نفي ما قبلها.

[209] في هامشM : في القاموس: ''الندس الرجل السريع الاستماع للصوت الخفي والفهم كالندس كعضد وكتف'' انتهى.

المعنى ولا إعتدادَ بذلك المقدر لفظا فكأنه لم يقدر قبل «إلا» خبر محذوف فما بعدها هو الخبر المعتد به كما قرره سابقا في جوابه الثاني من الأجوبة الثلاثة التي ذكرها عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضعيف القول بالخبرية، حيث قال: وأما الثاني فلا نسلم أن اسم «لا» هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لايكون المستثنى منه فيه مذكورا.

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا إعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو: «ما زيد إلا قائم» إن «قائم» خبر عن «زيد» إلى أن قال فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر فيندفع التناقض بين كلاميه.

قلت: إن أراد هذا يندفع التناقض لكن لايستلزم مطلوبه لما قدمناه في الكلام على جوابه الثاني من تلك الأجوبة من أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المحذوف لفظا ومعنى وأن ما بعد «إلا» إنما هو بدل عنه من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ والحكم بالنفي فلا يكون خبرا لِ»لا» أصلا لا لفظا ولا معنى وبعد النسخ والحكم لا يكون منفيا فلا يصح أن يكون خبرا لِ»لا» لا على مذهب سيبويه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين؛ وقد عرفت هناك أيضا أن اتفاق النحاة على أن «قائم» في «ما زيد إلا قائم» خبر عن «زيد» لا حجة فيه على أن الاسم الجليل خبر لِ»لا» وإنما يستلزم أن يكون خبرا لاسم «لا» من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ وهو أي: كون الاسم الجليل خبرا لاسم «لا» من [77a] تلك الحيثية كخبرية «قائم» لِ»زيد» في «ما زيد إلا قائم» على فرض صحته لا يُجديه نفعا

مع أنه فاسد كما بيناه في الكلام على القول بالخبرية على التفصيل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وإن أردت الإحاطة على الإجمال بما تضمنه الكلام السابق من الأقوال فاستمع لما يتلى: عليك من المقال وهو أن يقال إن «لا إله إلا الله» إما أن يكون فيه تقديرا أو هو كلام تام بلا تقدير.

وعلى الأول فالمقدر إما الخبر أو المرفوع بـ«ما» بمعنى الصفة[210] المعتمدة المكتفى به عن الخبر.

وعلى الثاني المستثنى مفرغ مرفوع على أنه بدل[211] من «أحد» المقدر المرفوع بِـ«إله» الذي بمعنى «مألوه» الساد مسد خبره فيكون بدلا عما هو نائب عن الفاعل؛ وقد مر أن هذا هو الأوجه صناعة ومعنى.

وعلى الأول فما بعد ''إلا'' إما مرفوع أو منصوب وعلى التقديرين فـ''إلا'' إما للاستثناء أو بمعنى ''غير''.

فإن كان ما بعد ''إلا'' مرفوعا و''إلا'' للاستثناء فرفع المستثنى إما على أنه بدل من محل ''إله'' المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ فيكون بدلا من المبتدأ، وخبره خبر المبتدأ وهو نحو موجود المحذوف الواحد بالنوع القابل، لأن يُسند إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ فإذا اعتُبر الحكمُ تميزت الحصتان وصار الخبر منسوخا بـ''لا'' على الأكثر أو بدل من الضمير الراجع إلى ''إله'' المستتر

---

[210] ''الصفة'' ساقطة من A.

[211] في A : أبدل.

في الخبر المحذوف الذي هو موجود فيكون بدلا عن نائب الفاعل كالوجه الأول غير أن العامل هنا محذوف وفي الأول مذكور أو مستتر في الخبر المحذوف [77b] الذي هو في الوجود فيكون بدلا عن فاعل الظرف أو بدلا من نفس الخبر المحذوف لِ"لا" لا من ضميره وهو ما ذكره ناظر الجيش في جوابه الثاني من الأجوبة الثلاثة عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضعيف القول بالخبرية وقد تبين بطلانه.

وإن كانت بمعنى "غير" فهي مع الاسم الجليل مرفوعة على أنها صفة لاسم "لا" حملا على محله البعيد المرفوع بالابتداء وهو ما ذكره الجرجاني عن بعضهم وقد تقدم ما فيه.

وإن كان ما بعد «إلا» منصوبا و»إلا» للاستثناء فهو منصوب على أنه مستثنى من ضمير الخبر المحذوف وهو التوجيه الأول من التوجيهين الذين ذكرهما ناظر الجيش عنهم للنصب وقد مضى أنه فاسد أو بمعنى «غير» فهي مع ما بعدها صفة لاسم «لا» حملا على المحل القريب المنصوب بِ»لا» أو على اللفظ لكون حركتها شبيهة بالإعرابية وهو التوجيه الثاني للنصب من التوجيهين المذكورين وقد عرفت ما فيه.

وعلى التقدير الأول وهو أن يكون الكلام تاما من غير حذف فما بعد «إلا» إما خبر لِ»لا» التبرئة مستثنى من اسمها وهو قول جماعة وهو باطل كما تبين سابقا أو خبر «لا» التبرئة و»إلا» لمحض الإثبات لا للاستثناء وهو ما ذكره ناظر الجيش في آخر كلامه وهو فاسد أيضا كما سبق أو خبر للمبتدأ الذي هو مجموع «لا» مع اسمها وهو ما جوزه ابن هشام في المغني وقد مضى أنه لا يغني أو مبتدأ

لخبره المقدم المقترن بِ»لا» أعني: «إله» وهو قول الزمخشري وقد عرفت حاله فيما تقدم والله أعلم.

فهذه إثنا عشر وجها على عدد حروف لا إله إلا الله والمقصود [78a] منها واحد وهو الأول ولا إله سواه.

ولما انتهى فيما سبق تفصيلا وإجمالا الكلام فلنورد البحثين الأولين من رسالة العلامة الدواني ههنا استيفاءً لما يتعلق بالمقام ونذكر في خلالهما ما يتضح به المقصود والمرام فنقول وبالله التوفيق وبيده ملكوت التحقيق.

قال الأستاذ المحقق والعلامة المدقق في رسالته بعد ذكر الخطبة ''المبحث الأول'' فيما ذهب إليه بعض من أهل المنقول من أنه لابد فيها من تقدير الخبر وهو أن يقال المقدر:

-إما أن يكون من الأمور العامة كالوجود والإمكان وما يراد فهما،

-وإما أن يكون من الأمور الخاصة مثل لنا وللخلق وغيرهما مما يناسب المقام.

فإن كان الأول يلزم أحد الأمرين إما عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي وإما عدم تنزيهه عن إمكان الشركة ضرورة لزوم الأمر الأول على تقدير إضمار العام كالإمكان ولزوم الأمر الثاني على تقدير إضمار الخاص كالوجود نفسه لا صحته وإمكانه ولا شك[212] أن كلا منهما معتبر في التوحيد وإن كان الثاني يرد عليه أن

---

212 ''شك'' ساقطة من A.

الدال عليه إما منتفٍ أو خفي لا ينى[213] عليه ومنه يظهر عدم جواز ارتكاب أن المضمر هو الموجود[214] المقيد بالفعل والإمكان حتى يكون مفاد هذه الكلمة نفي الوجود بقسميه عمن سواه وإثباته له ونقل عنه في الحاشية ما نصه: «قيل لصعوبة هذا الإشكال ذهب صاحب الكشاف ومن تبعه إلى[215] أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر، بل «إلا الله» مبتدأ و»لا إله» خبره وكان أصله الله إلهٌ، أي: مستحق للعبادة وأُدخل [78b] «لا» و»إلا» لإفادة الحصر رداً لخطاء المشركين» انتهى.

أقول: قد عرفت أن المضمر على تقدير أن يكون في الكلام إضمارٌ إما الخبر أو المرفوع بِ»إله» المكتفى به عن الخبر وقد عرفت أيضا أن المعنى المقصود في «لا إله إلا الله» هو قصر الألوهية على الله تعالى والعلامة الدواني قائل بهذا كما سيشير إليه في «المبحث الخامس» من رسالته وصرح به في شرحه للعقائد العضدية حيث قال: «واعلم أن التوحيد إما بحصر وجوب الوجود أو بحصر الخالقية أو بحصر المعبودية؛ ثم قال والأول كذا والثاني كذا وساق الكلام وحقق المقام إلى أن قال: «والثالث وهو حصر المعبودية وهو أن لايشرك بعبادة ربه أحدا فقد دل عليه الدلائل السمعية وانعقد عليه إجماع الأنبياء وكلهم دعوا المكلفين أولا إلى هذا التوحيد ونَهَوْهم عن الإشراك في العبادة، قال الله تعالى ﴿أَتَعْبُدُونَ ماَ تَنْحِتُونَ، واَللهُ خَلَقَكُمْ وَماَ تَعْمَلُونَ﴾[216] انتهى.

---

[213] في A : ينهى.

[214] في A : الوجود.

[215] ''إلى'' ساقطة من A.

[216] سورة الصافات، الآية: ٩٥-٩٦.

ومصداق إجماع الأنبياء قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[217] بعد قوله تعالى ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾[218] وقوله تعالى ﴿يُنَزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاتَّقُونِ﴾[219] وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[220] وقوله تعالى ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[221].

ولا خفاء في [79a] أن هذا التركيب لا يدل على هذا المعنى، أي: حصر المعبودية فيه تعالى بمنطوقه إلا إذا كان الاسم الجليل مستثنى مفرغا من «أحد» المقدر المرفوع بـ»إله»، لأن المقصور حينئذ هو «إله» المقصود قصره عليه تعالى؛ فإن قصر المعبودية عليه إنما يتأتى إذا كان المقصور «إله» لا موجود ولا ممكن ولا غيرهما مما ذكر في الإشكال أو لم يذكر وإذا كان الأمر كذلك فنحن نختار الشق الأخير من الترديد، أي: إن المضمر في الكلام[222] هو المرفوع بـ»إله» المكتفى به عن الخبر ولا ورودَ لشيء من شقوق ما أورده من الإشكال.

أما عدم ورود أن الدال على الحذف منتف أو خفي فلأن النفي الداخل على القسم الثاني من المبتدأ على ما مر لنفي المبتدأ عن مرفوعه المكتفى به عن الخبر.

---

[217] سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

[218] سورة الأنبياء، الآية: ٢٤.

[219] سورة النحل، الآية: ٢.

[220] اقتباس من سورة النحل، الآية: ٣٦.

[221] سورة الزخرف، الآية: ٤٥.

[222] في L : في أن الكلام.

ومن المعلوم أن «لا» النافية للجنس لايمكن طرفا النسبة المنفية بها إلا نكرتين كما تقدم فهي دالة على أن ثم[223] نكرة مقدرة مرفوعة بِ»إله» هي المنفي عنها «إله» وحيث لا قرينة على نكرة مخصوصة يقدر نكرة عامة وهو نحو «أحد»، فإن عدم قرينة الخصوص قرينة على العموم فاندفع الإشكال الوارد على تقدير ما في سياق الشق الثاني من الترديد من أن الدال على المحذوف إما منتفٍ أو خفي.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي فلأنه من المعلوم أن إثبات شيء لشيء على وجه الانحصار فيه فرع على أصل ثبوته له وأصل ثبوته له فرع على ثبوت المثبت له في نفسه ضرورة أن ما لا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيرُه وقد مر أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر أعني: «إله» على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني [79b]: الاسم الجليل، فإثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى فرع على ثبوته تعالى في نفسه فوجوده تعالى في نفسه بل أصل ثبوت الألوهية له تعالى أيضا على ما يقتضيه دلالة هذا الكلام لغة أمر مسلم الثبوت مفروغ عنه لا نزاع فيه وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه تعالى فالموحد يخصها به فيقول «لا إله إلا الله» والمشرك ينكر ذلك استكبارا فيقول ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[224] قال تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾[225]، فاندفع الإشكال الوارد على تقدير أن الخبر المضمر هو ممكن.

---

[223] في L : تم.

[224] سورة ص، الآية: ٥.

[225] سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة فلأن نسبة الألوهية إلى الله سبحانه وتعالى بالإثبات وإلى كل أحد سواه بالنفي ضرورية، أي: ممتنعة الانفكاك وكلما كان نسبة الألوهية إلى الموضوع نفيا وإثباتا ضروريةً لم يرد الإشكال على تقدير أن الخبر المضمر هو موجود ضرورة أن الشريك لو كان ممكن الوجود لكان ممكن الاتصاف بالألوهية لكن التالي باطل بالضرورة؛ لأن الألوهية مسلوبة عن كل أحد سواه بالضرورة فكذلك المقدم فلم يلزم عدمُ تنزيهه عن إمكان الشريك فاندفع الإشكال بحذافيره.

فإن قلت: كونها ضرورية عقلا وفي مراد الشارع لا كلام فيه وإنما الكلام في كونها ضرورية لغة فإن ثبت أنها تدل على هذا المعنى لغة وإن أهل اللسان يفهمون [80a] منها ذلك تم الأمر وإلا فلا.

قلت: هي ضرورية لغة أيضا، وها هو ذا آتيك بيانه بعد تمهيد مقدمة وهي أن الجملة الاسمية من المقرر أنها تدل على الثبوت وهي إما مثبتة أو منفية، ولما كان الثبوت أعم من أن يكون على وجه الاستمرار أو لا على وجه الاستمرار صح أن يقصد بها استمرار الثبوت إذا كانت مثبتة واستمرار النفي إذا كانت منفية بحسب المقامات.

قال السيد – قدس سره– في شرح المفتاح: «إن الجملة الاسمية بجزئيتها كما إذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك إذا كانت منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفي» انتهى.

ومن المعلوم أن كلا من استمرار الثبوت واستمرار النفي أعم من أن يكون

ممكن الزوال أو غير ممكن الزوال فصح أن يقصد بها نفيا و إثباتا الاستمرار الذي يمتنع زواله وهو المعبر عنه بالضرورة في اصطلاح أهل الميزان.

إذا تمهد هذا فنقول: لما كان في «لا إله إلا الله» نفيٌ وإثباتٌ فهي في الحقيقة جملتان اسميتان، لأن كلا من النفي والإثبات يقتضي طرفين ينعقد الحكم بينهما فطرفا الإثبات هو الاسم الجليل مع حصة الإيجاب من «إله» وطرفا النفي هو «أحد» مع حصة النفي من «إله» فصح أن يقصد بالأولى استمرار الثبوت الممتنع الانفكاك وبالثانية استمرار النفي الممتنع الانفكاك؛ ومقام الدعوة إلى كلمة التوحيد قرينة على أن المعنى المراد من «لا إله إلا الله» نفيا وإثباتا هو هذا الاستمرار الممتنع الانفكاك ضرورة أن الشارع لا يقول إلا صدقا، واستمرار [80b] ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى هو المطابق لما في نفس الأمر فهو المقصود للشارع فلم يبقَ إلا أن أهل اللسان هل[226] فهموا ذلك منه حتى يكون دلالته عليه لغويةً أم لا؟

فنقول: إنهم قد فهموا منه ذلك بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾[227] ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أن الصادق أخبر بأن إنكارهم لما يلزم من الإعتراف بِ»لا إله إلا الله» من ترك آلهتهم واختصاصه تعالى بالألوهية إنكارٌ لمحض استكبار لا لمتمسك عقلي فلو لم يفهموا من كلامه ما قصده صلى الله عليه وسلم في مقام الدعوة إلى كلمة التوحيد من الاستمرار على سبيل امتناع الانفكاك نفيا وإثباتا ما

---

[226] ''هل'' ساقطة من A.

[227] سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

كان إنكارهم لذلك استكبارا بل إنكارا لدليل عقلي وذلك لأنهم لو لم يفهموا ما قصده من الاستمرار على سبيل الوجوب نفيا وإثباتا لكانوا فهموا إما الاستمرارَ الذي يمكن زواله نفيا وإثباتا أو الثبوت والانتفاء من غير استمرار؛ وأيا ما كان فلهم أن يقولوا: إذا كان نسبة الألوهية إليه تعالى ممكنة الانفكاك كان استمرار ثبوتها له تعالى على التقدير الأول وثبوتها له [81a] لا على الاستمرار على التقدير الثاني مفتقرا إلى علة، لأن كل ممكن فهو مفتقر في وجوده وعدمه إلى علة وكلما كان كذلك فهو مثل آلهتهم في أن ألوهيته يجعل الجاعل لا لذاته فما المرجح لاختصاصه بدوام استحقاق الألوهية دون آلهتهم على التقدير الأول واختصاصه بأصل استحقاق الألوهية لا على الاستمرار على التقدير الثاني وكلما كان لهم هذا الكلام على التقديرين لم يكن إنكارهم استكبارا بل إنكارا لدليل لكنه استكبار بالنص فلم يكن لهم هذا الكلام فلم يفهموا منه الاستمرار الذي يمكن زواله ففهموا الاستمرار الممتنع الانفكاك نفيا وإثباتا وهو المطلوب وحينئذ فإنكارهم ليس إلا استكبارا، لأنهم إن سلكوا على منهج مقتضى العقل السليم فلا سبيل لهم إلا إلى أن يقولوا مثلا: ما الدليل على أن الله تعالى أرسلك إلينا رسولا وخاطبك آمرا بقوله ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ الله إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[228] ثم خاطبنا آمرا بقوله ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[229] فإذا جاء بالبينات

---

[228] اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

[229] اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

وأظهر المعجزات فقد جائهم الحق من ربهم فلو أنكروا بعدها لا يكون إنكارهم إلا استكبارا ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾[230].

ومن هنا يظهر نكتة التعبير عما أنكروه من لازم مدلول «لا إله إلا الله»، أعني: مدخول الهمزة التي هي للإنكار الإبطالي في قوله تعالى ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا﴾[231] بالجملة الاسمية بجزئها المؤكدة بِ»إن» و»اللام».

وبيان ذلك أنهم لما فهموا منها استمرار ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى كذلك دل ذلك التزاما على أنهم يلزمهم ترك آلهتهم ظاهرا وباطنا تركا مستمرا غير ممكن الزوال ظاهرا بأن لا يعبدوها بظواهرهم من الاعتراف بألوهيتهم [81b] باللسان وخدمتهم بالأركان أبدا وباطنا بأن لا يعتقدوا استحقاقهم الألوهية كما كانوا يعتقدونه أولا، بل يعتقدون أنهم لا يستحقونها أبدا سرمدا فلما استبكروا أنكروا ما دل عليه التزاما من الترك المؤكد الثابت فأدخلوا همزة الإنكار الإبطالية على الاسمية المؤكدة بتوكيدين ليكون إنكار أحد التوكيدين إنكارا للزوم الترك الظاهري، وإنكار الآخر إنكارا للزوم الترك الباطني وإنكار الثبوت إنكارا للزوم أن كلا من التركين ثابتٌ مستمر غير زائل وإنكار تعلقه بالجمع المضاف المفيد للاستغراق إنكارا لتعلقه بكل إله لهم على أنه سلب كلي لا على أنه سلب جزئي والإنكار الإبطالي مفيد لنفي ما بعدها ولهذا لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثباتٌ.

ثم لما كان مقتضى العقل أن لا ينكر شيء إلا لدليل على خلافه، وصفوه

---

230 اقتباس من سورة النور، الآية: ٥٤؛ ومن سورة العنكبوت، الآية: ١٨.

231 اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

بما يقدح في ظاهره وباطنه حتى يكونوا معذورين في إنكارهم ما دل عليه كلامه فقالوا ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾[232] فوصفوه بالشعر والجنون قدحا بالأول في ظاهره وبالثاني في باطنه، فإن الشاعر[233] لإيراده في كلامه ما لا حقيقة له من الأمور المخيلة لا وثوق بكلامه والمجنون لزوال عقله لا معول على ما يتصوره في اعتقاده.

وكلما كان الترك المؤكد الثابت لازما من كلام من لا معول على ظاهره ولا على باطنه لا يُلتفت إلى العمل بمقتضاه لا في الظاهر ولا في الباطن فرد الحق سبحانه وتعالى عليهم بقوله العلي الحكيم ﴿بَلْ جآءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾[234] بل جاء في أن أمركم بأن تقولوا «لا إله إلا الله» بالحق الثابت في نفس الأمر لا بالأمر المخيل الذي لا حقيقة له ولا له صورة [82a] إلا في الخيال فلا يكون شاعرا ﴿وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾[235] بأن سلك مسلكَهم في الدعاء إلى كلمة[236] التوحيد عن قصد وشعور كما تشاهدونه[237] فلا يكون مجنونا، لأن الإخبار عما وقع عليه إجماعُ الرسل عن قصد وشعور لا يصدر عن المجانين هذا ومما يدل على أنها ضرورية لغة قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[238] ووجه دلالته

---

[232] اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

[233] "فإن الشاعر" ساقطة من A.

[234] اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

[235] اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

[236] في هامش L : يا ودود يا ودود يا ذا العرش المجيد يا فعال لما يريد أسئلك الذي بنور وجهك الذي ملأ أدكان عرشك وأسئلك بقدرتك التي قدرت بها على خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا إله إلا أنت يا مغيث يا مغيث أغثني.

[237] في L وA : تشاهدون.

[238] اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

على ما ذكرناه هو أن قصد الشارع بهذه الكلمة كما مر ما هو المطابق لما في نفس الأمر من أن الألوهية ثابتةٌ لله تعالى بالضرورة ومنتفيةٌ عن غيره بالضرورة[239]، فلو لم يفهم قومه منها ما قصده صلى الله عليه وسلم لم يكن رسولا إليهم بلسانهم لكن التالي باطل بالنص فالمقدم مثله.

وأما الشق الأول من الترديد المذكور وهو أن المضمر في الكلام هو الخبر، فيمكن أن يختار باختيار أن المقدر هو الأمر الأول من الأمرين المذكورين في الشق الأول، أعني: موجود ولا إشكال أيضا. قوله: يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة.

قلنا: إنما يلزم ذلك لو لم يكن القضية ضرورية لكنها ضرورية لغةً وعقلا وشرعا كما مر تقديره وصرح به[240] بعض الفضلاء في شرحه للأربعين النووية في جواب سؤال نقله عن الإمام حيث قال: وللإمام الرازي ههنا سؤال مشهور وهو أنه إن قدر «لا إله في الوجود إلا الله» لجاز أن يكون في الإمكان وإن قدر «لا إله في الإمكان إلا الله» يصير المعنى لا إله ممكن إلا الله فإنه ممكن وإن قدر «لا إله في الوجود والإمكان إلا الله» يصير المعنى «لا إله ممكن موجود [82b] إلا الله» فإنه موجود ممكن والجميع باطل فلا يتم به التوحيد لكنها كلمة توحيد إتفاقا.

قال: وجوابه أن يقال: التقدير لا إله موجود أزلا وأبدا إلا الله فإنه موجود أزلا وأبدا لأنها سالبة ضرورية فيمكن معناه الوجود ضروري السلب عن كل فرد من أفراد الإله حال الحكم وقبله وبعده إلا الله فإنه معبود بحق ضروري وجوده حال الحكم

---

239 ''بالضرورة'' ساقطة من A.

240 ''به'' ساقطة من L و A.

وقبله وبعده إذ يجب أن يُثبت للمستثنى ما نفي عن المستثنى منه وإذا ثبت أن الوجود ضروري السلب عن[241] جميع أفراد الإله[242] غير الله لم يتصف غير الله بوجود أزلا وأبدا وإلا لم يكن وجوده ضروريا وإذا كان كذلك يحصل به التوحيد، لأن المراد نفي تعدد المعبود بالحق أزلا وأبدا» انتهى.

لكن الحقيق بالإختيار هو أن المضمر أحد المرفوع بِ»إله» إذ نفي الوجود عن كل إله غيره تعالى بالضرورة راجع بالحقيقة إلى نفي الأعيان التي سَموها آلهة من حيث إنها آلهة لا إلى وجودها في حدذاتها ضرورة أنها موجودة في الخارج بالفعل محسوسة؛ وحاصل نفي الوجود عن كل فرد من أفراد إله من تلك الحيثية غير الله راجع إلى نفي الألوهية عن كل موجود غير الله وهذا المعنى هو المقصود شرعا كما مر وهو منطوق الكلام إن كان المضمر «أحد» بخلاف ما إذا كان المضمر «موجود» فتقدير موجود مخرج للكلام عن إفادته المعنى المقصود بمنطوقه فتقدير «أحد» أولى.

ومن هنا يظهر ضعف ما نقله الشمني عن التفتازاني حيث قال: «وفي تلويح التفتازاني: ثم لا يخفى أن الاستثناء ههنا بدل من اسم «لا» على المحل والخبر محذوف، أي: لا إله [83a] موجود أو في الوجود إلا الله.

فإن قلت: هلاّ[243] قدرتَ في الإمكان ونفي الإمكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس؟

---

241 في A : من.

242 في A : جميع أفراد لا إله إلا غير الله.

243 في A : هذا.

قلت: هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود، لأن[244] القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان، ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره لا بيان إمكانه وعدم إمكان غيره»[245] انتهى.

وكذا ضعف ما في الحواشي الحسنية على المطول، وكأنه مأخوذ من التلويح وهو قوله: «وإنما لم يقدر الخبر في الإمكان أو ممكن مع أن فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة على وجه أبلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية، لأن نفي الإمكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس، لأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى وإثبات الإمكان لا يستلزم إثبات الوجود.

فإن قلت: في الكلام لا ينفى الإمكان عن غيره تعالى.

قلت: ذلك النفي مستدل عليه بدلائل آخر، وليس بمقصود في البيان ههنا على أن المتمردين لا يدعون إمكان غيره تعالى بدون الوجود» انتهى.

وذلك لما عرفت أن المعنى المقصود من هذه الكلمة إثبات الألوهية له تعالى بالضرورة ونفيها عن كل أحد سواه بالضرورة، وأن الكلام على تقدير أن يكون «إله» رافعا لِ«أحد» المقدر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغا من هذا المقدر دال على ذلك المعنى المقصود بمنطوقه وأن الكلام دال على أن أصل وجوده تعالى مسلم الثبوت، بل على أن أصل[246] ثبوت الألوهية له تعالى مسلم الثبوت [83b].

---

[244] في L وA: ولأن.

[245] راجع: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ٩٩/١.

[246] في A : مسلم بل الثبوت على أصل.

ولا شك أن الألوهية صفةٌ لا تكون إلا لموجود حقيقة واتفاقا فإثبات الألوهية بالضرورة له تعالى الذي دل الكلام التزاما على أن أصل وجوده مسلم الثبوت مستلزم لوجوب وجوده لا محالة، وكذلك نفي الألوهية التي لا تكون صفة إلا لموجود عن كل أحد سواه بالضرورة مستلزمٌ لامتناع وجود موصوف بها غيره بالضرورة.

فظهر أن هذا التركيب لدلالته على إثبات الألوهية تعالى بالضرورة دال على أنه تعالى واجب الوجود لدلالتها على نفيها من كل أحد سواه بالضرورة دال على أن وجود موصوف بالألوهية غيره[247] ممتنع بالضرورة وحيث إن هذا المعنى هو المقصود من كلمة التوحيد فليس المراد منها هو بيان وجوده ونفي إله غيره وإن كان يستلزم المقصود إذا كانت ضرورية.

فقولهما: ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره ولأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى ونفيه عن إله غيره ليس بالمعنى المقصود على أنهما اعترافا بأن نفي الوجود بالفعل لا يستلزم نفي الإمكان بخلاف العكس وهو كصريح الاعتراف بأن القضية ليست ضروريةً ضرورة أنها لو كانت ضرورية استلزم نفيُ الوجود نفي الإمكان، لأن ما نفي وجودُه بالضرورة ممتنع الوجود بالضرورة ولا شيء من ممتنع الوجود بالضرورة بممكن الوجود فلو كان الكلام دالا على نفي الوجود بالضرورة كان دالا على امتناع الوجود بالضرورة لكن قالوا: نفي الوجود لا يستلزم نفي الإمكان فيلزم أن لا يكون الكلام دالا على نفي إمكان الشريك ولا على وجوب وجوده [84a] تعالى، لأنه لا يثبت للمستثنى إلا ما نفي عن المستثنى منه وما نفي عنه على ذلك التقدير، أي: تقدير عدم استلزام نفي الوجود نفيَ

---

[247] في A : غير.

الإمكان هو الوجود لا بالضرورة فالثابت له هو الوجود لا بالضرورة فيكون ممكنا كآلهتهم وهذا المعنى لكونه ليس مطابقا للواقع لايصح أن يكون مقصودا للشارع الصادق الأمين.

فقوله: نفي الإمكان مستدل عليه بدلائل آخر وليس مقصودا في البيان غير صحيح، لأنه يستلزم أن لايكون كلمة التوحيد دالة على التوحيد بل يستلزم أن لايكون كلاما صادقا وإن يقع التناقض بينها وبين تلك الدلائل الآخر التي يستدل بها على نفي إمكان الشريك ومع ذلك كله فلا يتأتى به الرد لخطاء المشركين في اعتقادهم تعدد الآلهة في الوجود الذي عللا به ترجيح تقدير موجود على ممكن إذ على تقدير عدم استلزام نفي الوجود نفي الإمكان المستلزم لإثبات الوجود للمستثنى لا بالضرورة كان لهم الإنكار لدليل عقلي لا لمحض استكبار، لكنه استكبار كما مر بيانه.

بيان الملازمة أنه لو لم يكن الوجود ثابتا للمستثنى بالضرورة كان لهم أن يقولوا: إن الوجود إذا لم يكن ثابتا له بالضرورة كان محتاجا في وجوده إلى علة فهو كآلهتهم من الممكنات فما المرجح لاختصاصه بالألوهية مع اشتراك الجميع في الإمكان وهم إذا كانوا يجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق فكيف لو وجدوا مثل[248] هذه الفرصة؟ فإن قال الشارع: مرادي بهذا الكلام نفي الوجود عن الشريك بالضرورة وإثباته له تعالى بالضرورة اصطلاحا مني لا ما يدل عليه في اللسان من عدم استلزام نفي الوجود لنفي الإمكان فيستلزم [84b] وجوبَ وجوده وهو المرجح لاختصاصه بالألوهية لزم أن لا يكون رسولا إليهم بلسانهم، لكنه رسول إليهم

---

[248] في A : مثال.

بلسانهم ليبين لهم ما أُمروا به فيفقهوه عنه بيسر وسرعة فأنزل إليه قرآنا عربيا لا أعجميا لئلا يكون لهم على الله حجة كما دل عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ (قرآنا)[249] أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْ لاَ فُصِّلَتْ آيَاتِهِ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[250] فلم يبق لهم بعد أن أرسل إليهم رسولا بلسانهم حجة على الله، قال تعالى ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[251] ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾[252] إذا نوزع، ولئن نزل عن هذا المقام فنقول يلزم حينئذ أن يكون دلالتها على التوحيد بحسب الوضع الشرعي وقد مرّ في «المبحث الرابع» أنه لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم يُخالِط المؤمنين من الأَعراب الذين لم يبلغهم عرف الشرع أن يعلمهم صلى الله عليه وسلم معنى الكلمة الذي يراد منها بحسب عرف الشرع ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريده صلى الله عليه وسلم منها ولو وقع منه ذلك لنُقل إلينا فإنه من أهم مهمات الدين، لكنه لم يُنْقَل فلم يكن واقعا فلم يكن واجبا فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب.

ومن هنا يتضح ضعف ما نقله ابن السيد الجرجاني في شرحه الرشاد للإرشاد في النحو للعلامة التفتازاني عن بعض المحققين بقوله: «قال بعض المحققين[253]: كلمةُ الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغوي، لأن التقدير لايخلو

---

[249] ''قرآنا'' ساقطة من M و L و A.

[250] اقتباس من سورة فصلت، الآية: ٤٤.

[251] اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٦٥.

[252] اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

[253] ''بقوله قال بعض محققين'' ساقطة من A.

عن أحد الأمرين، وقد عرفت أنه لايتم وإنما تقدر كلمة الشهادة تامة في أداء [85a] معنى التوحيد، لأنها قد صارت علما عليه شرعا فتأمل» انتهى.

وأشار بقوله: «لأن التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين»... إلخ. إلى ما ذكره قبل هذا الكلام في صورة السؤال حيث قال: «فإن قيل إن قدرت في كلمة التوحيد موجودا لم يلزم منه إلا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الآلهة لا نفي إمكان وجوده وإن قدرت ممكنا لم يلزم منه إلا إثباتُ إمكان الوجود لله تعالى لا إثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد، لأنه إنما يتم التوحيد بنفي إمكان الوجود عما سوى الله تعالى من الآلهة وإثبات الوجود له تعالى» انتهى.

أما أولا فلما عرفت أن التقدير يخلو عن أحد الأمرين وذلك بأن يكون المضمر هو أحد المرفوع بِ»إله» المكتفى به عن الخبر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغا بدلا منه.

وأما ثانيا فلما عرفت أن نفي الوجود يستلزم نفي الإمكان، لأن حصة السلب منها سالبة ضرورية كما أن حصة الإيجاب شخصية ضرورية.

وأما ثالثا فلما بينا أن دلالتها على المعنى المقصود لغوية لا شرعية.

ثم إن ابن السيد[254] لما كان التقدير عنده لايخلو عن أحد الأمرين المذكورين وأيا ما كان فلا يتم التوحيد اعتمد في الجواب عن السؤال المذكور على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الكلام التام بلا حذف ليندفع الأشكال الوارد على تقدير أن يكون في الكلام حذف لأحد الأمرين المذكورين فقال: قلنا: قد صرح جار الله

---

[254] لم أقف على ترجمته.

العلامة الزمخشري أن التقدير السديد في هذا أن المرفوع بعد «إلا» خبر، وإلا لغو لفظا؛ والأصل في كلمة الشهادة «الله إله» ثم «إله الله» ثم أريد[255] التصريح بإثبات [85b] الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء» انتهى.

ونقله هذا من الزمخشري كما ترى مخالفٌ لما نقله عنه ابن هشام وناظر الجيش وغيرهما من أن «إلا الله» مبتدأ و»لا إله» خبره، لكنه موافق لما وجدته في بعض حواشي المفصل حيث قال نقلا عن الزمخشري: «القول السديد أن المرفوع بعد «إلا» هو الخبر وإلا لغوٌ؛ بيانه أن الأصل في كلمة الشهادة «الله إلهٌ» ثم «إله الله» ثم أريد إثبات الألوهية لله وحده ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي على أول الجملة ووسطت كلمة «إلا» فعادت إلى قولك «لا إله إلا الله» انتهى.

ولا أدري أي النقلين هو الصحيح فإني ما وقفت على رسالة الزمخشري وعلى تقدير صحة هذا النقل عنه سواء أراد أنه خبر عن «لا» أو عن المبتدأ الذي هو «إله» أو عن المبتدأ الذي هو مجموع «لا إله» فهو على جميع التقادير كلام لا معول عليه أصلا وقد مر الكلام على كل منها في محالها.

وأما قول التفتازاني: ولأن القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان فهو صحيح، لأنه ليس من أفراد الكون العام في اصطلاح النحويين من نحو «حصل» و»ثبت» و»استقر» و»كان» و»وجد»، وإن كان من الأمور العامة كأخويه من الوجوب والامتناع وغيرها المذكورة في كتب الحكمة والكلام.

---

[255] في A : أراد.

فإيراد العلامة الدواني الإمكان مع الوجود في الشق الأول من الأشكال السابق، نقله المشعر بأنه من الأفعال العامة عند النحويين كالوجود فيه ما فيه.

وأما قوله في الحاشية: «قيل لصعوبة هذا الإشكال ذهب صاحب [86a] الكشاف ومن تبعه إلى أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر»... إلخ، فالذي يظهر أن العدول عن المشهور الذي ذكره في مفصله من أن المعنى «لا إله في الوجود إلا الله» إلى ما ذكره في ذلك التأليف ليس لصعوبة هذا الإشكال، بل لأنه لما رأى أن المعنى المقصود هو قصر الألوهية على الله وهذا يقتضي أن يكون أصل التركيب «الله إله لا الله موجود» أو «الله في الوجود»؛ فإن[256] فرض أن تقديره صحيح من غير إشكال عدل عن المشهور وقال: والأصل «الله إلهٌ»، ولما كان هذا من قصر الصفة التي هي الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ وكان في هذا القصر لابد من تقديم الخبر وتأخير المبتدأ كما مر قال: ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، ولقد أصاب إلى هنا فلو سكت عن[257] هذا ولم يزد أن الكلام تام من غير تقدير لأمكن تطبيقه على التقدير الدال على المقصود بمنطوقه، أعني: تقدير «أحد» ولكن لما زاد أن الكلام تام فات تطبيقه على الوجه المفيد للمرام، بل خرج عن الانتظام كما سبق عليه الكلام.

فصاحب الكشاف إنما[258] دَنْدَنَ حول المعنى المقصود، لكنه ما أراد الله

---

[256] في L وA : وإن.

[257] في L وA: على.

[258] ''إنما'' ساقطة من A.

إتمامَه على يديه ولا يحيطون بعلمه إلا بما شاء يخلق ما يشاء ويختار، وإن من شيء إلا خزائنه لديه.

قال العلامة الدواني –روح الله روحه–: «ثم الباعث لهم على ارتكاب إضمار الخبر أنهم زعموا أنه لابد لِـ»لا« هذه من الخبر كما هو الظاهر والمتعارف مع عدم جواز كون المذكور خبرا عنه.

أما على تقدير أن يكون كلمة «إلا» بمعناه أعني: الاستثناء فظاهر ضرورة عدم جواز [86b] كون المستثنى خبرا عن المستثنى منه وعلى تقدير عدم الإضمار يلزم أن يكون الاستثناء عن اسم كلمة «لا» فلا يكون خبرا عنه؛ وأما على تقدير كونها بمعنى «غير» فلأنها بهذا المعنى لاتكون إلا للصفة كما هو المشهور فلا يكون خبرا عنه».

أقول: الباعث لهم على الإضمار خبرا كان المضمر أو مرفوعا بِـ»إله« مكتفى عن الخبر هو ما تقرر وتكرر من أن «لا» للنفي وهو معنى يقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمرا واحدا؛ فإن اعتبر منفيا إحتاج الأمر إلى تقدير منفي عنه وإن اعتبر منفيا عنه إحتاج إلى تقدير منفي، فالإضمار لأحد الأمرين لابد منه لتوقف معنى الكلام على معنى «لا» الذي لايعقل إلا بتعقل متعلقه الذي هو المنفي والمنفي عنه ولهذا عَدوا الحروف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة كما مرّ في «المبحث الأول».

ثم عدم جواز كون المذكور بعد «إلا» خبرا على تقدير أن يكون «إلا» للاستثناء قد مر تقديره عند الكلام على كلام ناظر الجيش؛ وأما إذا كان بمعنى «غير» فوجهه ما ذكره من أنها بهذا المعنى لاتكون إلا للصفة فلا تكون خبرا، لأنه

لايجوز فيها كل ما يجوز في «غير»، فإن «غير» وإن كان أصله أن يكون صفة مفيدة لمغايرة مجروره لموصوفه فمقتضاه أن يعرب نعتا لكنه قد يعرب بدلا ومبتدءا وخبرا، ويقع صفته حيث يصح الاستثناء وحيث لايصح إتفاقا بخلاف «إلا» فإنها لاتكون مع تاليها إلا صفة ولاتقع وصفا إلا حيث يصح الاستثناء عند جماعات منهم ابن مالك أو إلا حيث يتعذر عند ابن الحاجب [87a] في فصيح الكلام، فعلى هذا تجويزه فيما سيأتي وقوعها بدلا خارجٌ عن اللغة.

فإن قلت: لا نسلم أن «غير» يعرب بدلا ومبتدءا وخبرا حقيقة، بل هو نعت دائما لمذكور أو مقدر ومنعوته هو الواقع بدلا أو مبتدءا أو خبرا حقيقة فحيث لم يُذكر يقام غير مقامه مجازا فليكون «إلا» خبرا مجازا ونعتا لمحذوف هو الخبر حقيقة.

قلت: قد صرح ابن هشام بأن ''إلا'' هذه لايجوز حذف موصوفها حيث قال: ''وتفارق ''إلا'' هذه غيرا من وجهين: أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال ''جائني إلا زيدٌ'' ويقال ''جائني غير زيد'' ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها''[259] انتهى. فعلى تقدير وقوعها بدلا من اسم «لا» حملا على المحل البعيد مجازا يلزم القول بحذف موصوفها وذلك ممتنع.

فإن قلت: قد نقل السفاقسي[260] في إعرابه المسمى بالمجيد في إعراب القران

---

[259] راجع: مغني اللبيب، ٧٢/١.

[260] هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي، السفاقسي، المالكي (برهان الدين أبو اسحاق) نحوي، مات سنة ١٣٤٢/٧٤٢. راجع: معجم المؤلفين، ٨٢/١.

المجيد نقلا عن ابن عصفور ما نصه: إنما يعني النحويون بالوصف بِ»إلا» عطف البيان، انتهى.

وهم قد قالوا: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل فعلى هذا إعراب «إلا الله» بدلا عن اسم «لا» حملا على المحل البعيد غير خارج عن اللغة.

قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل[261] إلا إذا امتنع الاستغناء عنه[262] نحو «هند قام زيد أخوها» أو امتنع إحلاله محل الأول نحو «يا زيد الحارثُ»[263] إلى آخر الأمثلة التي ذكرها فقيده بصحة الاستغناء وصحة الإحلال وعطفُ البيان هنا يمتنع الاستغناء عنه معنى إذا المقصود «لا إله غير الله» لا «لا إله مطلقا تعالى الله» عن ذلك علوّا كبيرا.

قال [87b]: «البحث الثاني» متعلق بما ذهب إليه البعض الآخر من عدم الإضمار بأن نقول[264] إن ذلك إما بناء على أن المذكور، أعني: أن «إلا» مع مدخولها هو الخبر وإما بناء على أنه لا حاجة لِ»لا» إلى الخبر، فإن كان الأول يرد عليه ما قد[265] عرفته في «البحث الأول» وإن الجنس مغايرٌ لكل واحد من أفراده فكيف يصدق حينئذ سلب مغايرة الفرد عنه؟ اللهم إلا أن يقال: إن ذلك بناء[266] على تضمين «من» وإن المفهوم منه أنه انتفى من هذا الجنس غير هذا الفرد».

---

261 ''فعلى هذا إعراب إلا الله بدلا عن اسم لا حملا على المحل البعيد غير خارج عن اللغة. قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يَعرب بدل كل'' ساقطة من A.

262 ''عنه'' ساقطة من A.

263 راجع: أوضح المسالك، ٣٤٩/٣.

264 في L وA: يقول.

265 ''قد'' ساقطة من A.

266 ''بناء'' ساقطة من A.

أقول: من المعلوم المقرر أن «لا» التبرئة تفيد نفي الجنس على سبيل التنصيص، أي: إنما يفيد عموم النكرة الواقعة في سياقها لجميع أفرادها نصا بخلاف سائر حروف النفي، فإنها تفيد ذلك ظاهرا إلا نصا ف»لا» التبرئة لنفي خبرها عن اسمها في ضمن جميع أفراده لا لنفي خبرها عن مفهوم اسمها من حيث هو هو، وكلما كان كذلك كان المعنى على نفي مغايرته تعالى لكل فرد من أفراد «إله» لا على نفي مغايرته تعالى لمفهوم «إله» فالمعنى: لا فرد من أفراد إلهٍ مغاير له تعالى، ويلزم من ذلك أن لايكون له فرد ما غيره تعالى ضرورة أنه لو كان له فرد ما غيره تعالى لكان متصفا بمغايرته تعالى فلم يصدق سلب مغايرته تعالى عنه، لكن سلب مغايرته تعالى عن كل فرد من أفراد إله صادق فلم يكن له فرد ما غيره تعالى، ولا غبار عليه معنى، فلا يرد ما ذكره من أن الجنس مغاير لكل واحد من أفراده فكيف يصدق سلب المغايرة عنه حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن ذلك بناء على تضمين من... إلخ. على أن مدخول «لا» متضمن لمعنى «من» اتفاقا وإنما الخلاف في أن بناء اسمها إذا كان مفردا هل هو لتضمنه معنى «مِنْ» أو للتركيب كما مرّ مفصلا في «المبحث الثاني».

وقد تقدم فيه أيضا أن معنى «من» الاستغراقية التنصيص على العموم أو توكيد العموم فالقول [88a] بتضمن[267] معنى «من» مع القول بأن المراد من اسم «لا» هو المفهوم لا الأفراد قولان متناقضان.

قال: والوجه أن يقال إن المغايرة المنفية هي المغايرة في الوجود لا المغايرة في المفهوم حتى لايصدق؛ ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بِ»لا» هذه هو

---

[267] في L : بتضمين.

المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها فيكون محمولا بمعنى عدم اعتبار حصوله في الأفراد لا بمعنى اعتبار عدم حصوله فيها أصلا حتى لايصح حمله عليه ومتى تحقق الحمل تحقق عدم المغايرة في الوجود.

أقول: فيه بحث:

أما أولا فلأن المغايرة المنفية لو كانت هي المغايرة في الوجود كان حاصل المعنى أن مفهوم «إله» لايغاير هذا الفرد في الوجود الخارجي بمعنى أنه يحمل عليه حمل مواطأة الذي هو اتحاد المتغايرين مفهوما في الوجود الخارجي فيخرج الكلام عن دلالته على التوحيد بالكلية لا بمنطوقه ولا بمفهومه وهو ظاهر إذ لا نزاع في أصل حمله عليه وإنما النزاع في قصره عليه والتركيب لا يفيده حينئذ، فإن صحة حمله عليه لا يستلزم عدم صحة حمله على غيره كما لا يخفى.

وأما ثانيا فلأن قوله: «ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بِ»لا« هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد»...إلخ، فيه شك، بل لا شك في أن المراد من الجنس الذي هو مدخول «لا» هذه ليس هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد، بل هو جزئياته المعلومة إجمالا بوجه[268] كلي، لأن الجنس أعني: «إله» على تقدير خبرية «إلا الله» بمعنى غير الله لِ»لا« التبرئة موضوع قضية سالبة كلية والمحكوم عليه فيها كسائر المحصورات إنما هو الجزئيات [88b] الملحوظة في مرآة[269] عنوان الموضوع لا نفس المفهوم، لأن المحكوم عليه ليس إلا الحاصلَ في النفس مما دل عليه اللفظ وضعا لما قال ابن سينا في

[268] في A : إجماعا لا بوجه.

[269] في A : مرادة.

رسالة الحدود ما نصه ويقال: موضوع لكل معنىً يحكم عليه بسلب لإيجاب[270] أو إيجاب، انتهى.

والمعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها اللفظ فالصورة الحاصلة في الذهن من حيث إنها مستفادة من دلالة اللفظ وضعا هي الموضوع وقد ثبت بالاستقراء أن «لا» التبرئة نص في استغراق الجنس الواقع اسما لها بمعنى أنها دالة على نفي خبرها عن جميع أفراد اسمها دلالةً قاطعة فالمفهوم من «لا إله غير الله» على أن يكون «غير الله» خبرا لِ«لا» التبرئة لا فرد من مفهوم «إله» مغاير لله وكلما كان كذلك كان المحكوم عليه أفراد الجنس المعلومة إجمالا بوجه كلي لا نفس مفهومه من حيث هو هو، لأنها الصورة الحاصلة في الذهن التي دل عليها لفظ «لا إله» دلالة وضعية؛ غاية ما في الباب أن مفهوم الجنس يُلاحَظ على أن يكون مرآة لمشاهدة الجزئيات فيها لا لذاتها.

فإن قلت: قد قال –روح الله روحه– في حاشية التهذيب ما نصه: واعلم أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة إلا أنها في الطبيعية قد أُخِذَت من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى إلى أفرادها كالنوعية فيما مر، يعني قوله: كقولنا «الإنسان نوع» ولذلك لايصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المهملة أُخذت من حيث هي هي بلا زيادة شرطٍ [89a] فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة أُخِذَتْ

---

[270] في L : الإيجاب.

من حيث إنها يصلح[271] للانطباق على الجزئيات لا على أن يكون هذا الوصف قيدا له بل على نحو يصلح للانطباق فلا جَرَمَ ذلك الحكم يتعدى إلى الأشخاص إما على جميعها وهو الكلية أو إلى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهملة وللمحصورة على الأفراد أصلا إلا بالعرض بمعنى أن الحكم واقع على شيء يتعدى منه ذلك الحكم إلى الفرد و[272]ينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس وهو الطبيعة دون الأفراد؛ وما يقال من أن الأفراد معا محكوم عليها ومعلومة بالوجه الكلي فمعناه أن الأمر الكلي حاصل في[273] النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات فذلك الأمر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بأنه ليس في النفس إلا أمر واحد هو ذلك الوجه إلا أنه لوحظ على وجه يصلح للانطباق على الأفراد ولذلك يتعدى منه الحكم إليها بمعنى أنه لو[274] لوحظ تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقا عليه فتُعرف أحكامها حينئذ بالفعل، انتهى.

قلت: هذا على تقدير تمامه لا يُجديه نفعا هنا، لأنه جزم هنا بأن المراد من الجنس المنفي بِ»لا« هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد وهو مناف لما[275] ذكره في حاشية التهذيب فإنه صرح بأن الطبيعة في المحصورة أُخِذَتْ من حيث إنها تصلح للانطباق على الجزئيات على أنه لا يتم، لأن ما ذكره من أن المحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس صحيحٌ، لكن قوله:

---

271 ''يصلح'' ساقطة من A.

272 ''و'' ساقطة من A.

273 ''في'' ساقطة من A.

274 ''لو'' ساقطة من A.

275 في A : بما.

وهو [89b] الطبيعة دون الأفراد لا يساعده البيان، لأن الطبيعة وإن كانت حاصلة في النفس، لكنها في المحصورات والمهملة ليست ملحوظةً لذاتها حتى يكون هي المحكوم عليها، بل هي آلة لملاحظة جزئياتها ومرآة[276] لمشاهدتها إجمالا، لأن الكلي الواقع موضوعا وإن كان حين الإطلاق لا يستفاد منه إلا الحقيقة من حيث هي هي، لكن إذا وجدت قرينة كالسّور دالة على أن المراد هي الحقيقة في ضمن أفرادها أو بعضها كان الحاصل في النفس حينئذ من ذلك الكلي الواقع موضوعا هو الجزئيات المشهودة إجمالا في مرآته فهي الملحوظة قصدا وبالذات لا نفس المفهوم وإن كان حاصلا في النفس أيضا، فإنا إذا قلنا: «كل إنسان كذا» فلفظ الإنسان دل على حقيقته من حيث هي هي، ولفظ كل لكونه اسما موضوعا لاستغراق أفراد المنكر الذي أضيف هو إليه دل على استغراق أفراد حقيقة الإنسان فالمستفاد من «كل إنسان» بالدلالة الوضعية المطابقية كل فرد لهذه الحقيقة فهو الموضوع، لأنه المعنى والصورة الذهنية من حيث وُضع بإزائها لفظ «كل إنسان» وقد مر تقدير السالبة الكلية وقِسْ عليها الجزئيتين فليس الموضوع في المحصورات نفس الطبيعة؛ وإن شئت زيادة توضيح لهذا المرام فاستمع لما ذكره[277] السيد –قدس سره– من التحقيق في هذا المقام.

قال – قدس سره– فيما نقل عنه مما كتبه على حاشيته حاشية على الشرح القديم للتجريد ما نصه: الناظر في المرآة ربما كان متوجها إلى الصورة المرتسمة فيها مشتغلا بها باحثا عن أحوالها بحيث يغفل عن المرآة وأحوالها من صفائها وصقالتها واستواء أجزائها وغير ذلك من أحكامها فقد جعل المرآة آلة لملاحظة

---

276 في A : ومرادة.

277 ''لما ذكره'' ساقطة من A.

تلك الصورة وصفاتها لينظر فيها ويُتَوصل منها إليها فالمنظور [90a] المبصر بالحقيقة في هذه الحالة هو الصورة المنطبعة لا الآلة المتوسطة إذ لا التفات إليها ولذلك لا يتمكن حينئذ من تعرف حالها وإجراء الأحكام عليها وربما جعل المرآة ملحوظة بذاتها مقصودة بالنظر فيها غير ملتفت إلى ما عداها مما ينتقش فيها ويتعرف جودة صنعتها ورصانة جوهرها وذلك مما لا يشك فيه؛ ويتضح به الفرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه فإن البصيرة ربما توجهت إلى مفهوم قاصدة إليه متمكنة من تعرف أحواله دون أحوال جزئياته وربما جعلته آلة لملاحظة تلك الجزئيات ومرآة لمشاهدتها إجمالا؛ مثال الأول قولنا مفهوم الشيء يساوي الممكن العام، ومثال الثاني كل شيء فهو كذا؛ فإن العقل قد لاحظ في الأول مفهوم الشيء وجعله مقصودا في نفسه ولا يتمكن بهذه الملاحظة من إجراء حكم على جزئياته أصلا، وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة لملاحظة الجزئيات فيتمكن به من ملاحظة الجزئيات وإحاطتها في الحكم عليها، فالمعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته والمعلوم في الثاني هو الجزئيات إجمالا من ذلك الوجه[278] هكذا حقق المقال ودَعْ عنك ما قيل أو يقال، انتهى.

فها هو هذا قد صرح – قدس سره- بأن المعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته وفي الثاني هو الجزئيات إجمالا من ذلك الوجه؛ فإن الجزئيات كما أن لها وجها به يتميز كل من الآخر كذلك لها وجه به يتحد كل منها مع الآخر ووجه اتحادها هو عين الحقيقة المشتركة بينها التي هي تمام حقيقة كل واحد منها إن كانت شخصية أو جزؤها إن كانت نوعية، فإذا ارتسم مفهومٌ لكلي

---

[278] في A : من ذلك الشيئ.

ما من حيث هو هو في الذهن ثم جاء لفظ كل فدل على إحاطة أفراده [90b] دلالة وضعية،صار المفهوم حينئذ مرآة لملاحظة ما دل عليه كل من الأفراد[279]، فالمعلوم هو جزئيات ذلك المفهوم المدلول عليها بكل المشهودة في مرآة حقيقة الكلي فالجزئيات هي المحكوم عليها قصدا وبالذات للقطع بأنه ليس في النفس إلا ما دل عليه كل المضاف إلى الموضوع من أفراد الكلي المضاف إليه الملحوظة إجمالا في مرآة العنوان لكونه وجها للجميع لاتحاد الجميع فيها لكونه عينَ كل منها أو جزؤها.

فانظر بعد صريح واضح هذا المقال هل لما ذكره العلامة الدواني من التأويل لهذا مجال؟ حيث قال: وما يقال... إلخ، و[280]إن أمر سيد المحققين – قدس سره– بقوله: هكذا حقق المقال ودَعْ عنك ما قيل أو يقال هو الحقيق بالإمتثال وبالله التوفيق في الحال والمآل.

قال –روح الله روحه–: وإن كان الثاني يرد عليه أنه يلزم حينئذ انتفاء الحكم والإعتقاد وهو باطل قطعا ضرورة اقتضاء التوحيد لذلك.

أقول: وذلك لأن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمنتسبين وعلى ذلك التقدير، أي: تقدير عدم احتياج «لا» إلى الخبر لايكون المذكور في كل من سياق النفي والإيجاب إلا أمرا واحدا فلا يتصور نسبة فلا يتصور اعتقاد.

قال –روح الله روحه–: ولايبعد أن يقال إن القول بعدم احتياج «لا» إلى الخبر لايخرج المركب عن «لا» واسمها عن العقد وذلك لأن معنى هذا المركب ك»لا

---

[279] في A : ما دل عليه كل فرد من الأفراد.

[280] في A : أو.

رجل» على هذا التقدير انتفى هذا الجنس؛ فإذا قلنا: «لا رجل إلا حاتم» معناه انتفى هذا الجنس عن غير هذا الفرد ويخدشه أن تركب الكلام من الحرف والاسم مما ليس إليه سبيل ويدفع بما قيل في النداء مثل: «يا زيد» من أن [91a] «يا» قائم مقام «أَدْعو».

والشريف العلامة قد صرح في بيان ما نقل عن بني تميم من عدم إثباتهم خبر «لا» هذه بأنه يحتمل أن يكون مرادُهم بذلك عدم احتياج «لا» إلى الخبر بناء على أن المفهوم منه كما مرّ آنفا نفي هذا الجنس.

أقول: بل القول بعدم احتياج «لا» إلى الخبر[281] يخرج المركب عن «لا» واسمها عن العقد وذلك لما مر من أن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمنتسبين وعلى تقدير عدم الاحتياج لايوجد من المنتسبين إيجابا وسلبا إلا واحدٌ فلا نسبة فلا عقد لها لا إيجابا ولا سلبا.

وليس معنى هذا المركب وأمثاله على هذا التقدير انتفى هذا الجنس لما مر في «المبحث الأول» من أن نفي الماهية باعتبار الوجود واتصافها به وإن كان المعنى ينتهي بالأخيرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها، فيكون حاصل العمنى انتفى هذا الجنس، لكن نفي الماهية التي هي مدخول «لا» في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبته إليها غير متصور لما عرفت فيه أيضا من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتضاء النفي أمرين منفيا ومنفيا عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالمنتسبين، فانتهاء

---

281 "بناء على أن المفهوم منه كما مر آنفا نفي هذا الجنس أقول بل القول بعدم احتياج لا إلى الخبر" ساقطة من A.

نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم «لا» بالأخيرة إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني: الإتصاف الملحوظ بين اسم «لا» وخبرها المستلزم لأن يكون حاصل المعنى، انتفى هذا الجنس لا يستلزم عدم احتياج «لا» إلى الخبر لا لفظا ولا تقديرا فلا يستلزم صحة نفي الجنس الداخلة هي عليه في نفسه ابتداء من غير اعتبار نسبة الوجود إليه حتى يكون [91b] معنى هذا المركب على هذا التقدير انتفى هذا الجنس.

وأما أن «لا» بمعنى «انتفى» أصالة أو نيابة وأن بني تميم لا يثبتون الخبر، فقد تقدم الكلام عليه في «المبحث الثاني» على وجه الاستثناء والاستيعاب بما تبين منه أن الحق في معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه أنهم يلتزمون حذفه، وأن «لا» لو كانت بمعنى «انتفى» أصالة أو نيابة كان المعنى في نحو «لا رجل» على ربط السلب، لكن المعنى على سلب الربط والله أعلم بالصواب.

قال –رحمه الله–: فإن قيل: كلمة «إلا» على هذا التقدير، أعني: على تقدير عدم احتياج «لا» إلى الخبر بناء على ما ذكرناه إما أن يكون بمعنى الاستثناء وإما أن يكون بمعنى الغير.

قلنا: هي بمعنى الغير ولا مجال لكونها بمعنى الاستثناء، «لا»[282] لما قد يتهوم من التناقض بناء على أن سلب الجنس عن كل فرد ينافي إثباته لواحد من أفراده.

وهذا كما قيل في الاستثناء المنفي، فإن قول القائل: «ما جاء القوم إلا زيدا» يوُهِمُ ذلك التناقض أيضا ضرورة وجوب شمول المنفي عنهم الفعل لِـ»زيد» المثبت

---

[282] في A : لأنه.

هو له، فإنه مدفوع بمثل ما دفع به ذلك عن الاستثناء واختاره نجم الأئمة وشيخ الأمة من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على نسبة الفعل إلى المستثنى منه وهو[283] أن يقال ههنا أيضا إن الجنس الخارج عنه هذا الفرد منتفٍ في ضمن كل ما عداه؛ و»لا« لما قد يتوهم من عدم تناول الجنس المنفي لما هو بعد «إلا» وهو شرط للاستثناء بما[284] قد عرفته من الفرق بين الجنس بدون اعتبار حصوله في الأفراد وبيْنه مع اعتبار عدم حصوله فيها، بل لأنها لو كانت للاستثناء لما أفاد الكلام التوحيد وذلك لأنه يكون حاصلة حينئذ إن هذا الجنس على تقدير عدم [92a] دخول هذا الفرد فيه منتفٍ فيفهم منه عدم انتفائه في أفراد غير خارج عنها ذلك الفرد فأين التوحيد؟

أقول: دفع التناقض بما ذكره من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على النسبة والحكم بالنفي صحيح وقد مر تفصيله في «المبحث الثاني»[285] ومنه يتضح اندفاع توهم عدم تناول الجنس لما هو بعد «إلا»، لأن الحكم بالنفي حيث لا يُعْتبر إلا بعد الاستثناء فلا شك في تناول الجنس للمثبت والمنفي قبل الحكم وإن كان بعد الحكم بالنفي لا يتناول المذكور بعد «إلا» لكونه في سياق الإيجاب كما مر تحقيقه في «المبحث الثاني» أيضا.

وأما قوله: «بل لأنها»... إلخ، ففيه بحث؛ لأن حاصل المعنى على تقدير كون «لا» بمعنى «انتفى» أصالة أو نيابة وفرض صحة ذلك انتفى هذا الجنس إلا هذا الفرد، أي: إن هذا الجنس بعد إخراج هذا الفرد منه لما عرفتَ من تقدم

---

283 في A : وذلك وهو.

284 في L وA : لما.

285 في M: الثالث.

اعتبار الاستثناء على الحكم بالنفي منتفٍ في ضمن جميع أفراده، لأن السلب بعد الاستثناء كلي لدلالة «لا» التبرئة على الاستغراق دلالة قاطعة كما مر وحينئذ فمفهومه أن هذا الجنس قبل إخراج هذا الفرد منه ليس بمنتفٍ في ضمن جميع أفراده، بل في ضمن بعض دون بعض، لأن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي، ولا شك أن الاستثناء يدل لغة على أن هذا البعض الذي لم ينتف الجنس في ضمنه هو الفرد الواقع بعد «إلا» فدل الكلام على أن هذا الجنس منتفٍ في ضمن غير هذا الفرد ألبتة وهذا على تقدير كون «لا» بمعنى «انتفى» وفرد صحته هو المعنى المطلوب من التوحيد ولا غبار عليه فأين قوله أين التوحيد؟

قال –رحمه الله–: فالواجب: حملها بمعنى «الغير» وجعلها تابعة [92b] لمحل اسم «لا» هذه بدلا عنه أو صفة كما قال الشاعر:

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ[286]

فإن قوله «إلا الفرقدان» صفة لـ»كل أخ»، وأنت تعرف مما ذكرنا في هذين البحثين مَنْ[287] قال مِن المحققين: «أن للنحاة خلافا في أنه هل يضمر لِـ»لا» خبر مثل في الوجود أو يصح أن يوجد أم لا قصد به الإشارة إلى ما ذكرنا.

ومرام هذا الخلاف يمكن أن يكون أحد الأمرين احتياج لا إلى الخبر وعدم

---

[286] البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرمي بن عامرٍ الأسدي. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٥٩/٨.

[287] في L وA: أن من.

احتياجها إليه أو كون المذكور بعد «إلا» خبرا أو تابعا للاسم «لا» خبرا، بناء على أنه يزعم عدم انحصار «إلا» بمعنى الغير في الصفة، وتعرف منه أيضا أن المختار ما هو من المذهبين فلا تغفل، انتهى.

أقول: قد مر ما في كونها بمعنى «غير» وجعلها تابعة لمحل اسم «لا» بدلا أو نعتا.

ثم إن كلام البيضاوي هذا الذي نقله ظاهرٌ في الترديد الأول، أي: احتياج «لا» إلى الخبر وعدم احتياجها إليه ويحتمل[288] الترديد الثاني، أي: أن المذكور بعد «إلا» خبرٌ أو تابع وكان المختار عنده هو أن «لا» لا تحتاج إلى الخبر وأن المذكور بعد «إلا» تابع بقرينة أنه في آخر «البحث الثاني» أوْرد على القول بأن «لا» يحتاج إلى الخبر وأن المذكور أي: «إلا» مع مدخولها هو الخبر ما أورد ولم يذكر عنه جوابا وأيا ما كان فلا يليق بالإختيار.

نعم، إن حمل كلام البيضاوي على معنى أن للنحويين خلافا هل يضمر لِ»لا» خبر أم لا يضمر خبرٌ، بل يضمر مرفوع يكتفي به عن الخبر كان الحقيق بالإختيار هو الشق الثاني وحينئذ فالمذكور بعد «إلا» كما عرفت تابعٌ لذلك المقدر المرفوع بدل جزئي من كلي والتقدير «لا إله أحد إلا الله» وهو المنعم على من يشاء من عباده بالإيصال [93a] إلى غاية ما يتمناه ولديه مزيد وهو الولي الحميد.

---

[288] في A : احتياجها إليه أو كون المذكور بعد إلا ويحتمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث التاسع

في أن «لا إله إلا الله» من أي قسم من أقسام القضية.

اعلم أن «لا إله إلا الله» على المختار من أن التقدير «لا إله أحد إلا الله» قضيتان حمليتان:

أوُلاهما: سالبة كلية ضرورية موضوعها «أحد» بعد الاستثناء ومحمولها حصة النفي من «إله».

وثانيتهما: موجبة شخصية ضرورية موضوعها الاسم الجليل ومحمولها حصة الإيجاب من «إله» وإنما قلنا بعد الاستثناء لما سبق من أن الاستثناء مقدم على الحكم و»أحد» قبل الاستثناء وإن كان شاملا لمسمى الاسم الجليل وغيره لصدقه عليه وعلى غيره لغة فلا يصح سلب الألوهية عنه حينئذ، كليا لكنه بعد الاستثناء لا يشمله لغة لما بيناه في «المبحث الثالث»؛ وإذا انتفى شموله لله تعالى لغة حينئذ صح السلب الكلي عند انعقاد الحكم المعتبر بعد الاستثناء فيصح أنها سالبة كلية بعد الاستثناء.

وعلى المشهور من أن التقدير «لا إله موجود إلا الله» أيضا قضيتان:

أوُلاهما: سالبة كلية ضرورية.

وثانيتهما: موجبة شخصية ضرورية إلا أن موضوع الموجبة في هذا التقدير اسم الله تعالى ومحمولها حصة الإيجاب من موجود وموضوع السالبة «إلهٌ» بعد الاستثناء بناء على أن اسم الله تعالى بدل من محل «إله»، أعني: محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه بعد التقديم كما بيناه مفصلا في «المبحث الثامن» بيانا شافيا بإذن الله؛ ومحمولها حصة السلب من موجود وبالالتفات إلى ما ذكرناه في التقدير الأول يتبين وجهُ التقييد بقيد بعد الاستثناء [93b] هنا أيضا.

وعلى ما عزاه ناظر الجيش إلى الجرجاني عن بعضهم من أن التقدير «لا إله غير الله في الوجود» فهي قضية واحدة هي حملية كلية سالبة ضرورية موضوعها «إله» الموصوف بأنه غير الله ومحمولها في الوجود.

وأما ما ذهب إليه الأستاذ العلامة الجلال الدواني –رحمه الله تعالى– من أنها قضية شخصية لها لازمٌ هو قضية كلية حيث قال: «المبحث الرابع» هو أنه إذا كانت «لا» هذه لنفي الجنس وكانت «إلا» مع مدخولها تابعة لاسمها فكان الحكم معتبرا في ذلك المركب فهو من أي قسم من أقسام القضية فيقال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس منتفٍ فيماعدا هذا الفرد كان[1] قضيةً شخصيةً لها لازم هو قضية كلية وهو قولنا كل ما هو فرد له سوى هذا الفرد منتفٍ ولا استبعاد

---

[1] في L : كانت.

في شيء من اللازم والملزوم ولزوم أحدهما للآخر، أعني: لزوم الكلية المذكورة للشخصية المذكورة انتهى؛ ففيه بحث:

أما أولا فلأنه مبني على ما اختاره من القول بعدم احتياج «لا» إلى الخبر وانعقاد الحكم بين «لا» واسمها وقد بينا في «المبحث الثاني» أنه لايصح أن يكون «لا» بمعنى «انتفى» لا أصالة بأن يكون من أسماء الأفعال ولا نيابة عن «انتفى» كنيابة «يا» عن «أَدْعو»، لأنها لو كانت بمعنى «انتفى» كان المعنى على ربط الانتفاء بِ»إله» لا على نفي ارتباطه به عنه، لكن المعنى على نفي الارتباط لا على ربط الانتفاء بِ»لا» شبهية عند أدنى التفات إلى المعنى اللغوي لأمثال هذه التراكيب والمبني على الفاسد فاسدٌ.

وأما ثانيا فلأن الحكم عنده لما لم يكن منعقدا [94a] إلا بين «لا» واسمها وإلا عنده بمعنى «غير» بدل عن محل اسم «لا» أو نعت له كما مر عنه في «الثامن»: كان المحمول هو «لا» التي بمعنى «انتفى» عنده والموضوع «إله» فالمعنى على هذا انتفى إله غير الله ومن المعلوم أن الموضوع لم يعبر عنه بعنوان هذا الجنس حتى يتجه بوجه ما كونها شخصية وإنما عبر عنه بعنوان «إله» وهو جنس لا شخص بلا شبهة ثم هو عنده جنس مأخوذ من حيث هو هو بلا شرط زائد كما هو الشأن في موضوع القضية المهملة، وذلك لأنه قال في «المبحث الثاني» من رسالته ما نصه: «ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بِ»لا» هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها»... إلح. كما مر

عنه[2] في «المبحث الثامن» وإذا كان المراد بهذا الجنس عنده ما ذكره لم يصح أن يكون القضية شخصية بلا خفاء.

فإن قلت: هو إنما قال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس منتفٍ فيماعدا هذا الفرد كان قضية شخصية فإنما حكم بكون الكلام شخصية باعتبار مضمونه لا منطوقه وهذا المعنى الذي سماه مضمونا من لوازم المنطوق عنده، أعني: انتفى إله غير الله فيصح أنه مضمونه بوجه ما ولا شك أن العنوان في المضمون هذا الجنس، لا لفظ «إله».

قلت: لو صح الحكم على قضية مهملة بأنها شخصية باعتبار استلزامها لقضية عنوان موضوعها هذا الجنس لكان كل مهملة شخصية لتحقق استلزام مثل هذا المضمون في جميع المهملات، لكن اللازم باطلٌ بالاتفاق على أنه وإن عبر عنه بعنوان هذا الجنس فليس المراد به إلا الجنس [94b] بلا شرط زائدٍ الصالح للصدق على الأفراد كلا أو بعضا بقرينة قوله فيماعدا هذا الفرد فلا يصح أن يكون المضمون أيضا قضيةً شخصيةً كما لايصح أن يكون المنطوق شخصية ومنه يتضح أنه لايصح أن يقال: نحن نأخذ الجنس بشرط الوحدة الذهنية فتكون القضية طبيعية. وقد قال في حاشية التهذيب: «إن الطبيعة شخصية حيث قال[3] فيما مرّ عنه في «الثامن» أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة[4] إلا أنها في الطبيعية قد أخذت من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى إلى أفرادها كالنوع في قولنا: «الإنسان نوع»، ولذلك لايصلح

---

2 ”عنه“ ساقطة في A.

3 ”في حاشية التهذيب إن الطبيعة شخصية حيث قال“ ساقطة من A.

4 في A : الطبيعية.

الحكم عليها للتخصيص والتعميم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه» انتهى.

أما أولا فلما تبين أنه خلاف ما دل عليه كلامه صريحا في «الثاني» وضمنا في «الرابع» من أن المراد بالجنس هو المأخوذ بلا شرط الصالح للصدق على الأفراد كما هو الشأن في موضوع القضايا المهملة.

وأما ثانيا فلأن الكلام يخرج عن إفادة معنى التوحيد بالكلية، لأن حاصله حينئذ هذا الجنس المأخوذ بشرط الوحدة الذهنية المغاير لله تعالى منتفٍ وليس هذا من التوحيد في شيء ولا يُشَم منه رائحة الدلالة عليه.

أما ثالثا فلأن الكلام على هذا التقدير مع عدم دلالته على التوحيد الذي هو المقصود منه معناه فاسد، لأن حاصل المعنى حينئذ ما مرّ آنفا، فإن أُريدَ أن هذا الجنس منتفٍ في الذهن فهو قطعي البطلان إذ كل من ينطق بهذا التركيب مستحضرا لمعناه قد تحقق هذا الجنس في ذهنه بصورته الذهنية فكيف يصح نفيُه؟؛ وإن أريد في الخارج فهو [95a] معنى صحيح في ذاته إذ كل موجود ذهني مأخوذا بشرط وجوده الذهني لا يوجد في الخارج، لكنه لايصح تفسيرا لهذا الكلام؛ لأن المراد من «لا إله إلا الله» هو الدلالة على التوحيد في الألوهية لا بيان أحكام الأمور الذهنية وهذا معلوم بالضرورة وعلى هذا التفسير يكون بينه وبين الدلالة على التوحيد بُعد المشرقين؛ فسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

المبحث العاشر
في أن «لا إله إلا الله» هل تدل على توحيد الله في وجوب الوجود؟

اعلم أولا أن «لا إله إلا الله» تدل بمنطوقه على توحيد الألوهية، أي: على أن الألوهية ثابتةٌ لله تعالى منفيةٌ عما سواه تعالى وذلك لما تبين أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: «إله» على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصرا حقيقيا وذلك لاشتماله على النفي والإثبات وهما من طرق القصر ووجه إفادتهما القصر كما مرّ هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها إلى نسبة شيء ما إليه وإذا ورد على المحكوم به كان متوجها إلى نسبته إلى شيء ما ثم ذلك الشيء إما مذكور أو مقدر يتعين بمعونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أخرج منه بعضه بِ»إلا» فاعتبر انعقاد الحكم صار ذلك البعض المخرج مثبتا أو مثبتا له وماعداه منفيا أو منفيا عنه وهذا هو معنى القصر وفي «لا إله إلا الله» على التقدير المختار قد ورد النفي على المحكوم [95b] به فهو متوجه إلى نسبته إلى «أحد» المقدر فإذا أخرج منه اسم الله الجليل بِ»إلا» فاعتبر انعقاد الكم دل على أن الله تعالى ثابت

له الألوهية وكل أحد سواه منفي عنه الألوهية وعلى التقدير المشهور قد ورد النفي على المحكوم عليه فهو متوجه إلى نسبة موجود المقدر إليه فإذا أخرج منه، أي: من «إله» اسم الله بِ»إلا» ثم اعتبر انعقاد الحكم كان الله مثبتا له الوجود وغيره من الآلهة منفيا عنها الوجود، وكلما دل هذا الكلام بمنطوقه على إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فيه فقد دل التزاما على وجوده تعالى في ذاته كأصل ثبوت الألوهية له تعالى بالضرورة إذ من البين أن إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى[1] فرع على وجوده تعالى في ذاته ضرورة أن ما لا ثبوت له في ذاته لا يُثبت له غيره؛ وقد تبين أن هذا الكلام لاشتماله على النفي والإثبات قضيتان حمليتان وإنهما[2] ضروريتان لغة لأن المعنى المراد من «لا إله إلا الله» نفيا وإثباتا، لا شك هو الاستمرار الممتنع الانفكاك، أي: أن الألوهية ثابتة لله تعالى ثبوتا يمتنع انفكاكها عنه تعالى ومنتفية عن غيره انتفاء يمتنع انفكاكها عنه وهذا هو معنى الضرورة في عرف المنطقيين وقد دل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾[3] إن إنكارهم لترك آلهتهم واختصاصه تعالى بالألوهية اللازمين من الاعتراف بِ»لا إله إلا الله» إنكارٌ لمحض استكبار لا [96a] لمتمسك عقلي وهو دليل على أنهم فهموا المراد وإلا لما كان إنكارهم استكبارا لما بيناه في «الثامن»، لكن اللازم باطل بالنص فدل على أنهم فهموا المراد كيف لا؟ وقد

---

1 ''تعالى'' ساقطة من A.

2 ''وإنهما'' ساقطة من A.

3 سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[4] وقال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[5].

وإذا تبين أن «لا إله إلا الله» يدل لغة على أن الله تعالى موجود ثابت له الألوهية على وجه القصر عليه قصرا حقيقيا ضروريا، فقد تبين أنها دالة لغة على أن الله تعالى ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه الانحصار فيه قصرا حقيقيا ضروريا أيضا، وذلك لأن الموجود الذي ثبت له الألوهية بالضرورة الأزلية الأبدية لو لم يكن واجب الوجود لذاته بل ممكنا لجاز انفكاك الألوهية عنه بجواز الانعدام الذي هو من لوازم الممكن، لكن «لا إله إلا الله» قد دلت على أن الانفكاك ممتنع لدلالتها على أن الإيجاب ضروري سرمدي فيكون الانعدام على ذلك الموجود ممتنعا لذاته وكل موجود امتنع انعدامه لذاته فهو موجود لذاته وهو المراد بواجب الوجود لذاته، فالله الذي دل كلمة التوحيد على وجوده وعلى ثبوت الألوهية له على وجه القصر عليه قصرا حقيقيا ضروريا ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه القصر عليه قصرا حقيقيا ضروريا في عين تلك الدلالة على الوجه الذي سمعتَ بيانَه وهو المطلوب وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

4 اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

5 سورة الزخرف، الآية: ٣.

المبحث الحادي عشر
في أن «لا إله إلا الله» هل تدل على توحيد الأفعال؟

أي: أن [96b] الله تعالى لا شريك له في الخالقية، قد تبين دلالة «لا إله إلا الله» على توحيد الألوهية ثم توحيد وجوب الوجود ومقتضى المعنى الأول، أي: قصر الألوهية على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبده كل مخلوق وكلما كان كذلك فهو النافع الضار على الإطلاق لا غير وذلك أن كل من لا يكون نافعا ضارا على الإطلاق لا يستحق أن يعبده كل مخلوق، لأن العبادة هي الطاعة والإنقياد والخضوع ومن لا يملك ضرا ولا نفعا[1] بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبده ذلك البعض ويطيعه وينقاد له، فإن من لا يقدر على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضر عنه لا يرجوه ذلك الشخص ومن لا يقدر على إيصال ضر إليه لا يخافه وكل من لا يُخاف ولا يُرجى أصلا لعدم كماله لا يستحق أن يُعْبَد وهو ظاهر، لكن الذي يقتضيه منطوق «لا إله إلا الله» من قصر الألوهية على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبده كل مخلوق فهو النافع الضار على الإطلاق، وكلما

---

1 في L وA : نفعا ولا ضرا.

كان كذلك فهو الخالق لكل شيء وهو المطلوب؛ ومقتضى المعنى الثاني أعني: قصر وجوب الوجود على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الغني لذاته وأن كل موجود سواه فهو مفتقر إليه افتقارا ذاتيا لكونه ممكنا والفقر من لوازم الإمكان كما أن الغنى من لوازم الوجوب فكل موجود سواه فهو مفتقر إليه في أصل وجوده وسائر كمالاته المترتبة على وجوده كما أن الله تعالى غني بذاته لذاته عما سواه في [97a] وجوده وجميع كمالاته، لأن الوجود إذا كان ذاتيا له[2] كان الكمال ذاتيا له وإذا كان الوجود بالذات مقصورا عليه كان الكمال بالذات مقصورا عليه أيضا فالكمالات كلها من الوجود وما يتبعه من صفات الكمال لله تعالى بالذات ولغيره من الموجودات بالإفاضة منه تعالى والجَعْل.

فنقول: كلما انحصر الكمال بالذات كله في الله تعالى ثبت أنه لا قوة بالذات إلا لله، لأنها من الكمالات وكلما ما[3] كان كذلك فلا قوة لأحد إلا بالله[4] كما قال تعالى ﴿مَا شَآءَ اللهُ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ﴾[5] فنقول لا فعل لأحد إلا بقوة بالضرورة ولا قوة لأحد على فعل ما[6] إلا بالله إذ لا قوة بالذات إلا لله فلا فعل لأحد إلا بالله فلا فعل حقيقية إلا لله إذ من لا قوة له إلا بغيره فالقوة حقيقة لذلك الغير فالفعل له أيضا، لما تبين أنه لا فعل إلا بقوة وحيث إن القوة لله جميعا فالفعل كذلك لله جميعا وهو المطلوب، وإذا تبين أن «لا إله إلا الله» دلت على أنه لا قوة لأحد إلا بالله فقد ثبت دلالتها على أنه لا جبر ولا استقلال بيان ذلك أن الاستثناء من

---

2 ''له'' ساقطة من A.

3 ''ما'' ساقطة من L وA.

4 في A : إلا بإذن الله.

5 اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

6 في A : لأحد على ما فعل ما.

النفي إثباتٌ كما بيناه بيانا شافيا بإذن الله فقوله تعالى ﴿لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ﴾[7] الذي تضمنتْه «لا إله إلا الله» يدل على أن العبد ثابتٌ له القوة بالله لا لذاته، وكلما كان كذلك فله فعل بإذن الله[8] وتمكينه لا استقلالا فبإثبات أصل القوة المؤثرة بالإذن بطل الجبر وبإثبات تأثيره بالإذن لا بالاستقلال بطل الاستقلال الذي يقول به أهل الاعتزال وإذا بطل الأمران[9] فالصحيح [97b] هو القول بالكسب الذي ذهب إليه الأشعري[10] وأتباعه من أهل السنة وهو أمرٌ بين أمرين لا جبر ولا تفويض وحقيقته تحصيل العبد ما تعلق به إرادته عند تعلق إرادة الله تعالى[11] أيضا بقدرته المؤثرة لا مستقلا، بل بإذن الله، أي: تمكينه إياه من التأثير بإعانته وإفاضته قوة التأثير على قدرة العبد الحادثة.

والدليل على أن حقيقة الكسب عند الأشعري ما ذكرناه نص الشيخ الأشعري في كتاب الإبانة الذي هو آخر مصنفاته المعَوّل عليه في الإعتقاد بنص الحافظ ابن عساكر[12] والحافظ ابن تيمية[13] حيث قال –رحمه الله تعالى–: «وزعموا أي:

---

7 اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

8 في A : الله تعالى.

9 ''الأمران'' ساقطة من A.

10 هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن عامر ابن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، اليماني البصري (أبو الحسن) متكلم، مشارك في بعض العلوم، تنسب إليه الطائفة الأشعرية. ولد بالبصرة، مات سنة ٩٤٧/٣٣٠. راجع: معجم المؤلفين، ٣٥/٧.

11 في A : إرادته تعالى به.

12 هو نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن علي بن الحسين بن زياد بن عبد القوي الفناري، الإسكندري (أبو الفتح) فاضل، له معرفة بالأدب، مات سنة ١١٦٥/٥٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٨٩/١٣.

13 هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، ولد في حران، مات سنة ١٣٢٨/٧٢٨. راجع: الأعلام للزركلي، ١٤٤/١.

المعتزلة والمكذبون بالقدر أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم ردا لقول الله تعالى ﴿قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا إِلاَّ مَا شَآءَ اللهُ﴾[14] وانحرافا عن القرآن وعما أجمع المسلمون عليه وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وأثبتوا لأنفسهم غنىً عن الله تعالى ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يَصِفوا الله[15] بالقدرة عليه»، إلى هنا كلامه بلفظه –رحمه الله تعالى–[16].

وهو يدل دلالةً واضحة على أنه لم ينكر على المعتزلة إلا زعمهم أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم استقلالا وأنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وهو معنى الاستقلال المستلزم للغنى عن الله تعالى الباطل بالنقل والعقل.

وأما الدليل الذي استدل به الأشاعرة على أن القدرة الحادثة غير مؤثرة أصلا من أنه لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها فيه وأنه واقع بقدرة الله تعالى لما ثبت بالبرهان أن الله قادر على جميع الممكنات فلو أراد الله شيئا وأراد العبد ضده لزم إما وقوعهما معا [98a] أو عدمهما معا[17] أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه واللوازم كلها محالات، انتهى.

ففيه أن اللوازم منه إنما هو بطلان الاستقلال الذي رده الأشعري على أهل الإعتزال لا ما ادعوه من نفي التأثير بالكلية عن القدرة الحادثة وذلك لأن التمانع اللازم منه المستلزم للمحالات المذكورة إنما يلزم على تقدير استقلال العبد.

---

14 اقتباس من سورة يونس، الآية: ٤٩.

15 في A : الله تعالى.

16 راجع: الإبانة عن أصول الديانة، ص: ٨.

17 ''معا'' ساقطة من A.

وأما إذا قلنا بأن العبد لا تؤثر قدرته في شيء ما إلا بإذن الله[18] وتمكينه ومشيئته فلا شك أنه إذا شاء العبد ما لم يشأ الله لم يقع ذلك أصلا؛ وكلما كان كذلك لم يلزم شيء من المحالات المذكورة أصلا، أما الأول والثاني فظاهر وأما الثالث فلأنا لم نفرض أن العبد قادر على ما لم يشأ الله حتى يلزم من عدم وقوع مراده خلاف المفروض، بل الذي نقوله إن العبد لايقدر إلا على إحداث ما يريد الله منه أن يحدثه ويمكنه منه بمعونته من عنده لما تبين أنه لا قوة له إلا بالله، وكلما كان كذلك فلا تمانع فلا لزوم لشيء من المحالات، بل كل ما استدل به في المواقف والمقاصد على نفي أصل التأثير إنما يدل على نفي الاستقلال بالتأثير كما يزعمه المعتزلة، لا على نفي أصل التأثير بالإذن قطعا كما يظهر بمراجعتها مع أدنى التفات، فإن التفتازاني ذكر خمسة وجوه في شرح المقاصد صرح في أربعة منها بنفي الاستقلال والذي ترك التصريح به فيه وهو الثاني منها قد صرح به السيد الجرجاني في شرح المواقف فرجع جميع الوجوه المذكورة في نفي أصل التأثير إلى نفي الاستقلال وهو الحق وبه نقول وبالله التوفيق.

ويزيد المقام تأييدا ووضوحا قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا [98b] فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[19].

وجه التأييد أن في الآية إثباتا للقوة للفريقين وإثباتا للأشدية للذين من قبلهم وإثباتا للتأثير لقوة الفريقين على تفاوتهما في الشدة حيث قال ﴿وَآثَارًا فِي

---

18 في L : الله تعالى.

19 سورة الغافر، الآية: ٨٢.

ٱلْأَرْضِ﴾[20] فإن الآثار إنما تترتب على التأثير بالضرورة ولا تأثير إلا بقوة ولا قوة إلا بالله فلا تأثير لقوتهم في تحصيل الآثار إلا بالله فثبت أن لقوتهم تأثيرا في حصول الأثر بإذن الله وهو المعبر عنه بالكسب فإن الله تعالى سماه في آخر الآية كسبا حيث قال ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[21].

فظهر أن الكسب هو تحصيل العبد الأثر بتأثير قدرته الحادثة بإذن الله وتمكينه ومشيئته لا مستقلا فبطل الخبر بإثبات القوة وتأثيرها وبطل الاستقلال بالإذن والتمكين وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين ولهذا المطلوب مزيد تفصيل وتقرير وتنوير ذكرناه في قصد السبيل وبلغة المسير فمن شاء فليراجعهما وبالله التوفيق وإلى الله المصير والحمد لله رب العالمين.

---

20 اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٢١؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٨٢.

21 اقتباس من سورة الحجر، الآية: ٨٤؛ اقتباس من سورة الزمر، الآية: ٥٠؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٨٢.

المبحث الثاني عشر
في أن «لا إله إلا الله» هل تدل على توحيد الوجود؟

أي: إن الله تعالى لا شريك له في الوجود، أي: الحقيقي كما يقول به محققوا أهل الكشف والشهود.

فنقول أولا: قال الأستاذ العلامة الجلال الدواني – رحمه الله– في رسالته المذكورة «البحث الخامس»: «في أن هذه الكلمة الطيبة هل يحتمل التوحيد أم لا على ما ذهب إليه أصحاب المكاشفات القائلين بأن التوحيد تنزيه الوجود البحث[1] [99a] عن الشركة في الوجود لا عن الشركة في خصوص صفة الإلهية مع جواز الشركة في الوجود قالوا كل ما شم رائحة الوجود فهو للحق عارية عند الغير، فيجب ردها إلى مالكها حتى يصح التوحيد ويبقى الحق واحدا أحدا.

قلنا: بلى يحتمل ذلك فإنه إذا كانت كلمة «إلا» بمعنى الغير بدلا عن «إله» المنفي كان النفي في الحقيقة متوجها إلى الغير وسلب الغير مطلقا توحيد حقيقي عندهم، لا يقال فحينئذ لا يفيد هذه العبارة التوحيد بالمعنى الآخر؛ لأنا نقول

---

[1] في هامش M : البحث المحض الخالص.

يمكن ذلك بأن حمل سلب الغير على سلبه في صفة الإلهية لا مطلقا أو حمل «إلا» على الصفة لا على البدل» انتهى.

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأنه مبني على ما اختاره في «البحث الثاني» من رسالته من أن الواجب حمل «إلا» بمعنى «الغير» وجعلها تابعة لمحل اسم لا هذه بدلا منه أو صفة كما أوردناه في «الثامن» وقد مرّ عند الكلام عليه أن تجويز وقوعهما[2] بدلا خارج عن قواعد اللغة؛ فإن الثابت بالاستقراء كما هو المذكور في كتب النحو أن «إلا» التي بمعنى «غير» لا يكون مع تاليها إلا صفة، أي: نعتا.

وقيل عطف بيان فلا يصح إعرابها بدلا، أما على الأصح المشهور فظاهر وأما على الثاني المرجوح فلأن عطف البيان إنما يصح أن يعرب بدل كل إذا لم يمتنع الاستغناء عنه[3] وقد مر أن الاستغناء هنا ممتنع فلا يصح أن يعرب بدلا على القولين.

وأما ثانيا فلأنه إن سلم صحة وقوعها بدلا لغة فلا يصدق عليها تعريف أحد الإبدال الأربعة، لأن غير الله لا يصدق على الله المعبود بالحق وإله يصدق على الله فلا يكون ما صدقهما واحدا فلا يكون بدل الكل من الكل ثم لا ملابسة بين الشيء وغيره من حيث إنه غيره، أي: من حيث إنه ملحوظ بعنوان الغيرية [99b]؛ فالذهن لا يذهب عند سماع «إله» المراد به هنا المعبود بحق إلى غير الله، أي:

---

2 في A : وقوعها.

3 ’’عنه‘‘ ساقطة من A.

إلى الذات الملحوظة بهذا العنوان فلا يكون بدل الاشتمال وظاهر[4] أنه ليس أحد البدلين الآخرين.

وأما ثالثا فلأنه إن سلم صدق تعريف أحد الإبدال عليه فإما أن يكون مقتضى قواعد اللغة عند وقوعها بدلا من اسم «لا» وتوجه النفي إليها في الحقيقة أن لا يلاحظ معها معنى المبدل منه الذي هو «إله» بالكلية بناء على أن البدل هو المقصود بالنسبة، وأن المبدل منه في حكم المنحي أو[5] ليس كذلك بل يلاحظ معها معنى المبدل منه؛ فإن كان الأول لم يصح إرادة المعنى الثاني إذ[6] على هذا التقدير لا دلالة للكلام عليه لغة فأرادته عن الكلام حينئذ إرادة خارجة عن قانون الوضع وإن كان الثاني كان السلب حينئذ سلبا للغير مقيدا بصفة الألوهية لا مطلقا، وهو[7] قد قال التوحيد عندهم هو سلب الغير مطلقا لا مقيدا بالقيد المذكور فلا يكون الكلام على هذا دالا على التوحيد عندهم على أن كون المبدل منه في حكم المنحي كما مر مفصلا في «المبحث السادس» ليس المراد به أنه مهدر لا فائدة فيه حتى إنه لا يلاحظ معناه في الكلام أصلا أو لا يرى أنهم يقولون، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل توكيد وتبيين لا يكون في الأفراد؛ وهذا عين اعتبار ملاحظة معناه مع البدل كما هو ظاهر ومع هذا كله، فالكلام عنده مركب من «لا» واسمها من غير احتياج إلى الخبر، وقد تبين

---

4 في L : فظاهر.

5 في A : وليس.

6 في A : المعنى الثاني وعلى.

7 ''هو'' ساقطة من L.

في «الثاني» و»الثامن» و»التاسع» إجمالا وتفصيلا أنه لا يصح أن يكون «لا» بمعنى «انتفى» لا أصالة ولا نيابة وبالله [100a] التوفيق.

فالوجه في دلالة «لا إله إلا الله» عندهم على التوحيد ما يبدو لك بعد تمهيد مشتمل على تنبيهين:

الأول: قال الإمام حجة الإسلام كاشف الظلام بنور الله العلام –روح الله روحه وأعلى في مواطن اللقاء فتوحه– في «الفصل الأول» من كتابه مشكوة الأنوار ما نصه: «ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى يَفَاعِ الحقيقة واستكملوا معارجهم فرأوْا بالمشاهدة العيانية أن لا شيء في الوجود إلا الله تعالى وأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[8] لا أنه يصير هالكا في[9] وقت من الأوقات، بل هو هالك أزلا وأبدا لا يتصور إلا كذلك فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض، وإذا اعتبر من الوجه الذي يسرى إليه الوجود من الأول الحق رُئي موجودا لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي موجوده فيكون الموجود وجه الله تعالى فلكل شيء وجهان: وجه إلى نفسه ووجه إلى ربه فهو باعتبار وجه نفسه عدمٌ محض، وباعتبار وجه الله تعالى موجود، فإذا لا موجود إلا الله تعالى ووجهه تعالى فإذا[10] ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[11] أزلا وأبدا ولم يفتقر هؤلاء إلى قيام القيامة ليسمعوا نداء المنادي ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾[12]، بل هذا النداء

---

8 اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

9 في M : في في.

10 في L : فإذن.

11 اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

12 اقتباس من سورة الغافر، الآية: ١٦.

لا يفارق سمعهم أبدا ولم يفهموا من معنى قوله الله أكبر إنه أكبر من غيره حاش لله إذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون أكبر منه، بل ليس لغيره رتبة المعية بل رتبة التبعية، بل ليس لغيره وجود إلا من الوجه الذي يليه فالموجود وجهه فقط ومحال أن يقال إنه أكبر من وجهه بل معناه أكبر من أن يقال له [100b] أكبر بمعنى الإضافة والمقايسة، وأكبر من أن يُدرك غيره كنه كبريائه نبيا كان أو مَلَكاً، بل لا يعرف الله كنهَ معرفته إلا الله، بل كل معروف داخل تحت سلطنة العارف واستيلائه دخولا ما وذلك ينافي الجلال والكبرياء»[13] انتهى.

وقال في «الفصل الثاني» منه في «قطب الثاني»: «ولا يبعد أيها المعتكف في عالم العقل أن يكون وراء العقل طورٌ آخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل كما لا يبعد أن يكون العقل طورا وراء التميز[14] والإحساس ينكشف فيه عوالم وعجائب وغرائب يقصر عنها الإحساس والتميز[15] ولا تجعلْ أقصى الكمال وقفا على نفسك»[16] انتهى.

وقال الإمام الشافعي[17] –شكر الله سعيه–: «إن للعقل حدا ينتهي إليه كما أن للبصر حدا ينتهي إليه»[18] انتهى؛ نقله الحافظ ابن حجر في كتابه توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس في «الفصل السابع» وقال الإمام الشافعي –طاب ثراه–:

---

13 راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٥٥–٥٦٦.

14 في L : التمييز.

15 في L : التمييز.

16 راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٧٧–٧٨.

17 هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع القرشي، المطلبي، الشافعي، الحجازي، المكي، (أبو عبد الله) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة بفلسطين، مات سنة ٢٠٤/٨١٩. راجع: معجم المؤلفين، ٣٢/٩.

18 راجع: توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ص: ١٦٦؛ آداب الشافعي ومناقبه، ص: ٢٠٧.

«لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل ولا الرَوِية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفى عنها التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»[19] انتهى. نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب التوحيد.

وحاصل كلام حجة الإسلام أن العالم لكون وجوده غير مستقل، بل هو فائض منه تعالى كما لا يتصف بكونه عين الحق لكونه مبدعا كذلك لا يتصف بأنه غيره مغايرة تامة مستقلة بحيث يتصف بأنه موجود ثانٍ مع الله تعالى، فإن الله [101a] سبحانه كما كان في الأزل ولا شيء معه لكونه الأول قبل كل شيء فكذلك الآن كما كان لا شيء معه وإن أوجد العالم الأعلى والأسفل بما فيهما، لأن العالم بجميع أجزائه لكون من فيض وجوده على حقائق الكائنات لا يتصف بكونه موجودا معه بل موجودا به ومنه فليس للعالم رتبة المعية بل رتبة التبعية ولهذا نفي أن يكون الله أكبر معناه أنه أكبر من غيره مع كثرة هذه الأغيار المشهودة، فإنها ليست أغيارا مستقلة وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق بالإطلاق الحقيقي، أي: الذي لا يقابله تقييد مع قابليته لكل قيد المستلزم لتنزهه عن كل قيد في عين تجلية فيما شاء منها كما يوضحه قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾[20]، ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾[21]، وكلما كان كذلك لم يصح التفضيل بالمعنى المعروف المستلزم لكونه المفضل عليه مغايرا للمفضل مغايرة مستقلة بمعنى أنه ليس وجها من وجوهه وإنما

19 اقتباس من سورة الشورى، الآية: ٢١؛ راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٠٧/١٣.

20 اقتباس من سورة البقر، الآية: ١١٥.

21 اقتباس من سورة النمل، الآية: ٩١؛ ''وله كل شيء'' ساقطة من L وA.

يصح التفضيل بنحو المعنى المراد من نحو قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾[22] كما يوضحه قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[23] مع قوله تعالى ﴿[24]أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[25] في كل ذي قوة إذ لا قوة لهم[26] إلا بالله فلا قوة إلا لله وكلما كان كذلك فلله القوة الظاهرة في جميع مظاهر الأقوياءِ جميعا وليس معنى وحدة الوجود أن العالم عين الحق حتى يتوهم من كلام حجة الإسلام وغيره من المحققين أنه خروج عن دائرة الشرع الشريف وإنما المراد أن العالم ليس موجودا ثانيا معه مستقلا كما تقرر.

قال الإمام أستاذ [101b] التحقيق[27] سيدي الشيخ محي الدين محمد بن علي ابن العربي[28] – قدس سره– في «الباب ٥٥٨» من الفتوحات المكية في حضره الإبداع بعد بسط وتفصيل ما نصه: «وهذا يدلك على أن العالم ما هو عين الحق وإنما هو ما ظهر في الوجود الحق إذ لو كان عين الحق ما صح كونه بديعا»[29] انتهى.

وهذا هو الذي دل[30] عليه نصوص الكتاب والسنة والنظر العقلي الصحيح

---

22 اقتباس من سورة النحل، الآية: ٦٠.

23 اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

24 في النسخ ''وأن'' وهو خطأ، لأن آية البقرة ليس فيها الواو.

25 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

26 ''لهم'' ساقطة من L.

27 في L : المحققين.

28 هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي، الحاتمي، المرسي، المعروف بابن عربي (محيى الدين، الشيخ الأكبر) حكيم، صوفي، متكلم، فقيه، مفسر أديب، شاعر، مشارك في علوم أخرى ولد في مرسية بالأندلس، مات سنة ١٢٤٠/٦٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ٤٠/١١.

29 راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٥٥٨، ٤٧/٨.

30 ''دل'' ساقطة من A.

ومقالات محققي أهل الكشف الصريح ومنه ينكشف بعض وجوه قوله تعالى ﴿اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[31].

التنبيه الثاني: كل من حكم على قلبه سلطان شيء وتقيد قلبه به فهو عبد لذلك الشيء، أي: يطلق عليه العبد لغة كما قال صلى الله عليه وسلم: {تَعِسَ عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، وعبد الحلة، وعبد الخميصة، فيكون ما تقيد به قلبه إلها لغة ومعبودا}[32] ولهذا أطلق على الهوى أنه «إله» في الكتاب والسنة.

قال الإمام حجة الإسلام في «الباب الثاني» من كتاب العلم من الإحياء: «كل متبع هواه فقد اتخذ هواه معبودا، قال الله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[33] وقال صلى الله عليه وسلم: {أبغض إله عُبِدَ في الأرض عند الله هو الهوى}»[34] انتهى.

وقال في «باب الصدق» من الإحياء أيضا: «كل ما تقيد العبد به فهو عبد له، كما قال عيسى عليه الصلوة والسلام: «يا عبيد الدنيا» وقال نبينا صلى الله عليه وسلم: {تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، وعبد الحلة، وعبد الخميصة}[35]، سمي كل من تقيد قلبه بشيء عبدا له»[36] انتهى.

---

31 اقتباس من سورة النور، الآية: ٣٥.

32 راجع: البخاري، جهاد ٧٠، رقاق ١٠؛ ابن ماجة، زهد ٨.

33 اقتباس من سورة الجاثية، الآية: ٢٣.

34 راجع: إحياء علوم الدين، ٥٧/١.

35 راجع: البخاري، جهاد ٧٠، رقاق ١٠؛ ابن ماجة، زهد ٨.

36 راجع: إحياء علوم الدين، ٢٧٢٩/٤.

وقال في «باب الزهد» منه: من طلب غير الله فقد عبده وكل مطلوب معبود وكل طالب عبدٌ بالإضافة إلى مطلبة»[37] انتهى.

ومن المعلوم أنه ما في الوجود إلا وهو [102a] مطلوب لطالب ما ويفتقر إليه مفتقر ما لامتناع أن يكون خلقه عبثا تعالى الله الحكيم عن ذلك.

قال الشيخ محي الدين في «الباب ٧٥»: «وما في الوجود شيء إلا ويفتقر إليه مفتقر ما من جميع الأشياء»[38] انتهى.

وقال في «الباب ١٦٧»: «وكل طالب فهو فقير إلى مطلوبه ضرورة»[39] انتهى.

ولهذا قال في «الباب ٤٦٤»: وما من شيء إلا وله نصيب في الألوهية يدعيه، فلهذا توجه عليه النفي، لأن الإله[40] من لا تعين[41] له نصيب فله الأنصباء كلها وهو مسمى الله وكل شيء له نصيب فهو اسم من أسمائه، فالكل أسماؤه»[42] انتهى.

وقال في «الباب ٥٢٨»: قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى﴾[43]، وإن كان له جميع الأسماء التي يفتقر كل فقير إلى مسماها ولا فقير إلا إلى الله، فإنه

---

37 راجع: إحياء علوم الدين، ٢٤٥٢/٤.

38 راجع: الفتوحات المكية، الباب:٧٠، ٢٧٣/٢.

39 راجع: الفتوحات المكية، الباب: ١٦٧، ٤١٧/٣.

40 في A : لأن لا إله.

41 في L وA : يتعين.

42 راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٤٦٤، ١٣١/٧.

43 اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

يقول ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَآءُ إِلَى اللهِ﴾[44] ومع هذا فلا يطلق عليه من الأسماء إلا ما يعطى الحسن عرفا وشرعا، ولذلك نعت أسماؤه بالحسنى»[45] انتهى.

فتحصل مما نقل أن الإله[46] يطلق لغة على كل مطلوب لطالب ما وعلى كل ما يفتقر إليه مفتقر ما من حيث إنه مطلوب ومفتقر إليه لذلك الطالب الفقير إليه، وإن كان قد يطلق عليه العبد أيضا لكونه فقيرا إلى غيره وطالبا له عن حيثية أخرى، ومن المعلوم مما تقرر أن كل موجود فهو كذلك.

فنقول: كل موجود يطلق عليه من حيث إنه مطلوب لطالب ما أنه إله لعبد ما بالضرورة وقد دلت «لا إله إلا الله» بالمنطوق على أنه لا إله لعبد ما أحد إلا الله بالضرورة فلا موجود من حيث يفتقر إليه طالب ما[47] أحد إلا الله بالضرورة؛ أو نقول: كل شيء من الحيثية [102b] المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما موجود إلا الله فلا شيء من تلك الحيثية موجود إلا الله وفي الجامع الكبير للسيوطي[48] – رحمه الله– عن مكحول: ما أراد عبد سفرا فقال: هؤلاء الكلمات إلا كلأه الله[49] وكفاه ووقاه، اللهم لا شيء إلا أنت، ولا شيء إلا ما شئت، ولا حول ولا قوة إلا بك، ﴿لَنْ يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا هُوَ مَوْلاَنَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[50]،

---

44 اقتباس من سورة فاطر، الآية: ١٥.

45 ''بالحسنى'' ساقطة من A ؛ راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٥٢٨، ٢٥٢/٧.

46 في A : أن لا إله.

47 ''ما'' ساقطة من A.

48 هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب ابن محمد بن همام الدين الخضيري الأصل، الطولوني، المصري، الشافعي (جلال الدين، أبو الفضل) عالم مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ١٠٠٥/٩١١ راجع: معجم المؤلفين، ١٢٨/٥.

49 ''الله'' ساقطة من A.

50 اقتباس من سورة التوبة، الآية: ٥١.

﴿حَسْبِيَ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[51]، اللهم ﴿فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَٱلآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾[52]، عزاه لابن جرير[53]؛ أو نقول: كل شيء من الحيثية المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما غير الله موجود فلا شيء من تلك الحيثية[54] غير الله موجود، وعلى التقادير الثلاث فالكلام دال على أن الله لا شريك له في حقيقي الوجود وهو المقصود.

والحاصل: أن موجودا ما لا يطلبه طالب مّا ولا يفتقر إليه مفتقر مّا ولا يعبده عابد مّا إلا لما عنده من الكمال المطلوب له وقد تبين دلالة «لا إله إلا الله» على أنه لا كمال ذاتيا إلا لله فكما لا وجود لشيء مّا إلا بالله كذلك لا كمال له إلا بالله وكل ما لا وجود له إلا بغيره فالوجود لذلك الغير حقيقة وكذلك الكمالات التابعة للوجود فلم يقع الإفتقار إلا إلى الله تعالى ولا العبودية إلا لله سبحانه على التحقيق[55]. ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾[56] في كل مسلك وطريق ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾[57]، وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

خاتمة: فيما ورد من الأحاديث في فضل «لا إله إلا الله» نختم بها الكتاب تبركا بكلام خاتم [103a] النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهم وعلى آلهم وصحبهم أجمعين ورجاء لحصول نصيب من الخير الحاصل لمن يبلغ شيئا من

---

51 اقتباس من سورة التوبة، الآية: ١٢٩.

52 اقتباس من سورة يوسف، الآية: ١٠١.

53 هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، مفسر، مقرئ، محدث مؤرخ، فقيه، أصولي، مجتهد، ولد في آمل طبرستان، مات سنة ٩٢٣/٣١٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٧/٩.

54 في A : الحيثية المذكورة.

55 ’’على التحقيق‘‘ ساقطة من A.

56 سورة النجم، الآية: ٤٢.

57 اقتباس من سورة هود، الآية: ١٢٣.

أحاديثه كالواحد وكالأربعين وذلك كالنضارة التي يتضمنها قوله صلى الله عليه وسلم: {نضر الله امرئا سمع مقالتي، فوعاها فأداها كما سمعها}[58] وقوله صلى الله عليه وسلم: {نضر الله امرئا سمع منا حديثا فأداه عنا كما سمعه، فرُب مُبلغٍ أوعى من سامع}[59] وقوله صلى الله عليه وسلم: {نضر الله رجلا سمع منا كلمةً فبلغها كما سمعها، فرُب مبلغ أوعى من سامع}[60]، وكالشفاعة والمغفرة والبعث في زمرة العلماء يوم القيمة وغيرها من الأمور التي يتضمنها، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيمة فقيها عالما}[61] وقوله صلى الله عليه وسلم: {من كتب عني أربعين حديثا رجاء أن يغفر الله له، غفر له وأعطاه ثواب الشهداء}[62] وقوله صلى الله عليه وسلم : {من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله فقيها، وكنت له شافعا وشهيدا}[63] وقوله صلى الله عليه وسلم: {من حفظ على أمتي أربعين حديثا ينفعهم الله تعالى بها، قيل له ادخُلْ من أي أبواب الجنة شئتَ}[64] وكالرحمة في الدعاء النبوي فيما روي عن علي –رضي الله عنه– قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {اللهم ارحم خلفائي، ثلاث مرات، قيل يا رسول الله! ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، ويروون أحاديثي، ويعلمونها الناس}[65]

---

58 راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

59 راجع: كنز العمال: ٢٢/١٠، رقم: ٢٩١٦٦.

60 راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

61 راجع: كنز العمال: ٢٢٤/١٠، رقم: ٢٩١٨٢.

62 راجع: كنز العمال: ٢٣٢/١٠، رقم: ٢٩٢٢٣.

63 راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٢٤٠/٣، رقم: ١٥٩٦.

64 راجع: كنز العمال: ٢٢٥/١٠، رقم: ٢٩١٨٦.

65 راجع: كنز العمال: ٢٢٩/١٠، رقم: ٢٩٢٠٨.

عزاه الحافظ السيوطي –رحمه الله[66]– في الجامع الكبير لجماعة [103b] منهم الطبراني والرامَهُرْمُزي[67] والخطيب[68] وغيرهم، ورويناه موصولا عن شيخنا العارف بالله العالم الراسخ المحقق الكامل الأكمل المكمل سيدي الشيخ أبي الفضل صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني الشهير بالقشاشي[69] –أيده الله في السر والإعلان وأمده[70] ظاهرا وباطنا بمزيد الفضل والإحسان– آمين، سماعا من لفظه بمنزله بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عن شيخه العارف بالله المحقق أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العباس الشناوي[71] ثم المدني –طاب ثراه– عن شيخ الإسلام الشمس محمد بن أحمد الرملي[72]، عن شيخ الإسلام الزين زكريا بن محمد السنيكي القاهري الأزهري[73]،

---

66 "رحمه الله" ساقطة من A.

67 هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (أبو محمد) محدث، حافظ أديب، شاعر، مات سنة ٩٧١/٣٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٥/٣.

68 هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. مولده في غزية، مات سنة ١٠٧٢/٤٦٣. راجع: الأعلام للزركلي، ١٧٢/١.

69 هو أحمد بن محمد بن يونس الدجاني، البدري، الحسيني، الأنصاري، المدني، وفي بروكلمان: أحمد بن محمد بن عبد النبي بن يونس اليمني، المالكي، الشهير بالقشقاشي (صفي الدين) صوفي مشارك في أنواع من العلوم. ولد بالمدينة، مات سنة ١٦٦١/١٠٧١. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٠/٢.

70 في A : وأمدنا.

71 هو أحمد بن علي بن عبد القدوس بن محمد المصري، ثم المدني، المعروف بالشناوي، أبو المواهب. عالم، أديب، مات سنة ١٦١٩/١٠٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/٢.

72 هو أحمد الرملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، الشافعي (شهاب الدين) عالم، فقيه، مات سنة ١٥٥٠/٩٥٧. راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٤/١.

73 هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، القاهري، الأزهري الشافعي (زين الدين، أبو يحيى) عالم مشارك في الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث والتصوف والنحو والتصريف والمنطق والجدل. ولد بسنيكة، مات سنة ١٥٢٠/٩٢٦. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٢/٤.

عن مشايخه الأربعة أبي الجود[74] عبد الرحمن[75] وأبي الفضائل محمد ابن الجمال محمد المرشدي وابن عمهما أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم المرشدي[76]، والحافظ النجم أبي القاسم وأبي حفص عمر[77] ابن الحافظ الرحلة التقي محمد بن فهد المكي[78] كلهم عن الجمال أبي المحاسن محمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي[79] قال: قرأت على إبراهيم بن محمد الحريري المؤذن بالمسجد الحرام قال: أنا إسحق بن يحيى بن إسحق الآمدي[80] وأنا في الرابعة بدمشق قال: أنا يوسف بن خليل الحافظ، قال: أنا أبو الفتح ناصر بن محمد الوبري[81] قال أنا أبو الفضل جعفر بن عبد الواحد الثقفي قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني[82] إملاء قال: حدثنا محمد بن إسحق قال: أنا أحمد بن أبي عبيدة الكوفي بها، قال:

---

74 في L : أبي الجواد.

75 هو عبد الرحمن بن علي بن إسحاق بن محمد بن حسن بن محمد بن عمر بن عبد العزيز بن مصلح زين الدين أبو الفرج التميمي الداري الخليلي الشافعي أخو أحمد وسبط البرهان إبراهيم بن يوسف بن محمود القرماني الحنفي الماضيين ويعرف بشقير. ولد في مدينة الخليل بفلسطين، مات سنة ١٤٧١/٨٧٦. راجع: الضوء اللامع، ٩٥/٤.

76 هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الذروي الأصل، المكي، الشافعي، ويعرف بالمرشدي، فقيه، أديب. له نظم ومجاميع، مات سنة ١٤١٧/٨٢٠. راجع: معجم المؤلفين، ٧٢/٣.

77 "أبي القاسم وأبي حفص عمر" ساقطة من A.

78 هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد، الهاشمي، العلوي، الأصفوني، ثم المكي الشافعي، المعروف بابن فهد (تقي الدين) مؤرخ، ولد بأصفون من صعيد مصر، مات سنة ١٤٦٦/٨٧١. راجع: معجم المؤلفين، ٢٩١/١١.

79 هو محمد بن إبراهيم بن أحمد، الفوي الأصل، المكي، الحنفي، جمال الدين المرشدي: فقيه، من المفتين المدرسين. ولد وتعلم بمكة، مات سنة ١٤٣٦/٨٣٩. راجع: الأعلام للزركلي، ٣٠٠/٥.

80 هو إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم الآمدي، نزيل دمشق (عفيف الدين) محدث عمل لنفسه معجما، مات سنة ١٣٢٥/٧٢٥. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٩/٢.

81 لم أقف على ترجمته.

82 هو أحمد بن الفضل بن محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الباطرقاني، الأصبهاني (أبو بكر) مقرئ، محدث، مات سنة ١٠٦٧/٤٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٤٥/٢.

حدثنا محمد بن الحسين الهمداني، قال: حدثنا أحمد بن عيسى العلوي قال: حدثنا ابن أبي فديك عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم [104a]، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: سمعت علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– يقول: قال صلى الله عليه وسلم: {اللهم ارحم خلفائي، قلنا: من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي وسنتي، ويعلمونها الناس}[83] وكالفوز بالحلول في الجنة فيما رويناه عن شيخنا –فسح الله في مدته[84]– بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الإسكندري فيما قري عليه، وأنا أسمع بالقاهرة في الرحلة الثالثة قدم علينا، أنا علي بن عمر بن أبي بكر الصوفي، أنا عبد الرحمن بن مكي، أنا أبو طاهر السِلَفي، أنا أبو علي أحمد بن محمد بن الفضل بن شهريار الأصبهاني، بها حدثنا[85]: أبو محمد هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابوري أملا حدثنا: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا: أبو علي الحسين ابن محمد الصغاني بِمَرْو، أنا أبو رجاء محمد بن حمدوي حدثنا: العلا بن مسلمة حدثنا: إسمعيل ابن يحيى التميمي، عن سفيان الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من أدى إلى أمتي حديثا واحدا يقيم به سنةً ويرد به بدعةً فله الجنة}[86].

فأقول: سائلا من الله الكريم بلسان الذل والإفتقار أن يدخلني ووالدي

---

83 راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٩، رقم: ٢٩٢٠٨.

84 في A : قدس سره.

85 في A : أنا.

86 راجع: جامع الكبير، ٨/٦٢٠، رقم: ٤٥٤٧١.

ومشائخي وإخواني وأصحابي ومن وقف على كتابي من المحبين في خالص رحمته الواسعة الأقطار وأن يحشرنا فيمن دخل في بركات دعاء نبيه المصطفى المختار وأن يجعلني ومن بلغ بتوفيقه من أهل الرعاية عند الرواية والدراية [104b] إنه جواد كريم رؤف رحيم آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين.

الحديث الأول:

أخبرني شيخنا العارف بالله وقدوتي إلى الله سبحانه سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني – أيده الله تعالى[87]– بسنده السابق إلى القاضي زكريا قال: أنا العز بن الفرات، عن أبي العباس أحمد بن الجوخي، عن أم أحمد زينب ابنة مكي بن علي بن كامل الحرانية، أنا أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي، أنا أبو القاسم هبة الله بن محمد ابن عبد الواحد بن الحصين، أنا أبو علي الحسن ابن علي التميمي، أنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، أنا عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، حدثنا: أبي، أنا إبراهيم بن مهدي، أنا إسمعيل ابن عباس، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: {مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله}[88].

الحديث الثاني:

أخبرني شيخنا سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني

---

[87] في A : قدس سره.

[88] راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٤١٨/٣٦، رقم: ٢٢١٠٢.

-فسح الله في مدته[89]- عن الشيخ أبي المواهب أحمد الشناوي - قدس سره- عن العلامة أحمد بن قاسم العبادي، عن السيد الجمال يوسف الأرميوني، عن الحافظ جلال الدين السيوطي، عن التقي الشمني، عن الجمال عبد الله بن العلا علي الكناني الحنبلي، قال: أنا علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت مكي بن علي الحرانية بسندها السابق إلى الإمام أحمد بن حنبل، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا [105a] الأوزاعي، حدثني عمير بن هانئ أن جنادة بن أبي أمية حدثه، عن عبادة بن الصامت، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله[90] ورسوله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل من أي أبواب الجنة الثمانية شاء}[91].

الحديث الثالث:

أخبرني شيخنا -متع الله المسلمين بطول حياته[92]- بسنده إلى الشمس محمد الرملي، عن شيخ الإسلام علي بن ياسين الطرابلسي، عن الحافظ شمس الدين السخاوي، عن أم محمد بنت عمر بن عبد العزيز، عن أبي عمر محمد بن أبي العباس الصالحي، عن الفخر أبي الحسن الصالحي، عن أبي علي حنبل بسنده السابق إلى الإمام أحمد، حدثنا أبو معوية، أنا الأعمش، عن شمر بن عطية، عن

---

[89] في A : قدس سره.

[90] في L : عبده؛ و"الله" ساقطة من L.

[91] راجع: مسلم، كتاب الإيمان: ص: ٤٥، رقم: ٢٨؛ والبخارى، كتاب الأنبياء: ١٦٥/٤، رقم: ٣٤٣٥.

[92] في A : قدس سره.

أشياخه، عن أبي ذر -رضي الله عنه- قال: {قلت يا رسول الله! أوصِني، قال: إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحها. قال: قلت: يا رسول الله! أمن الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: هي أفضل الحسنات}[93].

الحديث الرابع:

أخبرني شيخنا - نفع الله به[94]- عن شيخه أبي المواهب، عن النور علي بن يحيى الزيادي، عن الشهاب أحمد بن حمزة الرملي، عن الحافظ السخاوي، عن الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، أنا أبو العباس أحمد الصالحي الحجار، أنا أبو عبد الله الحسين الزبيدي، أنا أبو الوقت [105b] عبد الأول السجزي، أنا أبو الحسن عبد الرحمن الداودي، أنا أبو محمد عبد الله الحموي السرخسي، أنا أبو عبد الله محمد الفربري، أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا: عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سمى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيءٍ قدير، في يوم مائة مرة، كانت له عِدلُ عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزا من الشيطان، يومه ذلك حتى يمسى، ولم يأت أحد بفضل مما جاء به الأرجل عمل أكثر منه}[95].

الحديث الخامس:

---

93 راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٨٦/٣٥، رقم: ٢١٤٨٧.

94 في A : قدس سره.

95 راجع: مسلم، كتاب الذكر والدعاء، ١٠٨٠، رقم: ٢٦٩١؛ وسنن الترمذى، الدعوات: ٥١٢/٥، رقم: ٣٤٦٨.

أخبرنا[96] شيخنا –أيده الله[97]– عن الشيخ أحمد الشناوي – قدس سره– عن الشيخ محمد البكري، عن والده الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن محمد البالسي، أنا أبو محمد عبد الرحمن المقدسي الصالحي، أنا أبو العباس أحمد النابلسي، أنا أبو عبد الله محمد الحراني، أنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد الصاعدي الفراوي، أنا الإمام أبو الحسين عبد الغافر الفارسي النيسابوري، أنبأنا الإمام أبو أحمد محمد الجلودي النيسابوري، أنا أبو إسحق إبراهيم الفقيه الزاهد، أنا الحافظ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، حدثنا: إسحق ابن منصور، أنا معاذ بن هشام حدثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنس بن مالك، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ بن جبل رديفه [106a] على الرحل {قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله! أفلا أخبر بها فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلوا}[98]. فأخبر بها معاذ عند موته تأثما، أي: مخافة إثم الكتمان[99].

الحديث السادس:

أخبرني شيخنا – نفع الله به[100]– عن الشيخ أحمد الشناوي، عن والده علي

---

96 في A : أخبرني.

97 في A : قدس سره.

98 راجع: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ١/١٢٥.

99 ''مخافة إثم الكتمان'' ساقطة من L وA.

100 في A : قدس سره.

بن عبد القدوس، عن ابن حجر المكي، عن الجلال السيوطي، عن التقي الشمني، عن الشرف أبي الظاهر[101] محمد بن الكويك، عن أبي محمد عبد الرحمن بن عبد الهادي المقدسي بسنده السابق إلى مسلم حدثنا: زهير بن حرب حدثنا: جرير، عن سهيل، عن عبد الله ابن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان}[102].

الحديث السابع:

أخبرني شيخنا –أيده الله[103]– عن الشيخ أحمد الشناوي، عن الشمس العلقمي، عن الجلال السيوطي، عن علم الدين صالح البلقيني، عن أبيه السراج عمر بن رسلان البلقيني، عن الشمس محمد بن القماح، عن أبي إسحق إبرهيم بن عمر بن مضر، عن أبي الفتح منصور الفراوي والمؤيد الطوسي كلاهما، عن فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن [106b] الفضل الفراوي بسنده إلى مسلم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما، عن إسمعيل بن إبراهيم قال أبو بكر: حدثنا ابن علية، عن خالد، حدثني الوليد بن مسلم عن حمران عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة}[104].

---

[101] في L وA: الطاهر.

[102] راجع: مسلم، ٤٨، رقم: ٣٥؛ وسنن النسائى، ٤٨٤/٨، الإيمان، رقم: ٥٠٢٠.

[103] في A : قدس سره.

[104] راجع: مسلم، ٤٥، رقم: ٢٦؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ٥٢٩/١، رقم: ٤٩٨.

الحديث الثامن:

أخبرني شيخنا – نفع الله به[105]– عن شيخه أبي المواهب، عن العلامة أحمد بن قاسم العبادي، عن الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، عن أبي العباس الصالحي الحجار، أنا أبو محمد الأنجب، أنا أبو زرعة طاهر المقدسي، أنا الفقيه محمد بن الحسين المقدمي[106]، أنا أبو طلحة القاسم الخطيب، حدثنا أبو الحسين علي القطان، حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي، حدثنا خالد بن عبد الله، عن يونس، عن حميد بن هلال، عن هصان بن كاهن، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {ما من نفس تموت تشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، يرجع ذلك إلى قلب موقن إلا غفر الله لها}[107].

الحديث التاسع:

أخبرني شيخنا –أمده الله[108]– عن شيخه أبي المواهب، عن الشيخ حسن الدنجيهي، عن الجلال السيوطي، عن التقي ابن فهد المكي، عن أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي، عن أبي العباس الحجار بسنده السابق إلى ابن ماجة قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي حدثنا زكريا [107a] ابن منطور،

---

[105] في A : قدس سره.

[106] في A : المقوي.

[107] راجع: سنن ابن ماجه، ١٢٤٧/٢، كتاب الأدب، رقم: ٣٧٩٦.

[108] في A : قدس سره.

حدثني محمد بن عقبة، عن أم هاني قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {لا إله إلا الله، لا يسبقها عمل ولا تترك ذنبا}[109].

الحديث العاشر:

وبه إلى ابن ماجة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا بكر بن عبد الرحمن، حدثنا عيسى بن المختار، عن محمد بن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {من قال في دبر صلاة الغداة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كان كعتاق رقبة من ولد إسمعيل}[110].

الحديث الحادي عشر:

أخبرني شيخنا –كان الله له[111]– بسنده إلى شيخ الإسلام زكريا، أنبأنا الشمس أبو عبد الله القاياتي، أنبأنا الحافظ الولي أبو زرعة أحمد بن الحافظ عبد الرحيم العراقي، أنبأنا أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي، أنا الفخر أبو الحسن بن البخاري، أنا أبو حفص عمر بن طبرزد البغدادي، أنا أبو الفتح عبد الملك الكروخي، أنا القاضي أبو عامر الأزدي، أنا أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي، أنا أبو العباس محمد المحبوبي المروزي، أنا الحافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حدثنا يحيى بن حبيب ابن عربي، حدثنا موسى بن إبراهيم ابن كثير الأنصاري قال: سمعت طلحة بن خراش قال: سمعت جابر بن عبد الله

---

109 راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٨١.

110 راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

111 في A : قدس سره.

يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله}[112].

قلت: قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن علي الأنصاري من[113] ولد أنس ابن مالك بالبصرة [107b] حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي به مثله.

الحديث الثاني عشر:

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أزهر[114] بن سنان، حدثنا محمد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيني أخي سالم بن عبد الله بن عمر فحدثنى عن أبيه، عن جده[115] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة}[116].

الحديث الثالث عشر:

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا علي بن خشرم، حدثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {ألا أعلمك كلمات إذا قلتَهن غفر الله لك

---

[112] راجع: سنن الترمذى، الدعاء، ٤٦٢/٥، رقم: ٣٣٨٣.

[113] في A : عن.

[114] في A : زهر.

[115] "عن جده" ساقطة من A.

[116] راجع: سنن الترمذى، الدعوات: ٤٩١/٥، رقم: ٣٤٢٨.

وإن كنت مغفورا لك قال: قل لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله سبحان الله رب العرش العظيم}[117].

قال: علي بن خشرم وأخبرنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه بمثل ذلك إلا أنه قال في آخرها: الحمد لله رب العالمين، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي —رضي الله عنه– قلت: قال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي، عن علي بن صالح، عن أبي إسحق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: {ألا أعلمك كلمات إذا قلتَهن غفر لك [108a] مع أنه مغفور لك، لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان رب السموات السبع ورب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين}[118]. فرواه من حديث أبي إسحق من غير وجه الترمذي.

الحديث الرابع عشر:

أخبرني شيخنا –نفع الله به[119]– بسنده إلى الحافظ بن حجر، عن الحافظ أبي الحسن علي الهيثمي، عن أبي الفتح محمد الميدومي، عن أبي الفرج عبد اللطيف الحراني، عن محمد الكراني، أنبأنا أبو منصور محمد الصيرفي، أنبأنا أبو الحسين بن بادشاه قال: أنبأنا الحافظ أبو القسم[120] سليمان ابن أحمد الطبراني قال في المعجم الكبير حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عمار الموصلي حدثنا

---

[117] راجع: سنن الترمذى، الدعوات، ٥/٥٢٩، رقم: ٣٥٠٤.

[118] راجع: سنن الترمذى، الدعوات، ٥/٥٢٩، رقم: ٣٥٠٤.

[119] في A : قدس سره.

[120] في L : القاسم.

يحيى بن اليمان حدثنا المنهال ابن الخليفة عن أبي عبد الله الشامي، عن أبي مليكة الذماري، عن نمران اليحصبي، عن بلال قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {يا بلال! ناد في الناس من قال لا إله إلا الله قبل موته بسنة دخل الجنة أو شهر أو جمعة أو يوم أو ساعة، قال: إذا يتكلوا، قال: وإن اتكلوا}[121].

الحديث الخامس عشر:

وبه إلى أبي القاسم الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نافع الطحان، حدثنا أحمد بن صالح حينئذ وحدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا هارون بن عبد الله قالا: حدثنا قدامة ابن محمد الأشجعي[122] حدثني مخرمة بن بكر بن عبد الله ابن الأشبح، عن أبه، عن أبي حرب ابن زيد[123] بن خالد الجهني قال: أشهد على أبي زيد بن خالد الجهني أنه قال: أرسَلني رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أبْشِر الناس أنه من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له فله الجنة}[124].

الحديث [108b] السادس عشر:

وبه إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد ابن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا أبي، حدثنا إسمعيل بن عياش، حدثنا راشد بن داود، حدثنا يعلى بن شداد بن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة بن الصامت يصدقه قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {هل منكم أحد من أهل الكتاب؟

---

121 راجع: المعجم الكبير، ٣٦٦/١، رقم: ١١٢٣.

122 في L : الأسمعي.

123 في A : يزيد.

124 راجع: المعجم الكبير، ٥/ ٢٥٤، رقم: ٥٢٦٢.

فقيل: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب فقال: ارفعوا أيديَكم فقولوا لا إله إلا الله، فرفعنا أيديَنا ساعة ثم وضع النبي صلى الله عليه وسلم يده ثم قال: الحمد لله اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة، إنك لا تخلف الميعاد ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم}[125].

قلت: قال الحافظ أبو بكر أحمد بن بن عمرو بن عبد الخالق البزار في مسنده حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسمعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {فيكم غريب؟ يعني: أهل الكتاب فقلنا: لا يا رسول! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله فرفعنا أيدينا ساعة ثم قال: اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا تخلف الميعاد، ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم}[126].

قال: البزار وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد. قلت: وهذا الحديث أصل لتلقين مشائخ الطريقة الذكر لجماعة من المريدين وفي التحفظ عن الأجنبي عن طريقتهم فيما يخصهم والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

وبه إلى [109a] الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا

---

[125] راجع: المعجم الكبير، ٣٤٧/٧، رقم: ٧١٦٣.

[126] راجع: المعجم الكبير، ٣٤٧/٧، رقم: ٧١٦٣.

إبراهيم[127] بن عبد الله بن العلا بن زيد حدثنا أبي عبد الله بن العلا، عن الزهري والأوزاعي قالا: حدثنا المطلب بن عبد الله ابن الحنطب حدثني عبد الرحمن ابن أبي عمرة حدثني أبي قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها ثم ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بَدَتْ نواجذه قال: {أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، لا يلقى الله بهما أحدٌ يوم القيمة إلا دخل الجنة على ما كان من عمل}[128].

الحديث الثامن عشر:

أخبرني شيخنا –نفع الله به[129]– بسنده إلى الحافظ ابن حجر قال: أخبرني أبو المعالي عبد الله الحلاوي، عن أم عبد الله زينب ابنة الكمال المقدسية، عن الحافظ أبي الحجاج يوسف الدمشقي، عن أبي سعيد خليل الداراني، عن أبي علي الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم أحمد الأصبهاني الحافظ أنبأنا أبو القسم[130] الطبراني قال في المعجم الأوسط حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم العجلي حدثنا الحسين بن علي بن يزيد الصداني، حدثني أبي حدثنا حفص العامري عن موسى الصغير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من دهره ولو بعد ما يصيبه العذاب}[131].

---

[127] ''ثنا إبراهيم'' ساقطة من L.

[128] راجع: الأحاديث الطوال، ١٢٣، رقم: ٥٢.

[129] في A : قدس سره.

[130] في L : القاسم.

[131] راجع: المعجم الكبير، ١٢/٤، رقم: ٣٤٨٦.

قلت: هذا الحديث وما في معناه من الأصول الدالة على أن من مات على التوحيد ثم دخل[132] النار بذنوبه لا يخلد في النار ولو كان من أصحاب الكبائر ومات بلا توبة خلافا للمعتزلة مما يفسر حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا عند الطبراني لا يضر مع الإسلام [109b] ذنب كما لا ينفع مع الشرك عمل وما في معناه، أي: لا يضره مضرة توجب خلوده كما لا ينفع مع الشرك عملٌ، أي: نفعا يوجب دخوله الجنة، وذلك لأصول مقطوع بها، منها قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشآءُ﴾[133] وقوله صلى الله عليه وسلم: {يا ابن الخطاب! إذهب فناد في الناس لا يدخل الجنة إلا المؤمنون}[134]، فلا ينافي حديث، {وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا حتى إذا أفضى[135] إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا}[136]، أي: خيرا يجني ثمرته في الجنة، لا مطلق الإثابة لما روي عن ابن مسعود: {ما أحسن محسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله، قيل: ما إثابة الكافر؟ قال[137]: إن كان قد وصل رحما أو تصدق بصدقة أو عمل حسنة أثابه الله تعالى المال والولد والصحة وأشباه ذلك، قيل: وما إثابته في الآخرة؟ قال: عذابا دون العذاب وقرأ ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[138]، عزاه الحافظ السيوطي للحاكم والبيحقي وغيرهما عنه وعن زينب بنت أبي سلمة أن أبا

---

[132] في L : أدخل.

[133] اقتباس من سورة النساء، الآية: ٤٨؛ اقتباس من سورة النساء، الآية: ١١٦.

[134] راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٧١، رقم: ١١٤.

[135] في A : أقضي.

[136] راجع: مسند أحمد، ٤١٩/٢١، رقم: ١٤٠١٨.

[137] في A : وقال.

[138] اقتباس من سورة غافر، الآية: ٤٦؛ راجع: المستدرك، كتاب التفسير: ٢٥٣/٢.

لهب أعتق جارية له يقال لها ثُويبة[139] وكانت ارضعت النبي صلى الله عليه وسلم، {فرأى أبا لهب بعض أهله في النوم فسأله ما وجد؟ فقال: ما وجدت بعدكم راحةً غير أني سُقيتُ في هذه منى وأشار إلى النقرة التي تحت إبهامه في عتقي ثويبة}[140]. عزاه السيوطي لعبد الرزاق.

وفي صحيح البخاري قال: «عُروة وثويبة مولاةٌ لأبي لهب وكان أبو لهب اعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم، فلما مات أبو لهب أُريَه بعض أهله بشر حِيبَةٍ الحيبة[141] بكسر المهملة الحالة[142] فقال: ماذا لقيتَ؟ قال: أبو لهب لم ألقَ [110a] بعدكم، أي: راحة غير أني سقيت في هذه بعتاقي ثويبة»[143] انتهى.

والذي رأى أبا لهب في المنام هو العباس فيما ذكره الحافظ ابن حجر عن البيهقي[144] ثم قال الحافظ ابن حجر: «قال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار، فمعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات»[145] انتهى.

فظهر بطلان مذهب المرجئة[146] القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما

---

139 ''لها ثويبة'' ساقطة من A.

140 راجع: جامع الأحاديث، ٤٧٢/٣٩، رقم: ٤٢٩١٩.

141 ''الحيبة'' ساقطة من L.

142 في L : أي حالة؛ ''الحيبة بكسر المهملة الحالة'' ساقطة من A.

143 راجع: صحيح البخاري، ١٩٦١/٥.

144 في L وA : السهيلي.

145 راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٤٥/٩.

146 المُرْجئة والمُرْجية قال ابن الأَثير ورد في الحديث ذكر المُرْجِئة وهم فِرْقةٌ من فِرَق الإِسلام يَعْتقدون أَنه لا يَضُر مع الإِيمان مَعْصِية كما أَنه لا ينفع مع الكفر طاعة سموا مُرْجِئةً لأَن اللهَ أَرْجَأَ تعذيبَهم على المعاصي أَي أَخرَه

لا ينفع مع الكفر طاعة، فلا حجة لهم في حديث ابن عمرو السابق ولا ما في معناه مثل ما نورده الآن.

الحديث التاسع عشر:

وبالسند السابق إلى الطبراني قال في الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عمار الموصلي، حدثنا يحيى بن يمان، حدثنا سفيان، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {من قال لا إله إلا الله لم يضره معها خطيئة}[147]، فإن معناه بمقتضى الأصول الصحيحة مَن مات على التوحيد لم يضره معه خطيئة ولو كبيرةً مات عليها بلا توبة مضرة توجب له الخلود، بل لا بد من الخروج بوعد الله أن لم يغفر له، وأما مضرة الدخول في الجملة فهو تحت المشيئة ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشآءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشآءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[148]، اللهم اغفر لنا ولا تعذبنا يا أرحم الراحمين.

الحديث الموفي عشرين:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط قال: حدثنا إبراهيم، حدثنا عمرو بن خلف، حدثنا فضيل بن سليمان النميري، حدثنا عمر بن سعيد بن سرحة التنوخي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان ابن [110b] عفان، عن أبي بكر الصديق قال: قلت: يا رسول الله! فيما نجاة هذا

عنهم. راجع: لسان العرب، ٨٣/١.

147 راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٥/٢٢٥٨١.

148 اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

الأمر فقال: {في الكلمة التي أَرَدْتُ عليها عمي فأَباها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله}[149].

الحديث الواحد والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير والأوسط قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الصلت ابن عبد الرحمن الزبيدي، حدثنا سفيان الثوري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله، عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال[150]: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {إذا شرع أحدكم بالرمح إلى الرجل فإن كان سنانه عند ثغرة نحره فقال لا إله إلا الله فليرفع عنه الرمح}[151].

الحديث الثاني والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا عمار بن خالد الواسطي، حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله}[152].

الحديث الثالث والعشرون:

---

149 راجع: المعجم الأوسط، ١٧٤/٣، رقم: ٢٨٣٩.

150 "قال" ساقطة من A.

151 راجع: المعجم الأوسط، ٢٩/١، رقم: ٦٩.

152 راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٤٣، رقم: ٢١؛ سنن الترمذي، الإيمان: ٣/٥، رقم ٢٦٠٦.

أخبرني شيخنا -نفع الله به[153]- بسنده إلى الحافظ ابن حجر أنبأنا أبو محمد عبد الله ابن محمد المكي، أنبأنا الإمام رضي الدين أبو أحمد إبراهيم الطبري، أنبأنا أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة، أنبأنا أبو طاهر أحمد السلفي الأصفهاني، أنبأنا أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مِرْدويَه الحافظ إملاء حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن متوية[154] البلخي حدثنا أبو شهاب معمر بن محمد العوفي البلخي، حدثنا مكي بن إبراهيم البلخي، حدثنا عبد الله بن [111a] سعيد بن أبي هند المزني، عن سُمَي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحرث، عن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات حين يصبح كتب الله له بها مائة حسنة ومحى عنه بها مائة سيئة وكانت عِدْل رقبة وحفظ بها يومه حتى يمسى، ومن قالها مثل ذلك حين يمسي كان له مثل ذلك}[155].

الحديث الرابع والعشرون:

أخبرني شيخنا -أيده الله[156]- بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن علي بن المظفر الحسيني، عن أبي الفضل أحمد بن عساكر، عن أبي روح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل الهروي، أنبأنا أبو القاسم تميم بن أبي سعيد الجرجاني، أنبأنا الحاكم أبو الحسن علي بن محمد البحاثي، أنبأنا

---

[153] في A : قدس سره.

[154] في A : مترية.

[155] راجع: سنن النسائي الكبرى، كتاب الأذكار، ٩/١٨، رقم: ٩٧٧٠.

[156] في A : قدس سره.

أبو الحسن محمد بن أحمد الزوزني، أنبأنا الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي قال: أنبأنا ابن سِلم، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحرث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الحدري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: {قال موسى يا رب! علمني شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال: قل يا موسى! لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: إنما أريد شيئا تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله}[157].

قلت: عزاه الحافظ السيوطي لجماعة منهم أبو يعلى والبيهقي والحاكم [111b] وأبو نعيم، عن أبي سعيد أيضا بلفظ {قال موسى يا رب! علمي شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال يا موسى! قل لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: لا إله إلا أنت يا رب! إنما أريد شيئا تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع وعامرهن غيري والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهم لا إله إلا الله}،[158] وعزاه في مكان آخر إلى أبي يعلى، عن أبي سعيد أيضا بلفظ: {سأل موسى ربه حين أعطاه التورية أن يعلمه دعوة يدعو بها فأمره أن يدعو بلا إله إلا الله، فقال موسى: كل عبادك يدعو بهذا وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها، فقال تعالى يا موسى! لو أن السموات

---

[157] راجع: سنن النسائي، عمل اليوم والليلة، رقم: ٨٣٤.

[158] راجع: صحيح ابن حبان، ١٠٢/١٤، كتاب التاريخ، رقم: ٦٢١٨.

وساكنها والبحار وما فيها وضعوا في كفة ووضعت لا إله إلا الله في كفة لوَزَنَتْ لا إله إلا الله}[159].

قلت: رواية «وعامرهن غيري» من المتشابهات التي يُسْلَك فيها طريق التفويض أو التأويل، والأول أسلم وأحكم لأَمْنِ صاحبه من الخلل والثاني إن كان بمجرد الفكر ففيه خطر، فإن معرفة المتشابهات فوق طَوْر العقول من طريق أفكارها، وإن كان عن وَهْبٍ إلهي فهو تأويل الراسخين في العلم الذي مع اشتماله على نفي التشبيه الموافق لـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[160]، ليس فيه صرف الكلام عن ظاهره كما يصرفه أهل النظر الفكري.

ومما يُقَربُ[161] إلى ذلك أن يقال إن لا إله إلا الله قد تبين أنها دالة على أن الكمالات بالذات كلها لله تعالى وأن كل ما حصل لغيره تعالى منها فإنما هو من إفاضة الله تعالى عليه، ومرّ أن معنى ليس في الوجود معه غيرُه، أنه ليس لغيره بالنسبة إليه [112a] تعالى رتبة المعية وإنما له رتبة التبعية فليست أغيارا مستقلة، وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق المنزه عن كل قيد مع القابلية لها المستلزم لتنزيهه عن كل قيد في عين تجليه فيما شاء منها كما قال سبحانه ﴿اللهُ نُورُ السَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[162] فعمار السموات والأرض وجوه التجليات الأسمائية، والله اسم الذات ولله الأسماء الحسنى كلها، وله الكمال كله بالذات وما له الكمال

159 راجع: كنز العمال، ١/٥٢، رقم: ١٦١.

160 اقتباس من سورة الشورى، الآية: ١١.

161 في A : يعرب.

162 اقتباس من سورة النور، الآية: ٣٥.

بالذات، لا شك أنه أكمل مما له الكمال بغيره على الوجه المشار إليه في هذا[163] بُسْرا أطيب منه رطبا المؤيد بقوله تعالى في جواب قولهم: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[164] والدال على الأكمل أكمل من الدال على الكامل فلا إله إلا الله، إذا قوبلت بالسموات والأرض وعمارهن من وجوه التجليات الأسمائية التي هي غير الذات من وجه مالت بهن لذلك، فإن الثقل في بعض مراتب التنزلات من الكمالات، ولهذا قال الله[165] سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾[166] قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في حديث البخاري: «ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فينفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقا ما نصه زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فتضرب جرانها من ثقل ما يوحى إليه»[167] انتهى.

وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم [112b] وفخذه على فخذي فثقلت علي حتى خِفْتُ أن تُرَض فخذي ثم سُري عنه.

ثم نقول: تضمن سؤال موسى عليه الصلوة والسلام بقوله «إنما أريد شيئا تخصني به أن يعلمه ذكرا أفضل من الأذكار المتداولة بين العباد» ودل الجواب على أن الذي تطلبه من أفضل الأذكار هو المتداولة بين العباد[168]، فالمطلوب

---

[163] في A : المشار إليه يقوله في هذا.

[164] اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

[165] ''الله'' ساقطة من A.

[166] اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٥.

[167] راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٢٤٩/١١.؛ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ٣٦٦/١.

[168] ''ودل الجواب على أن الذي تطلبه من أفضل الأذكار هو المتداولة بين العباد'' ساقطة من A.

خصوصا هو المبذول عموما، فوقع التخصيص في عين التعميم بتعليم مرتبة «لا إله إلا الله» والله أعلم وبالله التوفيق.

الحديث الخامس والعشرون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به[169]- بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني عمر بن حسن بن مزيد[170] المراغي، عن أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أنبأنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي، عن مرشد بن يحيى المدني، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر الحراني، حدثنا حمزة بن محمد بن علي الكناني، حدثنا عمران بن موسى بن حميد الطبيب، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحلبي[171] أنه قال: سمعت عبد الله ابن عمرو -رضي الله عنهما- يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {يصاح برجل من أمتي على رؤس الخلايق يوم القيمة فينشر له تسعةٌ وتسعون سِجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقول الله تبارك وتعالى أتنكر من هذا شيئا؟ فيقول: لا يا رب، فيقول الله عز وجل: ألك عذرٌ أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول: لا يا رب فيقول الله عز وجل: بلى إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع [113a] هذه السجلات؟

---

169 في A : قدس سره.

170 في A : يزيد.

171 في L : الحُبُلي.

فيقول إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات[172] في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة}[173].

الحديث السادس والعشرون:

وبالإسناد إلى مسلم قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن حماد بن سلمة، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا طلع الفجر وكان يسمع[174] الآذان فإن سمع آذانا أمسك وإلا أغار فسمع رجلا يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {على الفطرة، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خرجتَ من النار فننظر فإذا هو راعي مِعْزى[175]}؛

طريق آخر وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا الحسين بن إسحق التستري، حدثنا موسى بن محمد بن حيان، حدثنا سَلم[176] بن قتيبة، حدثنا عبد الجبار بن العباس، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : {في مسير فسمع قائلا يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال النبي

---

172 في هامش M و L و A : وفي الباب ٢٧من الفتوحات: ما حاصله أن صاحب السجلات موضع له في الميزان التلفظ بـ''لا إله إلا الله'' عناية به عناية به أن لم يكن له خير غيرها. وفي الباب ٥٢٠ أنه آخر من يوزن له من الخلق فإن ''لا إله إلا الله'' له البدء والختام. وقد يكون عين بدئها ختامها كصاحب السجلات؛ و''فيقول إنك لا تظلم قال فتوضع السجلات'' ساقطة من L.

173 راجع: سنن الترمذى، كتاب الإيمان: ٢٤/٥، رقم: ٢٦٣٩.

174 في L و A : يستمع.

175 راجع: مسلم، ص: ١٦٥، رقم: ٣٨٢.

176 في A : مسلم.

صلى الله عليه وسلم: دعوة الحق، فقال أشهد أن لا إله إلا الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلمة الإخلاص، فقال أشهد أن محمدا رسول الله، فقال رسول الله صلى عليه[177] وسلم: خرج صاحبُها من النار، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: تجدون هذا صاحب مِعزا أو صاحب كلاب يتصيد}[178].

الحديث السابع والعشرون:

وبه إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي، أنبأنا أحمد ابن أبي طالب الحجار، عن جعفر بن علي الهمداني، أنبأنا أبو طاهر أحمد السلفي، أنبأنا أبو البقا المعمر [113b] بن محمد الحبال، أنبأنا أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي، أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، حدثنا أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي عذرة، أنبأنا عبيد الله بن موسى، أنبأنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات بعد صلاة الغداة كان كعِدل من اعتق أربع رقاب من ولد إسمعيل}[179].

طريق آخر: وبه إلى الجمال المرشدي، أنبأنا إبراهيم ابن أحمد البعلي، أنبأنا أحمد بن أبي طالب، أنبأنا ابن اللتي، أنبأنا أبو الوقت، أنبأنا أبو الحسن الداودي، أنبأنا أبو محمد بن حموية، أنبأنا إبراهيم، حدثنا عبد بن حميد، حدثنا يزيد بن

177 في L وA : فقال النبي صلى الله عليه وسلم.

178 راجع: المعجم الكبير، ١٠٩/٢٢، رقم: ٢٧٤.

179 راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

هارون، أنبأنا داود بن أبي هند، عن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب الأنصاري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، كن له كعدل عشر رقاب أو رقبة}[180].

الحديث الثامن والعشرون:

أخبرني شيخنا –أيده الله[181]– بسنده إلى القاضي زكريا، عن قاضي الحرمين السراج أبي المكارم عبد اللطيف بن ابي الفتح محمد الحسن الفاسي المكي الحنبلي، عن كلثوم ابنة الحافظ محمد بن رافع السلامي قالت: أنبأنا أبو الفضل عبد الرحيم بن إبراهيم بن إسمعيل ابن إبراهيم بن أبي اليَسَر، أنبأنا جدي أبو محمد إسمعيل، أنبأنا أبو طاهر بركات ابن إبراهيم الخشوعي، أنبأنا محمد بن هبة الله بن أحمد الأنصاري الأكفاني، أنبأنا أبو [114a] الحسين مكي بن محمد الأزدي المصري، أنبأنا أبو مسلم محمد بن أحمد البغوي ببغداد، حدثنا أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز النسائي التمار، حدثنا حماد بن سلمة، عن ابن أبي الورقاء، عن عبد الله بن أبي أوفى —رضي الله عنه–، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {من قال إحدى عشر مرة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أحدا صمدا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، كتب الله له[182] ألفي ألف حسنة}[183].

---

180 راجع: الجامع الكبير، ٦٩١/٩، رقم: ٤١٠٢/٢٢٥٩٨.

181 في A : قدس سره.

182 "له" ساقطة من A.

183 راجع: أمالي المحاملي، ص: ٤٤٠، رقم: ٥٢٣.

الحديث التاسع والعشرون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن الشمس أبي عبد الله محمد بن محمد المكودي الدهان، عن القطب موسى اليونيني وهو آخر من حدث عنه، أنبأنا إسمعيل بن صارم، أنبأنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري، أنبأنا أبو صادق مرشد بن يحيى المدني، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر الحراني، أنبأنا أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني الحافظ إملاء، أنبأنا يحيى بن يزيد يُكْنى أبا شريك، حدثنا حمام بن إسمعيل، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {أكثِروا من شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له قبل أن يحال بينكم وبينها ولقنوها موتاكم}[184].

الحديث الثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن إبراهيم بن محمد المؤذن بالمسجد الحرام، أنبأنا أحمد بن أبي طالب، أنبأنا أبو إسحق إبراهيم بن عثمان الكاشغري، أنبأنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي، أنبأنا أبو عبد الله ملك بن أحمد البانياسي، أنبأنا أبو الحسين أحمد بن محمد، أنبأنا أبو إسحق إبراهيم ابن عبد الصمد الهاشمي، حدثنا عبيد بن أسباط، حدثنا أبي، حدثنا [114b] عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة ابن شعبة -رضي الله عنه-، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة: {لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله

---

184 راجع: كنز العمال، ١/٤١٥، رقم: ١٧٦١.

الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد}[185].

الحديث الواحد والثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، أنبأنا الشهاب أبو العباس أحمد بن محمد الحلبي ثم الصالحي، أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المرادي، أنبأنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، أنبأنا المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن سهل، أنبأنا أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفيني، حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي، أنبأنا أبو حامد الشرقي أحمد بن محمد الحافظ، حدثنا إبراهيم ابن عبد الله السعدي، حدثنا الوليد بن القاسم، حدثنا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصا قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضى إلى العرش ما اجتنب الكبائر}[186].

الحديث الثاني والثلاثون:

أخبرني شيخنا –نفع الله به[187]– بسنده السابق إلى الحافظ أبي عيسى الترمذي، قال: حدثنا سفين ابن وكيع، حدثنا إسمعيل بن محمد ابن جحادة، حدثنا عبد الجبار ابن عباس، عن أبي إسحق، عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنها شهدا على النبي صلى الله عليه وسلم قال: {من

---

[185] راجع: البخاري، في باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢؛ ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

[186] راجع: الترمذى، الدعوات: ٥٧٥/٥، رقم: ٣٥٩٠.

[187] في A : قدس سره.

قال: لا إله إلا الله والله أكبر صدقه ربه فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده، [115a] قال: يقول الله تبارك وتعالى: لا إله إلا أنا وأنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، قال: يقول الله: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي، وإذا قال: لا إله إلا الله له الملك وله الحمد قال الله: لا إله إلا أنا لي الملك ولي الحمد، وإذا قال: لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، قال الله: لا إله إلا أنا ولا حول ولا قوة إلا بي فكان يقول: من قالها في مرضه ثم مات لم تطعمه النار}[188].

الحديث الثالث والثلاثون:

أخبرني شيخنا –أيده الله[189]– بسنده السابق إلى ابن حبان، قال: أخبرنا أحمد بن زهير بتستر، حدثنا المعتمر بن سهل الأهوازي، حدثنا محمد بن إسمعيل الكوفي، عن مسعر بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة —رضي الله عنه–، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: {من قال حين أوى إلى فراشه: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، غفرت ذنوبه أو خطاياه – شك مسعر– وإن كان مثل زبد البحر}[190].

الحديث الرابع والثلاثون:

---

188 راجع: الترمذى، الدعوات: ٤٩٢/٥، رقم: ٣٤٣٠.

189 في A : قدس سره.

190 راجع: الجامع الكبير، ٦٣٦/٩، رقم: ٣٩٨٧/٢٢٤٨٣.

وبالسند السابق إلى السراج الحنبلي، أنبأنا جمع منهم الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت[191] مكي، أنبأنا حنبل بن عبد الله الرصافي، أنبأنا أبو القاسم هبة الله ابن محمد، أنبأنا أبو علي الحسن بن علي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن جعفر، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا سهيل بن أبي [115b] صالح وعبد الله بن عثمان بن خيثم، عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود –رضي الله عنه–، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: {[192]اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة إني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وإن سيدنا محمدا عبدك ورسولك فإنك أن تكلني إلى نفسي تقربني من الشر وتباعِدْني من الخير، وإني لا أثقُ إلا برحمتك فاجعل لي عندك عهدا توفينه يوم القيمة إنك لا تخلف الميعاد إلا قال الله –عز وجل– يوم القيمة لملائكته: إن عبدي عهد عندي عهدا فأوْفوه إياه فيدخله الله –عز وجل– الحنة}[193]، قال سهيل: فأخبرت القاسم بن عبد الرحمن أن عَوْنا أخبرني بكذا وكذا، فقال: ما في أهلنا جارية إلا وهي تقول: هذا في خِدرها.

الحديث الخامس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الترمذي، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن

---

[191] في L: ابنة.

[192] في L وA : من قال اللهم.

[193] راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٢/٧، رقم: ٣٩١٦.

يوسف، حدثنا يونس بن أبي إسحق، عن إبراهيم بن محمد بن سعد، عن أبيه عن سعد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {دعوة ذي النون إذ دعى وهو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، فإنه لم يَدعُ بها رجلٌ مسلم[194] في شيء قط إلا استجاب الله له}[195].

الحديث السادس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أحمد، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، [116a] عن الصنابحي، حدثني سعد بن عبادة، سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أطاع بها[196] قلبُه وذل بها لسانُه، وأشهد أن محمدا رسول الله، حرمه الله على النار}[197].

الحديث السابع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أبو مسلم حجاج بن نصير، حدثنا اليمان بن المغيرة، عن عبد الكريم بن أميه[198] أن مجاهدا أخبره، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: جئتُ ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في أُناس من أصحابه، فيهم عمر بن الخطاب، وأدركتُ آخر الحديث ورسول الله صلى الله

---

194 ''مسلم'' ساقطة من A.

195 راجع: سنن الترمذى، الدعوات: ٥٢٩/٥، رقم: ٣٥٠٥.

196 ''بها'' ساقطة من A.

197 راجع: كنز العمال، ٦١/١، رقم: ٢٠٧.؛ المعجم الأوسط، ٩٥/٢، رقم: ١٣٦٤.

198 في L وA : أبي أميه.

عليه وسلم يقول: {من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار}[199] فقلت بيدي هكذا يحرك بيده أن هذا حديث جيد فقال عمر بن الخطاب: لما فاتك من صدر الحديث أجود وأجود قلت: يا ابن الخطاب! فهات فقال عمر بن الخطاب: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه {من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة}[200].

الحديث الثامن والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا محمد بن زريق، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا سلامة بن روح الأيلى ابن أخي عقيل بن خالد، عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني أنس بن مالك الأنصاري، قال: بينما أنا أسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ هبطت به راحلته من تَلعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير وحده، فلما أسهلت الطريق ضحك وكبر فكبرنا لتكبيره ثم سار رتوة ثم ضحك وكبر فكبرنا لتكبيره ثم أدركناه فقال القوم: يا رسول الله! كبرنا لتكبيرك[201] [116b] ولا ندري مم ضحكت، قال: {قاد الناقة لي جبريل، فلما أَسهلت التفت إلي، فقال: أبشرْ وبشر أمتك أنه من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له دخل الجنة فضحكت وكبرت ربي، ثم سار رتوة ثم التفت إلي، فقال أبشر وبشر أمتك أنه من قال: لا

---

[199] راجع: المعجم الأوسط، ٨٨/٣، رقم: ٢٥٨٠.

[200] راجع: المعجم الأوسط، ٨٨/٣، رقم: ٢٥٨٠.

[201] "لتكبيرك" ساقطة من A.

إله إلا الله[202] دخل الجنة، وقد حرم الله عليه النار، فضحكتُ وكبرتُ، ففرحت بذلك لأمتي}[203].

الحديث التاسع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا عيسى بن محمد السمسار، حدثنا أحمد بن سهيل الوراق، حدثنا مِسْوَرْ بن مروع العنبري، حدثنا الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {من دعا بوضوء فساعة يفرغ من[204] وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن[205] محمدا رسول الله، أللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء}[206].

طريق آخر: وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا أحمد، حدثنا يحيى بن محمد بن السكن، حدثنا يحيى ابن كثير العنبري، حدثنا شعبة، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي مجلز[207]، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {من قرأ سورة الكهف كانت له نورا يوم القيمة من مقامه إلى مكة، ومن قرأ بعشر آيات من آخرها ثم خرج الدجال لم يضره، ومن توضأ، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب

---

202 في L وA : لا اله الا الله وحده لا شريك له.

203 راجع: المعجم الأوسط، ٣٢١/٦، رقم: ٦٥٢٢.

204 في L وA : عن.

205 في L وA: وأشهد أن.

206 راجع: المعجم الأوسط، ١٤٠/٥، رقم: ٤٨٩٥.

207 في L : المجلز.

في رق ثم جعلت في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيمة}[208] وقال لم يَرْوِه عن شعبة إلا يحيى. قال الحافظ ابن حجر ومن خطه نقلت قلت: يعني: مرفوعا، وقد رواه [117a] غندر عن شعبة موقوفا، قال النسائي: في اليوم والليلة وهو الصواب ورفعه خطاء، قال الحافظ ابن حجر، قلت: وإن كان الصواب في الرواية وَقفه فحكمه حكم المرفوع، لأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والله أعلم، انتهى.

الحديث الموفى الأربعين:

وبه إلى القاضي زكريا قال: أخبرني العِز أبو محمد بن الفرات سماعا، أنبأنا به أبو أحمد حسين بن عبد الرحمن التكريتي، أنبأنا أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم، أنا أبو المنحا[209] عبد الله بن عمر بن اللتي، أنبأنا أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء، أنبأنا أبو نصر محمد بن محمد علي الزينبي، أنبأنا أبو بكر محمد بن عمر بن خلف بن الوراق، حدثنا الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، قال في كتاب البعث: أخبرنا سعيد، أنبأنا محمد، أنبأنا محمد، حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن منصور الطوسي، حدثني[210] صالح بن إسحق الجِهْبِذ كوفي، دلني عليه يحيى بن معين، حدثنا معرف ابن واصل، عن يعقوب ابن أبي بنانه أو نباته، عن عبد الرحمن الأعور، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {إن ناسا من أهل لا إله إلا الله يدخلون النار بذنوبهم فيقول لهم أهل اللات والعزى: ما أغنى عنكم قول لا إله إلا الله وأنتم معنا فيغضب الله فيخرجهم من النار فيلقهم

---

[208] راجع: المعجم الأوسط، ١٢٣/٢، رقم: ١٤٥٥.

[209] في L: المنجا.

[210] في L : ثنا.

في نهر يسمى نهر الحياة فيبرؤن من حرقهم كما يبرأ القمر من كسوفه فيدخلون الجنة فيُسَموْن الجهنميون}[211] فقال رجل: يا أنس! أنت سمعت هذا من رسول الله [117b] صلى الله عليه وسلم، قال أنس: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار}[212]، نعم، أنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا.

الحديث الحادي والأربعون:

أخبرني شيخنا –نفع الله به[213]– بسنده السابق إلى الإمام أحمد، أنبأنا حسين وعفان، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عثمان البتي، عن نعيم، قال عثمان في حديثه ابن أبي هند، عن حذيفة –رضي الله عنه– قال: أَسنَدتُ النبي صلى الله عليه وسلم إلى صدري فقال: {من قال: لا إله إلا الله، قال حسين ابتغاء وجه الله، ختم الله له بها دخل الجنة، ومن صام يوما ابتغاء وجه الله، ختم الله له به دخل الجنة، ومن تصدق بصدقة ابتغاء وجه الله، ختم الله له بها دخل الجنة}[214].

الحديث الثاني والأربعون:

وبالإسناد إلى القاضي زكريا والجلال السيوطي كلاهما، عن محمد بن مقبل[215]، عن الصلاح بن أبي عمرو، عن أبي الحسن بن البخاري وأبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر كلاهما، عن أبي روح عبد المعز ابن محمد الهروي، أنبأنا

---

[211] راجع: المعجم الأوسط، ٢٠٩/٧، رقم: ٧٢٩٣.

[212] راجع: مسلم، مقدمة مسلم، ٢٢، رقم: ٢؛ سنن الترمذي، الدعوات، ٣٥/٥، رقم: ٢٦٥٩.

[213] في A : قدس سره.

[214] راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٥٠/٣٨، رقم: ٢٣٣٢٤.

[215] في A : مقيل.

تميم بن أبي سعيد الجرجاني، أنبأنا أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، أنبأنا أبو عمرو حمدان، أنبأنا أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي الحافظ، حدثنا الحسن بن شبيب، حدثنا هيثم، حدثنا كوثر، حدثنا حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، قال: قلت: يا رسول الله! ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه؟ قال: {من شهد أن لا إله إلا الله فهو له نجاة}[216].

الحديث الثالث والأربعون:

وبه إلى الحافظ أبي يعلى، حدثنا عمرو بن الضحاك، حدثنا أبي، حدثنا مستورد أبو همام [118a] الهناي، حدثنا ثابت، عن أنس –رضي الله عنه–، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: {يا رسول الله! ما تركت حاجة ولا داجة إلا قد أتيت، قال: أليس تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ثلث مرات، قال: نعم، قال: فإن ذلك يأتي على ذلك كله}[217].

الحديث الرابع والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا أبو قبيل، عن عبد الله بن ناشر من بني سريع، قال: سمعت أبا رُهْم قاض أهل الشام يقول: سمعت أبا أيوب الأنصاري يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم إليهم، فقال لهم: {إن ربكم –عز وجل– خيرني بين سبعين ألفا يدخلون الجنة غفرا بغير حساب وبين الخبيئة عنده لأمتي، فقال له بعض أصحابه:

---

[216] راجع: كنز العمال، ٥٩/١، رقم: ١٩٤.

[217] راجع: مسند أبي يعلى، ١٥٥/٦، رقم: ٣٤٣٣.

يا رسول الله! أيخبأ لك ربك؟ فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج وهو يكبر، فقال: إن ربي زادني مع كل ألف سبعين ألفا والخبيئة عنده، قال أبو رُهْم: يا أبا أيوب! وما تظن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكله الناس بأفواههم، فقالوا: وما أنت وخبيئة[218] رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو أيوب: دعوا الرجل عنكم أخبركم عن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أظن، بل كالمستيقن أن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول: رب من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله مصدقا لسانه قلبه[219] فأدخله الجنة}[220].

الحديث الخامس والأربعون:

وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير، قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن يحيى [118b] الرقي، حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سفيان، ثني أبي، حدثني[221] ياسين الزيات، عن أبي سلمة الحمصي، عن يحيى بن جابر، عن سلمة بن نفيل[222] قال: جاء شاب فقعد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال بأعلى صوته: يا رسول الله! أرأيت من لم يدع سيئة إلا عملها ولا خطيئة إلا ركبها ولا أشرف له سهم إلا قطعه بيمينه ومن لو قُسمت[223] خطاياه على أهل المدينة لغمرتهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: {أسلمت أو أنت مسلم؟ قال: أما أنا فأشهد أن لا إله

---

[218] في A : بخبيئة.

[219] في A : وقلبه.

[220] راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ١٠/٦٨١، رقم: ١٨٥٠٨.

[221] في A : حدثنا.

[222] في L : مقبل.

[223] في A : أقسمت.

إلا الله وأن محمدا رسول الله، فقال: اذهب فقد بدلت سيئاتك حسنات، فقال: يا رسول الله! وغدراتي وفجراتي؟ قال: وغدراتك وفجراتك ثلاثا، فولى الشاب وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر، فلم أزل أسمعه يكبر حتى تَوارى}[224].

الحديث السادس والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا عبد الحميد، يعني: ابن جعفر أنبأنا صالح بن أبي غريب، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل، قال: قال لنا معاذ في مرضه: قد سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا كنت أكتمه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة}[225].

يقول العبد الفقير إلى رحمة الله الجواد الكريم أرحم الراحمين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري ثم الشهراني نزيل المدينة المنورة الغراء على ساكنها النبي الأمي خاتم الأنبياء وعليهم أفضل الصلوة والسلام عدد خلق الله بدوام الله ذي الفضل والنعماء قد وفى الله سبحانه على يدي الأربعين المسندة[226] وزاد فله الحمد على ما أنعم بأبرازها [119a] وسهل جمعها وأراح الخاطر بما أفاد فلقد كان في خاطري منذ سنين أن أختم هذه الرسالة بأربعين حديثا مسندةً في فضائل لا إله إلا الله ولم يكن عندي من الأصول المسندة ما يستخرج منها هذا العدد، فتعوق الأمر إلى أن أذن الله وذلك أني لما توجهت إلى الجمع والتخريج

---

224 راجع: الجامع الكبير، ٦١/٧، رقم: ٦٣٦١.

225 راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٦٣/٣٦، رقم: ٢٢٠٣٤.

226 ''المسندة``

بإشارة شيخنا – أيده الله تعالى وأَدامَ به النفعَ[227] في الدنيا والدين– ولم يكن في ظني الظفر إلا بنحو عشرة أحاديث لقلة الأصول المسندة عندي يسر الله ببركة إشارته وفاء أربعين في مدة يسيرة فالحمد لله رب السموات ورب الأرضين[228] رب العالمين.

ولنورد ما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل «لا إله إلا الله» من كتاب جمع الجوامع للحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي – رحمه الله تعالى وشكر سعيه– الذي أورد فيه الأحاديث محذوفة الأسانيد غالبا مع العز وإلى مخرجيها وذكر الصحابي تتميما للمراد وتكميلا للمفاد فنقول وبالله التوفيق.

أخبرني شيخنا العارف بالله الراسخ والطود الشامخ المحقق الكامل الأكمل المكمل سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني – متع الله المسلمين بطول حياته في عافيته شاملة وأعاد علينا وعليهم وعلى سائر المحبين من بركاته– آمين[229]، بجميع جمع الجوامع للحافظ السيوطي وسائر تأليفه، عن شيخه العارف بالله المحقق الراسخ سيدي الشيخ أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العباس الشناوي ثم [119b] المدني – قدس الله روحه– عن جماعة منهم والده علي عن الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، عن الحافظ جلال الدين السيوطي – رحمه الله بجميعها–.

الحديث الأول:

---

[227] في A : قدس الله سره نفع الله لنا وللمسلمين به.

[228] في L وA : الأرض.

[229] في A : قدس الله سره.

{أول شيء خطه الله في الكتاب الأول أني أنا الله لا إله إلا أنا سَبَقَتْ رحمتي غضبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فله الجنة}[230]، عزاه للديلمي عن ابن عباس – رضي الله عنهما–.

الحديث الثاني:

{لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات قول: لا إله إلا الله}[231]، عزاه للطبراني، عن معقل ابن يسار.

الحديث الثالث:

{افتحوا على صبيانكم أول كلمة بلا إله إلا الله ولقنوهم عند الموت لا إله إلا الله، فإنه من كان أول كلامه لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله إلا الله، ثم عاش ألف سنة[232] ما سُئل عن ذنب واحد}[233]، عزاه للحاكم في تاريخه والبيهقي، عن ابن عباس –رضي الله عنهما– وقال البيهقي: غريب ويقرب منه قوله: {إذا أفصح أولادكم فعلموهم لا إله إلا الله، ثم لا تبالوا متى ماتوا، وإذا ثُغِروا فمروهم بالصلاة}[234]، عزاه لابن السنى في عمل يوم وليلة، عن ابن عمر –رضي الله تعالى عنهما–.

الحديث الرابع:

---

230 راجع: الجامع الكبير، ٣١٧/٣، قسم الأقوال، رقم: ٨٨٧٠.

231 راجع: الجامع الصغير، ص: ٤٤٩، رقم: ٧٣٢١.

232 ''سنة'' ساقطة من A.

233 راجع: الجامع الكبير، ٢٤/٢، قسم الأقوال، رقم: ٣٥٩٧.

234 راجع: كنز العمال، ٤٤٠/١٦، رقم: ٤٥٣٢٨.

قال الله تعالى: {إني أنا الله لا إله إلا أنا، من أقر لي بالتوحيد دخل حصني ومن دخل حصني أمن عذابي}[235]، عزاه للشيرازي في الألقاب عن علي، وفي المعنى {قال الله تعالى: لا إله إلا الله كلامي وأنا هو، فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمن عقابي}[236]، عزاه لابن البخاري عن علي.

الحديث الخامس:

{أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الاستغفار}[237]، عزاه [120a] للديلمي في مسند الفردوس، عن ابن عمر –رضي الله[238] عنهما–.

الحديث السادس:

{لا إله إلا الله تدفع عن قائلها تسعة وتسعين بابا من البلاء أدناها الهم}[239]، عزاه للديلمي، عن ابن عباس –رضي الله عنهما–.

الحديث السابع:

{لا إله إلا الله كلمة كريمة على الله، ولها عند الله مكان جمعت وسولت من قالها صادقا من قلبه دخل الجنة ومن قالها كاذبا حقنت وأحرزت ماله ولقي الله –عز وجل– غد يحاسبه}[240]، عزاه لأبي نعيم، عن عياض الأشعري –رضي الله عنه–.

---

[235] راجع: الجامع الصغير، ص: ٣٧٦، رقم: ٦٠٤٧.

[236] راجع: كنز العمال، ٥٤/١، رقم: ١٦٧.

[237] راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٦٠.

[238] في L : رضي الله تعالى عنهما.

[239] راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٦.

[240] راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٧.

وفي المعنى قوله {لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قالها مخلصا استوجب الجنة، ومن قالها كاذبا عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار}[241]، عزاه لابن النجار، عن دينار، عن أنس—رضي الله عنه-.

الحديث الثامن:

{من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب من الكبائر}[242]، عزاه لابن النجار، عن نعيم، عن أنس.

الحديث التاسع:

{جددوا إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله}[243]، أحمد[244] والحاكم، عن أبي هريرة.

الحديث العاشر:

{كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تحجب عن سماء سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دَوِي كدوي النحل تشفع لصاحبها}[245]، الديلمي، عن جابر.

الحديث الحادي عشر:

---

241 راجع: كنز العمال، ١/٦٣، رقم: ٢٢٧؛ وأمالي الشجري، ١/ ٢٥.

242 راجع: كنز العمال، ١/٦٠، رقم: ٢٠٢.

243 راجع: كنز العمال، ١/٤١٦، رقم: ١٧٦٣.

244 في L وA : الإمام أحمد.

245 راجع: كنز العمال، ١/٤٣٢، رقم: ١٨٦٤.

{من قال: لا إله إلا الله صباحا، ثم قالها مساء نادى منادٍ من السماء ألا أقرنوا الآخرة بالأولى ثم ألقوا ما بينهما}[246]، الديلمي، عن جابر —رضي الله عنه—.

الحديث الثاني عشر:

{عليكم بلا إله إلا الله والاستغفار، فأكثِروا منهما، فإن إبليس قال: أهلكتُ الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله [120b] والاستغفار، ولما رأيت ذلك أهلكتُهم بالأهواء وهم يحسبون أنهم مهتدون}[247]، عزاه لأبي يعلى، عن أبي بكر —رضي الله عنه—.

الحديث الثالث عشر:

{حضر ملك الموت رجلا يموت[248] ثم شق[249] أعضائه فلم يجده عمل خيرا ثم شق قلبه فلم يجد فيه خيرا ففك لحييه فوجد طرف لسانه لاصقا بحكنه يقول: لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص}[250]، عزاه لابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين والبيهقي، عن أبي هريرة —رضي الله عنه—.

الحديث الرابع عشر:

{ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم، كأني أنتظر إليهم، انفلقت[251]

---

[246] راجع: كنز العمال، ١٦٥/٢، رقم: ٣٥٩٢.

[247] راجع: كنز العمال، ٤٢٠/١، رقم: ١٧٩٢.

[248] ’’يموت‘‘ ساقطة من L.

[249] في L وA : فشق؛ ’’ثم‘‘ ساقطة من L وA.

[250] راجع: الجامع الصغير، ص: ٢٢٧، رقم: ٣٧٣١.

[251] في A : وتعلقت.

الأرض عنهم يقولون: لا إله إلا الله، والناس بُهْمٌ}[252]، عزاه لتمام والخطيب وابن عساكر، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛

وفي لفظ آخر: {ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في الموت ولا في القبور ولا في النشور كأني أنظر إليهم عند الصيحة ينفضون رؤسهم من التراب يقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن}[253]، عزاه للطبراني، عن ابن عمر- رضي الله عنهما-.

الحديث الخامس عشر:

{ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصا إلا صعدت لا يردها سحاب، فإذا وصلت إلى الله تعالى نظر الله إلى قائلها وحق على الله أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه}[254]، عزاه للخطيب، عن أبي هريرة.

الحديث السادس عشر:

{إذا قال العبد أشهد أن لا إله إلا الله، قال الله: يا ملائكتي! علم عبدي أن ليس له رب غيري أُشهدكم أني قد غفرت له}[255]، عزاه لابن عساكر، عن أنس.

الحديث السابع عشر:

{ما من عبد يقول: لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله -عز وجل- يوم القيمة ووجهه كالقمر ليلة البدر [121a] ولم يرفع لأحد يومئذ عمل أفضل من عمله إلا

---

[252] راجع: طبقات الشافعية الكبرى، ٣٦/١.

[253] راجع: الجامع الصغير، ص: ٤٦٧، رقم: ٧٦٢٠؛ والبيهقى فى شعب الإيمان: ١١٠/١، رقم: ١٠٠.

[254] راجع: كنز العمال، ٥٦/١، رقم: ١٨١.

[255] راجع: جامع الأحاديث، ٣٥٤/١، رقم: ٢٥٢٨.

من قال مثل قوله أو زاد عليه}[256]، عزاه لأبي الشيخ والديلمي، عن أبي ذر —رضي الله عنه—.

الحديث الثامن عشر:

{من قال: لا إله إلا الله قبل كل شيء، لا إله إلا الله بعد كل شيء، ولا إله إلا الله يبقى ربنا ويغني كل شيء عوفي من الهم والحزن}[257]، عزاه للطبراني، عن ابن عباس —رضي الله عنهما—.

الحديث التاسع عشر:

{إذا نام العبد على فراشه أو على مضطجعه من الأرض التي هو فيها فانقلب في ليلته على جنبه الأيمن أو جنبه الأيسر ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، يقول الله —عز وجل—: انظروا إلى عبدي لم يَنْسَني في هذا الوقت أُشهدكم على[258] أني قد رحمتُه وغفرتُ له}[259]، ابن السنى في عمل يوم وليلة وابن النجار، عن أنس.

الحديث العشرون:

{من قال: إذا مر بالمقابر السلام على أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قولَ لا إله إلا الله؟ يا لا إله إلا الله! اغفر لمن قال: لا إله إلا الله، واحشرنا في زمرة من

---

[256] راجع: كنز العمال، ٥٧/١، رقم: ١٨٤.

[257] راجع: المعجم الكبير، ٣٥٢/١٠، رقم: ١٠٦٩١.

[258] ''على'' ساقطة من L وA.

[259] راجع: عمل اليوم والليلة لابن السني، ص: ٣٥٢، رقم: ٧٥٥.

قال: لا إله إلا الله غفر له ذنوب خمسين سنة، قيل: يا رسول الله! من لم يكن له ذنوب خمسين سنة؟ قال لوالديه وقرابته ولعامه المسلمين}[260]، الديلمي في تاريخ همدان والرافع وابن النجار، عن علي –رضي الله عنه–.

الحديث الحادي والعشرون:

{إذا صليتم صلاة الفرض فقولوا في عقب كل صلاة عشر مرات لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يكتب له [121b] من الأجر كأنما اعتق رقبة}[261]، عزاه للرافعي في تاريخه، عن البراء –رضي الله عنه–.

الحديث الثاني والعشرون:

{من قال في كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الملك الحق المبين كان له أمان من الفقر وأنسا من وحشة القبر واستجلب بها الغنى واستقرع بها باب الجنة}[262]، عزاه للشيرازي في الألقاب من طريق ذي النون المصري، عن سالم الخواص والخطيب والديلمي والرافعي وابن النجار من طريق الفضل بن غانم، عن مالك ابن أنس كلاهما، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي –رضي الله عنه– قال الفضل بن غانم: لو رحل الإنسان في هذا الحديث إلى خراسان لكان قليلا، وعزاه لأبي نعيم من طريق إسحق بن زريق، عن سالم الخواصن عن مالك.

الحديث الثالث والعشرون:

---

260 راجع: الجامع الكبير، ٦٩٤/٩، رقم: ٤١٠٨/٢٢٦٠٤.

261 راجع: الجامع الصغير، ص: ٥١، رقم: ٧٣٤.

262 راجع: التمهيد، ٥٤/٦.

{أرأيت[263] حمزة وجعفر وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزَبَرْجد فأكلا منه نبقا، ثم صار عنبا فأكلا منه، ثم صار رطبا فأكلا منه فقلت لهما ما وجدتما أفضل الأعمال قالا قول لا إله إلا الله قلت: ثم ماذا؟ قالا الصلاة عليك يا رسول الله! قلت: ثم ماذا؟ قالا حب أبي بكر وعمر}[264]، عزاه للديلمي، عن ابن عباس، وفي المعنى قوله صلى الله عليه وسلم: {إني لأرجو لأمتي بحب أبي بكر وعمر كما أرجو لهم بقول لا إله إلا الله}[265]، عزاه للديلمي، عن أنس رضي الله عنه.

الحديث الرابع والعشرون:

{إذا خفتَ سلطانا أو غيره فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم، لا إله إلا أنت عز جارك وجل ثناؤك}[266]، [122a] عزاه لابن السنى، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

الحديث الخامس والعشرون:

{من قرأ ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلاَمُ﴾[267]، ثم قال: وأنا أشهد بما شهد الله واستودع الله هذه الشهادة وهي لي عند الله وديعة جيء به يوم القيمة،

---

263 في L وA : أُريتُ.

264 راجع: الحاوي للفتاوي، ٤٣/٢.؛ كنز العمال، ٥٧١/١١، رقم: ٣٢٧٠١.

265 راجع: كنز العمال، ٥٧١/١١، رقم: ٣٢٧٠٢.

266 راجع: الجامع الصغير، قسم الأقوال، ٢٠٠/١، رقم: ١٢٩٦.

267 اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨-١٩.

فقيل عبدي هذا عهد إلي عهدا وأنا أحق مَن وفى بالعهد أدخلوا عبدي الجنة}[268]، عزاه لأبي الشيخ، عن ابن مسعود –رضي الله عنه–.

اللهم أنت الذي أنعمت علينا فيسرت لنا القران للذكر وأنت الذي وفقتنا فشهدنا بما شهدتَ به من أنه لا إله إلا أنت واستودعناك هذه الشهادة وهي لنا عندك وديعة.

وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {إذا استودع الله شيئا حفظه}[269] فأسئلك بأنك لا إله إلا أنت الأول الآخر الظاهر الباطن الصمد المحيط بكل شيء رحمة وعلما، وبجاه نبيك وعبدك محمد حبيبك وخليلك صلى الله عليه وسلم أن تُتم نعمتك علينا[270] فتوفقنا لما تحب وترضى، وتحفظ هذه الشهادة علينا حتى نلقاك بها سالمين آمين.

وصل اللهم على سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم عدد خلقك بدوامك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تكملة لما يسر الله جمع ما أوردناها [122b] من الأحاديث ومضت مدة أشار الأخ اللبيب[271] المقبل إلى الله المقبول إن شاء الله بدر الدين حسن ابن علي

---

[268] راجع: جمع الجوامع، ٧٨٨/٩، رقم: ٢٢٧٧٦/٤٢٨٠.

[269] راجع: كنز العمال، ٧٠٤/٦، رقم: ١٧٤٨٨.

[270] ''علينا'' ساقطة من A.

[271] في A : الأخ الحبيب.

العجيمي المكي[272] –أتم الله علينا وعليه[273] نعمته من فضله آمين– بإلحاق سلسلة تلقين الذكر بآخر الكتاب، ثم يسر الله على يديه جمع أسانيد شيخنا – نفع الله به في الدارين[274]– في تلقين الذكر، فعرضت ذلك على شيخنا – نفع الله به[275]– فأمر بإلحاقها بآخر الكتاب مع العزو، وقال – نفع الله به[276]–: «بركة العلم العزو وإن قل»، انتهى.

فنقول وبالله التوفيق: اعلم أولا إن السنة المطهرة قد وردت بتلقين الذكر عند المبايعة ومطلقا، أما عند المبايعة فهو ما رواه الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز[277] في مسنده، حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد ابن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {فيكم غريب يعني: أهل الكتاب، فقلنا: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا: لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم قال: اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني

---

[272] هو حسن بن علي بن يحيى، أبو البقاء العجيمي، مؤرخ. من العلماء بالحديث، يماني الأصل مولده بمكة، مات سنة ١١١٣/١٧٠٢. راجع: الأعلام للزركلي، ٢/٢٠٥.

[273] ''بدر الدين حسن ابن علي العجيمي المكي أتم الله علينا وعليه'' ساقطة من L.

[274] في A : قدس سره.

[275] في A : قدس سره.

[276] في A : قدس سره.

[277] هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار (أبو بكر). محدث، فقيه، مات سنة ٢٩٢/٩٠٥. راجع: معجم المؤلفين، ٢/٣٦.

عليها الجنة وإنك لا تخلف [123a] الميعاد، ثم قال: ابشروا فإن الله قد غفر لكم}[278]. قال البزار: «وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد» انتهى.

وفي هذا الحديث فوائد ننبه[279] على ما يسره الله منها، فمن ذلك أن في قوله صلى الله عليه وسلم: «هل فيكم غريب»؟ ثم أمره بغلق الباب تعليما لهم، إن هذا أمر خاص لا يشرع فيه بحضور أجنبي منكر، بل يصان عمن هو غريب عن هذا الأمر أولا وآخرا، أولا بطلب خلو المجلس[280] عنه وآخرا بغلق الباب المانع لحضوره وذلك أن الإلقاء الإلهي المنزل[281] على القلب يترتب عليه تنور القلب القابل باستعداده المشتمل على المناسبة التي هي الحبل الإلهي الحاصل في القلب المتنزل عليه الإلقاء والتلقين من صور الإلقاء في مراتب التنزلات.

فإذا كان الاستعداد تاما والمناسبة كاملة ظهرت النتيجة سريعا وإلا احتاج الأمر إلى تعمل بالمواظبة على الذكر لينمحي بأنوار الذكر على التدريج ظلمات الغفلة وما يتبعها.

فإذا كان القلوب متفقة على قصد واحد ولم يكن فيهم غريب أجنبي عن قصدهم حصل في الجمع نور من التوحيد قبل التلقين بقصدهم مع انتفاء المشوش؛ فإذا جاء التلقين ورد نور كلمة التوحيد على محل متهيء لقبوله بمناسبة اتصافه بنوع من التوحيد بتجريد القصد إلى طلب الواحد الحق سبحانه فازداد نورا على قدر الاستعداد والمناسبة سرعة وبطوءا صغرا وكبرا.

---

[278] راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الإيمان: ١٦٤/١، رقم: ٢٣.

[279] في L : ينبه.

[280] في A : المحبة.

[281] في L : المتنزل.

وأما إذا كان ثمة أجنبي منكِر لما هم فيه يحدث بسبب [123b] انحراف قصده اختلاف في القلوب وتشتتٌ في النيات فيضعف المناسبة المهيئة لقبول نور التوحيد على الكمال فتخلية المجلس من الغريب سعي في تقوية المناسبة القلبية لقبول أنوار التوحيد.

وفيه أيضا إشارة إلى أن المتلقن على هذا الوجه الخاص متوجه إلى السلوك في طريق وهب الأسرار، فمن شرطه الحفظ والأمانة، فإن الأسرار لا تُوهَبُ إلا للأمنا، ومما يدل على اعتناء رسول الله صلى الله عليه وسلم بمراعات الأسباب التي تتضمن تقوية المناسبة لقبول نور التوحيد ما ورد من الأمر بتغميض العينين في حديث علي —رضي الله عنه– من قوله صلى الله عليه وسلم: {غمض عينيك واسمع مني، ثلاث مرات، ثم قل أنت، ثلاث مرات، وأنا أسمع}[282] الحديث الآتي، وذلك أن تغميض العينين يورث نوعا من الوحدة للقلب لانتفاء صور الكثرة المحسوسة الواقع عليها الأبصار من المرئيات الداخل صورها إلى القلب من طريق العين عن القلب وإذا ألقى السمع إلى الملقن انتفى صور الكثرة المسموعة الداخلة على القلب من طريق الإذن أيضا فيبقى صور الكثرة الخيالية التي يُحدِثُها الخواطر، فإذا تعمل في نفيها بالذكر شيئا فشيئا حتى انمحت صورة الكثرة الحسية والخيالية عن القلب انجلت فيه أنوار التوحيد على حسب استعداده ومناسبته.

ومن هنا قال أهل الطريق في كيفية الذكر المقيد بالضربين على طريق الحمائلية أن تبدأ بالذكر من جانبك الأيسر وتقصِد أن تأخذ ما [124a] سوى الله من قلبك وهو تحت ثديك الأيسر بقولك «لا» وتمدها إلى أن تطرح «إله» وهو المنفي

---

[282] راجع: عجائب الآثار، ٤٧٢/١.

عن كل أحد سوى الله فوق كتفك الأيمن، وتثبت بقولك «إلا» من فوق كتفك الأيمن «الله» في قلبك الذي ألقيتَ ما سوى الله عنه بضرب شديد ليتأثر قلبك ويتمكن فيه نور الذكر وذلك أن الذكر بهذا الاستحضار تعمل في نفي الكثرة ومحو صورها عن القلب بالتدريج ليتمكن أنوار التوحيد بالإثبات في القلب شيئا فشيئا حتى يذهب بالظلمة بأنواعها فقد ورد في الحديث: {لكل شيء سقالة وإن سقالة القلب[283] ذكر الله}[284]، والسقل بالسين هو الصقل بالصاد كما في القاموس، وورد {ما من قلب من القلوب إلا وله سحابة كسحابة القمر بينما القمر يضيء إذ عَلَتْهُ سحابة فأظلم إذ تجلت}[285]، وعن أبي الدرداء قال: {من فقه الرجل أن يعلم ايزداد هوام ينقص ومن فهمه أن يعلم نزغات الشيطان أنى يأتيه}[286].

فعلى المريد أن يعمر قلبه بالذكر الذي يعطيه شيخه فمتى غفل وخطر له خاطر بغير ذكره من شهوة وغيرها[287] فليسرع إلى ذكره من حينه، فإن المحل يضيق عن حمل أمرين في زمان واحد ولولا الغفلة عن الذكر لما خطر له ذكر الخاطر المذموم، فإذا رجع إلى الذكر فورا نفر[288] نور الذكر ظلمةَ الخواطر المذمومة، وقد ورد {ذكر الله شفاء القلوب}[289]، وورد {اذكر الله فإنه عون لك على ما تطلب}[290]، وسيجيء من حديث علي أنه {أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده وأفضلها

---

[283] في L و A : القلوب.

[284] راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٧٧.

[285] راجع: كنز العمال، ١٦٩/١٣، رقم: ٣٦٥١٢.

[286] راجع: كنز العمال، ١٧١٤/١.

[287] في A : وغيرهما.

[288] في A : تغير.

[289] راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧٥١.

[290] راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٥٥.

عند الله}[291] ولكون الذكر بهذه المنزلة [124b] العظمى من الفضائل، ورد في الحديث {الذكر نعمة من الله فأدوا شكرها هذا}[292].

وكما أن إخلاء المجلس من الغريب الأجنبي وكف الحواس عما سوى المطلوب ودفع الخيالات بالذكر من أسباب تقوية المناسبة كذلك المبايعة على السمع والطاعة والمنشط والمكره من أسبابها وذلك أن المريد إذا رضي بالشيخ مُربيا وهاديا ودليلا وبايعه على ذلك فقد بايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره فإن التربية لاتتم إلا بذلك فإن الشيخ يأمره بجهاد نفسه وهواه الذي هو الجهاد الأكبر وطريق جهادها على الاستيفاء مجهولةٌ عند المريد فلابد أن يبتلي بما يشتمل على المنشط والمكره تخليصا وتمحيصا فيجب التسليم والانقياد والسمع والطاعة ليتم التربية ويترتب عليه النتيجة وإذا بايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره، فقد بايعه على أن يريد ما يريده الشيخ ويترك إرادة ما لا يريده الشيخ فاندرج إرادته في إرادة الشيخ فحصل له التوحيد الإرادي وإذا حصل له هذا التوحيد في الإرادة حصل لقلبه نوع اتصال معنوي بقلب الشيخ فإذا صدق في هذا أمده الشيخ برقيقتها المتصلة به امدادا يخرجه بإذن الله من الظلمات إلى النور شيئا فشيئا على حسب قوة مناسبته وقبول استعداده سرعة وبطوءا.

وأما تلقين الذكر مطلقا من غير أن يكون مقيدا بكونه عند المبايعة، فمن أدلته قوله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء –رضي الله [125a] عنه–: {قل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإنهن

---

291 راجع: البرهان المؤيد، ص: ٢٧.

292 راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧٤٩.

الباقيات الصالحات، وهن يَحْطُطْنَ الخطايا كما تحط الشجرة أوراقها، وهن من كنوز الجنة}[293]، أخرجه الطبراني وابن مردويه[294]، عن أبي الدرداء.

ومنها ما ذكره الشيخ جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله بن عمر العجمي الكوراني[295] في رسالته «ريحان القلوب في التوصل إلى المحبوب» من قوله – قدس روحه–: «سأل علي –رضي الله عنه– النبي صلى الله عليه وسلم {فقال: يا رسول الله! دلني عن أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله تعالى، فقال يا علي! عليك بمداومة ذكر الله تعالى في الخلوات، فقال علي –رضي الله عنه–: هكذا فضيلة الذكر، وكل الناس ذاكرون، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَهْ يا علي! لا تقوم الساعة وعلى الوجه الأرض من يقول الله الله، فقال علي: كيف أَذْكُرُ يا رسول الله؟ قال غَمضْ عينيك واسمعْ مني، ثلاث مرات، ثم قل: أنت ثلاث مرات فأنا أسمع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضا عينيه رافعا صوته وعلي –رضي الله عنه– يسمع، ثم قال علي: لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضا عينيه رافعا صوته}[296] والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع؛ ثم لقن علي الحسن البصري، وهو لقن حبيبا العجمي، وهو لقن داود الطائي، وهو لقن معروف الكرخي، وهو لقن سَرِيا السقطي، وهو لقن أبا القاسم الجنيد، وهو لقن ممشاد الدينوري، وهو لقن أحمد الأسود الدينوري، وهو لقن محمد السهروردي [125b] الشهير بعموية، وهو لقن ابنه القاضي وجيه

---

[293] راجع: كنز العمال، ٩٥٥/١٥، رقم: ٤٣٦٦٩.

[294] وقد جاء في النسخ بالتاء.

[295] هو يوسف بن عبد الله بن عمر بن علي بن خضر الكردي، الكوراني الأصل، ويعرف بالعجمي (جمال الدين، أبو المحاسن) صوفي، مات سنة ١٣٦٧/٧٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٣/١٣.

[296] راجع: عجائب الآثار، ٤٧٢/١.

الدين، وهو لقن ابن أخيه أبا النجيب السهروردي، وهو لقن ابن أخيه شهاب الدين عمر السهروردي، وهو لقن الشيخ نجيب الدين علي بن بزغش الشيرازي، وهو لقن الشيخ نور الدين عبد الصمد النَطيري، وهو لقن الشيخ بدر الدين الطوسي، والشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهما لقنا الشيخ الفقيه حسن الشمشيري.

قلت: الذي رأيت[297] في النسخة التي عليها خط تلميذه الشيخ عبد الرحمن ابن محمد الشبريسي هكذا، وهو والنجم الأصفهاني أيضا لقنا الشيخ الأوحد قطب العصر وفريد الدهر أبا المحاسن جمال الدين يوسف بن أبي محمد عبد الله الكوراني منحنا الله به فوق منتهى الأماني بمحمد وآله وصحبه ذوي التهاني وبدور التداني، انتهى.

وظاهر أنه من تصرفات تلامذته[298] ولنوف وصل هذه السلسلة على الانفراد وإن كان يأتي ذكرها في ضمن بقية السلاسل تبركا ووصلا للحديث الشريف، فنقول: والشيخ يوسف العجمي الكوراني، لقن الشيخ زين الدين أبا الميامن عبد الرحمن بن شمس الدين محمد بن نور الدين أبي المعالي عبد الرحمن ابن عبد السلام القرشي الشبريسي، وهو لقن الشيخ زين الدين أبا بكر أبي محمد ابن محمد بن علي الخوافي، وهو لقن الشهاب أحمد ابن الفقيه علي الدمياطي الشهير بالزلباني، وهو لقن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، وهو لقن [126a] الشيخ عبد الوهاب الشعراني، وهو لقن الشيخ عبد القدوس العباسي الشناوي، وهو لقن ولده الشيخ علي، وهو لقن ولده سيدنا الشيخ أبا المواهب أحمد العباسي الشناوي ثم

---

[297] في L: رأيته.

[298] في L وA : بعض تلامذته.

المدني، وهو لقن سيدنا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى الإمام في الشريعة والطريقة والحقيقة ذا النظر الإحدى الوارث المحمدي مركز دوائر الملك والملكوت المحيط بالمقامات بإذن الله ذي العزة والجبروت، فرد زمانه وغوث أوانه سيدي صفي الدين أحمد بن محمد المقدسي الدجاني المدني الشهير بالقشاشي - نفعنا الله به في الدارين-، وهو لقن خلقا لا يحصيهم إلا الله، منهم ملتمس بركاته وبركاتهم إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري، ثم الشهراني، ثم المدني، -كان الله له عنه في كل ماله- آمين.

هذا أحد طرق شيخنا - نفع الله به في الدارين- أوردناه على الانفراد تبعا للحديث تبركا، وهذا الحديث أخرجه الحافظ أبو الفتوح الطاوسي بنحو ما في ريحان القلوب، وكذلك سيدنا الشيخ محمد الغوث - طاب ثراه- في كتابه الجواهر والله أعلم، ثم الراجح أن الحسن البصري سمع من علي بن أبي طالب —رضي الله عنه-، فإن الحفاظ مختلفون في ذلك، فأنكره جماعة منهم وأثبته جماعة.

قال الحافظ السيوطي في إتحاف الفرق، وهو، أي: الإثبات هو الراجح عندي لوجوه، وقد رجحه أيضا الضياء المقدسي في المختارة، فإنه قال: قال الحسن بن [126b] أبي الحسن البصري عن علي ابن أبي طالب —رضي الله عنه- وقيل: لم يسمع منه وتبعه على هذه العبارة الحافظ ابن حجر في أطراف المختارة ولكنه بعد رجح سماعه وصححه ثم ساق الوجوه المرجحة لسماعه فمن شاء فليراجعها في فتاوى السيوطي وفي السمط المجيد لشيخنا - نفع الله به- فإنه ساقها، أي: إتحاف الفرق بتمامها وزاد عليها ما يناسب المقام وإذا صح السماع واللقاء.

وقد وصل سند تلقين الذكر من طريق حسن البصري جماعات من الصوفية ومنهم الحفاظ كالحافظ أبي الفتوح الطاوسي وصله من طريق شيخه الزين الخوافي والمثبت مقدم على النافي كان وصل سند تلقين الذكر هو الراجح هذا بحسب لسان فن الحديث وأهله.

وأما أكابر أهل الطريق فهم على بينة من ربهم في النفي والإثبات فإذا أثبتوا شيئا وجزموا به فهو موافق للواقع وبالله التوفيق والله أعلم.

ولنسق الآن أسانيد شيخنا – نفع الله به– التي أمرنا بإيرادها في آخر الكتاب بلفظ جامعها الأخ اللبيب حسن ابن علي العجيمي المكي –أمدني الله وإياه في الخيرات الظاهرة والباطنة بإمداده الذي لا انقطاع له أبدا بمنه وفضله– آمين فنقول: وبالله التوفيق. قال –كمل الله توفيقه– بعد أن ترجم شيخنا ببعض كمالاته ما نصه قال أي: شيخنا – نفع الله به– تلقنت الذكر من والدي شيخ المكمل محمد بن يونس المدني ومن شيخه إمامي العلماء بالله [127a] سيدنا الشيخ تاج الموحدين الأمين ابن الصديق المِرْواقي[299] اليمني باليمن[300] سنة إحدى عشر وألف (١٠١١) والشيخ الكامل سيدنا سراج الدين عمر بن الشيخ بدر الدين العادلي بمكة، ومن صاحبنا الشيخ الموحد الكامل فضيل ابن ضياء الدين الهندي ومن أستاد العارفين الشيخ الأكمل المحقق عبد الحليم الكجراتي كلاهما بالمدينة ثم من شيخي وأستاذي واحد العين ورافع البين وجامع أشتات الكمالات المحمدية واسع العلوم الإلهية الأحمدية إمام زمانه وعين أعيان أقرانه سيدنا أبي المواهب

---

[299] في L وA : المرواحي.

[300] "باليمن" ساقطة من A.

أحمد بن علي بن عبد القدوس ابن الشيخ محمد الشناوي العباسي، ومن الشيخ المُسَلك العارف بالله تعالى سيدي محفوظ بن عبد القادر الخلوتي.

فالأول تلقن من والده الشيخ يونس، وهو تلقن من والده الشيح الأوحد ولي الله تعالى ذي الكرامات والمناقب العديدة والمفاخر سيدنا الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي الحسيني الدجاني المقدسي، وهو تلقن من شيخ الآفاق العلامة العارف بالله تعالى سيدي محمد بن علي بن عراق الكفاني، وهو تلقن كفاحا يقظة وعيانا من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك في السفينة العراقية بعد أن تلقن من شيخه ومربيه الشيخ الأوحد الأكمل العلامة المحقق سيدنا علي بن ميمون الحسني الإدريسي الأندلسي المغربي، وهو [127b] تلقن من قطب العارفين أبي العباس أحمد بن محمد التباسي التونسي، وهو تلقن من الشيخ عبد الوهاب الهندي، وهو تلقن من أبي موسى السدراني ومن أبي محمد عبد الله الموروري[301] وأبي يعقوب يوسف بن يخلف الكومي القيسي حينئذ، وتلقن سيدنا محمد المدني الأنصاري[302] من الشيخ الأجل عبد الله بن محمد، وهو وعمر العادلي تلقنا من العارف بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف، وهو تلقن من مخدومه القطب الأوحد سيدنا بدر الدين بن عمر العادلي العباسي.

وأما سيدنا الأمين فقد تلقن من أستاذه العالم الإلهي قطب زمانه عمر بن أحمد جبريل اليمني، وهو تلقن من الشيخين الإمامين عبد الله وأحمد، وهما تلقنا من والدهما الشيخ المحقق أبي القاسم الجنيد، وهو تلقن من والده الشيخ إمام

---

[301] في A : المورودي.

[302] ''الأنصاري'' ساقطة من L وA ؛ وفي M :الأنصاري أيضا.

الموحدين شرف المحدثين أحمد بن موسى المشرع المكي العدناني، وهو تلقن من العلامة شيخ الطريقة أبي القاسم إبراهيم بن جعمان العدناني اليمني، ومن إمام زمانه الشيخ العارف بالله سيدي إسماعيل بن الصديق ابن الشيخ إسماعيل الجبرتي العقيلي.

فالأول: من العلامة محمد بن محمد الجزري، وهو تلقن من القطب سيدي عمر بن محمد العرابي العقيلي، وهو تلقن من العالم العارف بالله تعالى سيدي الوحيد عبد الرحمن ابن القطب عبد الله بن أسعد اليافعي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ شرف الدين أبي الفضل المغربي، وهو [128a] تلقن من عز الدين عبد العزيز الصاحبي[303]، وهو تلقن من جمال الدين أحمد شاه الغوري، وهو تلقن من الشيخ ناصر الدولة السمناني، وهو تلقن من كمال الدين شاه خسرو المرجاني، وهو تلقن من ناصر الدين محمد بن أبي أحمد الجشتي، وهو تلقن من قطب المجذوبين حيدر الزواجي[304].

والثاني: وهو الجبرتي تلقن من العالم المحقق ولي الله تعالى سيدي محمد بن محمد المزجاجي، وهو تلقن من القطب إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي العقيلي، وهو تلقن من الشيخ ذي الأحوال الجلية والمقامات العلية أبي بكر محمد بن يعقوب الشهير بابن أبي حربة الموري، وهو تلقن من والده محمد، وهو تلقن من والده يعقوب، وهو تلقن من والده الكميت السودي، وهو تلقن من سيدي العلامة الولي الكامل سيدي الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل، وهو تلقن من

---

303 في A : الصاجني.

304 في A : الزواحي.

والده موسى بن علي بن عمر عجيل العدناني اليمني، وهو تلقن من صاحبه إمام أرباب الأحوال الفقيه محمد بن أبي بكر الحكمي، وهو تلقن من الشيخ علي بن عبد الرحمن الحداد.

وأما فضيل فقد تلقن من والده الشيخ العالم الموحد ضياء الدين الهندي.

وأما محفوظ فقد تلقن هو والشيخ أحمد[305] الشناوي من جِهْبذ ميادين العرفان وخازن جنان مقامات الأيقان شيخ زمانه سيدي محمد الدَمرداشي، وهو تلقن من والده الشيخ الأكمل حسن، وهو تلقن من والده ومربيه وقدوته الشيخ المحقق الأوحد سيدي محمد المعروف بدمرداش المحمدي [128b]. وهو تلقن أولا من الشيخ الكامل العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد بن عقبة الحضرمي ثم المصري، وثانيا من شيخ المحققين شمس الواصلين دده عمر الروشني، وهو ممن لبس الخرقة يَقَظَةً من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالأول: تلقن من الشيخ أبي زكريا، وهو تلقن من نقطة دوائر الولاية العظمى سيدي أبي الحسن علي بن محمد وفا.

والثاني: تلقن من السيدي يحيى الباكوئي، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين الخياواني، وهو تلقن من عز الدين[306] الشرواني، وهو تلقن من أخي مرم الشرواني، وهو تلقن من الشيخ عمر الخلوتي، وهو تلقن من أخي محمد الشرواني، وهو تلقن من الشيخ الإمام إبراهيم الزاهد الكيلاني رئيس الخلوتية، وهو تلقن من سيد المشائخ جمال الدين التبريزي، وهو تلقن من الشيخ محمد بن محمود العتيقي،

---

[305] ''أحمد'' ساقطة من A.

[306] في A : من الشيخ عز الدين.

وهو تلقن من الشيخ ركن الدين السنجاني، وهو تلقن من الشيخ قطب الدين الأبهري حينئذ وزاد الشناوي من الشيخ الأكمل المُلا أحمد صادق بن عبد السميع العمري الماوراء النهري الوارد إلى مصر سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وقد تلمذ له خلق كثير، وهو تلقن من الشيخ الأكمل خواجه أحمد الكاسكاني الشهير بمولانا خواجكي، ومن خليفته العارف بالله محمد الشهير بخواجه جويباري ببخارى، وهو تلقن من شيخه المذكور، وهو تلقن من أستاد الأكابر المولى محمد القاضي النقشبندي حينئذ وتلقن سيدنا الشناوي أيضا من العلامة القطب الإلهي شمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري الحسني، ومن [129a] الشيخ العارف بالله تعالى سيدي أحمد المرصفي، ومن الشيخ الولي أبي العباس أحمد المغربي، ومن العلامة العارف بالله تعالى السيد محمد غضنفر ابن جعفر الحسيني، هو النهروالي ثم المدني، ومن العلامة الجامع السيد صبغة الله بن روح الله بن جمال الله الهندي البروجي ثم المدني، ومن الشيخ الولي أبي الخير ألبنا الشبشيري المتوفى في حدود سنة ٩٨٣، ومن الشيخ نادرة الزمان السيد محمد المصلي الأعرج، ومن أخويه في طريق الله الشيخ عبد الحليم الكجراتي المذكور، أولا: والشيخ الأجل السيد نظام الغوثين[307] بعد أن تلقن من والده ومراكز دوائر مشاهده سيدي أبي الحسن علي بن عبد القدوس العباسي الشناوي، ثم من صهره سيدي الشيخ العارف بالله تعالى يوسف جمال الدين ابن علي داغر الرفاعي.

فأما المرصفي فقد تلقن هو وسيدي حسن الدمرداشي أيضا من الشيخ محمد المدعو قاسم المغربي، وهو تلقن من الشيخ المحقق القطب محمد المغربي

---

[307] في L : الغوثيتين.

شيخ جلال الدين السيوطي[308]، وهو تلقن من سيدي القطب الأكمل أبي العباس السرسي، وهو تلقن من الأستاد العلامة القطب شمس الدين محمد بن حسن بن علي التميمي الشهير بالحنفي، وهو تلقن من الشيخ العارف بالله ناصر الدين الشهير بابن بنت الميلق، وهو تلقن من شيخه وجده لأمه العلامة[309] العارف بالله سيدي شهاب الدين بن أبي العباس أحمد بن الميلق الإسكندري الأصولي، وهو تلقن من القطب أبي الدر ياقوت العرشي [129b]، حينئذ وزاد الشهاب ابن الميلق، فتلقن من الشيخ أبي عبد الله محمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكناني، وهو تلقن من وجيه الدين أبي محمد عبد الوهاب، وهو تلقن من قاضي القضاة عماد الدين عبد الرحمن السكري المصري، وهو تلقن من شهاب الدين أحمد الطوسي، هو تلقن من محمد بن يحيى النيسابوري، وهو تلقن من الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، وهو تلقن من إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الرحمن السلمي، وهو تلقن من أبي أحمد بن عيسى، وهو تلقن من الشيخ أبي محمد بن عبد الله بن منازل، وهو تلقن من شيخ الملامتية أبي صالح حمدون بن أحمد بن عمارة القصار، وهو تلقن من أبي تراب عسكر بن حسين[310] النخشبي، وهو تلقن من حاتم الأصم، وهو تلقن من شقيق إبراهيم البلخي.

وأما أبو العباس المغربي فقد تلقن من والده الشيخ عفيف الدين عبد الله ابن

---

[308] في L : شيخ الجلال السيوطي.

[309] ''العلامة'' ساقطة من A.

[310] في A: حصين.

عمر[311]، وهو تلقن من العالم سند الغرب أبي القاسم الغلامي، وهو تلقن من الخراز، وهو تلقن من سيدي محمد بن سليمان الجزولي، وهو تلقن من سيدي محمد بن عبد الله الشريف الأمغاري نسبه إلى أجداده بني أمغار، وهو تلقن من سيدي سعيد الهرتناني، وهو تلقن من سيدي عبد الرحمن الرجراجي، وهو تلقن من سيدي أبي الفضل الهندي، وهو تلقن من سيدي عَنوس البدوي، وهو تلقن من الإمام القرافي، وهو تلقن من سيدي أبي عبد الله المغربي.

[130a] وأما سيدي محمد البكري فقد تلقن من والده قدوة الكمل الشيخ أبي الحسن محمد البكري، وهو وبدر الدين المعادلي تلقنا من المسلك الرباني الأوحد سيدي أبي العباس أحمد بن الشيخ الكامل يوسف الحريثي حينئذ وزاد سيدي أبو الحسن، فتلقن من والده سيدي الشيخ جلال الدين محمد، وهو تلقن من أبيه سيدي جمال الدين محمد، وهو تلقن من أبيه الشيخ أبي زيد عبد الرحمن البكري الحسني، وهو وسيدي علي بن محمد وَفا تلقنا من والده القطب الخاتم سيدي محمد بن محمد وفا، وهو تلقن من سيدي الولي الأمي المحمدي داود بن باخلا الباخرزي، وهو تلقن من القطب تاج الدين ابن عطاء الله الإسكندري، وهو وياقوت العرشي تلقنا من القطب سيدي أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري المرسي، وهو وأبو عبد الله المغربي تلقنا من إمام زمانه[312] سيدنا القطب الجامع أبي الحسن ابن عبد الله بن عبد الجبار الحسني الإدرسي الشاذلي، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي من حرازم، وهو تلقن من الشيخ أبي محمد صالح بن عقبان الدكالي حينئذ وتلقن المرسي أيضا من قدوة الطرفين أبي العباس

---

[311] في L وA: عبد الله ابن أبي عمر.

[312] في A : من الشيخ إمام زمانه.

أحمد بن علي القرشي البوني، وهو تلقن من العارف بالله أبي العباس أحمد بن علي بن ميمون القسطلاني، وهو تلقن من إمام زمانه المحقق الجامع والفرد الواسع سيدي أبي عبد الله محمد بن أحمد القرشي، وهو والدكالي والكومي والموروري والسدراني تلقنوا [130b] من القطب الإلهي سيدي أبي مدين البجائي التلمساني، وهو تلقن من أبي بكر محمد بن الوليد[313] الطرطوسي، وهو تلقن من أبي بكر محمد بن أحمد[314] الشاشي، وهو تلقن من أبي غالب سالم المغربي، وهو تلقن من أبي عمرو محمد بن[315] إبراهيم الزجاجي وأبي يعقوب إسحق بن محمد النهرجوزي، حينئذ وزاد سيدنا أبو الحسن الشاذلي من أستاده القطب عبد السلام بن بشِيش الحسني، وهو تلقن من القطب عبد الرحمن المدني الزيات، وهو تلقن من القطب الرباني تقي الدين الفُقَيْر بالتصغير في الوصفين، وهو تلقن من الشيخ نور الدين أبي الحسن علي، وهو تلقن من[316] القطب الشيخ تاج الدين، وهو تلقن من القطب شمس الدين، وهو تلقن من القطب الشيخ أبي إسحاق إبراهيم البصري، وهو تلقن من القطب أبي القاسم أحمد المرواني، وهو تلقن من القطب أبي محمد سعيد، وهو تلقن من الشيخ سعيد، وهو تلقن من القطب فتح السعودي، وهو تلقن من القطب سعد الغزواني، وهو تلقن من القطب الشيخ جابر، وهو تلقن من أول الأقطاب سيدنا أبي محمد الحسن الشهيد المسموم ابن علي بن أبي طالب –رضي الله عنهما–.

---

313 ''محمد بن الوليد'' ساقطة من L وA.

314 ''أبي بكر محمد بن أحمد'' ساقطة من A.

315 في L :أبي عمر إبراهيم الزجاجي.

316 ''من'' ساقطة من A.

وأما سيدي علي الشناوي فقد تلقن من والده عبد القدوس بن محمد العباسي، وهو تلقن من قطب زمانه عبد الوهاب ابن أحمد الشعراني، وهما، أعنيه: وعبد القدوس ويوسف بن داغر وأبو العباس الحريشي وأبو الخير البنا الشبشيري تلقنوا من تاج الكمال وشمس طريق ذوي المقامات والأحوال سيدي الشيخ [131a] محمد بن أحمد العباسي الشناوي، وهو والشعراوي أيضا تلقنا من شيخ الواصلين سيدي أبي الحمائل محمد السروي[317]، وهو تلقن من سيدي عبد الرحمن العجمي الغزنوي حينئذ، وتلقن سيدي محمد الشناوي أيضا من والده سيدنا أحمد البطال الشهير لطول صمته بالأخرس، وهو تلقن من والده سيدي علي، وهو تلقن من والده سيدي عبد الله الشناوي، وهو تلقن من جده لأمه سيدي الشيخ عمر الأشعث الشناوي، وهو تلقن من البحر النبوي القطب أحمد بن علي بن محمد بن أبي بكر الحسيني الشهير[318] بالبدوي، وهو كما وجد بخط بعض العلماء على ما في طبقات الشعراوي تسلك على يد الشيخ بري أحد أصحاب سيدي أحمد الرفاعي، وهو أعني: أحمد الرفاعي تلقن من الشيخ علي القاري، وهو تلقن من أبي الفضل بن كافح، وهو تلقن من أبي علي غلام ابن تركان، وهو تلقن من الشيخ علي البازياري، وهو تلقن من مَمْلى العجمي حينئذ وزاد الشعراوي من السيد علي الكازواني، وهو تلقن من العالم العارف بالله علوان الحموي، وهو تلقن من سيدي علي بن ميمون الحسني المار سنده حينئذ وزاد الشعراوي إذ تلقن هو وأبو الحسن البكري وأبو العباس الحريثي من الشيخ العالم الجامع ولي الله تعالى بالاتفاق نور الدين أبي الحسن علي بن خليل المرصفي، وهو ومحمد السروي

---

317 في A : السروري.

318 ''الشهير'' ساقطة من A.

تلقنا من الشيخ الأكمل سيدي محمد بن عبد الدائم [131b]، وهو والمرصفي أيضا تلقنا من الإمام المحقق الشيخ أبي شعيب مدين، وهو خال الأول من ذرية أبي مدين الغوث التلمساني، وهو[319] تلقن من سيدي علي صاحب الديك حينئذ، وتلقن الشعراوي هو[320] وأبو الحسن البكري أيضا من شيخ الإسلام ولي الله تعالى أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، وهو تلقن من جماعة منهم الشيخ محمد الغمري، وهو والشيخ مدين أيضا تلقنا من الشيخ العلامة القدوة الولي الكامل سيدي أبي العباس عرف بالزاهد، وهو وصاحب الديك تلقنا من سيدي الشيخ حسن التستري.

وأما السيد غضنفر فتلقن من جماعة منهم العلامة المولى محمد أمين ابن أخت الجامي، وهو تلقن من غياث الدين أحمد، وهو من علاء[321] الدين محمد، وهو من سيد المحققين وجهبذ[322] المدققين المولى عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الدشتي الجامي، وهو تلقن من أستاده الشيخ الموحد سعد الدين الكاشغري، وهو تلقن من العارف بالله تعالى نظام الدين الخاموش، وهو تلقن من أستاده الأكابر طراز عصابة المفاخر الشيخ علاء الدين محمد العطار.

وأما سيدنا صبغة الله فتلقن من شيخ إرشاده أستاد العلماء وإمام العرفاء وقدوة المحققين الملا وجيه الدين العلوي الهندي، ومن والده السيد الكامل روح الله

---

319 "وهو" ساقطة من L.

320 "هو" ساقطة من A.

321 في A : علماء.

322 في L : وجبهة.

بن جمال الله الموسى الحسيني[323]، ومن السيد محمد المصلي الأعرج المذكور أولا، وهم والسيد نظام الدين[324] والشيخ عبد الحليم والشيخ ضياء الدين تلقنوا من أستاد [132a] الموحدين المبائع الطبيعة على أن لا يكون لمن انتظم في سلك سلسلته رجعة المخاطب من الحضرة الإلهية بالغوث[325] سيدنا حميد الدين محمد بن خطير الدين الحسيني، وهو تلقن من قطب المدار شيخ الظهور الحاجي حضور[326]، وهو تلقن من الشيخ هدية الله سَرْمَسْت، ومن مولانا الشيخ محمد بن غياث، ومن الشيخ علي الشيرازي، وهو وحده تلقن من الشيخ عبد الله المصري، وهو تلقن من خير التابعين أويس القرني، وهو تلقن من سيدنا عمر بن الخطاب —رضي الله عنه-.

وأما محمد بن غياث فتلقن من الشيخ معين الدين، وهو تلقن من الشيخ حسام الدين المَانِكبُوري، وهو تلقن من الشيخ نور قطب العالم، وهو تلقن من الشيخ علا لطف اللاهوري، وهو تلقن من الشيخ أخي سراج الدين عثمان الأودهي.

وأما سيدنا سرمست فتلقن من سيدنا الإمام علا شاه قاضن البكري الفردوسي الشطاري، وهو والمولى محمد القاضي والمولى عبد الرحمن الجامي أيضا تلقنوا من الإمام الكبير الخواجه عبيد الله بن محمود بن شهاب الدين السمرقندي المعروف بخواجه أحرار، وهو تلقن من أستاده مولانا يعقوب الجرخي، وهو تلقن من قطب العارفين الخواجه بهاء الدين محمد بن البخاري المعروف بنقشبند، وهو

---

323 في L : الموسوي الحسني.

324 ''الدين'' ساقطة من L وA.

325 ''بالغوث'' ساقطة من A.

326 في A : حصور.

تلقن من شيخه السيد أمير كلال السوخاري، وهو تلقن من الخواجه محمد بابا السماسي، وهو تلقن من [132b] الخواجه علي الراميتني، وهو تلقن من الخواجه محمود الإنجير فغنوي، وهو تلقن من الخواجه عارف الريوكري[327]، وهو تلقن من الخواجه عبد الخالق الغجدواني، وهو من الخواجه يوسف الهمداني، وهو والحجة الغزالي أيضا تلقنا من الشيخ أبي علي الغارمدي، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم بن عبد الله الكركاني الطوسي، حينئذ وتلقن مولانا قاضن أيضا من الشيخ عبد الله الشطاري، ومن السيد زاهد، ومن الشيخ أيوب البيكاهي، ومن الشيخ ركن الدين الجونبوري، ومن الشيخ علي البدواني، ومن الشيخ عبد الوهاب القادري[328]، ومن الشيخ حسام الدين الشاه مداري، فالأول: تلقن من القطب الشهير سيدنا السيد علي بن شهاب بن محمد الهمداني، ومن سيدي محمد عارف ومن الشيخ مظفر الكركاني.

فأما الهمداني فتلقن هو وعبد الرحمن الغزنوي من قطب دائرتي العلم والولاية زين الدين أبي بكر الخوافي، وهو تلقن من الشيخ عبد الرحمن القرشي البحيري، وهو وأحمد الزاهد أيضا وحسن التستري تلقنوا من الشيخ محي الطريقة جمال الدين يوسف ابن عبد الله بن عمر الكوراني العجمي ثم القاهري، وهو تلقن من الشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهو تلقن من نور الدين عبد الصمد النطنزي، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين علي بن بزغش الشيرازي.

وأما سيدي محمد عارف فتلقن من سيدي محمد عاشق، وهو تلقن من

---

[327] في M: الروكروي.

[328] في A : القاري.

الشيخ خداقلي الماوراء النهري، وهو والكركاني تلقنا من القطب أبي الحسن [133a] الخرقاني، وهو تلقن من الشيخ أبي المظفر ترك الطوسي، وهو تلقن من الشيخ الأعرابي يزيد العشقي، وهو تلقن من الشيخ محمد المغربي، وهو تلقن من روحانية شيخ الشطار وأستاد الأخيار سلطان العارفين أبي يزيد طيفور بن عيسى البسطامي.

وأما الشيخ مظفر فقد تلقن من الشيخ إبراهيم العشقاباذي، وهو تلقن من السيد نظام الدين الحسيني، وهو تلقن من الشيخ محمد الخلوتي.

والثاني: وهو السيد زاهد تلقن من الشيخ محمد عيسى الجونبوري، وهو تلقن من الشيخ فتح الله الأودهي الجشتي، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين شهاب الدين الناكوري، وهو تلقن من الشيخ نصر الدين محمود الأودهي المعروف بجراغ دهلي، وهو والشيخ عثمان الأودهي تلقنا من الشيخ نظام الدين الخالدي الدهلوي المعروف بشيخ نظام أوليا، وهو تلقن من الشيخ فريد الدين شكركنج ومعناه كنز السكر، وهو تلقن من الشيخ معين الدين الجشتي، وهو تلقن من الشيخ عثمان الهاروني[329]، وهو تلقن من الشيخ حاجي شريف الزندي، وهو تلقن من شيخ الطريقة قطب الدين مودود ابن يوسف بن محمد بن سمعان الجشتي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من خاله الشيخ الكبير محمد بن أبي أحمد إبدال الجشتي، وهو تلقن من والده الشيخ أحمد بن فرشتافه، وهو تلقن من والده الشيخ فرشتافه الجشتي، وهو [133b] والزاوجي تلقنا من الشيخ أبي إسحاق الشامي.

والثالث: وهو البيكاهي تلقن من الشيخ محمد بهرام البهاري، وهو تلقن من

---

[329] في A : الهاردني.

الشيخ حسن بن حسين بن مُعز شمس البلخي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ مظفر شمس البلخي.

والرابع: وهو الركن الجونبوري تلقن من الشيخ بابو تاج الدين، وهو تلقن من السيد جلال الله البخاري مخدوم العالم، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين أبي الفتح بهار زكريا، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين أبي الفضل، وهو تلقن من والده الشيخ الكبير والقطب الشهير أبي البركات بهاء الدين زكريا الأسدي الملسطاني[330]، وهو وابن بزغش تلقنا من العالم المحدث شيخ الشيوخ أستاد الأولياء شهاب الدين عمر السهروردي.

والخامس: وهو البدواني تلقن من الشيخ كريم الدين الأودهي، وهو والشيخ مظفر شمس البلخي تلقنا من مخدوم العالم القطب شرف الدين أحمد ابن يحيى المنيري، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ بدر الدين السمرقندي، وهو تلقن من الشيخ القدوة سيف الدين الباخرزي، وهو والشيخ محمد الخلوتي تلقنا من العلامة نجار الأوليا وإكسير الأصفياء سند الكبراء أبي الجناب نجم الدين الكبرى الخِيوقي، وهو تلقن من الشيخ عمار البدليسي، وهو والقطب الأبهري والشهاب السهروردي تلقنوا من عم الثالث الشيخ إمام الموحدين وقدوة العارفين أبي النجيب ضياء الدين عبد القاهر [134a] السهروردي، وهو تلقن من الشيخ أبي الفتوح أحمد بن محمد الغزالي، ومن عمه وجيه الدين عمر بن محمد المعروف بعمويه، فأما عمه[331] فتلقن

---

[330] في A : الملطاني.

[331] ''عمه'' ساقطة من A.

من والده الشيخ المعمر محمد عموية ابن عبد الله، ومن الشيخ أخي فرج الزنجاني كليهما يد أحدهما مشاركة للآخر، وأما أبوه عمويه فتلقن من الشيخ أحمد الأسود الدينوري، وهو والشيخ أبو إسحاق الشامي، تلقنا من الشيخ ممشاد الدينوري، وهو تلقن من الشيخ هبيرة البصري، وهو تلقن من الشيخ حذيفة المرعشي، وهو وشقيق البلخي تلقنا من سيدنا إبراهيم بن أدهم، وهو تلقن من الفضيل ابن عياض، وهو تلقن من عبد الواحد بن زيد، وهو تلقن من كميل بن زياد.

وأما فرج الزنجاني فتلقن من الشيخ أبي العباس النهاوندي، وهو تلقن من أبي عبد الله محمد ابن خفيف، وهو تلقن من الشيخ رويم.

وأما أحمد الغزالي فتلقن من الشيخ أبي بكر النساج الطوسي، وهو تلقن من أبي القاسم الكركاني، وهو تلقن أيضا من أبي عثمان سعيد بن سلام المغربي، وهو تلقن من أبي علي الحسن بن أحمد الكاتب المصري، وهو تلقن من أبي علي الروذباري.

والسادس: وهو الشيخ عبد الوهاب القادري تلقن من الشيخ عبد الرؤف القادري، وهو تلقن من الشيخ محمود القادري[332]، وهو تلقن من الشيخ عبد الغفار الصديقي، وهو تلقن من الشيخ محمد القادري[333]، وهو تلقن من الشيخ علي الحسيني، وهو تلقن من الشيخ جعفر بن أحمد الحسيني، وهو تلقن من الشيخ إبراهيم الحسيني، وهو تلقن من [134b] الشيخ العالم المحدث ولي الله تعالى سيدي عبد الرزاق، وهو تلقن من والده سلطان الأوليا وبرهان كبراء الأتقيا حجة الله

---

332 في A : القاري.

333 في A : القاري.

وخليفته سيدنا عبد القادر الجيلاني الحسني، وهو تلقن من أبي سعد المخزمي، وهو تلقن من الشيخ علي الهكاري، وهو تلقن من أبي الفرج الطرطوسي[334]، وهو تلقن من أبي الفضل عبد الواحد التميمي، وهو ومملى العجمي تلقنا من الأستاد أبي بكر الشبلي، وهو والرودباري والزجاجي والنهرجوري وممشاد أيضا ورويم تلقنوا من سيد الطائفة أبي القاسم[335] الجنيد البغدادي، وهو تلقن من خاله سري السقطي، وهو تلقن من الأستاد معروف الكرخي، وهو تلقن من أبي سليمان داود الطائي، وهو تلقن من حبيب العجمي، وهو وعبد الواحد ابن زيد أيضا تلقنا من الحسن البصري حينئذ وزاد الكرخي من مخدومه سيدنا علي الرضا، وهو تلقن من والده موسى الكاظم، وهو تلقن من والده جعفر الصادق، وهو تلقن من والده سيدنا محمد الباقر، وهو تلقن من والده الإمام زين العابدين علي السجاد، وهو تلقن من والده أحد الريحانتين الحسين الشهيد، وهو وأخوه سيدنا الحسن والحسن البصري، وكميل وأويس القرني أيضا تلقنوا من باب مدينة العلم سيدنا علي بن أبي طالب حينئذ وزاد سيدنا جعفر الصادق فتلقن من القاسم بن محمد بن سيدنا أبي بكر الصديق، وهو تلقن من سيدنا سلمان الفارسي.

والسابع: وهو حسام الدين تلقن من شيخه بديع الدين الشاه مداري[336]، وهو تلقن من الشيخ طيفور الشامي [135a]، وهو تلقن من سيدنا عبد الله حامل راية النبي صلى الله عليه وسلم، وهو وسلمان الفارسي تلقنا من خليفة رسول الله صلى

---

[334] في L: الطرسوسي.

[335] ''أبي القاسم'' ساقطة من A.

[336] في A : الشامداري.

الله عليه وسلم سيدنا أبي بكر الصديق، وهو وسيدنا عمر وعلي تلقنوا من سيد المرسلين المنزل عليه.

فاعلم أنه لا إله إلا الله المتوشح برداء كلا، بل هو الله صلى الله عليه وسلم بكماله دواما أبدا عليه[337] وعلى مجالي كماله وتعينات نور جماله من سائر الأنبياء والملائكة والأولياء أجمعين والتابعين لهم بإحسان والمتشبهين والمتشبثين بأذيال كرمهم إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين، انتهى.

---

337 "عليه" ساقطة من A.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ويرضى عدد خلق الله بدوام الله[1]، وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان وسلم عدد خلقك بدوامك، اللهم يا نور، يا قدوس، يا أول الأولين، يا آخر الآخرين، يا حي، يا ألله، يا رحمن، يا رحيم، إني أسئلك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة أن تصلي على سيدنا محمد عبدك ورسولك ونبيك وحبيبك عدد خلقك بدوامك وأن تمن علينا بالعفو والعافية في الدارين وأن تأخذ بالزمة قلوبنا إليك وأن تجعلنا ممن اعتمد وتوكل في جميع أموره عليك.

اللهم إني أسألك التوفيق لمحابك وصدق التوكل عليك وحسن الظن بك.

اللهم إني أسألك [135b] بحق االسائلين عليك فإن للسائل عليك حقا أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبلت دعوتهم واستجبتَ دعائهم أن تشركنا في صالح ما يدعونك وأن تشركهم في صالح ما ندعوك وأن تعافينا وإياهم وأن تقبل

---

[1] في A : بدوامه.

منا ومنهم وأن تتجاوز عنا وعنهم فإنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين.

اللهم و[2]ما قلت من قول فمشيتك بين يدي ذلك كله ما شئت كان وما لم تشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بك إنك على كل شيء قدير.

اللهم إني أسألك الرضاء بعد القضاء وبرد العيش بعد الموت ولذة النظر إلى وجهك وشوقا إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنةٍ مضلة أعوذ بك.

اللهم إن أَضِلّ أو أُضِلّ أو أَزِلّ أو أُزِلّ أوأَظلم أو أُظْلَم أو أَعْتَدِيَ أو يُعْتَدى عَلَيَّ أو أكتسب ذنبا أو خطيئةً لا تغفره.

اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ذاالجلال والإكرام فإني أعهد إليك في هذه الحيوة الدنيا وأُشهدك وكفى بك شهيدا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، لك الملك، ولك الحمد وأنت على كل شيء قدير وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك وأشهد أن وعدك حق ولقائك حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأنك تبعث من في القبور وأن لا تكلني إلى نفسي فإنك إن تكلني إلى نفسي تكلني إلى ضعف وعورة وذنب وخطيئة وإني لا أثق إلا برحمتك فاغفرلي ذنوبي كلها إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب عَلَيَّ إنك أنت التواب الرحيم وافعل ذلك بوالدي وإخواني وأقاربي وأصحابي وأحبابي ومشائخي ومشائخهم ومن اتصل بهم من جميع الطرق والسلاسل وأسلافهم وذرياتهم واجعلنا في [136a]

---

2 "و" ساقطة من A.

بركاتهم دينا وأخرى في جميع المراتب والمقامات وأجزهم عنا خير الجزاء في الدارين والمحبين والمسلمين، آمين.

وصل اللهم على سيدنا محمد وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين، آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

[3]تم كتاب إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، ضحى يوم الجمعة، ٩ شهر صفر، ختم بالخير والظفر، سنة واحد وسبعين وألف (١٠٧١) بزاوية شيخنا العارف بالله – أيده الله وأمد في أيامه وبارك فيها[4]– بظاهر المدينة المنورة الغراء، على ساكنها أفضل الصلاة السلام من رب الأرض والسماء عدد خلق الله بدوام الله ذي الجلال والإكرام والآلاء.

وكان الشروع فيه أوائل[5] سنة ١٠٦١ في دمشق الشام وكتب منه ثمة إلى آخر المبحث الثامن إلا ما ألحق بأواخر المبحث الأول وأواسطه وآخر الثاني في كل نحو ورقتين وكلمات بعدا ما بعد تتضمن تسميته[6] فإنه بالمدينة المنورة ألحق سنة ١٠٧١، ثم كتب شيء من التاسع في المدينة المنورة سنة ١٠٦٢، ثم كتب البقية في هذه السنة ١٠٧١ وكان الشروع في الإلحاق والتكملة يوم الأحد ٢٧ محرم

---

3 في L : قال المؤلف متع الله المسلمين بطول حياته آمين.

4 في A : قدس سره.

5 "أوائل" ساقطة من A.

6 في L: التسمية.

الحرام من هذه السنة فالحمد لله على ما أنعم وعلم ومن بالإتمام[7] في مدينة نبيه الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وليعلم الواقف أن كل ما وردناه من [136b] الأحاديث المسندة عن الطبراني في الكبير فهي منقولة من كتاب البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للحافظ أبي الحسن علي الهيثمي أحد مشائخ الحافظ ابن حجر، والكتاب بخط تلميذه الحافظ ابن حجر؛ وكذلك كل ما كان عن الطبراني في الأوسط فهو بخط الحافظ ابن حجر على هامش البدر المنير وكل ما كان عن الجمال المرشدي فإنه في مشيخته إرشاد المهتدي وهو بخط الحافظ النجم عمر بن فهد المكي[8] وكل ما كان عن ابن حبان فهو في كتاب موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان لأبي الحسن الهيثمي أيضا وهو أيضا بخط النجم عمر بن فهد والحديث الذي أوردناه من الثقفيات فهو في نسخة عليها خط غير واحد من الحفاظ، أولهم الحافظ السلفي راوي الثقفيات عن جامعها وبعضها بخط الحافظ ابن حجر وبعضها بخط تلميذه الحافظ السخاوي وبعضها بخط غيرهما، وما أوردناه عن السراج الحنبلي[9]، فهو في مشيخته المنهج الجلي -رحمهم الله تعالى أجمعين- وسائر أصحاب الحديث من الأولين والآخرين ورحمنا بهم وفيهم ونفعنا بالعلم وجعلنا من أهل لا إله إلا الله ظاهرا وباطنا أولا وآخرا بمنه وكرمه، آمين.

---

7 في L وA : بالإتمام على المرام.

8 هو عمر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد، ولكنه بعمر أشهر عبد الله بن فهد الهاشمي، المكي، الشافعي ويعرف بابن فهد (أبو القاسم) محدث، مؤرخ، ولد بمكة، مات سنة ١٤٨٠/٨٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٨/٧.

9 هو أحمد بن أبي بشر السراج، الكوفي (أبو جعفر) محدث، مات سنة ٧٩٩/١٨٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٤/١.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين[10].

[11]تمت هذه النسخة ضحى يوم الأربعاء تاسع ذي القعدة [137a] سنة ١٠٩٨ بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى ومصابيح الظلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام، آمين. م.م.م.

اللهم اغفر لكاتبها ومؤلفها وللناظر فيها وإليهم والمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

10 في هامش L : بلغ مقابلة بحسب الإمكان في مجالس آخرها ضحى يوم الإثنين المبارك ١٦ ذي القعدة سنة ١٥٩٨ على يد مالكها الحقير محمد سعيد بن عبد الغني لطف الله به وبوالديه والمسلمين.

11 في A : وكان الفراغ من كتابته يوم السبت المبارك رابع شهر الربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى محمد بن أحمد الأزهري غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين.

المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم.

٢-الأعلام للزركلي، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-٢٠٠٢.

٣-الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (أبو الحسن)، بلا تاريخ، دار ابن زيدون — بيروت.

٤-إحياء علوم الدين، ابو حامد الغزالي، دار الشعب. تهران. بلا تاريخ.

٥-آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. محقق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان ٢٠٠٣.

٦-أمالي المحاملي – رواية ابن يحيى البيع. الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي أبو عبد الله. تحقيق: د. إبراهيم القيسي، الناشر المكتبة الإسلامية , دار ابن القيم، مكان النشر عمان – الأردن , الدمام. ١٩٩١.

٧-أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد الأعظمي، دار السلفية، بومبائي ١٩٨٣.

٨-أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك. أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري. المكتبة العصرية – بيروت.

٩-البرهان المؤيد، أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني، تحقيق: عبد الغني نكه مي، دار الكتاب النفيس – بيروت، ١٤٠٨ هـ.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠.

١١- تاريخ العلماء النحويين، أبو المحاسن التنوخي. المملكة العربية السعودية- ١٩٨١.

١٢- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي. تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الطتب المصرية بالقاهرة-١٩٩٧.

١٣- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. المحقق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ.

١٤- تذكره الخواص، شمس الدين ابو المظفر يوسف بن قزغلي بن عبد الله ابن الجوزي. مكتبة نينوى، طهران.

١٥- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-١٤٠٥هـ.

١٦- التكملة لكتاب الصلة. أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي. تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر دار الفكر للطباعة، لبنان-١٩٩٥.

١٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. المحقق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى. مؤسسة القرطبه.

١٨- توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ابن حجر العسقلاني. المحقق: عبد الله محمد الكندري. دار ابن حزم ٢٠٠٨.

١٩- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت-١٩٧٨.

٢٠- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت- ٢٠٠٤.

٢١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة. ١٤٢٢هـ.

٢٢- الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، المكتبة الرشد، الرياض-٢٠٠٣.

٢٣- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، للعلامة الشيخ حسن العطار على شرح الجلا المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا تاريخ.

٢٤- الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. دار الكتب العلمية - بيروت- ١٩٨٣.

٢٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت-١٤٠٥هـ.

٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٤.

٢٧- الدرر في أعيان القرن الثاني عشر محمد خليل بن علي المرادي. دار الكتاب الإسلامي.

٢٨- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دائرة المعارف النظامية حيدرآباد. بلا تاريخ.

٢٩- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت بلا تاريخ.

٣٠- الرسالة القشيرية، القشيري، المكتبة التوفيقية، كربلاء.

٣١- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. أبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي. دار ابن حزم.

٣٢- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية — بيروت.

٣٣- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. المحقق :علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد-١٣٥٥هـ.

٣٤- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. المحقق: مكتب تحقيق التراث، الطبعة الخامسة، دار المعرفة، بيروت-١٤٢٠هـ.

٣٥- سير أعلام النبلاء. الأمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. محقق شعيب الأرنووط. مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٨٤.

٣٦- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث-دار الثقافة العربية، بيروت-١٩٨٨.

٣٧- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش. تحقيق: أ.د. علي أحمد فاخر ومجموعة من المحققين، دار السلام، ٢٠٠٧.

٣٨- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-٢٠٠٠.

٣٩- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، المحقق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-١٩٩٦.

٤٠- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، المحقق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.

٤١- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، المحقق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-٢٠٠٧.

٤٢- شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر. بنغازي-١٩٩٦.

٤٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المطبعة الخيرية. بلا تاريخ.

٤٤- شرح المعلقات السبع، للإمام عبد الله الحسن بن أحمد الزوزني، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، مكتبة العصرية، بيروت-٢٠٠٥.

٤٥- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل

القاسم بن الحسين الخوارزمي، المحقق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠.

٤٦- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٤٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت- ١٩٩٣.

٤٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٩٣.

٤٩- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، رياض- ١٩٩٨.

٥٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت-بلا تاريخ.

٥١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق : د. محمود محمد الطناحي. د.عبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربي.

٥٢- العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين، طبع بنفقة لطف الله الزهار، بيروت-١٨٨٦.

٥٣- عمل اليوم والليلة لابن السني. الحافظ ابي بكر أحمد بن محمد الدينوري. تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان، رمس-١٩٨٧.

٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت-١٣٧٩هـ.

٥٥- الفتوحات المكية، محي الدين ابن عربي. طبعه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٩.

٥٦- القاموس المحيط، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

٥٧- الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت-١٩٨٣.

٥٨- كتاب المطول شرح التلخيص للعلامة سعد الدين التفتازاني، دار الطباعة العامره، إسطنبول-١٣٠٩هـ.

٥٩- كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة. دار الجيل، بيروت-١٩٩٧.

٦٠- كتاب خلاصه الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، محمد امين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الدمشق.

٦١- كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، المحقق: رفيق العجم – علي دحروج، مكتبة لبنان، ١٩٩٦.

٦٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: الشيخ عادل أحمج عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض-١٩٩٨.

٦٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، مؤسسة الرسالة ، بيروت-١٩٨٦.

٦٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر— بيروت.

٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش. دار الفكر، بيروت—١٩٩٤.

٦٧- المستدرك على الصحيحين، الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة، بيروت-بلا تاريخ.

٦٨- مسند أبي يعلى. أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث، دمشق-١٩٨٤.

٦٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل. المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة موقع الإسلام، ١٩٩٥.

٧٠- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.

٧١- مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، محقق: ابو العلا عفيفي، قاهرة-١٩٦٤.

٧٢- المعجم الأوسط. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة-١٤١٥هـ.

٧٣- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تميم، القاهرة.

٧٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة. بيروت-١٩٩٣.

٧٥- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.

٧٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الدكتور أ. ي. وِنْسِنْكْ. دار الدعوة. إسطنبول-١٩٨٨.

٧٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية – ١٣٦٤هـ.

٧٨- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٨٧.

٧٩- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- ١٩٩٣.

٨٠- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

٨١- المكتبة الشاملة. ٢٠١٢.

٨٢- مناقب الأسد الغالب مُمزق الكتائب، ومُظهر العجائب ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد. تحقيق : طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن ، القاهرة.

٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. المطبعة المصرية بالأزهر-١٩٢٩.

٨٤- الموسوعة الصوفية أعلام التصوف والمنكرين عليه والطرق الصوفية، د. عبد المنعم الحفني، الطبعة الأولى، دار الرشاد، ١٩٩٢.

٨٥- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانبارى، تحقيق: إبراهيم سامرائي، مكتبة المنار، الأردن–١٩٨٥.

٨٦- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي. طبعة إسطنبول–١٩٥٥.

٨٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. المحقق : إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

٨٨- من أسرار التنزيل، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار المسلم، جمهورية مصر العربية.

89- A. H. Johns, *"al-Kuşhashi", The Encyclopaedia of Islam,* New Edition, LeIden 1982.

90- Azamat, Nihat, *"Abdurraûf es-Sinkilî", DİA*, c. I. s. 294.

91- Bağdatlı İsmail Paşa, *Hediyyetu'l-'arifîn ve Âsâr'ul-musannifîn,* MEB Yayınları, İstanbul 1951.

92- ______ , *Îḍâh'ul-Meknûn,* Maarif Vekâleti, İstanbul 1947.

93- ______ , *Zeylu Keşfi'z-Zunûn,*

94- Bruinessen, Martin Van, "*The İmpact of Kurdish Ulama on Indonesian Islam*", Les Annales de L'autre Islam, V, 1998.

95- Bursalı Mehmed Tâhir, *Osmanlı Müellifleri*, Matba'ay-ı Âmire, İstanbul 1333.

96- Cerrahoğlu, İsmail, *"Garânîk"* md. DİA, XIII.

97- Cici, Recep, *"Kûrânî",* DİA, c. XXVI.

98- el-'Ayyâşî, Ebû Salim, *er-Rihletü'l-'Ayyâşiyye I-II,* Abu Dabî 2006.; Dâru'l-Mağrib, Rabat 1977.

99- Elagöz, İmran, *Sufiyye Akâidi Örneği olarak İbrahim el-Kûrânî'nin*

Tenbîhü'l-'Ukûl adlı eseri, (Basılmamış Yüksek Lisans Tezi), Marmara Üniversitesi, İstanbul 2003.

100- el-Cebertî, Abdurrahman b. Hasan, *'Acâib'ül-Âsar fi't-terâcîm ve'l-Ahbâr,* Dârü'l-Kütübi'l-Mısriyye, Kâhire 1997.

101- el-Hamevî, Yâkut, *Mu'cemü'l-Büldân*, Dârü's-sâdir, Beyrût 1977.

102- el-İfrânî, Muhammed b. el-Hacc es-Sagîr, *Safvetü men inteşer min ahbâr-i sulehâi'l-karni'l-hâdî aşer*, Dârü'l-beydâ, Mağrib 2004.

103- el-Kâdirî, Muhammed b. et-Tayyib*, İltikâtü'd-dürer ve müstefâdü'l-mevâiz ve'l-'iber min ahbâri ve a'yâni'l-mieti'l-hadiyeti ve's-sâniyyeti aşer,* Mağrib 1983.

104- el-Kettânî, Abdulhayy b. Abdulkebîr, *Fihrisu'l-Fehâri ve'l-Esbât ve Mu'cemu'l-Me'acîm*, Dâru'l-Ğarbi'l-İslamî, Beyrût 1982.

105- el-Kûrânî, İbrahim, *el-Emem li ikâzi'l-himem*, Haydarabât 1328.

106- ______ , *el-Lum'atü's-seniyye fî tahkîkî'l-ilkâ' fi'l-umniyye*, Süleymaniye Ktp.,Şehit Ali Paşa, No: 2722/15.

107- ______ , *İcâzetnâme*, Süleymaniye Ktp. Esad Efendi, No: 3626.

108- el-Kûrânî, Zeynülabidîn b. Yusûf, *el-Yemâniyyâtu'l-Meslûle*, Tahkîk: Muhammed Selîm el-Müctebâ, Mektebü'l-İmam Buhârî, 2000.

109- el-Murâdî, Muhammed Halil b. Ali, *Silkü'-dürer fî a'yâni'l-karni's-sânî aşer,* Beyrût 1988.

110- el-Müderris, Abdulkerim Muhammed, *Ulemâunâ fî hizmeti'l-ilm ve'd-dîn*, Bağdat 1983.

111- Ergin, Ali Şakir, *"Şehâbeddin Hafâcî",* DİA, c. XV.

112- eş-Şevkânî, Muhammed b. Ali, *el-Bedrü't-talî'*, Beyrût 1998.

113- et-Tûnikî, Mahmud Hasan, *Mu'cemu'l-Musannifîn*, Beyrut 1344.

114- Feener, R. Michael, *"Shaykh Yusuf and the Appreciation of Muslim 'Saints' in Modern Indonesia",* Journal for Islamic Studies 18-19 (1999).

115- Global Encyclopaedia of İslamic Mystics and Mysticizm, Editor: N. K. Singh, New Delhi 2009.

116- Gökalp, Ziya, *Kürt Aşiretleri Hakkında Sosyolojik Tetkikler*, Sosyal Yayınlar, İstanbul 1992.

117- Han, Şeref, *Şerefnâme,* Çeviren: M. Emin Bozarslan, Deng Yayınları, İstanbul 2011.

118- Harekat, İbrahim, *"Abdulkadir b. Ali el-Fâsî",* DİA, c. XII.

119- Kâdirî, Muhammed Tayyib, *el-Neşrü'l-mesânî li ehli'l-karni'l-hâdî 'aşere ve's-sânî,* Beyrut 1996.

120- Kallek, Cengiz, "*Berzencî",* DİA, c. V.

121- Karaman, Fikret ve diğerleri, *Dini Kavramlar Sözlüğü*, DİB. Yay. Ankara 2007.

122- Karl Brockelmann, *Tarihü'ş-şüûbi'l-İslamiyye*, Dâru'l-ilm li'l-melâyîn, 1968.

123- Kehhâle, Ömer Rıẓa, *Mu'cemü'l-Müellifîn*, Müessetü'r-Risâle, Beyrut 1993.

124- Khaznadar, Marouf, *The History of Kurdish Literature*, Arbil 2010.

125- Knysh, Alexander, *Tasavvuf Tarihi,* terc: İhsan Durdu, İzmir 2011.

126- Kurşun, Zekeriya, "*Hicaz",* DİA, c. XVII.

127- Mohammed ben Cheneb, *"Ayyâşî*", İA, c. II.

128- Müstakimzâde Süleyman Efendi, *Mecelletu'n-nisâb fi'n-niseb ve'l-künâ ve'l-elkâb*, Süleymaniye Ktp. Halet Efendi, No: 628.

129- Öngören, Reşat, *Tarihte Bir Aydın Tarikatı Zeynîler,* İnsan Yay., İstanbul 2003.

130- Öztekin, Erol, *İbrahim Kûrânî'nin Matlâu'l-Cûd adlı eseri*, (Basılmamış Yüksek Lisans Tezi), Marmara Üniversitesi, İstanbul 2007.

131- Rûhânî, Baba Mardukh*, The Kurdish Notables,* Soroush Pres, Tehran 2003.

132- Saîdî, Abdülmüteal, *el-Müceddidûne fi'l-İslâm,* Mektebetü'l-âdab, Kahire trz.

133- Sâmî, Şemseddin, *Kâmûs'ul-A'lâm,* Mihran Matbaası 1889-1898.

134- Şakir, Mahmud, *et-Tarihü'l islâmi,* el-Mektebü'l-İslâmî, 2000.

135- Şevkânî, Muhammed b. Ali, *el-Bedrü't-tâli' bi mehâsin-i min ba'di'l-karni's-sânî*, Beyrut 1998.

136- Tan, Sami, *Waneyên Rêzimanê Kurmancî,* Weşanên Welat, İstanbul 2000.

137- V. Minorsky *"Şehrezur",* İA, MEB. Yay., İstanbul 1979.

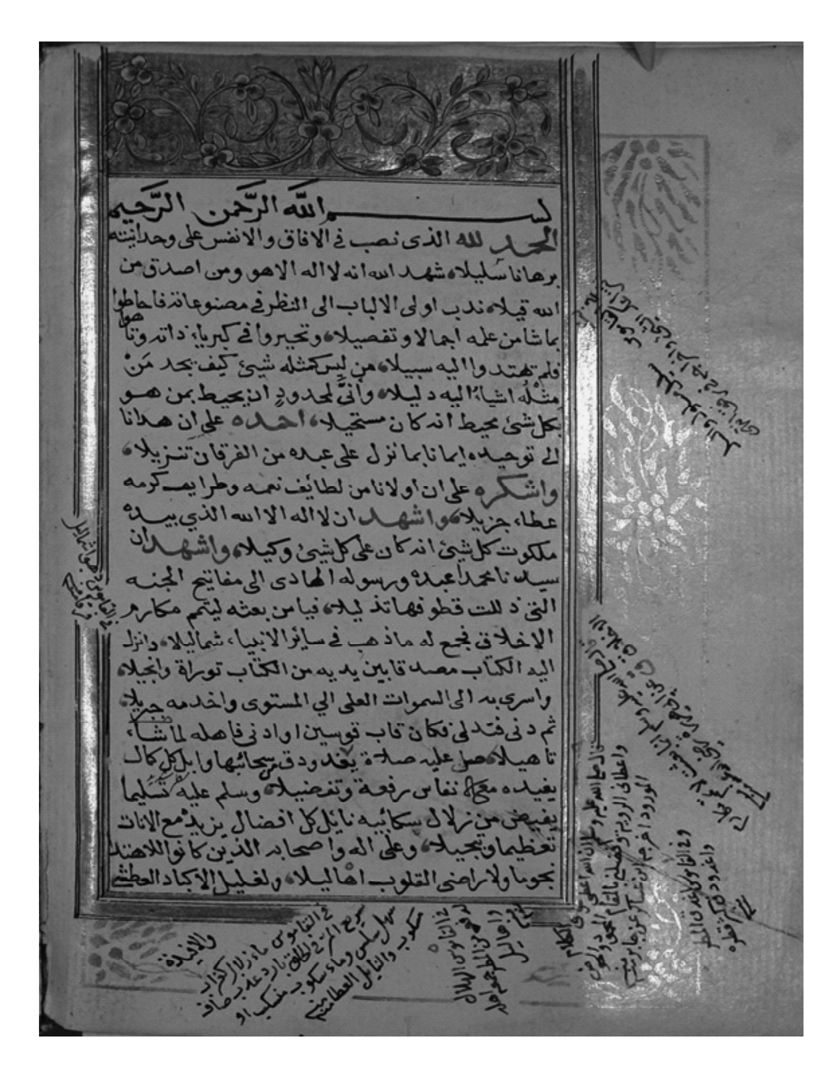
138- Yılmaz, Hasan Kamil, *"Ayyâşî"* DİA, c. IV s. 297.

139- Yılmaz, Ömer, *İbrahim Kûrânî: Hayatı, Eserleri ve Tasavvufî Anlayışı*, İnsan Yay. İstanbul 2005.

140- Ziriklî, Hayreddin*, el-A'lâm*, Dârü'l-'ilm li'l-Melâyîn, Beyrût 2002.

EKLER

İnbâhü'l-Enbâh'ın Eldeki Yazmalarından Örnekler:



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذى نصب فى الافاق والانفس على وحدانيته
برهانا سليلا شهد الله انه لا اله الا هو ومن اصدق من
الله قيلا ندب اولى الالباب الى النظر فى مصنوعاته فاحاطوا
بما شا من علمه اجمالا وتفصيلا وتحيروا فى كبريا ذاته وتاهوا
فلم تهتدوا اليه سبيلا من ليس كمثله شيء كيف يجد من
مثله اشيا اليه دليلا وانى لمحدود اذ يحيط بمن هو
بكل شيء محيط انه كان مستحيلا احمده على ان هدانا
الى توحيده ايمانا بما نزل على عبده من الفرقان تنزيلا
واشكره على ان اولانا من لطائف نعمه وطرايف كرمه
عطاء جزيلا واشهد ان لا اله الا الله الذي بيده
ملكوت كل شيء انه كان على كل شيء وكيلا واشهد ان
سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادى الى مفاتيح الجنه
التى ذللت قطوفها تذليلا فيا من بعثه ليتمم مكارم
الاخلاق فجمع له ما ذهب فى سائر الانبيا شمايلا وانزل
اليه الكتاب مصدقا بين يديه من الكتاب توراة وانجيلا
واسرى به الى السموات العلى الى المستوى واخدمه جبريلا
ثم دنى فتدلى فكان قاب قوسين او ادنى فاهله لما شاء
تاهيلا صل عليه صلاة يغدو دق سحائبها وابل كل كال
يغيده معالى نفائس رفعة وتفضيلا وسلم عليه تسليما
يفيض من زلال سحائبه نائل كل افضال يزيد مع الانات
تعظيما وتبجيلا وعلى اله واصحابه الذين كانوا للاهتدا
نجوما ولاراضى القلوب اهاليلا ولغليل الاكباد العطشى

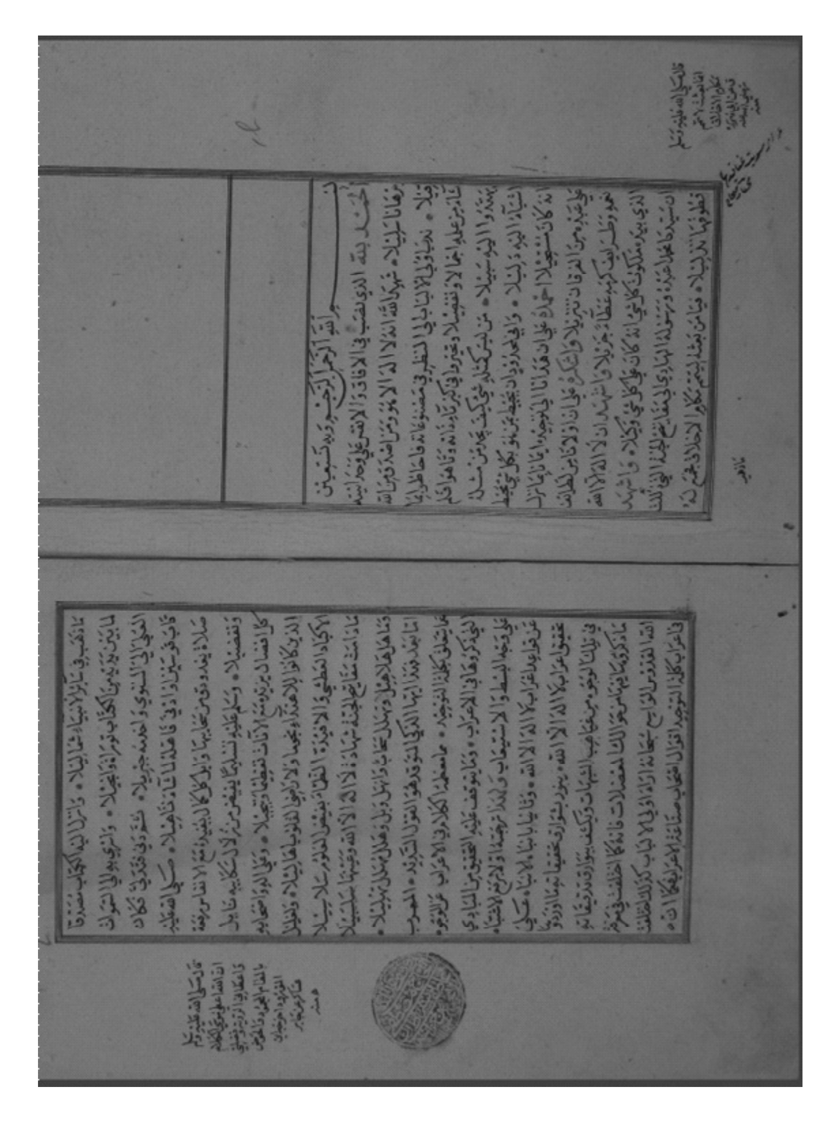
Ek-1: Medine Melik Abdülaziz Kütüphanesi, Arif Hikmet Bölümü, 415/14 nolu yazmanın ilk sayfası.



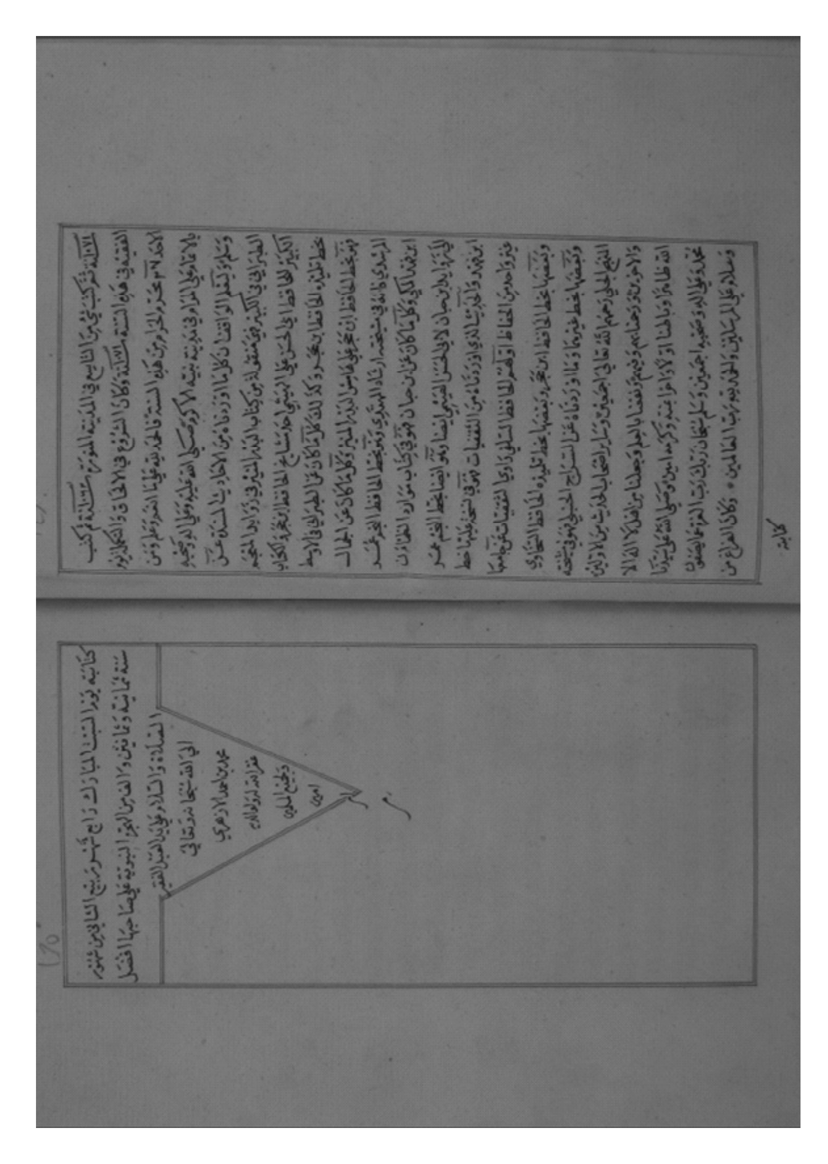
التوحيد وهو المسمى بتوحيد العامة والمرتبة الثانية
توحيد الخاصة والمرتبة الثالثة توحيد خاصة
الخاصة اما توحيد العامة فهو التوحيد الظاهر
الجلي الذي هو نفي الشرك الاعظم بالاستدلال
مثل ما يقال لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لكنهما ما فسدتا فليس فيهما آلهة غير الله واما
توحيد الخاصة فهو التوحيد المثبت بالمكاشفة
والمشاهدة واما توحيد خاصة الخاصة
فهو توحيد الحق لنفسه ازلا وابدا قالوا هذا هو
التوحيد حقيقة بخلاف المرتبتين الاوليين
واليه اشار من قال من العارفين توحيده
اياه توحيده ربنا اشرح صدورنا وادخلنا
في زمرة الموحدين ولا تجعلنا في سلك الغاوين

تمت هذه النسخة قبيل الظهر يوم الاربعا تاسع
ذي القعده [illegible] بالمدينة
المنورة على ساكنها افضل
الصلاة وازكى السلام
على خلق الله
بدولة الله
الملك
العلام

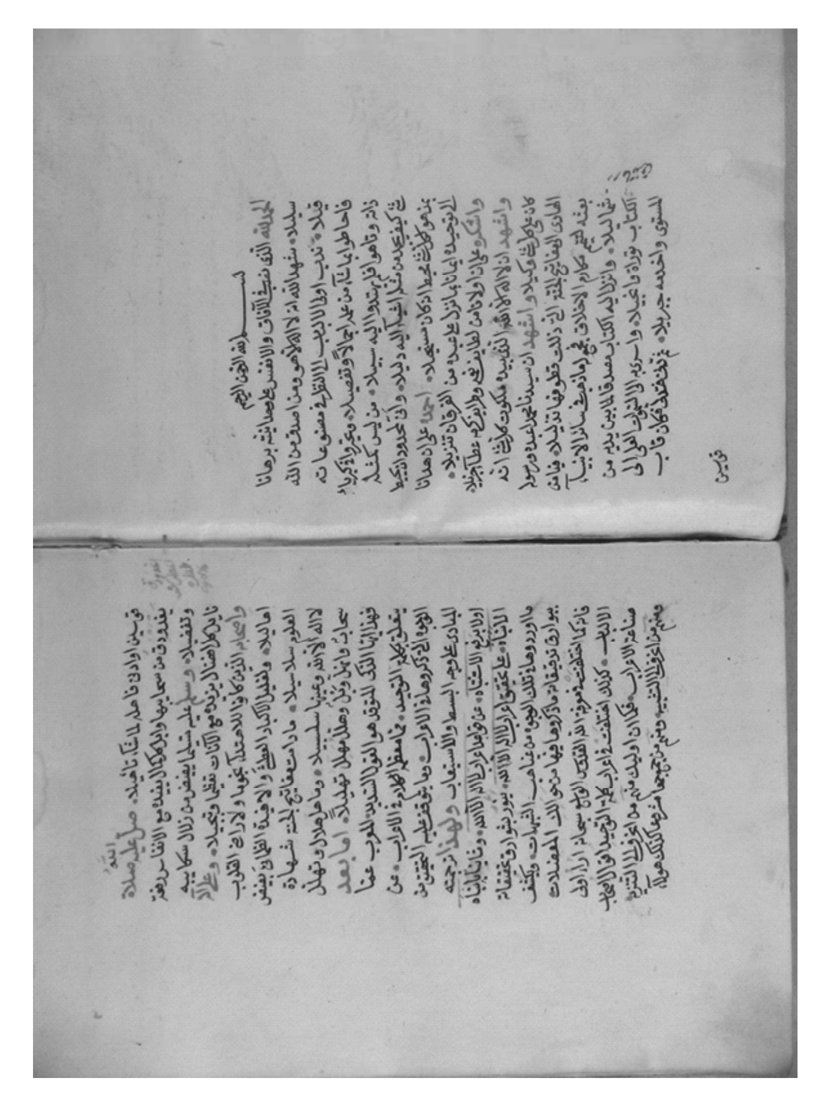
Ek-2: Medine Melik Abdülaziz Kütüphanesi, Arif Hikmet Bölümü, 415/14 nolu yazmanın son sayfası.



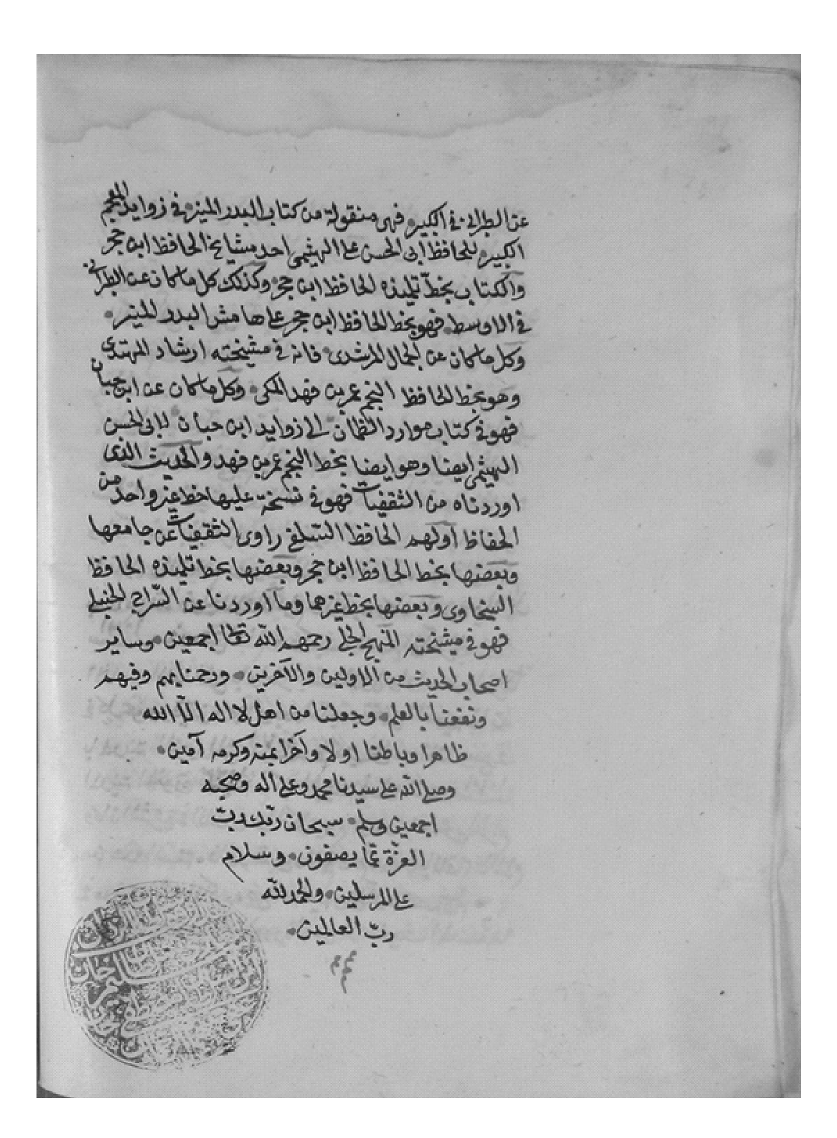
Ek-3: Atıf Efendi Yazma Eser Kütüphanesi, 2441 nolu yazmanın ilk varağı.



Ek-4: Atıf Efendi Yazma Eser Kütüphanesi, 2441 nolu yazmanın son varağı

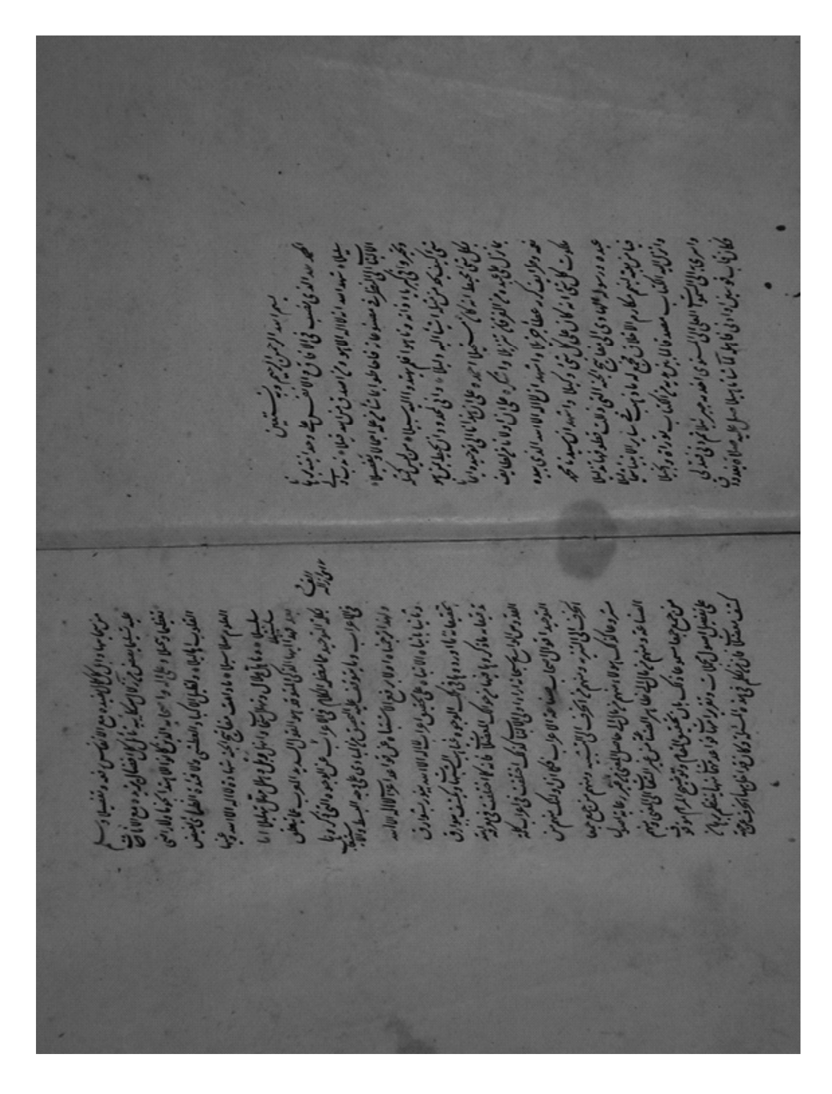


Ek-5: Süleymaniye Yazma Eser Kütüphanesi, Laleli Bölümü, 2150 nolu yazmanın ilk varağı.

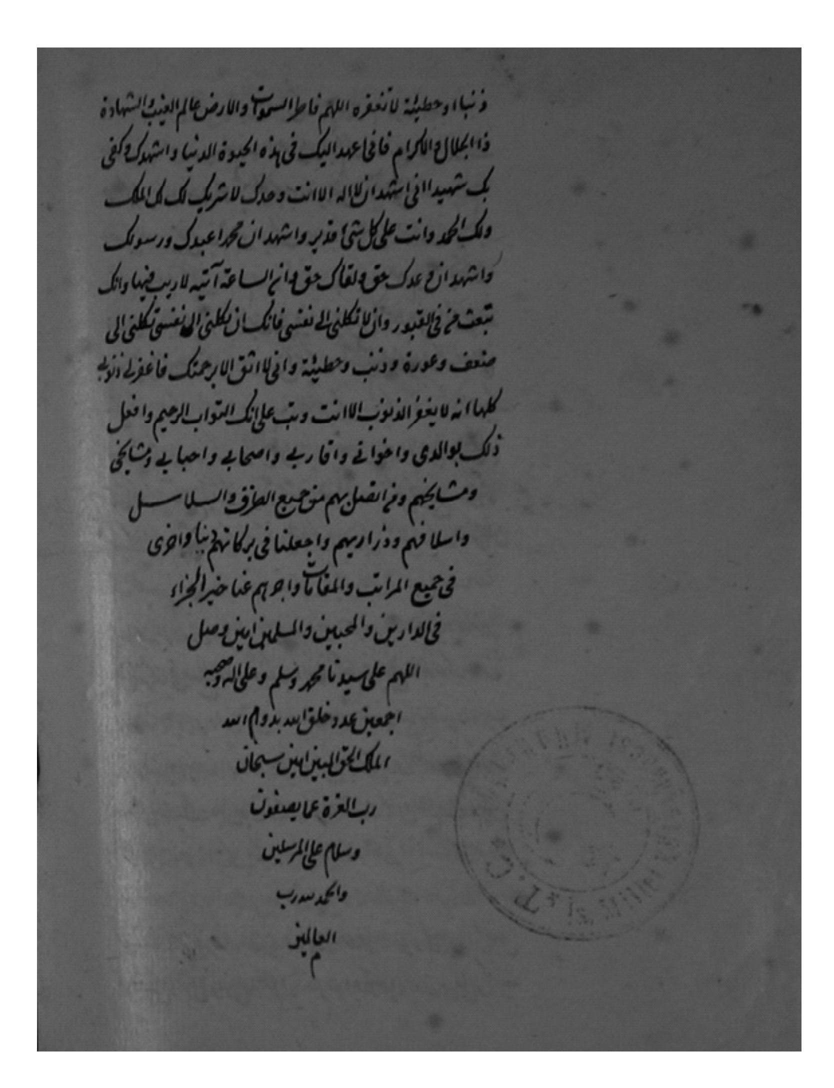


عن الطبراني في الكبير فهي منقولة من كتاب البدر المنير في زوائد المعجم
الكبير للحافظ أبي الحسن علي الهيثمي أحد مشايخ الحافظ ابن حجر
والكتاب بخط تلميذه الحافظ ابن حجر وكذلك كل ما كان عن الطبراني
في الأوسط فهو بخط الحافظ ابن حجر على هامش البدر المنير
وكل ما كان عن الجمال المرشدي فإنه في مشيخته إرشاد المهتدي
وهو بخط الحافظ النجم عمر بن فهد المكي وكل ما كان عن ابن حبان
فهو في كتاب موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان لأبي الحسن
الهيثمي أيضا وهو أيضا بخط النجم عمر بن فهد والحديث الذي
أوردناه من الثقفيات فهو في نسخة عليها خط غير واحد من
الحفاظ أولهم الحافظ السلفي راوي الثقفيات عن جامعها
وبعضها بخط الحافظ ابن حجر وبعضها بخط تلميذه الحافظ
السخاوي وبعضها بخط غيرهما وما أوردنا عن السراج الحنبلي
فهو في مشيخته المنهج الجلي رحمهم الله تعالى أجمعين وسائر
أصحاب الحديث من الأولين والآخرين ورحمنا بهم وفيهم
ونفعنا بالعلم وجعلنا من أهل لا إله إلا الله
ظاهرا وباطنا أولا وآخرا بمنه وكرمه آمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين وسلم سبحان ربك رب
العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله
رب العالمين
تم تم

Ek-6: Süleymaniye Yazma Eser Kütüphanesi, Laleli Bölümü, 2150 nolu yazmanın son sayfası.

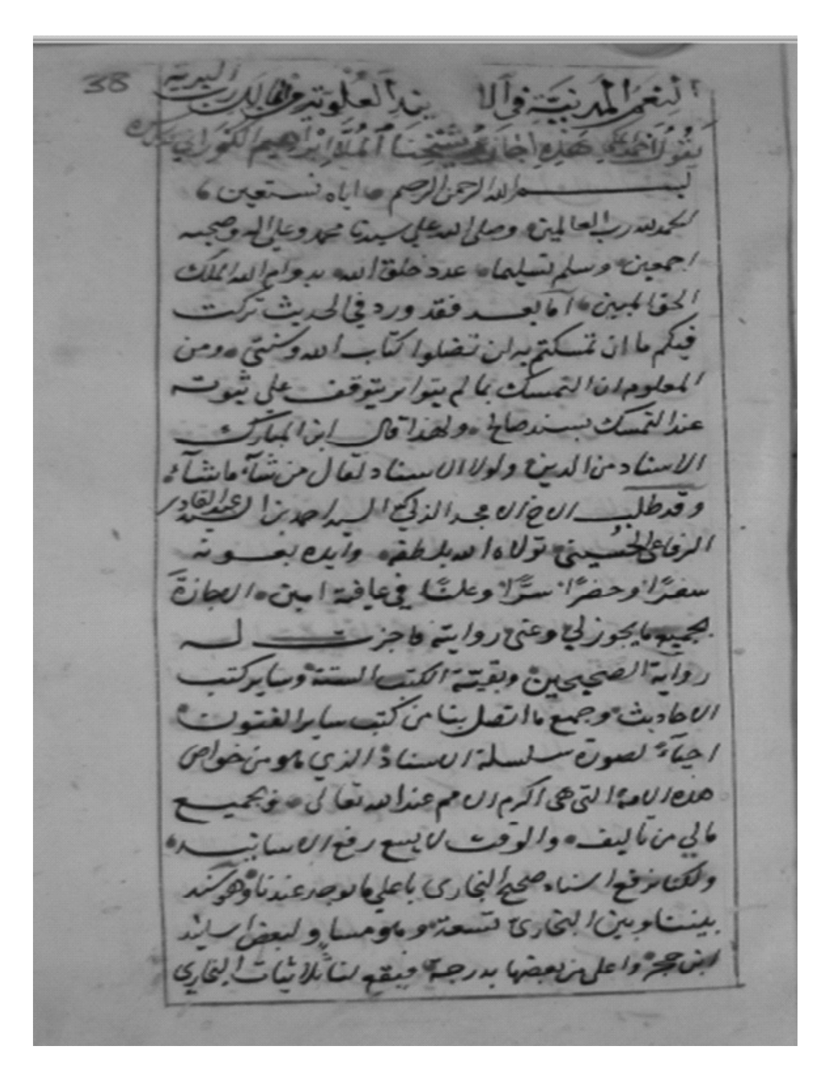


Ek -7: Süleymaniye Yazma Eser Kütüphanesi, Carullah Bölümü, 2069 nolu yazmanın ilk varağı.



ذنبا وخطيئة لا تغفره اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
ذا الجلال والاكرام فاني اعهد اليك في هذه الحيوة الدنيا واشهدك وكفى
بك شهيدا اني اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك لك الملك
ولك الحمد وانت على كل شيء قدير واشهد ان محمدا عبدك ورسولك
واشهد ان وعدك حق ولقاءك حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وانك
تبعث من في القبور وان لا تكلني الى نفسي فانك ان تكلني الى نفسي تكلني الى
ضعف وعورة وذنب وخطيئة واني لا اثق الا برحمتك فاغفر لي ذنوبي
كلها انه لا يغفر الذنوب الا انت وتب علي انك التواب الرحيم وافعل
ذلك بوالدي واخواني واقاربي واصحابي واحبابي ومشايخي
ومشايخهم ومن اتصل بهم من جميع الطرق والسلاسل
واسلافهم وذراريهم واجعلنا في بركاتهم دنيا واخرى
في جميع المراتب والمقامات واجزهم عنا خير الجزاء
في الدارين والمحبين والمسلمين امين وصل
اللهم على سيدنا محمد وسلم وعلى آله وصحبه
اجمعين عدد خلق الله بدوام الله
الملك الحق المبين امين سبحان
رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين
م

Ek-8: Süleymaniye Yazma Eser Kütüphanesi, Carullah Bölümü,
2069 nolu yazmanın son yaprağı.



لنعم المدينة في الآ … بند العلوية والمالك رب البرية
يقول احمد هذه اجازة شيخنا الملا ابراهيم الكوراني
بسم الله الرحمن الرحيم وإياه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين وسلم تسليما عدد خلق الله بدوام الله الملك
الحق المبين اما بعد فقد ورد في الحديث تركت
فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي ومن
المعلوم ان التمسك بما لم يتواتر يتوقف على ثبوته
عند المتمسك بسند صالح ولهذا قال ابن المبارك
الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء
وقد طلب الاخ الى مجد الذكي السيد احمد بن السيد عبد القادر
الرفاعي الحسيني تولاه الله بلطفه وايده بعونه
سفرا وحضرا سرا وعلنا في عافية امين الاجازة
بجميع ما يجوز لي وعني روايته فاجزت له
رواية الصحيحين وبقية الكتب الستة وساير كتب
الاحاديث وجميع ما اتصل بنا من كتب ساير الفنون
احياء لصورة سلسلة الاسناد الذي هو من خواص
هذه الامة التي هي اكرم الامم عند الله تعالى وبجميع
ما لي من تأليف والوقت لا يسع رفع الاسانيد
ولكنا نرفع اسناد صحيح البخاري باعلى ما وصل عندنا وهو سند
بيننا وبين البخاري فيه تسعة وما هو مساو لبعض اسانيد
ابن حجر واعلى من بعضها بدرجة فيقع لنا ثلاثيات البخاري

Ek-9: İbrahim Gürânî'nin öğrencisi Ahmed el-Mekki'ye verdiği icâzetin örneği.

فهرس الآيات القرآنية وأحاديث النبوية

فهرس